شؤون فلسطينية

تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٤

١٤٠ ـ ١٤١

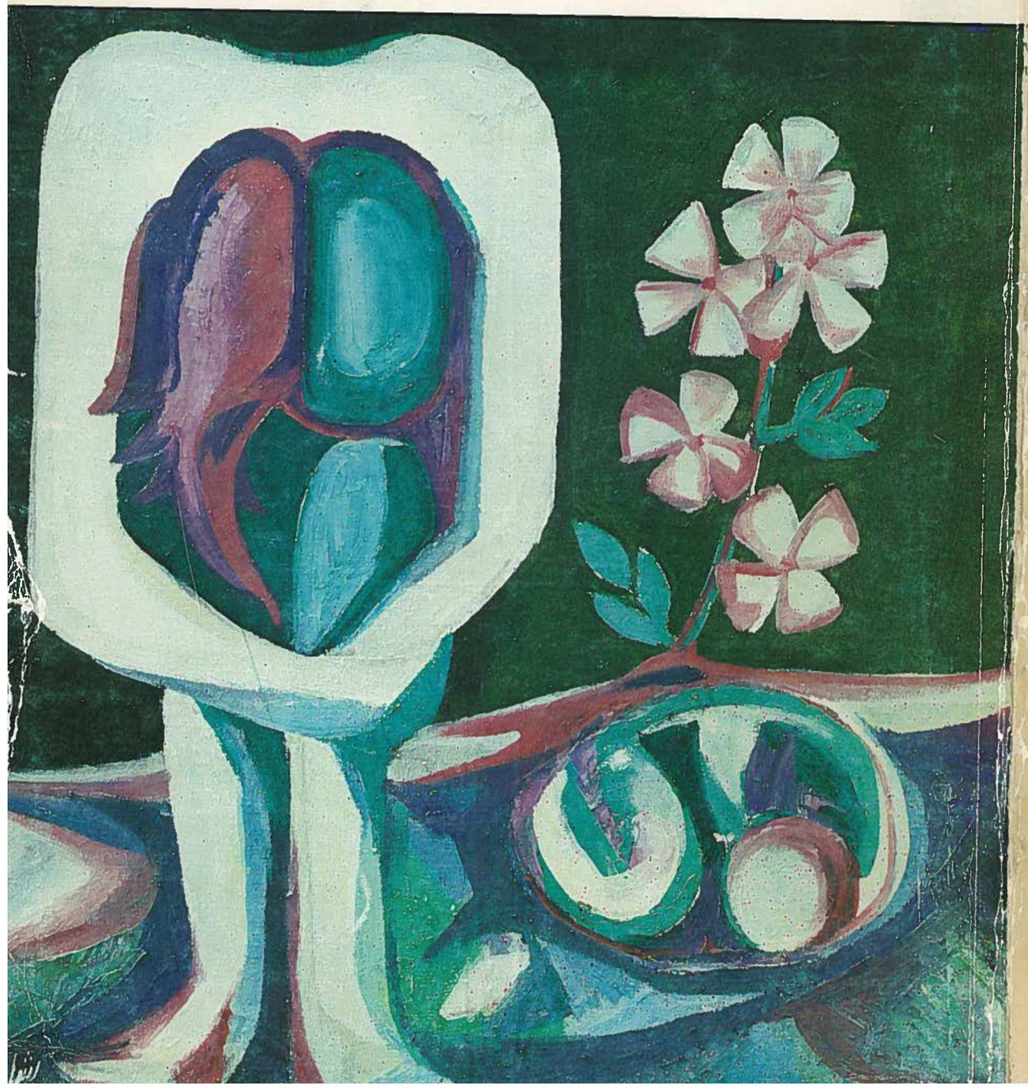

شؤون فلسطينية ١٤٠ ـ ١٤١ تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٤

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 140-141. November - December 1984

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Centre, by
AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Air Mail: Egypt, Lebanon and Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries -Individuals: $40, Institutions $50; Europe: $50; U.S.A. and elsewhere: $75

الثمن: ١٥ ل. في لبنـان، ١٦ ل. في سوريا، ١ دينار في الاردن والكويت، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان، ١,٥ دينـار في العـراق وليبيـا وتـونس، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة، ١٢ درهماً في المغرب، ١٥ ديناراً في الجزائر، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٤٠ ـ ١٤١ تشرين الثاني / كانون الاول (نوفمبر / ديسمبر) ١٩٨٤

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣	ـ مجلس الاغلبية والطريق الجديد	فيصل حوراني
٩	ـ تساؤلات حول موانع انشاء كيان فلسطيني مستقل (مقدمة لبحث الدور العربي)	احمد شاهين
١٧	ـ مصير اول مشروع بريطاني لتقسم فلسطين الى دولتين	عصام سخنيني
٣٣	ـ السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين ١٩٣١ ـ ١٩٣٦ ١ ـ تسهيلات بريطانية لليهود وقمع للعرب	صبري جريس
٤٥	ـ الهوة الطائفية في اسرائيل، التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	حنه شاهين
٦٩	ـ الطبقة العاملة الاردنية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ خصائصها واتجاهات تطور بنيتها الداخلية	هاني حوراني
١٠٦	ـ عادات الخطبة والزواج في قرية «البصة» الفلسطينية	يوسف حداد

شهريات

١٣٩ ـ المناطق المحتلة: «تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة» مشروع اميركي خطير لخلق قيادات بديلة متعاونة — صلاح عبد الله

وثائق

١٤٦ ـ من وثائق الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، عمّان ٢٢ ـ ٢٩/١١/١٩٨٤:

١٤٦ ١ ـ التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

١٦٦ ٢ ـ القرارات السياسية

١٧١ ٣ ـ البيان الختامي

١٧٤ ٤ ـ كلمة «فتح»، القاها صلاح خلف (ابو اياد)

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **رشاد شبلاق**

جميع الآراء الواردة تعبِّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام : **صبري جريس**

مدير التحرير : **فيصل حوراني**

المراسلات

AL-ABHATH PUBLISHING CO. LTD.
92 Gregoris Afxentiou Street
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 61140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد جوي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً. في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً. في اوروبا ٦٠ دولاراً. في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

مجلس الاغلبية والطريق الجديد

فيصل حوراني

بانعقاد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان، خطت منظمة التحرير الفلسطينية الخطوة الشرعية الاولى على مستهل طريق جديدة؛ ولم يكن في الامر اية مفاجأة، فقد تضافرت عوامل عديدة، بعضها انطوت عليه ظروف ما قبل الخروج من بيروت، وتشكل بعضها الآخر بعد الخروج، فاوصلت المنظمة الى العتبة التي تضع اقدامها عليها الآن.

ما هي هذه الظروف في الحالتين؟.

وما هي طبيعة الدرب الجديد؟ والى اي مدى يمكن استشراف آفاقه؟

تلك، كما يقال، هي الاسئلة، وهي توجز، في الواقع، ركاما من الاسئلة يدور ويدور فوق ساحة العمل الوطني الفلسطيني منذ عامين، وتتحدد في ضوء الاجابات المقدمة لها مواقع القوى ومواقفها واصطفافها بين متحالفة ومتنابذة.

اما الظروف التي سبقت الخروج من بيروت فقد افرزت، مما له صلة بحديثنا هذا، امرين متعارضين:

اول الامرين، ايجابي، يتمثل في نضوج الفكر السياسي الفلسطيني وتطوره الى مستوى القدرة على التعامل مع روح العصر والتفاعل مع تطوراته الايجابية، وهو نضوج نجمت عنه مواقف استفادت من الاستقلال النسبي الذي توفر للمنظمة في لبنان ولم تلبث ان استقطبت غالبية القوى الفلسطينية وذلك بعد ان صاغت للنضال الوطني الفلسطيني اهدافا قابلة للتحقيق ومنسجمة مع الشرعية الدولية وموازين القوى، ملخصها العمل لاقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق ما يمكن تحريره من ارض فلسطين. وفي ظل مواقف كهذه، انتظم عمل الاغلبية الساحقة داخل الارض المحتلة وخارجها على نحو بناء، وبدا كأن الرفض المطلق، الذي وسم العمل الوطني الفلسطيني في سنواته السابقة، على وشك ان يلقي براياته مستسلما لصوت العقل. بل انه يمكن القول ان استسلام الرفض لصوت العقل قد اعلن، حقيقة، ابان الحصار الاسرائيلي لبيروت في صيف ١٩٨٢، حين تبارى قادة الرفض بانفسهم في تأكيد ثقتهم بزعامة ياسر عرفات وقيادته، وخولوه التفاوض مع من يلزم التفاوض معه للخروج من ازمة الحصار، وسكتوا عن اعلاناته المتكررة بانه يقبل حلا لقضية فلسطين على اساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذه القضية.

اما ثاني الامرين، اللذين افرزتهما ظروف ما قبل الخروج من بيروت، فهو سلبي، وقد تمثل في ترهل الجسد الوطني الفلسطيني ونمو الامراض التي نشأت من داخله بحكم بنيته الطبقية وتكويناته الذاتية، او جاءت من محيطه العربي؛ لقد اصبحت ظواهر ما تلخص وصفه فيما بعد بالفساد محسوسة الى الحد الذي لا يمكن السكوت عليه. وقد فاقم الآثار السلبية لهذا الفساد وجود العدد الكبير من الخصوم الذين كانوا يغذون، من جهة، ظواهر الفساد، ويضخمون صورتها

ويستغلونها، من الجهة الاخرى. وفي حرب ١٩٨٢، وفي ابان حصار بيروت، ظهرت آثار ذلك جلية لعيان الذين تؤهلهم مواقعهم لرؤية الصورة بحذافيرها. ولم تكن القصص التي شاعت عن هرب البعض او استثمار البعض لظروف الحصار من اجل جني المنافع الخاصة، سوى الامثلة الصارخة التي امكن ان يشهدها الجميع.

ان الامراض التي لحقت بالجسد الوطني الفلسطيني، التي نمت على نحو مضطرد بين فترتي التواجد في الاردن، اواخر الستينات، والخروج من بيروت، اوائل الثمانينات، لم تشتمل على مظاهر الفساد الشخصي وحدها، على الرغم من ان هذه هي الاكثر شهرة، بل اشتملت، ايضا، وهذا هو الاخطر، على ترهل المؤسسات وتغييب دورها لحساب اشادة غير صحيحة بالمبادرة الفردية، كادت تجعلها في الوسط الفلسطيني موضع التقديس المطلق، وتحلها، شرعا، محل العمل الجماعي المنظم. وهذا بالذات، من بين كل مظاهر الفساد الاخرى، كان بالغ التأثير في جعل اداء الثورة اقل من امكانياتها، وانجازاتها اضأل من تضحيات ابنائها. وهو ما اشاع داخل صفوف منظمة التحرير، فصائل ومؤسسات، مظاهر الفردية، بدل الجماعية، والارتباط عبر الموالاة الشخصية وتبادل المنافع، بدل الانضباط الثوري. وهو، ايضا، ما احل التنافق محل النقد والنقد الذاتي، وجعل الوشاية بديلا للتقدير المبني على اسس موضوعية، وزين شيوع الروح التآمرية، وما الى ذلك من الامراض المميتة للثورات، حتى شاعت في صفوف المناضلين روح اليأس والاحباط.

لقد ترافق التطور المضطرد للفكر السياسي الفلسطيني نحو الواقعية مع نمو مظاهر الفساد الشخصي والسياسي. ومع ان منظمات الرفض شهدت هي الاخرى مظاهر فساد مماثلة، فقد اقترن التطرف في بعض الحالات بالدعوة الى مكافحة الفساد؛ وبرز ذلك، خصوصا، منذ اصبح الرفض اقلية. فالحجوم الكبيرة للفساد ظهرت، اشد ما ظهرت، في صفوف الاغلبية القوية بطبيعة الحال، مما سهل توجيه الاتهامات الى هذه الجهة، وصرف الانتباه عن مظاهر الفساد التي تفعل فعلها في صفوف الاقلية.

وبوضع كهذا، بعجره وبجره، وصلت منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الى الشأن الذي بلغته حين وقع الغزو الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢: قوة كبيرة تحكم الساحة برغبة الموجودين فيها او ضد رغبتهم اذا اقتضى الامر، وايجابيات تنتشر وتفعل فعلها وسلبيات تنمو فتأكل الجسم الكبير.

وقد اسهمت في تعميم الظواهر السلبية على الساحة الفلسطينية عوامل استثنائية، جعلت حصة منظمة التحرير الفلسطينية من هذه الظواهر تفوق حصة مثيلاتها من الثورات الوطنية البرجوازية التي عرفناها في هذا العصر. من ذلك ان الفصائل التي تتكون منها منظمة التحرير هي منظمات لاجئة نشأت على ارض غير ارضها، وهذا في حد ذاته سبب لعدم الثبات. فاذا اضفنا اليه ان الدول العربية طمعت في ان يكون لها مربط فرس او اكثر في الساحة الفلسطينية، فاستغلت حاجة الفصائل ومنافساتها، امكن ان نتصور حجم الفساد الذي ستؤدي اليه الاموال العربية او سيؤدي اليه التسابق لاكتساب النفوذ في هذا البلد العربي او ذاك، او ذاك الفساد الذي سينجم عن غياب المحاسبة، بسبب توفر ملاجىء الحماية للفاسدين مع تعدد المنظمات وتعدد الانظمة الباحثة عن مواقع نفوذ.

وهكذا، عندما وقع الغزو الاسرائيلي ـ وقد بدا من جانب اسرائيل تصميما على ايقاع الضربة القاضية ـ في صيف ١٩٨٢، اظهرت الساحة الفلسطينية مكوناتها السلبية والايجابية في مواجهة الحدث الطاغي.

اما السلبيات فتمثلت على الفور في انهيار عدد من المؤسسات منذ الايام الاولى للغزو، وفي

انهيار عدد من المواقع، وفي ظهور لا جدوى الكثير من الاعدادات التي كانت تتخذ لاسباب دعاوية صرفة. واشتهرت من بين هذه الحالات، كما سبق واشرنا، حوادث هرب بعض القادة، التي لم تكن، على اي حال، اخطر ما جرى.

واما الايجابيات فليس من الصعب الحديث عنها،وقد انشئت من اجل ذلك عشرات الدراسات والكراريس والكتب. وايجابيات منظمة التحرير هي، على كل حال، التي حمتها خلال دزينة من الاسابيع بينما كان الجيش الاسرائيلي، بقواته البرية والجوية والبحرية، متفرغاً لمحاولته اليائسة لزحزحة الصامدين في بيروت بضعة اشبار الى الوراء.

كان الغزو بمثابة المطرقة المنهالة على الحديد المحمى؛ وكان من شأنه ان يساعد على الفرز بين الصدىء والسليم من جسم الكتلة. والحقيقة ان الخارجين من حصار بيروت الى المنافي الجديدة حملوا معهم تجربة الحصار الحارة، وفي طياتها رغبة عارمة في الاصلاح الشامل. وكانت تلك هي رغبة الاغلبية دون التباس.

لكن ظروف الشتات الجديد أبهتت هذه الرغبة، ليس لان الحاجة الى الاصلاح صارت اقل او ان الرغبة فيه لدى المخلصين له تضاءلت، بل لأن العوامل ذاتها، التي حملت الفساد الى الساحة في السابق، ظلت تفعل فعلها ومنها ما تفاقم تأثيره، وكان هذا اقوى من رغبات الصالحين! فالطبيعة الطبقية لمنظمة التحرير لم تتبدل، وكونها ملتقى فصائل لاجئة لم يتغير، بل ان هذه الفصائل ازدادت لجوءاً، ان جاز التعبير، بعد الخروج من بيروت. اما تدخلات الدول العربية ومحاولاتها الهيمنة على المنظمة فقد تفاقمت.

ان هذا العامل الاخير، من بين العوامل كافة، يستحق وقفة اطول. ولا شك في ان الضربة العسكرية التي وجهت للثورة الفلسطينية عام ١٩٨٢ كانت قاسية، لا لأن الثورة دفعت ثمنا باهظا لصمودها، بل، ايضا، لانها خسرت آخر المواقع التي تمتعت فيها بقدر من استقلال الارادة والحركة. غير ان النتائج السياسية للغزو حملت، على نحو ما، عددا من الظواهر المواتية للمنظمة، واهمها البرهان على انها عامل هام لا يمكن تجاهله، وان القضاء عليها، كما املت اسرائيل، ليس في المتناول. وكان لهذا اهميته الفائقة، لولا انه جرى في وقت كان فيه العمل العربي المشترك ينحدر الى ما دون المبادرة السعودية التي عرفت باسم مشروع قمة فاس، ويبحث في واقع الامر عن صيغة تؤلف بين مشروع فاس هذا والحل الاميركي الذي تبلور عشية الخروج من بيروت في مبادرة ريغان.

لقد خرجت منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت لتواجه جواً عربيا مصمما، ليس فقط على ستر تقاعسه عن مقاومة الغزو بالتقليل من امجاد وانتصارات المنظمة، بل مصممما، ايضا، على الاستفادة من ضعف المنظمة لتطويعها لمتطلباته.

وربما كان الامر سيهون لو ان المتطلبات العربية متوافقة، اما وهي متباينة فقد ازداد الامر تعقيدا؛ وهكذا سعت غالبية عربية لجر المنظمة الى ما يمكن وصفه بالخط الاستسلامي العربي، فيما سعت سوريا لوضع المنظمة تحت ابطها كلية حتى تستخدم الورقة الفلسطينية لصالحها وبحجة الحيلولة دون وقوع المنظمة في براثن الاستسلام. اما ما اتفق العرب جميعا بشأنه فهو حاجتهم الى تطويع المشاغب المزمن والزامه آخر الامر بآداب الضيافة التي يقدمونها له.

وهكذا، تلخيصا، جاءت ظروف ما بعد بيروت بثلاثة مستجدات: اولها تصميم الاغلبية العربية على التحرر من دور منظمة التحرير في «تبويظ» الفرح العربي ـ الاميركي وحرص هذه الاغلبية على تدجين المنظمة حتى تأخذها معها الى الفرح؛ وثانيها انبعاث الخشية السورية المزمنة من «فتح» والتخوف السوري المزمن من ان يتوصل الفلسطينيون بمساعدة الاردن والسعودية ومصر الى تسوية من وراء ظهر سوريا، وتصميم السوريين على الاستحواذ على الورقة الفلسطينية

كلية مستفيدين من ضعف المنظمة ومن تزايد حاجتها الى سوريا بعد الخروج من بيروت، وبعد ان عملوا بانفسهم على اخراج قواتها المستقلة من بقية لبنان وتطويع ما بقي منها لصالحهم مستخدمين في ذلك كل الوسائل، بما فيها دعم المنشقين عسكريا، وفرض الحصار على قوات المنظمة في طرابلس. وثالث المستجدات هذا التمرد الذي وقع في صفوف «فتح» برعاية سوريا فاعطى للسوريين ورقة يهزونها في وجه قيادة المنظمة كي ترضخ لمشيئتهم، او يستخدمونها بديلا لها، اذا اقتضى الامر وسنحت الظروف المواتية.

ومع ان المتمردين رفعوا، عشية انشقاقهم، راية الاصلاح، فان سلوكهم لم ينم ابدا عن رغبة حقيقية فيه، ذلك ان صفوفهم تصدرها نفر من رموز الفساد في «فتح». اما صفوف الذين ايدوهم من الفصائل الاخرى فقد ضمت الذين كانوا سيصبحون وجبة الحصاد الاولى لاية اجراءات اصلاحية حين تتم. ثم ان محاولات المنشقين لاكتساب الموالين اتبعت الاساليب ذاتها التي شكوا منها. وبذا فان راية الاصلاح المنشقة لم تصبح راية جذابة، كما ان هذه الراية لم تعد ترتفع في الصف الآخر الا في معرض الرد على المنشقين. ووسط البلبلة التي احدثتها المستجدات، ووسط حمى التنافس على شراء الضمائر والولاءات هنا وهناك، ومع استمرار روح الفساد المستشرية من قبل وركوب رموزها لاحصنة الدعوة لمقاومة الانشقاق والتصدي للهيمنة السورية، ضاعت، في واقع الامر، قضية الاصلاح برمتها.

ووجدت قيادة منظمة التحرير نفسها في وضع لا يحسدها عليه الا من كانت عيونهم فارغة؛ فالساحة الفلسطينية مقسومة ومرشحة لمزيد من الانقسام، وفي الساحة العربية قوى تتناوب الضغط على المنظمة بين دعوتها الى القبول بالهيمنة التي تقود الى الاستسلام او القبول بالهيمنة التي تدفع نحو العزلة، وذلك، في الحالتين، من اجل حسابات ليست هي حسابات منظمة التحرير.

وهكذا، بدل ان تجري مكافحة الفساد ازدادات الحاجة لغض الطرف عن مظاهره، وبدل ان تصلح المؤسسات عمت الحاجة للولاء الشخصي، وبدل تعميم اساليب العمل الجماهيري عمت الاساليب التآمرية. وفي ظل منافسات غير عادلة وقوى غير مؤهلة اصلا للاصلاح، ما كان للامور ان تسير على نحو آخر.

وعلى مدى خمسة وعشرين شهرا بعد الخروج من بيروت، استمرت عملية شد وجذب على ثلاثة محاور: داخلي، بين الاغلبية والمنشقين؛ وعربي بين المنظمة وسوريا؛ وعربي آخر بين من يتمسك في المنظمة ببرنامجها الوطني ومن يحاول دفعها على طريق الحلول الاميركية. وقد ارتكبت اخطاء عديدة اثناء هذه العملية متداخلة المحاور، واختلطت اوراق وتشابكت مواقف، دون ان يؤدي اي شيء الى رأب الصدع الداخلي او الى وقف نزيف الخلاف مع سوريا. ولعل من اسباب ذلك ان المنشقين، ومعهم سوريا، طلبوا رأس المنظمة بالذات فاجهضوا فرص المساومة على ما دون ذلك. كما لعل من بين الاسباب ان اغلبية عربية ارادت لهذا الشد والجذب ان يستمر فيتحول الى صراع مزمن يضعف منظمة التحرير وسوريا معا، فيضعف، بذلك، الصف العربي المستند الى الصداقة مع الاتحاد السوفياتي والواقف ضد الحل الاميركي، ويسهل، به، لمنظمي الفرح العربي ـ الاميركي ان يقتادوا الجانبين كليهما الى الفرح.

ومن وسط عملية الشد والجذب والتهليل العربي لها، برز موقفان متميزان: على الصعيد الفلسطيني موقف التحالف الديمقراطي، الذي ضم الجبهتين الديمقراطية والشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية؛ وعلى الصعيد العربي موقف الجزائر واليمن الديمقراطي؛ وهؤلاء جميعا انخرطوا في محاولة طويلة للحيلولة دون وصول الصدوع الى نهاياتها.

ولان في المحاولة ما يستجيب لرغبات في «فتح» بان لا تقع اسيرة احضان عرب اميركا وحدهم، فقد اثمرت الاتصالات عن توقيع اتفاق عدن ـ الجزائر بين «فتح» وفصائل التحالف

الديمقـراطي بشهادة دولتي الجزائر واليمن الديمقراطي وكفالتهما. والاتفاق يضع، من جهة، الاسـاس السياسي لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني الوطني ويشير الى اهم بنود الاصلاح السياسي المطلوب، ويحدد، من جهة اخرى، اداة ذلك بالشروع بعقد المجلس الوطني بحضور الجميع، واعادة الحياة الى بقية مؤسسات المنظمة.

غير ان هذا الاتفاق، الذي ظهر وسط البلبلة الطاغية كانه خشبة النجاة، جوبه بنوعين من المعارضة: واحدة معلنة هي تلك التي اشرعتها في وجهه سوريا، وانساقت فيها مع سوريا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى جانب فصائل ما يسمى بالتحالف الوطني الموالية لسوريا: واخرى مبطنة وقد استفادت هذه من المعارضة السورية ومن نكوص الجبهة الشعبية عن الاتفاق ومن تردد فصـائـل التحالف الديمقراطي الاخرى ومطالبتها بتأجيل عقد المجلس، فعقدت المجلس الوطني الفلسـطيني على النحو الذي انعقدت عليه الدورة السابعة عشرة، اي بحضور «فتح» واصدقائها من المستقلين وجبهة التحرير العربية وممثلي غالبية جبهة التحرير الفلسطينية، وغياب كل من عداهم. وبهذا انعقد مجلس للاغلبية بغياب الاقلية غير القليلة التي غابت.

وجاءت قرارات مجلس الاغلبية مطابقة لما يجمع فرقاءها، غير آخذة الا بقليل من الاعتبار، ما يمكن ان يجمعهم مع الفرقاء المقاطعين. مما يوحي وكأن الاغلبية حزمت امرها على الاقلاع وحدها، ليس في ما يتعلق بعقد المجلس فقط، بل في شؤون منظمة التحرير كافة. من هنا جاء قولنا: ان الدورة السابعة عشرة وضعت المنظمة على مستهل طريق جديد. واذا صح ذلك فهو الطريق الذي يغيب عنه التقليد السابق، تقليد الحرص على الاجماع في الخطوات الحاسمة، واستبداله بالتعبير عن ارادة الاغلبية.

اما الآفاق التي يمكن استشراقها على هذا الطريق فما اشد غموضها؛ ذلك ان الاغلبية تشق طريقها الجديدة دون ان تكون عالجت ايا من اسباب الازمات السابقة معالجة باتة، فلا هي اصلحت فسـادا، ولا هي وحدت ما يمكن توحيده من صفوف الساحة، وما زال مقاطعوها يضمون قوى سياسية متنوعة وبينهم قوى ذات وزن تضعها مواقفها السياسية في مواقع اقرب الى مواقع الاغلبية لو شاءت هذه ان لا تستفزهم فتدفعهم دفعا الى الصفوف الاخرى.

وعـلى الرغم من ان المجلس انعقـد وانتهى الامـر، فان الاسئلة التي دارت في السنتين الاخيرتين ما تزال تدور، وفوقها جميعا يحوم السؤال الكبير:

هل ستستعيد منظمة التحرير وحدة تواجد فصائلها في المنظمة، ام ان الانقسام الذي ابتدأ سوف يتكرس الى غير رجعة؟

ان لهذا السؤال حجم السؤال عن مستقبل منظمة التحرير، بعد ان تجاوزت العام العشرين من عمرها. بل ان له، ايضاً، حجم السؤال عن مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة بطموحاتها كافة.

واذا كانت الاغلبية قد حزمت امرها، خطأ او صواباً، في نهاية المطاف، فقررت الاقلاع دون انتظار الاخرين، فان مسؤولية الاقلية تتوزع على تيارين فيها: واحد تردد وآخر نكص، وكلاهما وفر المبررات لهذا الاقلاع المتفرد.

ولا شك في ان اعـادة الجميع الى صف المؤسسة الواحدة، التي هي المنظمة، غدا الان اصعب، فقبل عقد الدورة السابعة عشرة كان السعي لاستعادة الوحدة يجري على اساس اتفاق عدن ـ الجزائر، وكانت «فتح» قد قبلت به ثمناً لمجيء فصائل التحالف الديمقراطي الى الدورة من اجل تكريس الشرعية، وكانت «فتح» قد وافقت، من اجل ذلك، على تقديم ما عدته من جانبها تنازلات لتسهيل الوصول الى الاتفاق.

اما الان، فهناك قرارات المجلس الذي انعقد بغياب شركاء «فتح» في اتفاق عدن ـ الجزائر، وهذه القرارات لا تتطابق مع بنود الاتفاق، بل انها تتعارض معها في عدد من النقاط، واخصها تلك التي سبق لـ «فتح» ان ابدت تنازلات بشأنها. وفي الواقع، ان الدورة السابعة عشرة لم تستبق من بنود اتفاق عدن ـ الجزائر الا تلك التي لم يثر بشأنها اي خلاف في اي وقت. وفي الاتفاق كله لم تستبق الدورة الا «الروح» التي دارت وفقها المفاوضات التي ادت الى الاتفاق.

بكلمات اخرى، اذا كان السعي لاستعادة وحدة منظمة التحرير تم قبل الدورة السابعة عشرة وفق هامش مشترك جرى التفاوض بشأنه، فعلى هذا السعي ان يجري الآن مع غياب هذا الهامش المشترك.

وهذا يعني واحداً من احتمالات ثلاثة: فإما ان يتكرس الانقسام، او ان يعود الجميع الى التفاوض من نقطة البداية، او ان يجيء دور الاقلية لتقديم التنازلات، بعد ان اضاعت بغيابها فرصة تثبيت اتفاق عدن ـ الجزائر في الدورة السابعة عشرة.

ومع انه لا فائدة في السياسة من الندم على ما فات، فلا شك في ان كثيرين سوف يندمون، لان فرصة للوحدة الوطنية على اساس هامش مشترك متفق عليه قد ضاعت. وقد تضافر على تضييعها كل من المعارضة المعلنة والاخرى المبطنة لاتفاق عدن ـ الجزائر.

تساؤلات حول موانع انشاء كيان فلسطيني مستقل
(مقدمة لبحث الدور العربي)

أحمد شاهين

انتـزعت منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٧٤ الاعتراف العربي الرسمي بشرعية ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني (مقررات قمة الرباط). وانتزعت في العام نفسه شرعيتها الدولية، بعدما القى رئيسها كلمته في الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة، فاصبحت عضوا مراقبا في الهيئة الدولية، ولها حق تمثيل الفلسطينيين في كافة المداولات التي تناقش فيها القضية الفلسطينية. واعادت بذلك بند القضية الفلسطينية الى بنود مداولات الهيئة الدولية، بعد ان كانت تلك الهيئة قد بدأت تبحثها منذ عام ١٩٥٢ في اطار مشكلات اللاجئين.

وبرزت في عام ١٩٧٤، كنتيجة من نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، اتجاهات للعمل على حل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي بالطرق السلمية. وشكلت اتفاقات فك الارتباط على الجبهتين المصرية والسورية مؤشرا لها، حيث اعتمد القرار ٢٤٢ اساساً لتلك الاتجاهات، ولم يكن الفلسـطينيون معنيين بما جاء في القرار المذكور، فخرجوا على تلك الاتجاهات، متمسكين بمبادرتهم الخاصة لاقامة «دولة ديمقراطية علمانية» على كامل ارض فلسطين (خطاب عرفات في الجمعية العمومية للامم المتحدة)، وعارضين، بين يدي ذلك، القبول بأقامة سلطة وطنية فلسطينية على اي جزء من ارض فلسطين يتحرر من الاحتلال الاسرائيلي.

بعد اتفاقيات فك الارتباط الاولى، عقدت مصر اتفاقاً آخر مع اسرائيل في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ عرف باسم اتفاقية سيناء الثانية. وفي ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧ زار الرئيس المصري، انور السادات، اسرائيل واعلن من على منصة الكنيست الاسرائيلي مبادرته للسلام، التي انتهت بالتوقيع على اتفاقات كامب ديفيد في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨.

خلال تلك الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، بدأت ما اتفق على تسميتها «بالحرب الاهلية اللبنانية»، حيث كان الفلسطينيون طرفا فيها بالاكراه، اذ ان حزب الكتائب اللبناني، الذي قاد جبهة في تلك الحرب، اعلنها حربا على الفلسطينيين. ودخل السوريون في عام ١٩٧٦ الى جانب حزب الكتائب تحت شعار «انهاء قتال الاخوة في لبنان»، وشاركت القوات السورية في القتال ضد الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية. ثم بدلت سوريا تحالفاتها داخل لبنان، في عام ١٩٧٨، بعد ان وقف حزب الكتائب ضدها، معلنة عن «اكتشافها لعلاقة ذلك الحزب باسرائيل».

وفي آذار (مـارس) من عام ١٩٧٨، شنت اسرائيـل اولى حروبهـا على منـظمة التحرير الفلسطينية، فكانت بدايتها اجتياح الجنوب اللبناني في الشهر المذكور، ثم حرب المواقع في عام

١٩٨١، واخيرا غزو لبنان عام ١٩٨٢، الذي انتهى بخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها من بيروت، التي شكلت خلال فترة تزيد على العشر سنوات المركز الرئيسي للنشاط السياسي والعسكري والاعلامي للمنظمة (لا نلغي بذلك ان الحرب قائمة بين منظمات المقاومة الفلسطينية واسرائيل منذ بدء تطبيق المشروع الصهيوني في فلسطين. لكن ما سبق حرب آذار / مارس ١٩٧٨، كان يأتي في اطار الحروب العربية ـ الاسرائيلية).

وقد خاضت منظمة التحرير الفلسطينية حروبها الثلاث مع اسرائيل وحيدة دون اي مساعدة عربية تذكر، فاعتبرت تلك الحروب، بحق، حروبا اسرائيلية ـ فلسطينية، خاصة بعد تأكيدات الانظمة العربية على انهاء حالة الحرب مع اسرائيل واعتبار بعضها حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ نهاية لتلك الحروب.

منظمة التحرير الفلسطينية من القرار العربي الى القرار الفلسطيني

نشأت منظمة التحرير الفلسطينية في اطار قرار قمة الدول العربية الاولى، التي عقدت في القاهرة عام ١٩٦٤، ودعت الى ان يأخذ الشعب الفلسطيني قضيته بيده، ويعد نفسه تنظيميا لذلك، فكان مؤتمر القدس في ايار (مايو) ١٩٦٤ الذي حضره ٣٥٠ مندوبا فلسطينياً يمثلون الفعاليات الفلسطينية. وتقرر انشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي حصلت على مباركة من القمة العربية الثانية.

وفي بداية عام ١٩٦٥، ظهرت الى العلن منظمة فلسطينية جديدة، وهي حركة التحرير الوطني الفلسطيني واشتهرت باسم «فتح»، اعلنت عن نفسها عبر عملية عسكرية نفذتها ضد القوات الاسرائيلية في ١/١/١٩٦٥، واعتبرتها في بيانها الصادر اثر العملية انطلاقة الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني. وتواترت الامور منذ ذلك التاريخ. فلم تكن منظمة التحرير الفلسطينية، بزعامة السيد احمد الشقيري، مؤيدة لبروز تنظيم فلسطيني موازٍ لها. كما لم تكن حركة «فتح» والمنظمات الفدائية الفلسطينية الاخرى، التي نهجت نهجها، راضية عن تبعية منظمة التحرير الفلسطينية للانظمة العربية. ولم تكن الانظمة العربية مستعدة لتحمل ظهور نشاط عسكري خارج وصايتها، وهي التي تعد «لتحرير» الارض المقدسة، فقررت في القمة العربية الثالثة (١٩٦٥) انشاء جيش التحرير الفلسطيني التابع رسميا لمنظمة التحرير، والذي تشكل، في الواقع، كجزء من الوحدات العسكرية العربية النظامية في مناطق انشائه.

وبالرغم من الدبلوماسية التي اعتمدتها منظمة التحرير في نشاطها لم تلق الترحيب لدى كافة الاقطار العربية، فاعتبرتها سوريا دمية لنظام مصر، واعتبرها الاردن منافسا له على زعامة سكان الضفة الغربية لنهر الاردن. فأيدت سوريا منظمات المقاومة المسلحة في اطار صراعها مع مصر التي ايدت منظمة التحرير، وعارض الاردن كل اشكال العمل الفلسطيني المستقل، سياسيا كان ام عسكريا. وقد اتسمت كافة مواقف الانظمة العربية تلك بغطاء من الشعارات الداعية الى «تحرير» فلسطين. فقد شكلت فلسطين جرحاً في الوجدان الجماهيري العربي، وظلت الجماهير تطالب حكوماتها بالعمل لايجاد حل لها عبر تحريرها من الصهيوني.

وبعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧، بدت المقاومة الفلسطينية المسلحة بديلا عسكريا (هكذا حاول الاعلام العربي اظهارها) فرعتها الانظمة، ويسرت لها النشاط عبر حدودها (والاصح انها كانت عاجزة عن منعها)، وذلك في اطار كسب الوقت لاعادة ترتيب اوضاعها الداخلية، كحكومات مهزومة، في مواجهة شعوبها التي اصبحت ترى في «الفدائي» المنقذ. وشكلت

معركة الكرامة آذار (مارس) ١٩٦٨ رمزاً لفعالية المقاومة الشعبية المسلحة، فبدأت الانظمة «الوطنية» بانشاء منظماتها الخاصة بها للكفاح المسلح، او دعم منظمات قائمة، كدليل على نيتها باعتماد هذا الاسلوب في مواجهة العدو الصهيوني. وارتفع شعار «حرب الشعب طويلة الامد» المستقى من شعار الثورة الصينية الشهير.

وبدأت كبرى منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة «فتح»، تدرك اهمية العمل السياسي الى جانب العمل العسكري، فانتبهت الى اهمية منظمة التحرير الفلسطينية كاطار جامع للشعب الفلسطيني، فنافست عليه، وتمكنت من تحقيق هيمنتها على المنظمة بدفع السيد الشقيري ثم خلفه حمودة الى الاستقالة وانتخاب زعيم «فتح» ياسر عرفات، لرئاسة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٩، فاندمج بذلك العمل السياسي الفلسطيني بالعمل العسكري، واصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الاطار الجامع لكل اشكال النضال الفلسطيني منذ ذلك التاريخ. وافتتحت بذلك معركة الصراع على القرار الفلسطيني. بدأ عود منظمة التحرير الفلسطينية يشتد، وقواعدها المقاتلة تنتشر، وبدأت الانظمة العربية المهزومة تستعيد عافيتها، عبر استعادة بناء مؤسساتها العسكرية، فبدأت تنافسها مع المنظمة من جديد. وكانت معارك الاردن تتويجاً لارهاصات الصراع، مع المنظمة في ذلك الحين، بين الجيش الاردني والمقاومة الفلسطينية، التي انتهت باخراج قوات المنظمة من الاردن في عام ١٩٧١، واغلقت بذلك اطول حدود عربية مع اسرائيل في وجه رجال المقاومة.

واعتبرت الانظمة العربية انتصاراتها الجزئية في بداية حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ «تغييراً» في موازين القوى بينها وبين اسرائيل. وعلى اساس ذلك الاعتبار بدأت (اي الانظمة) ما اسماه الرئيس السادات «هجوم السلام». وكان من بين بنود اتفاقات فصل القوات على الجبهتين المصرية والسورية، «وقف الاعمال العدائية»، ويشمل هذا ضمنا العمليات الفدائية الفلسطينية. وقد التزمت به الانظمة العربية المذكورة، فاغلقت بذلك حدود دول عربية اخرى اغلاقاً نهائيا في وجه المقاومة الفلسطينية، مع العلم انها كانت بالاصل مقيدة، ولم يبق امام الفلسطينيين الا لبنان ممراً الى الاراضي المحتلة.

خلال مسار الحرب الاهلية اللبنانية، رفع حزب الكتائب شعار «طرد الغرباء من لبنان» وقصد بذلك الفلسطينيين، حيث بدأ معاركه العسكرية معهم. ودخل السوريون اطار المعادلة اللبنانية مبدلين تحالفاتهم من هذا الطرف الى ذاك حسبما تقتضيه مصلحتهم وعلاقاتهم العربية والدولية، حتى انتهى الامر بمشاركتهم العسكرية في الحرب الى جانب الكتائب في نهاية حزيران (يونيو) ١٩٧٦. وجاء خطاب الرئيس السوري، حافظ الاسد، في شهر آب (اغسطس) ١٩٧٦ ليتوج الاتجاه السوري للهيمنة على الورقة السياسية الفلسطينية، ففيه ذكر، ما ظل يردده بعد ذلك، من ان فلسطين هي الجزء الجنوبي من سوريا، وان سوريا كانت معنية بتحرير فلسطين قبل وجود اية منظمة فلسطينية. وبدأت منذ ذاك الوقت، المعركة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة السورية على حق التمثيل الفلسطيني، حيث حاولت سوريا احتواء الفلسطينيين عبر اقامة الوحدة معهم (خطاب الرئيس الاسد في الذكرى الثانية عشرة لاستلام حزب البعث السلطة في دمشق). وقصة تحالف «الاخوة الاعداء» تنطبق على العلاقة بين السوريين والفلسطينيين. وبدأ بعد ذلك يبرز بشكل مباشر ودائم شعار «القرار الوطني الفلسطيني المستقل»، و«الرقم الفلسطيني الصعب في معادلة الشرق الاوسط». كشعار يرفع في مواجهة محاولة الاحتواء هذه. واستطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تمثل للفلسطينيين الكيان ـ الرمز الذي لم يتمكنوا من اقامته خلال تاريخهم المعاصر، على عكس «اشقائهم» العرب الذين تمكنوا من اقامة كياناتهم الخاصة، وان

بدت في بداياتها انها كانت مؤقتة وعابرة بانتظار تحقيق الوحدة العربية. وتمكنت المنظمة من بسط تأثيرها على فلسطينيي الشتات والداخل، فاثارت بذلك اسرائيل التي ترى ان استمرار انجاز مشروعها في اقامة وطن قومي لليهود مرتبط بانهاء اي تطلع فلسطيني لاقامة كيان على جغرافية فلسطين. وبعد ان فشلت اسرائيل في محاولاتها لخلق زعامة فلسطينية داخل الاراضي المحتلة خارج وصاية منظمة التحرير الفلسطينية، بدأت حربها العسكرية والسياسية ضد المنظمة بالتعاون مع حليفتها، الولايات المتحدة المريكية، التي بدأت ترعى منذ حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي (تعهد وزير الخارجية الامريكي الاسبق كيسنجر، بعدم الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٥؛ وشعار مستشار الامن القومي الامريكي بريجنسكي «باي ... باي منظمة التحرير، ١٩٧٨؛ وطلب وزير الخارجية الامريكي الحالي شولتس، من جامعة الدول العربية تجريد منظمة التحرير الفلسطينية من حق تمثيل الفلسطينيين، ١٩٨٢).

وهكذا، كان من اهداف الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ انهاء تأثير منظمة التحرير الفلسطينية على سكان فلسطين المحتلة. وكان المطلوب انهاء المنظمة سياسيا بانتهاء تأثيرها العسكري، وهي المهمة التي تولتها القوات الاسرائيلية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول ان اهداف الغزو الاسرائيلي قد فشلت. لكن المنظمة خسرت آخر المساحات الجغرافية التي كانت على تماس مباشر مع الوطن المحتل عبرها، والتي شكلت منفصا للكيان الاسرائيلي، ومعقلا للفلسطينيين حتى في مواجهة «الاشقاء العرب». وبالخروج من بيروت، بدأت بذور «اليأس» تفعل فعلها في اوساط الشعب الفلسطيني ومنظماته، حيث تعاظم سؤال «ماذا بعد بيروت»؟.

«لم يبق الا الحضن السوري» بشعاراته «الوطنية» وتنطحه «للتصدي». وقد تحاشت المقاومة الفلسطينية، طيلة مسيرتها الوقوع في هذا الخيار، كما تجنبت الاصطدام به. فلسوريا طموحاتها السياسية اقليميا، سواء انطلاقا من ايديولوجيا الحزب الحاكم فيها، او من الدور التاريخي للجغرافيا السورية في المنطقة، او من واقع المواجهة المفروضة على سوريا مع العدو الصهيوني. وعملت سوريا قبل وبعد خروج مصر من معادلة الصراع العربي - الاسرائيلي على احتواء معظم الاوراق السياسية في المشرق العربي (تحالف مع الاردن ١٩٧٤، دخول لبنان، ١٩٧٦؛ الوحدة الفلسطينية - السورية، ١٩٧٦؛ وحدة سوريا والعراق، ١٩٧٩). وها هي الورقة الفلسطينية بعد الخروج من لبنان قد «اصبحت بين يديها». فحاول اصحاب «القرار الوطني الفلسطيني المستقل» الفلسطينيون تأجيل الصراع مع النظام السوري على الورقة الفلسطينية، اي قضيتهم. لكن تقديرات حاكم دمشق، هي انهم اعجز من مواجهته الان، او الخروج على وصايته. فمارس كل اشكال الضغوط والتقييد، فكان الانفجار بين الطرفين منذ اوائل عام ١٩٨٣ عبر «الدوس على اصابع الارجل»، ولما لم تجد هذه الوسيلة، بدأ السوريون بتوجيه اللكمات الى جسد المنظمة مباشرة. فاعلن بعض الكوادر في حركة «فتح» خروجهم على طاعة ياسر عرفات في ايار (مايو) ١٩٨٣ تحت شعار «الاصلاح التنظيمي لحركة فتح»، ثم تصاعد الوضع بطرد ياسر عرفات من دمشق، وفتح باب الصدام المسلح مع قواته في البقاع وطرابلس الذي، انتهى بخروج عرفات وقواته منها مع نهاية عام ١٩٨٣.

لقد وقفت المنظمات الفلسطينية مرة اخرى، على جانبي المتراس، القومي العروبي والوطني الفلسطيني. وبغضّ النظر عن الشعارات التي رفعها كل من الطرفين، والاتهامات التي تبادلاها، عادت للبروز ثانية مشكلة الازدواجية في العمل الوطني الفلسطيني الذي رافقته منذ بروز القضية الفلسطينية كمشكلة سياسية.

ازدواجية النضال والانتماء الفلسطيني

تميزت المشكلة الفلسطينية بالازدواجية منذ بروزها كقضية سياسية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي الوقت الذي كانت فيه ولايات المشرق العربي، بما فيها ولايتا عكا والقدس الشريف، تواجه مشكلة «التتريك» والهيمنة العثمانية، كانت المناطق الفلسطينية تواجه ايضا مسألة الاستيطان الصهيوني على الاراضي الفلسطينية التي بدأت مع اقامة اول مستعمرة صهيونية (ريشون لتسيون) في عام ١٨٨٢، وبدأ ذلك الاستيطان يستثير ريبة العرب الفلسطينيين، فكان اول احتجاج سياسي لهم في عام ١٨٩١. حيث «ابرق زعماء المسلمين في القدس الى الصدر الاعظم يعربون عن تخوفهم من وصول اعداد كبيرة من المهاجرين اليهود الى فلسطين»[١].

وقد اثار اهتمام الفلسطينيين بقضيتهم المباشرة (مواجهة الاستيطان اليهودي) ريبة اشقائهم العرب، الذين اتهموهم بالتقاعس عن النضال المشترك ضد الهيمنة العثمانية على الولايات العربية. ويشير الى هذه الحالة ما ردّ به صاحب جريدة «الكرمل» نجيب نصار على اولئك العرب في افتتاحية جريدته بالقول: «نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب، والامة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها امة حيّة... فلماذا لا يقوم ابناء الامراء والشرفاء والكبراء والمتعلمون والغيورون في فلسطين لعقد مؤتمر يفكر بتنظيم جامعة عربية فلسطينية» [٢].

ولم تمنع هذه الخصوصية عرب فلسطين من الاستمرار الى جانب اشقائهم العرب في نضالهم لاقامة حكومة عربية مستقلة، كانت بريطانيا قد وعدت بمثلها الشريف حسين، شريف مكة، اذا خاض الحرب الى جانبها ضد تركيا (مراسلات حسين ـ مكماهون) لكن كشف روسيا البلشفية للوثائق السرية عن المعاهدات بين دول المتروبول الاوروبية (معاهدة سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين) دفع ابناء فلسطين الى الاهتمام اكثر بقضيتهم الخاصة، فانشأوا الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية التي عقدت اول مؤتمر لها في القدس في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩. مع ذلك توزع مندوبو المؤتمر على اتجاهين رئيسيين، احدهما نادى «بخصوصية» مشكلة ولايات سوريا الجنوبية (عكا، نابلس والقدس الشريف)، والاخر نادى بجعلها جزءا من «عمومية» المشكلة التي تواجهها سوريا ككل. وكانت الغلبة للتيار القومي، حيث ورد في المذكرة التي اقرها المؤتمر لرفعها الى مؤتمر السلم المعقود في باريس «ان تكون مقاطعتنا هذه، جنوب سوريا، اي فلسطين، غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المستقلة المرتبطة بالوحدة العربية خارجة عن كل نفوذ او حماية اجنبية»[٣]. وعلى هذا الاساس، ساهم ممثلو فلسطين في المؤتمر السوري العام، الذي عقد في دمشق في حزيران (يونيو) ١٩١٩، وتقرر فيه التأكيد على «الاعتراف باستقلال سوريا، ومن ضمنها فلسطين، دون حماية او وصاية»[٤]. واعتبر الفلسطينيون انفسهم من رعايا حكومة دمشق، التي وقف على رأسها الملك فيصل ابن الشريف حسين.

في ١٩٢٠، احتلت فرنسا جزءا من سوريا (الجزء المخصص لها حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو)، وانهت بذلك سلطة الملك فيصل على سوريا، حيث انتقل الى العراق وصار ملكا عليه. وشكل سقوط حكومة سوريا العربية، خيبة امل للفلسطينيين؛ «فكان حدثا مربكا ومذهلا لعرب فلسطين عامة، والعناصر النشيطة في قياداتهم التي شاركت في بناء هذا الحكم والدفاع عنه خاصة»[٥]؛ فعقدوا مؤتمرا خاصا بهم في حيفا في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، وطرحوا فيه مطلب اقامة

«حكومة وطنية مسؤولة امام مجلس نيابي، ينتخب اعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى اول الحرب»[٦].

وفي ١٩٢١، كان التقسيم الاول للمساحة الجغرافية التي عرفت باسم فلسطين، حين وصل الامير عبدالله، ابن الشريف حسين، الى عمان وقرر الاستقرار فيها «فاستدعاه الى القدس المفوض السامي البريطاني للتفاوض مع وزير المستعمرات، ونستون تشرشل. بعد هذه المباحثات عهدت بريطانيا العظمى الى الامير عبدالله بالضفة الشرقية... وفي ١٥ ايار (مايو) ١٩٢٣، وصل المفوض السامي البريطاني، السير هربرت صموئيل، الى عمان ليعلن اعتراف الحكومة البريطانية باستقلال الامير عبدالله. ومن هذا الوقت اصبح مصير الضفة الشرقية بين ايدي السلالة الهاشمية»[٧].

هل كان لانشاء امارة شرقي الاردن علاقة بالمشروع الذي كانت تعده بريطانيا مع الوكالة اليهودية لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين؟ لقد قال الملك عبدالله لالياهو ساسون وموشي دايان عند لقائه بهما في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩: «انا ملك عربي لا اخلف وعدا ولا اخون عهدا، تعرفون نواياي وشعوري نحوكم. ورأيي ألّا يقف احد بيننا الآن بعد أن خمدت الفتنة وانتهى الأمر لكم في الجنوب. وانت تعلم يا ساسون اننا لم نحاربكم ولم نعتد على ما خصص لكم»[٨].

فأين هو الحديث عن حرب العرب المقدسة في فلسطين، وشعارات الوحدة التي كانت ترفعها الحكومات القائمة آنذاك؟ على سبيل المثال، قدم حزب الشعب السوري مذكرة الى رئيس الجمهورية السورية، شكري القوتلي، بتاريخ ١٩٤٨/١١/٢٣، يقول فيها «ان سوريا اصبحت في وضع يتعذر معه دفع الخطر الصهيوني، وانه آن الاوان لبذل المساعي فورا لانشاء اتحاد عربي دولي، يضم سوريا الى غيرها من الدول العربية»؛ فكان رد القوتلي على ذلك، استدعاء خالد العظم من باريس طالبا من تشكيل وزارة جديدة، قائلا: «ان العراق ومن ورائه الانجليز، يطمعون في بلادنا... انا هنا ادافع عن استقلال البلاد ولو بقيت وحدي»[٩]. والواقع انه لم يكن وحده، كما ان الاقطار العربية الاخرى لم تكن حالها بافضل من حال سوريا.

فماذا عمل الفلسطينيون في اطار التجزئة العربية التي اصبحت واقعا قائما، حدودا وحكومات؟

لقد دعت الهيئة العربية العليا الى عقد مؤتمر فلسطيني في غزة، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ «اقر فيه تشكيل حكومة عموم فلسطين... وتشكل مجلس وطني فلسطيني يضم ممثلي الشعب الفلسطيني... واعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة باستثناء الاردن»[١٠]. وفي اليوم ذاته عقد مؤتمر فلسطيني في عمّان، وصدر عنه قرار جاء فيه ان «المؤتمر يفوض جلالته تفويضا تاما في ان يتحدث باسم عرب فلسطين ويفاوض عنهم، ويعالج مشكلاتهم بالشكل الذي يراه».[١١] وكانت النتيجة ان ماتت حكومة عموم فلسطين (اول كيان فلسطيني)، بينما نجح اصحاب الاتجاه الاخر (العروبي)، وفرض العرب سيطرتهم على الاجزاء الفلسطينية التي حددها قرار التقسيم لاقامة دولة فلسطينية في موازاة الدولة اليهودية.

وفي ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، افتتح المجلس الوطني الفلسطيني اجتماعاته في عمان بخطاب للملك حسين، ملك الاردن، قال فيه لاعضاء المجلس «ان وجودكم الان هنا دليل على استقلال القرار الفلسطيني، وعلى الشرعية الفلسطينية والقيم الفلسطينية»[١٢]. وعارضت منظمات فلسطينية، مقرها دمشق، عقد المجلس الوطني اساسا ثم عارضت انعقاده في عمان بالذات، كما عارضت الخط السياسي الذي ينتهجه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ولسنا في معرض التأريخ، في هذا المقال، للطبيعة الازدواجية في النضال الفلسطيني بين

الخصوصية الوطنية والعمومية القومية، فاوردنا بعض المؤشرات على هذا الواقع الفلسطيني في الاطار العربي الرسمي الذي منع من ان يكون للفلسطينيين كيانهم الخاص بهم.

الازدواجية الفلسطينية مانع ومأساة

لقد بقيت قضية فلسطين في الوجدان الشعبي العربي قضية قومية لها الاولوية على ما عداها ومقدسة عند مسلميهم. واحتلت في البيانات العربية الرسمية مركز الصدارة. فهي «قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وان ابناء الامة العربية واقطارها جميعا معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها»[١٣]. وقد ظل هذا الشعار العنوان الذي يتداوله العرب، حكومات وشعوبا، للتعبير عن موقفهم من القضية الفلسطينية. والشعار ذاته هو الذي دفع بالفلسطينيين الى اللجوء للاقطار العربية في عام ١٩٤٨، التي وعدت حكوماتها بالاعداد والتحضير للحرب القادمة التي امل الفلسطينيون في ان يعودوا الى ديارهم تحت رعاية جيوشها.

وهذا الشعار كان «سيف ديموقليدس» الذي ترفعه الحكومات العربية في وجه ابناء فلسطين المطالبين باخذ قضيتهم بيدهم، حيث يتهمون «بالقطرية» والانعزال عن حركة القومية العربية التي يمارس عمليا نقيضها.

وماذا عن الفلسطينيين؟ لقد اخذوا بالشعارات القومية العربية من جهة، كما ان ضغط واقع الشتات كان عاملا من عوامل تمسكهم بالانتماء القومي على حساب الانتماء الوطني، من جهة اخرى. «فالمصري» او من يتحدث باسمه ويضع الشروط آمن لانه في نهاية المطاف لديه مصر. و«العراقي» او من يتحدث باسمه، يقف في نفس الموقع، وكذلك «السوري» والكل قومي وعروبي. ولكن ماذا عن «الفلسطيني» او من يتحدث باسمه؟ انه من دون «وحدة» لا وطن له الا الشتات والمنافي القسرية. وهو ايضا قومي وعروبي. اذن لماذا لا يكون له هو الآخر شرطوه، وشروطه المضادة «الفلسطينية، في الاطار القومي العريض»[١٤].

ان يكون الفلسطيني مسؤولا عن قضيته، وان يكون العربي داعما له. للفلسطينيين القرار واختيار السبل لتنفيذه، وعلى العربي تقديم كل المساعدة التي تساعد على تنفيذ القرار الفلسطيني. كان هذا هو الشعار الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية، بعد ان صارت كيانا ورمزا للفلسطينيين. وقد وافقت الانظمة العربية على الشعار الفلسطيني آنف الذكر، «على كل الاقطار العربية تقديم كافة اشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى اساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»[١٥]. لكن الاعلان شيء والواقع شيء آخر. فالحدود مغلقة في وجه المقاتل الفلسطيني، سواء للقتال منها ضد العدو الصهيوني، او للالتقاء والتداول مع الفلسطينيين الاخرين في كيفية اخذ قضيتهم بيدهم. والفلسطينيون ما زالوا موزعين بين الانتماء لفلسطينيتهم وعروبتهم. واقامة كيان فلسطيني مستقل على ارض فلسطين يبقى حلما كانت حكومة عموم فلسطين بذرته الجنينية التى اجهضت بايد عربية وفلسطينية.

(١) د. ماهر الشريف، «الخاص والعام في نضال الشعب الفلسطيني»، **النهج**، العدد ٢، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، ص. ٤٠.

(٢) **المصدر نفسه**، ص. ٤٣ و٤٤.

(٣) **المصدر نفسه**، ص. ٥٠

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥، الطبعة الثالثة، ص ٥٣.

(٦) د. الشريف، **مصدر سبق ذكره**، ص. ٥١.

(٧) كزافيه بارون، **الفلسطينيون شعبا** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨، ص. ٤٣.

(٨) انيس صايغ، **الهاشميون وقضية فلسطين**، بيروت: المكتبة العصرية ١٩٦٦، ص. ٢٧٩.

(٩) ممدوح الروسان، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية ١٩٤١ ـ ١٩٥٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص. ١٦٦.

(١٠) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي، والتطور المؤسساتي ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف، ١٩٧٩، ص. ١٩.

(١١) **المصدر نفسه**، ص. ٢٢.

(١٢) «من خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني»، **الشرق الاوسط**(لندن ـ بالعربية)، ٢٣/١١/١٩٨٤، ص. ٢.

(١٣) انظر بيان القمة العربية في بغداد، سنة ١٩٧٩؛ منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، الطبعة الاولى، ص. ١٩٦.

(١٤) شفيق الحوت، «عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية ـ الحلقة الخامسة»، **الشرق الاوسط** (لندن ـ بالعربية)، ٢٦/١١/١٩٨٤.

(١٥) الهور والموسى، **مصدر سبق ذكره**، ص. ١٩٦

مصير اول مشروع بريطاني لتقسيم فلسطين الى دولتين

د. عصام سخنيني

استندت مطالبة الفلسطينيين باقامة دولتهم المستقلة الى مبدأ أساسي هو حق الشعب الفلسطيني بكامل وطنه، وبالتالي التسليم بوحدة هذا الوطن، الأمر الذي يترتب عليه اقامة هذه الدولة على جميع الأراضي الفلسطينية التي تعينت حدودها في العشرينات. وقد قاومت الحركة الوطنية الفلسطينية مبدأ التقسيم، الذي يعني تنازلا من الشعب صاحب الوطن عن جزء من حقه في وطنه للآخرين، وبالتالي رفضت مشروعات الدولة المستندة الى مبدأ التقسيم تمسكا بحق الشعب الفلسطيني بوحدة وطنه، وحقه في السيادة على أرضه كاملة، وتقرير مصيرها غير منقوصة. وقد كانت هذه المنطلقات هي الأساس التي استندت اليها الحركة الوطنية الفلسطينية في رفض مشروع لجنة بيل في العام ١٩٣٧، وكان أول وثيقة رسمية بريطانية تطرح امكانية قيام دولتين في فلسطين: واحدة عربية وأخرى يهودية، قائمتين على مبدأ التقسيم.

طرح المشروع مع اشتداد الثورة الفلسطينية الكبرى وما رافقها من اضراب شل مرافق الحياة العامة في فلسطين، واعلان للعصيان المدني، مما جعل الحكومة البريطانية تبادر الى تشكيل لجنة تحقيق ملكية، وردت الاشارة الاولى اليها في ١٨ أيار (مايو) ١٩٣٦، عندما أبلغ وزير الخارجية البريطاني مجلس العموم بأن الحكومة قررت أن تنصح جلالته بأن «يعين بعد استعادة النظام لجنة ملكية... تحقق بأسباب الاضطرابات والشكاوى المزعومة لكل من العرب واليهود». وفي آب (أغسطس) ١٩٣٦، صدرت براءة تعيين اللجنة برئاسة اللورد بيل، بصلاحيات حددتها براءة التعيين بأنها «للتثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان (أبريل)، والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة الى التزاماتنا نحو العرب ونحو اليهود وبصفتنا منتدبين على فلسطين، والتثبت، بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيرا صحيحا، مما اذا كان لدى العرب أو اليهود أية ظلامات ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب[١]. كذلك فوضت اللجنة بتقديم توصيات لازالة هذه الظلامات اذا اقتنعت بأنها موجودة ولمنع تكرارها.

قررت اللجنة العربية العليا، في البداية، رفض التعاون مع اللجنة الملكية، وأصدرت بيانا دعت فيه الشعب الفلسطيني الى العمل بقرارها[٢]. الا أن هذه اللجنة تعرضت بعد وصول اللجنة الملكية الى فلسطين في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، لضغوط عربية وبريطانية عدة من أجل

اقناعها بالعدول عن قرارها والمثول أمام اللجنة الأخيرة. ونتيجة هذه الضغوط رضخت اللجنة العربية، وتقدم عدد من ممثليها في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، للشهادة أمام اللجنة الملكية (بالاضافة الى ممثلين عن اليهود وموظفين من حكومة فلسطين). كما قدمت اللجنة العربية مذكرة الى اللجنة الملكية في ١١ كانون الثاني (يناير)، طالبت فيها بالعدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي وايقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضي العربية الى اليهود، وحل القضية الفلسطينية على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان، وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين، تقوم بموجبها حكومة وطنية ذات حكم دستوري يتمثل فيها جميع العناصر الوطنية. وقد غادرت اللجنة الملكية فلسطين في أيام مختلفة في الأسبوع الذي يبدأ في ١٧ كانون الثاني (يناير)، ورفعت تقريرها الى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيو)، وفي ٧ تموز (يوليو)، نشرت الحكومة البريطانية تقرير اللجنة رسميا.

ادخال شرق الأردن في الدولة العربية

كان هذا بايجاز الاطار العام الذي صدر فيه تقرير اللجنة الملكية، أو لجنة بيل. وقبل الانتقال الى عرض تفاصيل المشروع الذي صدر عن اللجنة، نشير هنا الى أن السياسة البريطانية بدأت، منذ الثلاثينات، تتخذ شكلا محددا فيما يتعلق بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية محوره اعادة رسم خريطة فلسطين ـ شرق الأردن من جديد، بحيث يتحقق من ذلك اقامة دولة يهودية من جهة، وضم الأجزاء المتبقية من فلسطين الى شرق الأردن من جهة ثانية. ولعل المشروع الذي طرحته في العام ١٩٣٥ الكاتبة البريطانية ستيوارت أرسكين يعتبر المؤشر الأول الى هذه السياسة. فهو يدعو الى تقسيم فلسطين قسمين: كانتون يهودي على الساحل، حدوده تبدأ من شمال يافا وتتجه شمالا الى قرب حيفا، ومن هناك الى مرج ابن عامر فالى الشاطىء الغربي لبحيرة طبريا، ثم الى روش بينا فالحولة. ويضاف الى هذا الكانتون اليهودي المنطقة الواقعة الى الجنوب من يافا وتكون تل أبيب عاصمة وميناء له. أما يافا نفسها فتبقى ميناء للدولة العربية التي تضم الأقسام الأخرى من فلسطين وتكون القدس عاصمة لها. وفي الوقت نفسه تضم هذه الأقسام مع شرق الأردن، لتشكل الدولة العربية. أما حيفا فتكون ميناء حرا، بينما تكون القدس والخليل وطبريا وصفد وبيت لحم والناصرة (التي ستقع جميعا ضمن الدولة العربية) مدنا دينية، تخضع للقوانين والأنظمة التي تصدرها عصبة الأمم. ويربط الدولتين العربية واليهودية (التي يطلق عليها مشروع ارسكين اسم أرض ـ اسرائيل) مجلس مركزي أعلى، يعالج مسائل النقد والمواصلات والأمن العام والجمارك وقوانين المحاكم والأماكن الدينية[٣].

لم يتعد مشروع أرسكين جهود صاحبته التي تجولت به في بعض العواصم العربية داعية اليه، غير أن أهميته تكمن في أنه كان مؤشرا الى تفكير البريطانيين، في تلك الفترة، بالنسبة لحل القضية الفلسطينية على أساس جعل شرق الأردن طرفا في الحل وربط مصيره ربطا عضويا بالأقسام العربية (التي ستبقى عربية) من فلسطين. وقد تجسد ذلك التفكير في أعمال اللجنة الملكية والنتائج التي توصلت اليها وفي المشروع الذي صدر عنها. فعلى الرغم من أنه لم يرد في براءة تعيين اللجنة ذكر لشرق الأردن، وعلى الرغم من أن لورد بيل، رئيس اللجنة، أكد في نقاشه لأحد الشهود الذين تقدموا للادلاء بشهاداتهم أمام اللجنة، أن لجنته غير ذات صلاحية للبحث في شؤون شرق الأردن[٤]، فقد قام وفد من اللجنة الملكية قوامه ثلاثة أشخاص بزيارة شرق الأردن في ٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧، وكان لهؤلاء مع الأمير عبد الله، بحث طويل في جلسة خاصة[٥].

ولا يشـير تقرير اللجنة الى طبيعة هذا البحث ولا الى نتائجه، غير أن هذه المقدمة كانت تشير بوضوح الى أن شرق الأردن ستدخل في صلب المشروع الذي سوف تتوصل اليه اللجنة.

قام الأمير عبد الله، قبل أن تطرح اللجنة مشروعها، بنشاط واسع لفت اليه الأنظار. فقد كتبت جريدة «فلسطين» أن «سمو الأمير يصل مشتاه في غور أريحا من عمان كل يومين مرة ثم يعـود... إن سبب هذه الانتقـالات المستمـرة يتعلق بشـؤون فلسطين أكثر منه بأعمال شرق الأردن»[٦]. ولم يقتصر هذا النشاط على فلسطين بل شمل أيضا شرق الأردن نفسها، فقد كتبت الجـريدة نفسها أن سمو الأمير «كان في الأيام الاخيرة مشغولا في التحدث الى شيوخ القبائل العربية، وأن سموه سألهم عما اذا كانوا يوافقون على تقسيم فلسطين وضم القسم العربي منها الى شرق الأردن وانشاء مملكة عربية من القسمين». الا ان الامير عبد الله أدلى في اليوم التالي بتصريح للصحيفة نفسها، نفى به هذا الخبر مؤكدا انه يقوم بواجبه نحو فلسطين «كأمير عربي ووارث لقضية العرب الكبرى»[٧].

وقد وجد الأمير عبد الله حلفاء له في فلسطين قبلوا بالتقسيم قبولا مبدئيا وبما يترتب عليه من اقامة دولة عربية من شرق الأردن والأجزاء العربية من فلسطين. وكان هؤلاء الحلفاء أساسا من أوسـاط حزب الدفـاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي، الذي كان يضم التيار السياسي الفلسطيني المعارض لقيادة الحاج أمين الحسيني. وفي هذه الأوساط عمل الأمير بنشاط واجداً استجابة لتحركه. فقد ذكر مثلاً أن «عيسى البندك، رئيس بلدية بيت لحم [ومن أركان الدفاعيين]، يواصل حملته على مفتي القدس... وأن المعارضة ضد المفتي أخذت تشتد، على أثر الأنباء التي نشرتها الجرائد عن احتمال تقسيم فلسطين وتعيين الأمير عبد الله ملكا على شرق الأردن والمنطقة العربية في فلسطين. وهذه الأنباء قوت حزب النشاشيبيين»[٨]. كذلك ذكر أن عيسى البندك نفسه يسعى لتوقيع مذكرة يعلن فيها أهالي فلسطين رغبتهم في توحيد فلسطين وشرق الأردن، بشرط أن تكون فلسطين كاملة وتنصيب سمو الأمير عبد الله ملكا عليها»[٩].

وقد وجد هذا النهج مناسبة مواتية لتأكيد الزعامة المقبلة للأمير عبد الله في أثناء مروره بفلسطين، مغادرا الى لندن لحضور الاحتفال بتتويج ملك بريطانيا (وصل الى لندن يوم ٥ آيار (مايو ١٩٣٧) . فما أن أعلن عن الزيارة التي سوف ينطلق فيها الأمير من حيفا، حتى بدأت الاستعدادات تتخذ لاستقبال «الامير المحبوب عبد الله لدى مروره في فلسطين مغادرا الى لندن»، كذلك أعلن أن هذه الاستعـدادات ستكون «بالغة الروعة»[١٠]. ويقول دروزة، المؤرخ المعاصر للأحداث، أن الاهتمام بدا قويا لوداع الأمير عبد الله وداعا حافلا، وكان المعارضون (من حزب الدفاع) في فلسطين هم الذين تولوا ذلك، حيث هيأوا له استقبالات في القدس ونابلس وحيفا. وفي أثناء وجود عبد الله في لندن، ظلت الاشاعات تدور عن التقسيم والضم الى شرق الأردن، حتى لقـد حمل هذا خطيبا من خطباء الحرم الابراهيمي على الدعاء له كملك فلسطين. وقد عرضت احدى دور السينما في فلسطين شريطا لبريطانيا عن حفلات التتويج ظهرت فيه صورة الأمير عبد الله الذي قدمه المذيع بوصفه «الأمير عبد الله ملك فلسطين المقبل»[١١].

وقـد عاد عبـد الله من لندن في ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٧، واستقبل في فلسطين بمثل الحفاوة التي ودع بها[١٢]. وبجانب ذلك، ذهبت وفود تمثل «جميع المدن الفلسطينية الى عمان للسلام على الأمير عبد الله وتهنئته بسلامة العودة». وكانت هذه الوفود جزءا من التحرك الذي استقطبه الأمير، وظهر ذلك في الخطاب الذي ألقاه الشيخ أسعد الشقيري، أحد الدفاعيين، باسم الوفود أمام الأمير عبد الله، اذ قال: «ان هؤلاء الناس يا سمو الأمير أتوا لاعلان ثقتهم بكم والدوام على المحافظة للدفاع عن حقوقهم. ولم تحضر هذه الوفود من رغبة أو رهبة. بل أتت مدعومة بعامل

الاخلاص لسدتكم السنية... لا يحل عقدتنا غيرك، واذا أراد الانجليز أن يعملوا فأنهم لا يجدون أميرا اجتمع اليه الناس بهذا الشكل العجيب»[١٣].

كانت هذه التظاهرة السياسية تمهيدا للدور المقبل الذي سوف يقوم به الأمير عبد الله بعد أن تتوصل لجنة التحقيق الى النتائج التي سوف تعلنها. وكان عبد الله واثقاً من أن النتائج سوف تكون لمصلحته. فقد كتب واكهوب، المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق الأردن، الى وزير المستعمرات «أن الأمير عبد الله مليء بالاحساس بما سيكون له من شأن في المستقبل»[١٤].

على الصعيد الفلسطيني نفسه، كانت الأجواء أيضا تمهد لطرح مشروع التقسيم. فقد أجـرت حكومة فلسطين الانتدابية، عن طريق عدد من كبار موظفيها الانجليز، اتصالات فردية وبصورة سرية للغاية مع عدد من الشخصيات والزعماء الفلسطينيين، عرضت عليهم خلالها فكرة التقسيم، وحثتهم على الموافقة عليها والتعاون مع السلطات البريطانية على تنفيذها، وان عددا منهم أعلن موافقتـه على الفكـرة من حيث المبدأ. وقد ذكر ان هؤلاء الذين وافقوا: هم: راغب النشـاشيبي ويعقوب فراج وأسعد الشقيري وعيسى البندك، ومصطفى الخيري وعلي المستقيم وسليمـان التاجي وخليل تادرس[١٥]، وجميعهم من أوساط الدفاعيين. وقد حانت نقطة الحسم عندما رفعت اللجنة الملكية تقريرها الى الحكومة البريطانية في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٧. وبدأت الشائعات تدور والأخبار تتسرب عن ملامح التقرير العامة. عندها تحرك الدفاعيين بشكل يجعلهم طليقي اليد في قبول المشروع الذي سوف تعلن عنه اللجنة. وكان القيد الذي يكبل أيدي هؤلاء هو اشتراك حزب الدفاع في اللجنة العربية العليا، وبالتالي التزامهم، في حال بقائهم في هذه الهيئة التي تعبر عن الموقف الفلسطيني، بكل قرار ستتخذه. وكان واضحا من السجل التاريخي للحاج أمـين الحسيني الذي يقف على رأس اللجنـة العربية، أن الرفض سيكون مصير كل مشروع ينتقص من الحقوق الكاملة لعرب فلسطين في وطنهم. وهكذا فان انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا كان خطوة لابد منها لاستقبال توصيات اللجنة الملكية بعيدا عن تأثيرات الحسيني. وقد تمت هذه الخطوة في ٣ تموز (يوليو) ١٩٣٧، عندما أذاع مغنم مغنم، سكرتير حزب الدفاع، بيـانـا أعلن فيه انسحاب الحزب من اللجنة العربية العليا بمبررات جانبية لم تكن لها علاقة بالموقف الذي أشرنا اليه. فقد أورد البيان أن اجتماعات اللجنة العربية العليا «لم تكن بصورة منتظمة، حسب ما تتطلبه حالات البلاد»، و «أن أكثر الأعضاء بما فيهم مندوبو حزب الدفاع لم يقفوا على كثير من الاجراءات والمفاوضات التي تتم باسم تلك اللجنة»، و «أن رئيس اللجنة ترك البلاد في مثل هذه الأوقات العصبية دون اطلاع زملائه باللجنة»، و «الحالة في البلاد أصبحت خطرة من جراء الاغتيـالات المتعـددة، التي كان يجب على اللجنة أن تعالجها حق المعالجة»، واستند لذلك ليعلن أن الهيئة المركزية لحزب الدفاع قررت أن يترك مندوباها راغب النشاشيبي رئيس الحزب ونائبه يعقوب فراج اللجنة العربية العليا «لكي يستطيع الحزب أن يعمل لمصلحة هذه الأمة مستقلا»[١٦].

غير أن هذه التبريرات لم تكن لتقنع الرأي العام الفلسطيني، «فقد شاع الاعتقاد بشكل واسع في ذلك الوقت أن الانقسام كان لتمهيد الطريق أمام قبول الحزب بالتقسيم»[١٧]. وقد أكدت جريدة «فلسطين»، التي كانت آنذاك تؤيد خط النشاشيبي، حقيقة موقف حزب الدفاع عندما علقت على الموضوع قائلة: «نحسب أننا لا نذيع سرا اذا قلنا أن سليمان طوقان، زعيم الجبل الأشم [جبل نابلس] كان من المتحمسين لفكرة الانسحاب [من اللجنة العربية]، لأنه حريص على أن تتقدم البلاد لتقول رأيها في تقرير اللجنة [الملكية] وسياسة الحكومة، وهي طليقة اليد من كل قيد غير معطلة أدوات التفكير والتعبير»[١٨]. وقد ربط دروزة بين هذا الموقف وتأثيرات الأمير عبد الله على الحزب، فقد ذكر «أن قصد الحزب الرئيسي أن يكون حرا [عند] نشر تقرير اللجنة حين

لا يكـون منـدمجا في اللجنة [العربية العليا] فيسري عليه قرار أكثريتها... كما أن النبهاء لم يستبعـدوا أن يكون لعمان أصبع فيه، فقد كان ابراهيم هاشم، رئيس وزراء الأردن، ومحمد الانسي، رئيس الديوان، يكثران في الآونة الأخيرة من التردد على فلسطين والاجتماع مع المعارضة»[١٩].

الدولتان المقترحتان

بعـد هذه التهيئـة التمهيـدية، أعلنت توصيات اللجنة الملكية رسميا في ٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، التي أوصت في تقـريـرها[٢٠] بـ «انهاء أجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا، كما أوصت بأن «تعمد الدولة المنتـدبـة الى المفـاوضة مع حكومة شرقي الأردن وممثلين لعرب فلسطين من جهة، ومن الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين، وأن يعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذاتي سيادة في أقصر مدة تسمح بها الأحوال، أحـداهما عربية تتألف من شرق الأردن متحدا مع ذلك القسم من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب من الحد الذي نقترحه في القسم الثالث أدناه، والثانية دولة يهودية تتألف من ذلك القسم من فلسطين الواقع الى الشمال والغرب من ذلك الحد».

وعند رسم الحدود، حدد التقرير ما سماه «المبدأ الطبيعي الذي ينبغي أن يتبع في تقسيم فلسطين» وهو «فصل المناطق التي اشترى اليهود الأراضي فيها واستوطنوها عن المناطق التي كل سكانها أو معظمهم من العرب». واستنادا الى هذا المبدأ، أعتبر تقرير اللجنة الملكية «أن معظم أراضي اليهود ومستعمراتهم تقع في السهل الساحلي بين المجدل وجبل الكرمل وفي جوار حيفا وفي مرج ابن عامر ووادي جزرائيل وشرق الجليل أي الى الجنوب من طبريا وعلى شواطىء البحيرة وقرب صفد وفي منطقة الحولة. أما باقي الجليل [يشمل أقضية عكا وصفد والناصرة] والقسم الشمالي من سهل عكا فيكادان يكونان، باجمعهما، ملكا ومستوطنا للعرب، وكذلك أيضا الأراضي الجبلية الوسطى لمقاطعتي السامرة واليهودية القديمتين، باستثناء القدس وضواحيها. أما مدينتا نابلس وجنـين ومدينة طولكرم، التي تقع متطرفة على حافة السهل الساحلي، فهي مراكز لروح القومية العربية. وباستثناء اليهود الموجودين في القدس وجوارها وفي الخليل، يمكن أن يقال أن المنطقة الكائنة بين جنين وبئر السبع خالية من اليهود. وتمتد تلك القطعة العربية شرقا الى نهر الأردن في مكان يقع بين البحر الميت وبيسان. أما المنطقة الممتدة من الجنوب والجنوب الشرقي لبئر السبع الى الحدود المصرية، فقد ابتاع اليهود بعض القطع المتفرقة من الأراضي فيها، ولكن سكان هذه المنطقة كلهم من العرب».

ووفقا لهذا المبدأ، اقترحت اللجنة الملكية في تقريرها أن يبدأ الحد من رأس الناقورة، ويسير محاذيا الحدود الشمالية لفلسطين حتى يصل الى بحيرة طبريا، ومن ثم يقطع البحيرة، ويتصل بمخـرج نهر الأردن من البحيرة، ويسير محاذيا مجرى النهر الى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال، ثم يخترق بيسان ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لوادي جرزائيل، ثم يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم)، ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم)، وبعد أن يتصل الحد بالسهل الساحلي يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقي لذلك السهل، ثم ينحرف غربا متجنبا طولكرم الى أن يتصل بممر القدس ـ يافا على مقربة من اللد، وفي جنوب الممر يتابع سيره محاذيا حد السهل الساحلي أي

أن يبلغ نقطة تقع على بعد نحو عشرة أميال جنوب رحوبوت (ديران)، ومن ثم يسير غربا الى البحر.

وحسب التقسيمات الادارية التي كانت قائمة، فقد أدخلت أقضية عكا وصفد وطبريا والناصرة وحيفا وبعض أقسام من أقضية جنين وطولكرم وبيسان ويافا والرملة في المنطقة اليهودية، أما أقضية نابلس ورام الله والخليل وبئر السبع وبعض أقسام من أقضية جنين وطولكرم ويافا والرملة والقدس وبيت لحم فقد أدخلت في المنطقة العربية.

أما مدينة يافا فقال تقرير اللجنة الملكية عنها أنها «عربية في جوهرها وقد أخذت الأقلية اليهودية فيها تتضاءل في المدة الأخيرة». لذلك اقترحت اللجنة أن تؤلف هذه المدينة جزءا من الدولة العربية. أما اتصالها بهذه الدولة فسيكون عن طريق ممر القدس ـ يافا لأن حق المرور في هذا الممر سيكون مباحا للجميع.

وبجانب اتصال الدولة العربية بالبحر في كل من يافا وغزة، رأت اللجنة الملكية أن من مصلحة التجارة والصناعة العربيتين أن تكون مدينة حيفا، التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد، في متناول الدولة العربية أيضا من أجل الغايات التجارية. لذلك اقترحت أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة العربية وحيفا. ويسري المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية، اذ لاحظت اللجنة أنه قد يظهر مع مرور الزمن أن استعمال ذلك المنفذ يعود بفائدة جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء. لذلك اقترحت أن تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطىء خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة، وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة.

بالاضافة الى الدولتين المستقلتين، العربية واليهودية، أوصى تقرير اللجنة الملكية بايجاد مناطق تظل خاضعة للانتداب. فقد اشترط التقرير أن يكون تقسيم فلسطين خاضعا لشرط أساسي، هو المحافظة على قداسة مدينتي القدس وبيت لحم، وتأمين الوصول اليهما بحرية واطمئنان لمن شاء من كافة أنحاء العالم. لذلك أوجب التقرير «وضع صك انتداب جديد تكون غايته الرئيسية حسن أداء هذه الأمانة، ويجب تخطيط منطقة خاصة تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوبي بيت لحم، وأن يهيأ لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد الى شمال الطريق العامة والى جنوب السكة الحديدية، ويشمل مدينتي اللد والرملة وينتهي في يافا». وبالاضافة الى هذه المنطقة، رأت اللجنة أن يكون هذا الانتداب شاملا أيضا مدينة الناصرة وبحيرة طبريا، وأن يعهد للدولة المنتدبة بادارة الناصرة، وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه بحيرة طبريا وشواطئها. وقد أوضحت اللجنة في تقريرها أنه ليس في النية أن يصبح سكان هذه المناطق، مع مرور الزمن، شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا.

ردود الفعل

كانت هذه أبرز ملامح تقرير اللجنة الملكية فيما يتعلق باقامة دولة عربية وأخرى يهودية. وفي الوقت نفسه الذي صدر فيه التقرير، أصدرت الحكومة البريطانية بيانا مرافقا أعلنت فيه موافقتها على الحجج والنتائج الواردة في التقرير[٢١]. غير أن اللجنة العربية العليا قابلت تقرير اللجنة الملكية بالرفض والتنديد. ففي اليوم نفسه الذي صدر فيه تقرير اللجنة الملكية، أبرقت اللجنة العربية العليا الى الملوك والأمراء العرب تعلمهم باخطار مشروع التقسيم، وتطلب منهم «التعضيد والارشاد في هذا الموقف التاريخي العصيب»[٢٢]. كذلك أصدرت في اليوم التالي بيانا

شجبت فيه مشروع التقسيم، وطالبت الشعب بالتمسك بميثاقه الوطني[٢٣]. ثم أرسلت اللجنة مذكرة الى الحكومة البريطانية ولجنة الانتداب الدائمة، أعلنت فيها رفض مشروع التقسيم رفضا باتا، لأنه «أبعد من أن يكون وسيلة صالحة لتوطيد السلام واقرار الطمأنينة العامة في هذه البلاد»[٢٤].

مقابل ذلك اعتبر الأمير عبد الله مشروع التقسيم مكسبا. ففي حديث صحفي أدلى به في ١٠ تموز (يوليو) ١٩٣٧، قال أن التقسيم «لا يتفق مع الأماني القومية العربية، لكنه الحل الوحيد لانقاذ الموقف وانقاذ ما يمكن انقاذه. وأن تأليف دولة عربية جديدة يزيد من قوة العرب ويضاعف أهليتهم على الصمود في وجه الدخلاء، ويكون مرحلة جديدة في طريق الأماني العربية وخطوة نحو الوحدة العربية»[٢٥]. وفي حديث آخر أدلى به لمندوب صحيفة «ديلي تلغراف» في ١٢ تموز (يوليو) قال «كان العرب يفضلون لو احتفظوا بفلسطين كلها كذي قبل، لكن الواجب يقضي عليهم بمجابهة الحقائق الواقعية والتسليم بالأحوال الحاضرة»[٢٦]. واستنادا الى هذا الموقف، قبل الأمير بمشروع اللجنة الملكية. فقد وصف تقرير للمندوب السامي الى وزارة المستعمرات الأمير عبد الله بأنه «الصديق الوحيد» لمشروع التقسيم، وعزا التقرير هذا الموقف لاسباب شخصية[٢٧].

ومن الجدير بالذكر أن الأمير عبد الله لم يلزم نفسه بتأييد اللجنة العربية العليا في رفضها التقسيم، فجوابا على برقية وجهتها اللجنة الى الملوك والأمراء العرب تسألهم «التعضيد والارشاد»، أبرق رئيس الديوان العالي في عمان (١٩٣٧/٧/٩) الى اللجنة يقول: «أمرني سمو مولاي الأمير المعظم أن أعلمكم بأن في سابق الحوادث عبرة لمعتبر، وان سموه دائب على خدمة العرب بما تقتضيه مصلحتهم ويوحيه الضمير»[٢٨].

وانطلاقا من ذلك، سارعت عمان، بعد نشر تقرير اللجنة الملكية، الى الاتصال بأركان المعارضة في فلسطين تطلب منهم مقابلة التقسيم بالموافقة والتحبيذ لقطع الطريق على معارضته. غير أن المعارضة، الممثلة بحزب الدفاع، كانت في وضع حرج. فعلى الرغم من أن اركانها «لم يفاجأوا بالتقسيم» حسب تعبير دروزة، فقد فوجئوا «بنصيب اليهود الواسع فيه». كذلك فقد كان الاستياء شديدا من التقسيم، فلم تتمكن المعارضة من الاستجابة لطلب عبد الله[٢٩]. ووصف تقرير للمندوب السامي الوضع في فلسطين كما يلي: «ان معارضة توصيات اللجنة الملكية المتعلقة بالتقسيم شبه اجماعية... وهي تشتد يوميا، على الرغم من أن الرأي العام المعتدل كان يمكن أن يكون أقوى بكثير لو أن حيفا وعكا استثنيتا من الدولة اليهودية، ولو أن عدد العرب الذين ستضمهم الدولة اليهودية كان أقل بكثير من ربع مليون. وفي مثل هذه الأحوال كان يمكن للرأي المعتدل أن يكون قويا الى حد يقبل معه مشروع التقسيم. أن الأمير عبد الله هو الشخص الوحيد الذي يؤيد بصراحة مشروع التقسيم. وأن دعمه للمشروع ليس له وزن في فلسطين وهو في الحقيقة يشوه سمعته بشكل خطير»[٣٠].

وهكذا، كان رد الفعل ضد مشروع التقسيم قويا الى درجة أثر فيها على موقف حزب الدفاع نفسه. ويذكر الغوري أن الذين وافقوا على التقسيم نتيجة الاتصالات التي كان الموظفون الانجليز قد أجروها معهم «رفضوا التعاون مع السلطات على تنفيذ التقسيم لأنهم لا يريدون أن يعرضوا أنفسهم للخطر ولغضب الشعب»[٣١]. ونتيجة لذلك، اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الدفاع في ١١ تموز (يوليو) ١٩٣٧، وأصدرت بيانا ذكرت فيه أنها «قررت بالاجماع رفض مشروع تقسيم فلسطين... لأنه مناف لآمال الأمة ومضر بمصالحها ومعوق لوحدتها وهادم لكيانها واستقلالها»[٣٢]. وقد انعكست ردود الفعل هذه في موقف الأمير عبد الله نفسه، خاصة أن صدى مشروع التقسيم كان سلبيا في شرق الأردن نفسه، اذ أضربت عمان احتجاجا على التقسيم، وأبرق كثير من زعماء البلاد وتجارها وأعيانها برقيات استنكار للمشروع وتأييد للجنة العربية

العليا[٣٣]، الأمر الذي أدى بالحكومة الأردنية الى اصدار بيان أعلنت فيه نفيها القبول بمشروع التقسيم، فهي «لم تتلق من أية جهة رسمية كانت أي تكليف بابداء رأيها في مشروع التقسيم، وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع»[٣٤]. وبهذا البيان ردت الحكومة الأردنية على ما نشر في ٢٣ تموز (يوليو)، عن مناقشة مجلس العموم البريطاني لمشروع التقسيم حيث ذكر وزير المستعمرات أن حكومة شرق الأردن تؤيد مشروع التقسيم.

كان موقف المفتي عقبة في وجه بريطانيا في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم، ولذلك اتجهت الحكومة البريطانية الى محاولة القضاء على المفتي، والى دعم الأمير عبد الله وحلفائه في فلسطين. ففي ١٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، حاولت السلطات البريطانية في فلسطين اعتقال المفتي، الذي أفلت من المحاولة والتجأ الى الحرم الشريف. وقد كتب أورمسبي غور، وزير المستعمرات البريطاني الى بترشيل، سكرتير حكومة فلسطين، الذي كان آنذاك قائما بأعمال المندوب السامي، رسالة أوضح فيها سياسته بشكل حاسم: «من الواضح أن علينا أن نعمل أكثر لدعم عبد الله وأصدقائه، وأن ندعم بقدر ما نستطيع خصوم المفتي. وأنا لا أزال أريد أن ينفى المفتي الى جزر سيشل حالما نقبض عليه، فلن نكون قادرين على تنفيذ أي سياسة في فلسطين ما دام المفتي حيث هو، وما دام لديه ما لديه من قوة»[٣٥].

وقد أتيحت الفرصة المناسبة لبريطانيا لتشديد قبضتها في فلسطين، باغتيال أندروز، حاكم لواء الناصرة البريطاني في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، اذ استغلت السلطات البريطانية هذا الحادث لشن حملة اعتقالات واسعة، بالاضافة الى اعلانها في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧ عن عدم شرعية اللجنة العربية العليا، واعتقال عدد من أركانها ونفي خمسة منهم الى جزر سيشل. كما أصدرت السلطات أمرا كذلك باقصاء المفتي عن رئاسة المجلس الاسلامي الأعلى وعن لجنة الأوقاف العامة التي كان يرأسها. ويصف تقرير لحاكم لواء الناصرة (الذي خلف اندروز) تأثير هذه الاجراءات بأنها «جعلت الاشخاص الأكثر اعتدالا يفكرون باعادة النظر في المسألة جميعها، وانها بلا شك عززت موقف عبد الله واصدقائه في فلسطين»[٣٦]. غير أن هذا الاطمئنان الى قدرة هذه الاجراءات على تغيير موازين القوى لمصلحة أنصار التقسيم لم يكن في محله، اذ لم تمنع الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات البريطانية من تجدد الثورة الفلسطينية، التي دخلت مرحلتها الكبيرة الثانية اعتبارا من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٧، الأمر الذي جعل مشروع التقسيم موضع شك.

على الجانب الآخر، أثار مشروع التقسيم نقاشا حادا في صفوف الحركة الصهيونية، ووصل الخلاف ذروته في المؤتمر الصهيوني العشرين، الذي عقد في زيوريخ بسويسرا في آب (اغسطس) ١٩٣٧. وكانت حجة الذين عارضوا التقسيم أن لليهود حقا ثابتا في جميع فلسطين، وأكثر من ذلك فان فلسطين بأجمعها لن تكون كافية لاستيعاب المهاجرين اليهود في المستقبل، وهذا القسم من الحركة الصهيونية لم يكن قد قبل بعد فكرة «التنازل عن حق» الاستيطان في شرق الأردن. وقد ضم هذا القسم بين صفوفه حزب هاشومير هاتسعير «اليساري» وحزب المزراحي الديني والجناح المحافظ من حزب الصهيونيين العموميين. أما اولئك الذين كانوا يؤيدون التقسيم فقد ضموا بين صفوفهم بشكل أساسي أكثرية حزب مباي بزعامة بن غوريون والجناح «التقدمي» من الصهيونيين العموميين بزعامة حاييم وايزمان[٣٧]. وكان هؤلاء يعتقدون أن موافقة الحكومة البريطانية على توصيات اللجنة الملكية قد وضعت الصهيونية أمام ثلاثة خيارات: أما التقسيم (وفقا لمشروع اللجنة الملكية حيث مساحة الدولة اليهودية صغيرة نسبيا ولا يمثل اليهود فيها أغلبية كبيرة)، أو البقاء كأقلية في فلسطين (في حال رفض التقسيم)، أو أن يصبح اليهود أكثرية

في دولة يهودية. وهكذا فهم يوافقون على التقسيم من حيث المبدأ، ولكن ليس على المشروع المقدم من اللجنة الملكية، فهم يرغبون في التفاوض من أجل مساحة اوسع. وقد اتخذ المؤتمر في نهاية جلساته قرارا يوافق ضمنا على التقسيم، ولكنه يرفض المشروع المقترح. فقد صوت المؤتمر بـ ٢٩٩ صوتا ضد ١٩٠ على القرار التالي: «ان المؤتمر يعلن أن مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية مرفوض... وأن المؤتمر يفوض اللجنة التنفذية بالدخول في مفاوضات للتأكد من الشروط المحددة لحكومة جلالته بالنسبة لاقامة دولة يهودية». كذلك أعاد المؤتمر انتخاب اللجنة التنفذية القديمة التي كان معظم أعضائها من أنصار التقسيم، الا أنه ألزمها بعدم اتخاذ موقف من أي مشروع محدد بالنسبة لاقامة دولة يهودية، دون أن يعرض المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ القرار(٣٨).

سقوط المشروع

لم تكن بريطانيا قادرة على تنفيذ مشروع التقسيم على النحو الذي أوصت به اللجنة الملكية. فبجانب المعارضة الشديدة التي أبداها الفلسطينيون والتي تمثلت بتجديد الثورة الفلسطينية، والمعارضة التي ظهرت من الصهيونيين للمشروع نفسه، كان التركيب السكاني في الدولتين المقترحتين أمرا يجعل اقامتهما محكومة بالفشل منذ البدء. فمثلا كان من المقرر أن تضم الدولة اليهودية ٢٢٥ ألفا من العرب من بين السكان البالغ عددهم نحو ٥٩٠ ألفا. وقد اعترفت اللجنة الملكية نفسها بأن هذه المشكلة هي «من أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ التقسيم تنفيذا مقرونا بالسهولة والنجاح». ولحل هذه المشكلة، دعت اللجنة في تقريرها الى «القيام بمشاريع كبيرة للري وخزن الماء وتعمير أراضي شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن [مما] قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيرا عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق»(٣٩). وقد كان تحويل السكان العرب في فلسطين الى السكن في شرق الأردن عند قيام الدولة اليهودية متفقا مع السياسة البريطانية التي أشرنا اليها سابقا. وقد أبدى الصهيونيون استعدادهم للمساهمة في ذلك، ففي اجتماع عقده وايزمان مع أورمسبي غور في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٣٧، أبلغ وايزمان الوزير البريطاني «أن اليهود... سوف يساعدون في اخراج العرب من الجليل الى شرق الأردن ـ الى أماكن مثل وادي نهر الزرقاء»(٤٠).

بالاضافة الى المشكلات الناجمة عن مشروع اللجنة الملكية نفسه، كان موقف لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم فاترا تجاه المشروع. ففي الدورة التي عقدتها بين ٣٠ تموز (يوليو) و ١٨ آب (اغسطس) ١٩٣٧ بناء على طلب الحكومة البريطانية لبحث مشروع التقسيم، بحثت اللجنة المشروع واتخذت قرارا عبرت فيه عن «رأي أولي... بأنه من الجدير الاستمرار في فحص الحسنات والعقبات لأي حل اقليمي جديد». وبينما أعلنت تفضيلها، من حيث المبدأ، لاختيار أي حل يتضمن تقسيم فلسطين، فقد عارضت فكرة ايجاد دولتين مستقلتين جديدتين، وقالت أنه يجب أن تطول فترة التدريب السياسي من جانب الدولة المنتدبة، اما من خلال نظام المقاطعات Cantonization أو ايجاد منطقتين منفصلتين منتدب عليهما. وقد عرضت توصيات اللجنة الدائمة للانتدابات على مجلس عصبة الأمم في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٧، فقرر الطلب من الدولة المنتدبة أن تدرس مشكلة الوضع في فلسطين، مع التركيز على حل يتضمن تقسيم المنطقة(٤١).

لم ينل مشروع اللجنة الملكية، اذن، موافقة اي من الاطراف المعنية به حقيقة. الا ان المشروع بلور من حيث المبدأ، امكانية الحل من خلال التقسيم، كما طرح، للمرة الاولى بشكل

علني ورسمي، فكـرة اقامة دولة عربية من شرق الأردن واجزاء من فلسطين الى جانب الدولة اليهودية. ونتيجة مواقف الاطراف المختلفة اعلنت بريطانيا تراجعها عن المشروع نفسه. فقد ابلغ وزير المستعمرات المندوب السامي في رسالة وجهها اليه في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٧: «انه في ضوء النقد لاوجه معينة من مشروع التقسيم المؤقت... ارغب في ان اوضح ان حكومة جلالته ليست ملتزمة بالموافقة على المشروع، ولذلك فقد قررت الحكومة ان تعين لجنة فنية مهمتها ان تأخذ في الاعتبار مشروع اللجنة الملكية، لكن «تكون لها حرية ادخال تعديلات على ذلك المشروع بما في ذلك تغيير المناطق المقترح ابقاؤها تحت الانتداب، وان تأخذ في الاعتبار كل ما تعرضه الطوائف في فلسطين وشرق الاردن»[٤٢].

وفي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، اصدرت الحكومة البريطانية قرارا بتحديد صلاحيات اللجنة المقترحة بـ «ان توصي بتحديد المناطق العربية واليهودية والمقاطعة التي يجب ان تستبقى بشكل مؤقت او بشكل دائم تحت الانتداب البريطاني»[٤٣]. وفي الاول من آذار (مارس) ١٩٣٨، عين اعضاء اللجنة برئاسة السير جون وودهيد، وفي ٢٧ نيسان (ابريل) وصلت اللجنة الى القدس.

رفضت اللجنة العربية العليا قرار الحكومة البريطانية تشكيل لجنة جديدة، واصدرت بيانا اعلنت فيه «ان الشعب العربي لا يطلب ابدال مشروع للتقسيم بمشروع اخر، وانما يطلب الغاء فكـرة التقسيم من اساسها الغاء نهائيا، وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية... وان الشعب العربي لم يعد يثق بسياسة اللجان، وهو لا يطمئن الى هذه اللجنة الجديدة بوجه خاص لان عملها قائم على التقسيم»[٤٤].

الدولة الموحدة:
مشروع الامير عبدالله

كان هذا الموقف عاملا جعل الامير عبدالله يعيد النظر في مسألة التقسيم. غير ان هناك عوامل اخرى كانت تتفاعل، شكلت في النهاية تكامل الموقف من هذه المسألة. من هذه العوامل سقوط مشروع التقسيم بالصورة التي مر وصفها، كذلك رضوخ حزب الدفاع لضغوط الرأي العام الشعبي في فلسطين وتراجعه عن قبول المشروع، خاصة بعد ان ادرك حجم الحصة من فلسطين التي سوف تخصص للدولة اليهودية، كذلك بعد ان ظهر واضحا ان الحكومة مترددة في تنفيذ المشروع، كما تراجعت عنه في مرحلة لاحقة، مما وضع الحزب ـ وفقا لما اشار اليه تقرير لحكومة فلسطين الانتدابية ـ في «وضع زائف» على الرغم من ان الحزب ـ وفقا للتقرير نفسه ـ كان «يرغب في التعاون من اجل تنفيذ مشروعات اللجنة الملكية، لو اقتنع بان الحكومة سوف تعمل فعلا وتقدم له الدعم»[٤٥]. وكان لذلك تأثيره في موقف الامير عبدالله، الذي ما كان يمكن له ان يمضي قدما في موقفه دون دعم من جهة فلسطينية تتبنى الموقف وتعمل معه من اجل تنفيذه. وقد تأكدت هذه الحقيقة بعد ان وصلت اللجنة الفنية (لجنة وودهيد) الى فلسطين، اذ بادر الامير عبدالله الى الاتصال بزعماء حزب الدفاع وطلب منهم ان يزوروه في عمان ليبحث معهم في الخطوات المقبلة. غير ان الحزب رفض الدعوة، وقدم مذكرة الى اللجنة الفنية رفض فيها مشروع التقسيم[٤٦].

كانت هذه العوامل حاسمة في بلورة مشروع جديد قدمه الامير عبدالله الى اللجنة الفنية، عندما قامت بزيارة الى شرق الاردن حيث امضت تسعة ايام. وكان المرتكز الاساسي لمشروع الامير اقامة دولة عربية من فلسطين بكاملها وشرق الاردن، متجاوزا بذلك فكرة تقسيم فلسطين كحل للمشكلة، دون ان يهمل اعطاء وضع خاص لليهود في هذه الدولة العربية الموحدة، يتخذ صيغة

الحكم الذاتي في اطار هذه الدولة الموحدة، او ما وصفه المشروع بـ «الادارة المختارة».

ووفقا للنص العربي للمشروع فهو يقوم على ما يلي:

«١ ـ تشكيل مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرق الاردن تحت يد عربية ملكية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها.

«٢ ـ تعطي هذه المملكة ادارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خريطاتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود.

«٣ ـ يكون لليهود التمتع بكامل ما تتمتع به اية ادارة مختارة.

«٤ ـ يمثل اليهود في برلمان الدولة العربية بنسبة عددهم، ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم.

«٥ ـ تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة في تلك الاراضي التي ستتكون فيها الادارة المختارة.

«٦ ـ يكون هذا التكيف لمدة عشر سنوات، منها ثماني سنوات للتجربة، والسنتان الباقيتان لاعطاء القرار النهائي بالمصير واعلان استقلال البلاد وانهاء الانتداب.

«٧ ـ اذا انس العرب من اليهود حسن النية والامتزاج ورأوا انه لا بأس من هجرة عدد مناسب الى اراضي الدولة الموحدة، فذلك من حق العرب.

«٨ ـ يبقى الانتداب في هذه المدة بشكل ادبي صرف، لا يتجاوز حدود الملاحظة والمراقبة في الدولة الموحدة.

«٩ ـ لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة العشر سنوات هذه.

«١٠ ـ عند مضي السنة الثامنة ودخول السنة التاسعة، يجب على حكومة الدولة الموحدة وبرلمانها اعلان القرار النهائي وتنفيذ ما يقع عليه الاختيار.

«١١ ـ ان ما لبريطانيا العظمى من مصالح تجري المذاكرة فيها من الان، كمشروع معاهدة تهيأ لتبرم عند نهاية العشر سنوات واعلان استقلال البلاد. اما مشاريع الاصلاحات العامة في المالية والري والجيش وطرق المواصلات وغيرها من سائر فروع الدولة، فتجري على وتيرة واحدة وبيد واحدة». ويختلف النص الانجليزي الموجود في أوراق وزارة المستعمرات عن النص المذكور أعلاه والوارد في مذكرات الملك عبدالله. ففي المادة الأولى يرد في النص الانجليزي United Arab State ، بدل «مملكة موحدة عربية». أما تعبير «ادارة مختارة» لليهود الذي يرد في المادة الثانية ـ وهو تعبير غامض ـ فيرد مقابله في النص الانجليزي Self Government (autonomy) . وتختلف المادة السادسة تماما في النص الانجليزي، اذ لا يرد فيها ما يشير الى الاستقلال، وانما هي:

The scheme shall be applicable for a period of 10 years, of which eight years shall be probationary and the remaining two years shall be occupied in considering the future of the two peoples.

كذلك هناك خلاف بين النصين في المادة السابعة، فبينما يذكر النص العربي هجرة اليهود الى أراضي الدولة الموحدة دون تحديد، يحدد النص الانجليزي المقصود من ذلك بأنه خارج المناطق اليهودية»[٤٧].

كان المشروع يتطلب دعم جهة فلسطينية تتبناه وتؤيده. ومن اجل ذلك بذل الامير عبدالله جهودا ليقنع حزب الدفاع بدعم مشروعه، لكن الحزب رفض ان يفعل ذلك. كما حاول ان يجند لذلك عوني عبدالهادي، من اركان حزب الاستقلال، والذي كان آنذاك في مصر، الا ان عبدالهادي رفض المشروع في بيان ادلى به للصحافة المصرية[٤٨]. وفضلا عن ذلك فقد رفضت الحكومة

البريطانية المشروع بحجة انه «لا يضع قواعد للتفاهم والاتفاق بين اليهود والعرب» كما ذكر وزير المستعمرات في جلسة مجلس العموم في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣٨[٤٩].

الدولة اليهودية
في الاستراتيجية البريطانية

غير أن ما ذهب اليه وزير المستعمرات لم يكن السبب الحقيقي لرفض مشروع عبدالله، فعلى الرغم من ان المشروع كان يحافظ على المصالح البريطانية في المنطقة بقبول الانتداب والوجود العسكري البريطاني لمدة عشرة سنوات وبالتعهد بعقد معاهدة، بين بريطانيا والدولة المقترحة بعد ذلك، فإن المشروع كان يدعو الى توحيد فلسطين، باجمعها، مع شرق الاردن. وكان ذلك مخالفا تماما للسياسة البريطانية المتجهة الى تجزئة فلسطين واقامة دولة يهودية على قسم منها. وكانت اقامة هذه الدولة هي المصلحة الاكبر بالنسبة لبريطانيا، والتي تدخل في صميم استراتيجيتها في المنطقة. وقد دافعت وزارة المستعمرات عن وجهة نظرها تجاه هذه المسألة، بأكثر ما يكون من الوضوح. جاء ذلك في مذكرة اعدتها الوزارة لنيفل تشمبرلن، رئيس وزراء بريطانيا، في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨ (اي بعد خمسة أيام فقط من اعلان صلاحيات لجنة وودهيد). وتذكر مذكرة وزارة المستعمرات « ان المقارنة بين فلسطين وايرلندا كاملة بشكل فريد. فالموقف تجاه اليهود في فلسطين هو الموقف نفسه تجاه ألستر البروتستانتية... فكما أن الستر هي ذات قيمة حقيقية في استراتيجيتنا، كذلك فاني مقتنع بأن المنشئين الحقيقيين للسياسة الصهيونية في ١٩١٧ (وليس العاطفيون ولا اولئك الذين ارادوا ان يحصلوا على الدعم اليهودي في اميركا والمانيا لاغراض الحرب)، كانوا على صواب في أنهم رغبوا في أن يستقر على الجسر ما بين العالم العربي في آسيا غير الجدير بالثقة، وبين شمال افريقيا، مجتمع ثري متعلم وعصري ومعتمد بشكل نهائي على الامبراطورية البريطانية من اجل استمرار وجوده»[٥٠].

كانت اقامة دولة يهودية، اذن، على جزء من الارض الفلسطينية، بعد تقسيمها، احد محاور السياسة البريطانية الرئيسية. وكان الاحتفاظ بالنقب، لقربه من قناة السويس، تحت الادارة البريطانية المباشرة محورا آخر من محاور هذه السياسة. وقد اخطأت اللجنة الملكية، فيما يبدو، في عدم ايلاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام، اذ اقترحت في مشروعها ان يكون النقب جزءا من الدولة العربية. وهكذا احتاطت الحكومة البريطانية لمنع تكرار الخطأ عند تعيين اللجنة الفنية برئاسة وودهيد. فقبل توجه اللجنة الى فلسطين، اجتمع وزير المستعمرات مع اعضائها (في ٣٠ آذار ـ مارس ١٩٣٨)، واوضح لهم اهمية النقب الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا. وقال ان ذلك يستتبع «ان يكون الاحتفاظ بهذه المنطقة في الوقت الحاضر، وباي ثمن، تحت الانتداب البريطاني، امرا اساسيا». وقد رد وودهيد على ذلك بان لجنته نظرت في المتطلبات الاستراتيجية بالنسبة لهذا الموضوع تحت عنوانين: «الاول المتطلبات الاستراتيجية المحدودة الناشئة من: ١ ـ مسؤوليات حكومة جلالته تجاه مقاطعة القدس، ٢ ـ التزام حكومة جلالته بمساعدة الدولتين [العربية واليهودية]... اذا هاجمت أي من الدولتين الأخرى أو هاجمتها دولة ثالثة. والثاني المتطلبات الاستراتيجية الاوسع الناشئة من: ١ ـ الحاجة للمحافظة على خطوط المواصلات الامبراطورية، ٢ ـ الحاجة للاحتفاظ في فلسطين بجيوش امبراطورية احتياطية للشرقين الادني والاوسط». وقد اخذت هذه المتطلبات بعين الاعتبار في توصيات اللجنة الفنية، اذ فصل النقب عن الدولة العربية

(حسب الخطة ج في التوصيات)، وتقرر جعله منطقة خاضعة للانتداب البريطاني.

توصيات اللجنة الفنية

استغرق عمل لجنة وودهيد في فلسطين اشهرا عدة، غير أن المقاطعة العربية لها كانت شاملة اذ لم يتقدم احد للشهادة امامها. أما الصهيونيون فتقدموا اليها بمشروع، طالبوا فيه بزيادة مساحة الدولة اليهودية لتشمل مساحات اضافية في منطقة غزة وبئر السبع والجزء الجنوبي من سهل بيسان. كذلك طالبوا بأن تشمل الدولة اليهودية اجزاء من شرق الاردن، تقع بين نهر اليرموك في الشمال وبين خط مقابل للطرف الجنوبي من سهل بيسان في الجنوب، ويحدها شرقا خط يرسم في التلال المشرفة على وادي الاردن. وقد طلب الصهيونيون بمشروعهم اجراء تعديلات على المناطق المقترح ابقاؤها تحت الانتداب البريطاني، ووافقوا على وضع النقب تحت هذا الانتداب[٥٢]. ومن الجدير بالذكر أن هذه الموافقة سبقت عمل لجنة وودهيد. ففي اجتماعين عقدهما اورمسبي غور مع دافيد بن غوريون في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٧، ومع وايزمان في ١٩ تموز (يوليو) من العام نفسه، حصل وزير المستعمرات على وعد بألا «يهتم» الصهيونيون بالنقب، كذلك الموافقة على أن يبقى النقب تحت الانتداب البريطاني[٥٣].

غادرت اللجنة الفنية فلسطين في ٣ آب (اغسطس) ١٩٣٨، وصدر تقريرها رسميا في تشرين الأول (اكتوبر) من العام نفسه، وكان منصبا على نقد تقرير اللجنة الملكية، فاجرت عليه تعديلات بموجب خطة دعتها الخطة ب، ثم ادخلت تعديلات اخرى على الخطة ب، بموجب خطة دعتها الخطة ج، كانت ابرز ملامحها تقسيم فلسطين خمسة اقسام: قسم يتبع الدولة العربية وآخر تقام عليه الدولة اليهودية وثلاث مناطق انتدابية، واحدة في الشمال واخرى حول القدس وثالثة في الجنوب ـ منطقة النقب. وبهذا التقسيم شملت المنطقة الانتدابية الشمالية منطقة شمال فلسطين جميعها، حيث يمتد خط حدودها في الجنوب من الطنطورة على الساحل ويتجه شرقا الى نقطة على نهر الاردن شرق بيسان. وبذلك فقد دخلت مدن حيفا وعكا وصفد والناصرة وطبريا وبحيرتها ضمن هذه المنطقة. اما الدولة اليهودية فهي تمتد في السهل الساحلي الخصب، بدءا من الطنطورة في الشمال الى تل أبيب في جنوب الدولة اليهودية. كذلك فقد ضمت هذه الدولة منطقة اخرى تقع على الساحل أيضا الى الجنوب من منطقة القدس الانتدابية، وتقع هذه المنطقة الملحقة بالدولة اليهودية حول مستعمرتي ريشون لتسيون ورحوفوت. وبذلك فان الدولة اليهودية، حسب هذه الخطة، لم تكن متصلة، اذ يقع جسمها الرئيسي شمال تل أبيب، وينفصل هذا الجسم عن منطقة اخرى تابعة للدولة بمنطقة انتدابية وبمدينة يافا العربية. وكانت المنطقة الانتدابية الثانية (منطقة القدس) تشمل بالاضافة الى القدس نفسها، رام الله في الشمال وبيت لحم في الجنوب فيافا، بحيث تبقى المدينة الاخيرة خارج نطاق هذه المنطقة الانتدابية. أما المنطقة الانتدابية الجنوبية فتشمل جميع القسم الجنوبي من فلسطين، حيث يبدأ خط حدودها في الشمال من نقطة على الساحل تقع بين رفح وخان يونس ويتجه شرقا الى نقطة تقع على شاطىء البحر الميت. وهكذا يبقى للدولة العربية جزء من ساحل فلسطين الجنوبي بالاضافة الى الأقسام الداخلية من فلسطين في مناطق جنين ونابلس واريحا والخليل، وتمتد الى الشرق ليصبح حدها الشرقي نهر الاردن والبحر الميت، وتلحق بها مدينة يافا التي تظل منفصلة عن الجسم الرئيسي للدولة العربية.

كان هذا الشكل من التقسيم يستتبع وجود تداخل سكاني، بين العرب واليهود، في المناطق المختلفة. ففي المنطقة العربية سيكون هناك ٨٩٠٠ يهودي من جملة السكان البالغ عددهم

٤٥٣٠٠٠ (٤٤٤١٠٠ منهم عرب)، أي بنسبة ١,٩ بالمئة. بينما في الدولة اليهودية سيكون هناك ٥٤٤٠٠ عربي من جملة السكان البالغ عددهم ٢٨٠٤٠٠ (منهم ٢٢٦٠٠٠ يهودي) وبنسبة ١٩ بالمئة. اما في منطقة القدس الانتدابية فمن مجموع ٢٩١٥٠٠ نسمة، سيكون هناك ٢١١٤٠٠ عربي (بنسبة ٧٢,٥ بالمئة)، و ٨٠١٠٠ يهودي (بنسبة ٢٧,٥ بالمئة). وتتقارب هذه النسبة، بشكل عام مع نسبة التوزع السكاني في المنطقة الانتدابية الشمالية، حيث ستضم ٢٣١٤٠٠ يهودي (بنسبة ٧٥ بالمئة)، و ٧٧٣٠٠ يهودي (بنسبة ٢٥ بالمئة). اما المنطقة الانتدابية الجنوبية فجميع سكانها البالغ عددهم ٦٠٠٠٠ نسمة هم من العرب. بجانب ذلك فان اكثر من نصف سكان فلسطين العرب سيظلون، حسب هذه الخطة، خارج الدولة العربية، اذ لن تضم هذه الدولة الا ٤٤,٤ بالمئة من هؤلاء السكان (٤٥٣٠٠٠ من ١٠٠١٣٠٠)، بينما سيبقى خاضعا للانتداب البريطاني في مناطقه الثلاث ٥٠,٢ بالمئة من السكان (٥٠٢٨٠٠ نسمة)، كما ستحكم الدولة اليهودية ٥,٤ بالمئة من اجمالي السكان العرب (٥٤٤٠٠ نسمة)[٥٤].

التراجع المرحلي

لم يحقق مشروع التقسيم طموحات الفلسطينيين في بناء دولتهم المستقلة ذات السيادة على جميع الاراضي الفلسطينة، وكان رفض التقسيم يعني، في المحصلة، رفض الدولة القائمة على اساسه والمنطلقة من مبدأ التسليم بالتنازل عن جزء من الحق الفلسطيني للاخرين. وكان تجدد الثورة الفلسطينية، كما اشرنا، تجسيدا لهذا الرفض. وقد تمكنت الثورة، في مرحلتها الثانية، من تحقيق انجازات كبيرة: فقد سيطر الثوار على مناطق واسعة من فلسطين، وبدأت الادارة الحكومية البريطانية في المدن الرئيسية تنهار انهيارا يكاد يكون كاملا، اجبر الحكومة البريطانية على ارسال اعداد كبيرة من جنودها الى فلسطين لاخماد الثورة فيها، وقد ادى ذلك الى دعوة الاحتياطي البريطاني الى الخدمة[٥٥]. وقد لعبت هذه الاوضاع دورا مزدوجا في مسألة التقسيم: فهي، من الجهة الاولى، عززت ثقة الفلسطينيين بموقفهم الرافض للتقسيم الا انها، من الجهة الثانية، كانت تشغل بريطانيا عن توجيه اهتمامها نحو المسرح الاوروبي حيث كانت نذر الحرب العالمية الثانية تلوح في الافق، بعد ان تمكن هتلر من تحقيق مكاسب سياسية واقليمية واستراتيجية واقتصادية في اوروبا، كان من بينها ضم اقليم السار الى المانيا، وادماج النمسا في الرايخ الالماني الثالث، وانتزاع اقليم السوديت من جمهورية تشيكوسلوفاكيا كمقدمة لابتلاع هذه الجمهورية، وانشاء محور برلين ـ روما.

وبدافع من تدهور الحالة في اوروبا، قرر مجلس الوزراء البريطاني اتخاذ الاجراءات اللازمة لاحتواء الثورة واقناع العرب بالتفاهم مع بريطانيا[٥٦]. وكان التراجع عن سياسة التقسيم جزءا من هذه الاجراءات الضرورية لتهدئة الثورة. وهكذا فمع صدور توصيات اللجنة الفنية في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨، اصدرت الحكومة البريطانية بيانا (وجهه وزير المستعمرات الى البرلمان)، اعلنت فيه «ان حكومة جلالته بعد أن درست بدقة تقرير لجنة التقسيم توصلت الى نتيجة هي أن... الصعوبات الادارية والمالية التي ينطوي عليها مشروع ايجاد دولتين عربية ويهودية مستقلتين في فلسطين، هي صعوبات كبيرة جدا، بحيث ان هذا الحل للمشكلات هو حل غير عملي. لذلك فان حكومة جلالته سوف تستمر في مسؤوليتها بالنسبة لحكم جميع فلسطين»[٥٧]. وبذلك تراجعت بريطانيا، مرحليا، عن سياسة التقسيم للتفرغ لمشكلاتها الاوروبية، وطويت مرحليا كذلك، فكرة اقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، كحل للقضية الفلسطينية.

(١) الحكومة البريطانية، **تقرير اللجنة الملكية لفلسطين** (الكتاب الابيض رقم ٥٤٧٩، عرض على البرلمان بأمر جلالته في شهر تموز ١٩٣٧)، ص ٧.

(٢) محمد عزة دروزة، **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٠، الجزء الأول، ص ٩٤٩، ٩٥٠.

(٣) Stuart Erskine , *Palestine of the Arabs*, London : George G . Harrap and Co . Ltd ., 1935 , pp . 231 - 234 .

(٤) Palestine Royal Commission , *Minutes of Evidence Heard at Public Session*, London: His Majesty's Stationary Office, 1937, (Colonial No. 134), p. 386 .

(٥) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥.

(٦) **فلسطين** (يافا)، ١٠ شباط ١٩٣٧.

(٧) **المصدر نفسه**، ٩ و١٠ نيسان ١٩٣٧.

(٨) **المصدر نفسه**، ٢٢ أيار ١٩٣٧.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) انظر عن الاستعدادات، **المصدر نفسه**، ٢٤، ٢٥، ٢٦ نيسان ١٩٣٧.

(١١) محمد عزة دروزة، **مصدر سبق ذكره** ، ص ١٥٦: **فلسطين** ، ٢٦ أيار ١٩٣٧.

(١٢) أنظر **فلسطين**، ١٣ حزيران ١٩٣٧.

(١٣) **المصدر نفسه**، ٢٢ حزيران ١٩٣٧.

(١٤) Colonial Office , "The Situation in Palestine , May 1937 (Secret 144 - 37)", In *Public Record Office (PRO) , Foreign Office (FO) , 371/20806 - 2242.*

(١٥) أميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاما**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣، الجزء الثاني، ص ١٣٦.

(١٦) **بيان عن مقررات حزب الدفاع الوطني في ١٩٣٧/٧/٣**، محفوظات مركز الأبحاث، م. ت. ف.

(١٧) J. C. Hurewitz, *The Struggle For Palestine*, New York: W. W. Norton and Company, 1950, p. 78.

(١٨) **فلسطين**، ٦ تموز ١٩٣٧.

(١٩) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٧.

(٢٠) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ٤٩٦ ـ ٥١٣.

(٢١) Great Britain. *Palestine: Statement of Policy by His Majesty's Government in the United Kingdom, Presented by the Secretary of State For the Colonies to the Parliament, July 1937*, (Cmd. 5513), London : His Majesty's Stationary Office, 1937, p. 2.

(٢٢) **برقية اللجنة العربية العليا الى الملوك والأمراء العرب** (أوراق الهيئة العربية العليا)، محفوظات مركز الابحاث، م. ت. ف.

(٢٣) اللجنة العربية العليا، **بيان رقم ١٢١ الى الشعب العربي الكريم**، ٨ **تموز ١٩٣٧**، في **المصدر نفسه**.

(٢٤) **مذكرة اللجنة العربية في القدس على تواصي اللجنة الدائمة الملكية وبيان الحكومة البريطانية المقدمة الى لجنة الانتدابات الدائمة ووزارة المستعمرات بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٣٧** القدس: مطبعة العرب، د. ت.

(٢٥) حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، المجلد الأول، ص ٧١٥.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) *PRO , CO 733/352 - 7518*, 16 July 1937.

(٢٨) **فلسطين**، ١١ تموز ١٩٣٧.

(٢٩) دروزة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦١ و ١٦٢.

(٣٠) Telegram from the High Commission for Palestine to the Secretary of State for the Colonies, 15th July 1937, in: *PRO , CO 733/352.*

(٣١) اميل الغوري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٦.

(٣٢) **فلسطين**، ١٣ تموز ١٩٣٧.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ٢٢ تموز ١٩٣٧.

(٣٤) من بيان رئاسة الوزراء في ٢٤ تموز ١٩٣٧، **المصدر نفسه**، ٢٥ تموز ١٩٣٧.

(٣٥) Ormsby Gore to Battershill, 8th September 1937, in: *PRO , CO 733 - 7511819.*

(٣٦) District Commissioner to the Chief Secretary on the Assassination of Mr. L. Y. Andrews, 9th October 1937, in: *PRO , CO 633 - 75156.*

(٣٧) كانت الأحزاب والكتل التي شاركت في المؤتمر وعدد ممثلي كل منها كما يلي: الاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين (١١٧ ممثلا)، العصبة العالمية للصهيونيين العموميين (٤٠)، كتلة العمل ـ مباى وهاشومير هاتسعير (٢١٦)، حزب الدولة اليهودية (٩)، مستقلون بما فيهم مجموعة صهيونيي ألمانيا (٢٩)، أعضاء اللجنة التنفيذية (٤١)، **محاضر جلسات المؤتمر الصهيوني العشرين والدورة الخامسة لادارة الوكالة اليهودية** ، القدس: المنظمة الصهيونية العالمية، ١٩٣٧، ص **XXV - XXIII** (بالعبرية).

(٣٨) Hurewitz , *op . cit.*, pp. 77, 78 ،كذلك انظر رأي الصهيونيين بتفصيل في مشروع التقسيم في: Leonard Stien, The Palestine Partition Proposal: An Objective Analysis, *The Menorah Journal*, Vol XXV, No. 3, Autumn 1937, pp. 289 - 304 .

(٣٩) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٨.

(٤٠) *PRO , CO 733/328*, W. O. G, 19 July 1937.

(٤١) Great Britain. *Palestine Partition Commission Report , Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament , October*

(٤٢) Great Britain. *Policy in Palestine : Despatch dated 23rd December 1937 from the Secretary of State for the Colonies to the High Commissioner for Palestine*, London: His Majesty's Stationary Office, 1938.

(٤٣) *Palestine Partition Commission Report*, p. 7.

(٤٤) كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث، م. ت. ف، ١٩٧٤. ص ٤٦٢.

(٤٥) Arab Reactions to Government Policy, 4th May 1938 , in: *PRO , CO 733/368 - 75/56/23.*

(٤٦) Criminal Investigation Department Jerusalem), Periodical Appreciation Summary, No. 3/88, 28th May 1938, in: *PRO , CO 733/359.*

(٤٧) عبد الله بن الحسين، **الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، لات، ص ٣٩٠، ٣٩١.

(٤٨) Criminal Investigation Department, *op . cit*

(٤٩) Great Britain, Parliament. *Hansard's Parliamentary Debates*, Vol. 388, Column 1300.

(٥٠) Colonial Office to Chamberlain, 9th January 1938, in: *PRO (F . O .) 371 - 21862/3698.*

(٥١) Note of a Meeting Held in the Secretary of the State's Room at the Colonical Office, 30th March 1938, in: *PRO , FO 371/21862 - 3698.*

(٥٢) *Palestine Partition Commission Report*, pp. 111 - 115.

(٥٣) *PRO , CO 733/328*, W. O. G. 19th July 1937.

(٥٤) الأرقام المتعلقة بالسكان، باستثناء النسب، مأخوذة من: *Palestine* Partition Commission Report, p. 109.

(٥٥) عبد الوهاب الكايلي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٤١ ـ ٣٤٨.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٥.

(٥٧) Great Britain. *Palestine : A Statement by His Majesty's Government , Presented by the Secretary of State for the Colonies to Parliament*, November 1983, (Cmd . 5893), London: His Majesty's Stationary Office, 1938, p. 3.

السنوات الخمس السمان في تاريخ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩٣١ ـ ١٩٣٦)

١ ـ تسهيلات بريطانية لليهود وقمع للعرب

صبري جريس

شهد النصف الأول من الثلاثينات نموا توسعيا ملحوظا للكيان الصهيوني في فلسطين، خصوصا في مجالي الهجرة والاستيطان، أسفر عن مضاعفة قوة الوطن القومي اليهودي، مع نهاية هذه الفترة، على أكثر من صعيد. ورافق هذه التطورات تأزم العلاقات، ومن ثم احتدام الصراع، بين أطراف المثلث البريطاني ـ العربي ـ اليهودي من جهة، ومحاولات للوصول إلى اتفاق عربي ـ يهودي من جهة ثانية؛ وذلك في ظل أوضاع سياسة عالمية غير هادئة عموما. كما واكبت هذه الأحداث صراعات صهيونية داخلية، حادة ومريرة، أسفرت عن انشقاق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتسلم الجناح العمالي الصهيوني زمام السلطة فيها؛ على أرضية تدهور أوضاع اليهود في أكثر من بلد، وخصوصا في المانيا النازية وبولونيا.

ففي صيف ١٩٣١، وبعد أن عادت السياسة البريطانية في فلسطين، وفق رسالة ماكدونيلد إلى وايزمان (الكتاب الأسود)، إلى ما كانت عليه قبل انتفاضة البراق (١٩٢٩)، بدأت حقبة جديدة، ظهر كأن أهم ما يميزها هو أن الالتزام البريطاني بتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين قد ازداد قوة عما كان عليه سابقا. وتجلى هذا الاتجاه واضحا مع تعيين مندوب سام جديد في فلسطين، هو الجنرال ارتور ويكوب، الذي مارس مهامه اعتبارا من ١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١، والذي وصفه وايزمان بأنه «ربما كان أحسن المندوبين السامين في فلسطين... من حيث كونه من ذلك النوع من الرجال الذين يمكن التأثير عليهم في الاتجاه الصحيح»[١].

افتتحت سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين هذه الحقبة من سياستها، بمحاولة العمل على تحسين أوضاع السكان العرب المعيشية، بشكل أو بآخرش؛ وذلك بالاتجاه إلى تنفيذ بعض ما أوصى به جون هوب سمبسون في تقريره. ففي ١٩ تموز (يوليو) ١٩٣١، أعلنت السلطات نيتها البدء بتنفيذ المشروع الانشائي في فلسطين[٢]، وعينت لويس فرينش مديرا له، وهو الذي قدم

تقريرين، خلال كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ ونيسان (أبريل) ١٩٣٢ ضمنهما اقتراحاته في هذا الصدد[٣]. وقام المندوب السامي، في ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٣٢ بعرض هذين التقريرين على ممثلي العرب واليهود[٤]، طالبا إبداء أرائهم. وقررت اللجنة التنفيذية الصهيونية، في دورتها المنعقدة في لندن، خلال ٢٨ تموز (يوليو) - ٩ آب (اغسطس) رفض الاقتراحات [٥]، كما اتخذت اللجنة التنفيذية العربية أيضا قرارا مماثلا[٦]. ثم امتنع كل من العرب واليهود عن التعاون مع فرنيش[٧]، فأضطر إلى الاستقالة وعين لويس اندروس بدلا منه[٨].

وفي الوقت نفسه، كان قد استقدم أيضا أحد الخبراء البريطانيين، هوس . ستريكلاند، إلاى فلسطين لتشجيع العرب على إقامة الجمعيات التعاونية، التي كانت مزدهرة بين اليهود[٩]. وحضر ذلك الخبير إلى البلد، للغرض نفسه، مرة أخرى سنة ١٩٣٣، حيث سنت السلطات قانون الجمعيات التعاونية[١٠]، لتشجيع انشائها في القرى خاصة، إلّا أن ذلك لم يسفر عن تقدم ملموس بين العرب، في هذا الجال.

وفي سنة ١٩٣٢ تم أيضا توسيع نطاق قانون حماية المزارعين، رغم احتجاج الوكالة اليهودية على ذلك[١١]. وكان الهدف الأساسي من هذا القانون، الذي سن أساسا سنة ١٩٢٦، ضمان سبل العيش للمزارعين العرب في حال بيع الأراضي التي يعتاشون من فلاحتها، بعد أن اتضح أن التعليمات القانونية السابقة، في هذا المجال، لم تكن فعالة[١٢]. وقد عدّل هذا القانون مرة أخرى، سنة ١٩٣٣، ثم نشر بصيغة جديدة، مع تعديلات طفيفة، في السنة التالية[١٣]، فارضا الحماية القانونية على كل من عرّف بأنه «مستأجر [أو مزارع] قانوني»[١٤]. وضمنت الحماية القانونية، عموما، لمثل هذا المزارع عدم إخلائه من أرض كان يعتاش من فلاحتها، في حال بيعها، إلا إذا توفر له مصدر معيشة آخر. وكان وجود مثل هذا القانون قد أصبح ضرورة ملحة نتيجة لاستمرار الصهيونيين في مساعيهم لشراء الأراضي في فلسطين من الاقطاعيين أو كبار الملاكين، ومحاولة طرد مزارعيها العرب منها؛ مما أثار، في حالات معينة، نزاعات واسعة (وأحدُ هذه النزاعات، الذي استمر بضع سنوات، كان ذلك الذي ثار عقب شراء الكيرن كاييمت، في نسيان - أبريل ١٩٢٩، نحو ٣١ ألف دونم في منطقة وادي الحوارث، الواقعة في السهل الساحلي المقابل لمدينة طولكرم، والتي سميت فيما بعد سهل حيفر)[١٥]. وفي الاطار نفسه، صدر أيضا، سنة ١٩٣٢، قانون منازعات (وضع اليد على) الأراضي[١٦]، الذي خول حاكم اللواء صلاحية النظر في أي نزاع حول استغلال الأراضي، يمكن أن يؤدي إلى الاخلال بالنظام والأمن، والبت فيه[١٧]. وقد احتج اليهود على إصدار هذا القانون أيضا[١٨].

ولكن السلطات لجأت أيضا، من ناحية ثانية، إلى تعديل بعض القوانين القمعية وتوسيع نطاقها، أو سن الجديد منها. وكان أبرز هذه القوانين قانون العقوبات المشتركة[١٩]، الذي صدر سنة ١٩٢٦، وخولّ السلطة صلاحية فرض غرامات مشتركة على سكان منطقة ما بأكملها، «إذا ارتكب [فيها] جرم أو الحق تلف أو ضرر بالأموال»[٢٠]، ولم يكن الفاعل معروفا؛ وهو أسلوب كان العرب يلجأون إليه في مقاومتهم للسلطات والصهيونيين. وبعد انتقاضة البراق سنة ١٩٢٩، عدل هذا القانون ووسع نطاقه ليشمل، بأثر رجعي، معظم مناطق فلسطين؛ كما فرضت غرامات جماعية بموجبه، بلغت آلاف الليرات، على العديد من القرى العربية[٢١]. كذلك عدل القانون، بعد صدامات ١٩٣٣، مرتين اخريين، خلال سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٤، حيث سمح للسلطات بزيادة قوات البوليس في أية منطقة قد تكون عرضة للاضطرابات والزام أهاليها بدفع النفقات الناجمة عن تلك الزيادة[٢٢].

وفي سنة ١٩٣٢، وتحسبا من نشوب انتفاضات على نطاق تلك التي وقعت سنة ١٩٢٩، واستعدادا لسحقها، أصدرت الحكومة البريطانية أيضا مرسوم الدفاع عن فلسطين[٢٣]. هذا

المرسوم خوّل سلطات الانتداب في فلسطين صلاحيات قمعية واسعة، فمنح المندوب السامي صلاحية وضع «أحكام للمحافظة على الأمن العام والدفاع عن فلسطين حين وقوع الطوارىء»[٢٤]، يمكن بواسطتها فرض الرقابة على المطبوعات والموصلات ووسائل المخابرة، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومراقبة على المطبوعات والمواصلات ووسائل المخابرة، والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد، ومراقبة الموانىء والمطارات والنقليات البرية والجوية والبحرية، والتجارة والتصدير والاستيراد والانتج والزراعة، واستملاك الأموال ومراقبتها ومصادرتها، والاستيلاء على المواد الغذائية ومصادر الطاقة من أيدي السكان[٢٥]. وعرّف المرسوم «الثوار المسلحين» بأنهم «عدو»[٢٦]، جزاؤهم والمتعاونين معهم الاعدام حكما (وكان هذا المرسوم باكورة مراسيم وقوانين وأنظمة مماثلة، صدرت خلال الحقبة الباقية من حكم الانتداب في فلسطين، و «طوّرت» في ضوء الحاجة إلى زيادة أدوات القمع وتوسيع مداها أثر اشتداد المعارضة العربية للبريطانيين والصهيونيين، واستغلت لاضطهاد عرب فلسطين والحاق الأذى بزعمائهم ونشيطيهم، خصوصا خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. ثم طبقت، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ضد اليهود، اثر اشتداد معارضتهم للبريطانيين).

وفي سنة ١٩٣٢، تم أيضا إعادة تنظيم قسم التحقيقات الجنائية (أل ـ سي . أي . دي) في الشرطة وتقويته وتوسيع صلاحياته[٢٧].

غير أنه على الرغم من إصدار تلك القوانين من ناحية، واتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية في فلسطين من ناحية ثانية، لم تهدأ المعارضة العربية. كما استمر التوتر بين العرب واليهود على حاله، مما أدى إلى مقتل عدد من اليهود، من حين إلى آخر، من قبل مجهولين، وإلى اتلاف الممتلكات اليهودية في أماكن مختلفة[٢٨]. وفي صيف ١٩٣١ قامت السلطات باستبدال صناديق السلاح المختومة في المستوطنات اليهودية بأخرى تضم أسلحة رشاشة حديثة، «صالحة للدفاع عن النفس، ولكنها عديمة الجدوى للقتال على المدى الطويل»[٢٩]، فأعلن العرب الاضراب احتجاجا[٣٠]. وعقد في نابلس اجتماع لهذا الغرض[٣١]، إلّا أن السلطة فرقته بالقوة[٣٢]، موضحة في بيان أن ليس هنالك من جديد في مسألة تسليح المستوطنات، إذ أن هذا إجراء قديم معمول به منذ سنوات[٣٣]. كما عقد، في الوقت نفسه، أصحاب ومحررو الصحف العربية اجتماعا للاحتجاج على لجوء السلطات إلى استغلال «قانون منع الجرائم لكم أفواه الصحافة وتقييد حريتها»[٣٤]. وكان التوتر بين العرب والسلطات قد وصل، في تلك الأثناء، إلى حد دفع أعضاء اللجنة التنفيذية العربية أنفسهم إلى محاولة القيام بمظاهرة، في أواخر آب (أغسطس)، أحتجاجا على السياسة البريطانية في فلسطين، إلا أن الشرطة قاومت المظاهرة وعرقلت سيرها، بعد أن تصرفت بفظاظة مع أعضاء اللجنة[٣٥]؛ فاحتج العرب على ذلك أيضا[٣٦].

وعلى صعيد آخر، كان العرب قد أنشاؤا، في شباط (فبراير) ١٩٣١، «صندوق الأمة»، بهدف تشجيع الزراعة العربية أساسا[٣٧]. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣١، اتخذوا قرارات «بتشجيع المصنوعات والمؤسسات العربية الوطنية... ومقاطعة المصنوعات والمحصولات والمؤسسات والمتاجر الصهيونية عامة... والاستغناء عن البضائع الأجنبية»[٣٨]، قدر الامكان. وفي الشهر التالي، أصدرت اللجنة التنفيذية العربية نداء إلى العالمين العربي والاسلامي لمقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية في تلك البلدان، لأن «قضية فلسطين إنما هي... قضية العرب... والعالم الاسلامي»[٣٩] أيضا.

وخلال ٧ ـ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١، عقد في القدس، بمبادرة من الحاج أمين الحسيني، المؤتمر الاسلامي العام، بحضور مندوبين من عدة بلدان عربية واسلامية للعمل من أجل قضية فلسطين. وكان من بين أهداف المؤتمر وضع «دستور يشمل فكرة بقائه وانعقاده دوريا

وفكرة ايجاد تشكيلات... له في جميع أنحاء العالم الاسلامي»[٤٠]، وكذلك «مبدأ إنشاء جامعة إسلامية كبرى في القدس باسم جامعة المسجد الأقصى»[٤١]. ورغم نجاح المؤيدين لفكرة المؤتمر في عقدة وتغلبهم على العراقيل التي وضعها معارضوهم، فإنهم فشلوا في ايجاد الوسائل الكفيلة بضمان استمرار مؤسسات المؤتمر، ففقد حيويته وأضمحل نفوذه تدريجياً[٤٢]. وان ساهم انعقاده في دعم سمعة الحاج امين الحسيني ومكانته[٤٣].

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الاسلامي العام، وخلال يومي ١١ و ١٢ كانون الأول (ديسمبر)، عقد بعض أعضاء اللجنة التنفيذية مع مؤيديهم، من بين الذين لم يكونوا راضين عن اتجاهات المؤتمر الاسلامي، مؤتمرا عربيا قوميا في القدس أيضا، برئاسة راغب النشاشيبي، للعمل «في سبيل الحركة العربية وأهدافها»[٤٤]. وقد وضع المؤتمر مشروع ميثاق جاء فيه «أن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به»[٤٥]. كما دعا المشروع إلى توجيه «الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى جهة واحدة هي استقلالها التام كاملة وموحدة ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الاقليمية»[٤٦]. وقد سعى الداعون إلى المؤتمر إلى عقد مؤتمر عام في إحدى العواصم العربية للبحث في كيفية نشر الميثاق ووضع الخطط الكفيلة بتحقيقه، وأختيرت بغداد مكانا لذلك. إلا أن حكومة الملك فيصل امتنعت، نتيجة للضغوط البريطانية، عن الاستجابة لدعوات عقد المؤتمر العام، ففشلت الفكرة[٤٧].

أما سنة ١٩٣٢، التي كانت هادئة نسبيا، فقد امتازت بتشديد مقاطعة العرب لليهود، ورفضهم التعاون معهم في أي مجال[٤٨]. كذلك قام العرب بشن حملة ضد سياسة الحكومة الضرائبية، التي تثقل على كاهل المزارعين العرب[٤٩]. وحاولت السلطات إصلاح الوضع، في هذا المجال، بسن قانون ضريبة دخل، إلا أن اليهود أعلنوا معارضتهم الشديدة لذلك[٥٠]، فألغي المشروع[٥١] (ولم يصدر قانون ضريبة دخل في فلسطين إلا بعد ١٠ سنوات، أي سنة ١٩٤٢). وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٢، قرر «صندوق الأمة» أن «تخصص جميع الأموال التي جمعت وستجمع [للصندوق] لمشتري الأراضي في فلسطين»[٥٢]، و «أن تؤلف شركة عربية تسمى الشركة العربية لانقاذ أراضي فلسطين»[٥٣]، هدفها شراء الأراضي العربية التي قد تعرض للبيع، لمنع انتقالها إلى أيدي الصهيونيين.

غير أن سنة ١٩٣٢ شهدت أيضا تحولا نوعيا ملحوظا في النظام السياسي لعرب فلسطين، تمثل في البدء بإقامة الأحزاب العربية، التي أثرت في نشاط الفلسطينيين بحفزها تفاعل القوى السياسية بينهم، وتغيير التركيبة السياسية العربية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت. ففي أوائل آب (أغسطس) من تلك السنة، أقيم حزب الاستقلال العربي (برئاسة عوني عبد الهادي)، معلنا أن مبادئه هي «(أ) استقلال البلاد العربية استقلال تاما؛ (ب) البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة؛ (ج) فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سوريا»[٥٤].

أما «خطط الحزب» فهي (أ) العمل على تحقيق [مبادئه]... بما يستطيعه بنفسه، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية [ويقصد الأحزاب التي كانت تعرف باسم «حزب الاستقلال» وتنشط في هذا البلد العربي أو ذاك، من حين إلى آخر]؛ (ب) الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب؛ (ج) إلغاء الانتداب ووعد بلفور؛ (د) إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين؛ (هـ) إنهاض البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا»[٥٥]. ووصف صبحي الخضراء، أحد مؤسسي الحزب، أسباب تأليفة بقوله أنه «في فلسطين... فعل السياسات الانتخابية والمضابط فعلها. وقد جرينا دائما أن نؤلف هيئاتنا على أساس الوجاهة والقوة الانتخابية. فكانت النتيجة الطبيعية لذلك حرمان تلك الهيئات من التجانس في مجموعها وأفرادها، وفي الأخير حرمان الحركة الوطنية نفسها

من روح الاستمرار في العمل والكفاح على وتيرة واحدة. وما زالت هيئتنا الوحيدة الحاضرة [يقصد اللجنة التنفيذية العربية]، تتهم بعدم التجانس، بأنها فريسة للنزاعات المختلفة والعوامل المتضاربة... تغط في نومها حتى توقظها دعوة من المندوب السامي فيشعر الناس أن لنا هيئة تدعى للمقابلات»[٥٦]. ولذلك رأى المؤسسون «أنه لا سبيل لتصحيح مركز القضية الوطنية في فلسطين، وإعادتها سيرتها الأولى... ما لم يتقدم فريق متجانس من الرجال، ساعيا للقيام بواجب حمل ما يستطيع حمله... [بواسطة تأليف حزب] ليس بسبيل أكثرية أو أقلية [أي أنه ليس مجلسيا ولا معارضا]... إنما يمثل أشخاصه وأشخاص الذين يشاطرونه مبادئه»[٥٧].

وفي الوقت نفسه، كان قد نشأ أيضا «حزب» جديد، عرف بأسم «مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني»، وتزعمه يعقوب الغصين بعد قصيرة من تأسيسه. وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢، أقر الحزب ميثاقه، معلنا «أن البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة فإن الأمة العربية لا تقره ولا تعترف به»؛ ولذلك ينبغي «توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة»[٥٩]. كما أن «أراضي فلسطين برمتها أراض عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من هذه الأراضي يعد مقترفا خيانة عظمى»[٦٠].

وجاء إنشاء هذين الحزبين بمثابة فاتحة لاقامة أحزاب عربية أخرى في فلسطين، في السنوات التالية. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٤، انتظمت «المعارضة» في «حزب الدفاع الوطني» برئاسة راغب النشاشيبي. وفي آذار (مارس) ١٩٣٥، أنشاء المجلسيون «الحزب العربي الفلسطيني»، برئاسة جمال الحسيني، وأوضح الحزب أن غاياته هي: «(أ) استقلال فلسطين ورفع الانتداب؛ (ب) المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود؛ (ج) ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلال تاما؛ (د) تحسين حالة الأمة العربية في فلسطين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا»[٦١]. وقد أقيم أيضا، في حزيران (يونيو) ١٩٣٥، «حزب الاصلاح»، برئاسة الدكتور حسين الخالدي؛ ثم حزب «الكتلة الوطنية»، برئاسة عبد اللطيف صالح، في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها.

أما على الصعيد الدستوري، فقد أعلن المندوب السامي، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢، في خطاب أمام لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الأمم، أن المجلس التشريعي الذي جاء ذكره في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠، سيقام في فلسطين بعد إقرار قانون البلديات الجديد[٦٢]. وكان المجلس الملي اليهودي قد صادق مجددا، في بداية تلك السنة، على قرار سابق له برفض المجلس التشريعي، معلنا «أننا لن نشارك ولن نعترف بأية مؤسسة برلمانية، يمكن أن توقف بناء بلدنا»[٦٣].

غير أن الهدوء النسبي، الذي ساد خلال سنتي ١٩٣١ و١٩٣٢ راح يتبدد خلال النصف الأول من السنة التالية، ١٩٣٣؛ خصوصا بعد أن أخذ عدد المهاجرين إلى فلسطين يزداد بشكل ملحوظ، إثر تدهور أوضاع اليهود في ألمانيا مع صعود النازية؛ بينما اتسع، من ناحية ثانية، نشاط المؤسسات اليهودية في شراء الأراضي وإقامة المستوطنات. وأثار هذا التوسع الصهيوني الناشط مخاوف العرب، فدعت اللجنة التنفيذية إلى اجتماع لوجهاء العرب، عقد في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٣٣، «لدرس هذه الحالة المريعة والتدبر في أمرها»[٦٤]؛ وذلك بعد أن «راع البلاد ما يقوم به اليهود من إقبال عام على الاستيلاء على أراضي هذه البلاد المقدسة وتسريبهم إليها بالمئات والألوف بطرق قانونية وغير قانونية، واقترافهم فيها المظالم المنظمة لسلب العرب حقوقهم الطبيعية وأعمالهم وأقواتهم، ووقوف حكومة الانتداب أمام ذلك وقفة الطائع لما يفرضون، والمنفذ لما يطلبون»[٦٥]. ثم قام وفد من المجتمعين بمقابلة المندوب السامي لتقديم احتجاجهم، ولكن «هالهم

أن سمعوا منه أقوالا تدل على أنه مصمم على الامعان في تنفيذ تلك السياسة»[٦٦]، مما اقنعهم «بأن البلاد... لن ترجو من هذه الحكومة خيرا ومن تعسفها نجاة، ولن تنظر إليها إلا نظرتها إلى الخصم الحقيقي الذي يجب التخلص منه بكل طريقة مشروعة»[٦٧]. ولذلك عقد مؤتمر آخر في يافا، في السادس والعشرين من الشهر التالي، اتفق فيه على «تقرير مبدأ اللاتعاون [مع البريطانيين واليهود] والمباشرة بتنفيذ أولى درجاته منذ الآن، كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة ومقاطعة لجان الحكومة ومقاطعة البضائع الانكليزية، ومقاطعة البضائع والمصنوعات والمتاجر الصهيونية»[٦٨]. وفي الأسبوع التالي، طلب رئيس اللجنة التنفيذية من العرب الأعضاء في اللجان الحكومية، الاستقالة من تلك اللجان «ناشرين ذلك في الصحف تطمينا للرأي العام»[٦٩].

ولم تثن قرارات المقاطعة هذه السلطات البريطانية عن سياستها، كما أنها لم توقف الهجرة اليهودية المتزايدة، فراح التوتر يتصاعد، واجتماعات الاحتجاج تعقد هنا وهناك[٧٠]. وفي ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٣، قام أعضاء اللجنة التنفيذية العربية أنفسهم بمظاهرة في القدس، رغم الحظر على إجرائها[٧١]، احتجاجا على سياسة الهجرة[٧٢]. ثم قررت اللجنة «إقامة مظاهرات على التوالي في مدن فلسطين»[٧٣]، على أن تعقد أولى تلك المظاهرات في يافا. ولكن المندوب السامي اجتمع بأعضاء اللجنة وحذرهم من التظاهر، فلم يأبهوا بذلك، وجرت مظاهرة في يافا، يوم ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) أسفرت عن وقوع صدام بين المتظاهرين والشرطة[٧٤]، وسقط خلاله ٤ قتلى[٧٥]. كما اعتقلت الشرطة بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، واعتدت على بعضهم بالضرب (وقدمت جمال الحسيني والفرد روك للمحاكمة، حيث حكم عليهما بالسجن لمدة شهر، ثم استبدل الحكم في الاستئناف بكفالة حسن سلوك)[٧٦]، وأعلنت الأحكام العرفية في يافا[٧٧]. وعلى الأثر، امتدت الاضرابات إلى أماكن أخرى في فلسطين، خصوصا حيفا والقدس ونابلس، حيث راح المتظاهرون يهاجمون مراكز الشرطة، التي أخذت تطلق النار عليهم[٧٨]. واستمرت هذه الصدامات نحو أسبوع، وأسفرت مع انتهائها، في الخامس من الشهر التالي، عن سقوط ٢٦ قتيلا و ١٨٧ جريحا من العرب، ومقتل واحد وجرح ٥٦ من أفراد الشرطة[٧٩]. وكانت اللجنة التنفذية قد أصدرت، قبل أن تتوقف المفاوضات، ونتيجة للشراسة التي أبدتها الشرطة في قمعها، بيانا يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، طالبت فيه «أن يكف العرب عن المظاهرة والاضراب لاشعار آخر»[٨٠].

وبعد نحو أسبوع على توقف المظاهرات، اجتمع رؤساء البلديات العربية، يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣، مع المندوب السامي وقدموا له مذكرة بشأن الأوضاع الراهنة؛ فوعدهم، بدوره، ببحث مسألة الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين، وأبلغهم عن تعيين لجنة للتحقيق ـ كالعادة ـ في أسباب الصدامات الأخيرة[٨١]. وتم تعيين هذه اللجنة، برئاسة السير وليام موريسون، خلال الشهر التالي، كانون الأول (ديسمبر)، وقدمت تقريرها في شباط (فبراير) ١٩٣٤[٨٢]. ولم تصل اللجنة إلى نتيجة تختلف عن تلك التي توصلت إليها اللجان السابقة، التي كانت قد حققت في الاصطدامات التي وقعت في فلسطين في مطلع العشرينات، من حيث أنها نجمت جميعا عن خوف العرب على بلدهم ومصيرهم، وسعيهم للحصول على حقوقهم الوطنية. ولكنها لاحظت أنه بينما «في السنوات ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٢ هاجم العرب اليهود، فإنهم في سنة ١٩٣٣ هاجموا الحكومة»[٨٣].

وفي الوقت نفسه، وفيما كان العرب يكثفون عمليات احتجاجهم على ازدياد الهجرة، خلال النصف الثاني من سنة ١٩٣٣، كان اليهود، من جهتهم يحتجون على ما اعتبروه فرض قيود عليهم من قبل السلطات. ففي أواخر سنة ١٩٣٣، شددت الشرطة مطاردتها للسواح اليهود، الذين كانوا يصلون آنذاك إلى فلسطين بأعداد ملحوظة، ثم يبقون في البلد كمهاجرين غير شرعيين، بعد أن تنتهي فترة «زيارتهم». وفي هذا الصدد، عقد اجتماع يهودي في حيفا، في ٦ تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٣٣، لبحث القيود على السواح وسياسة الهجرة عامة[٨٤]. وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه، قام وفد يمثل المؤسسات اليهودية بمقابلة المندوب السامي، طالبا إعادة النظر في سياسة الهجرة والسماح بدخول المزيد من المهاجرين، نظرا لتدهور أوضاع اليهود في أكثر من بلد، خصوصا في المانيا، مما يحملهم على الهجرة إلى فلسطين. ولكن المندوب السامي رفض هذه الادعاءات، موضحا أن ليس في ذلك ما يحمله على تغيير سياسته في هذا الشأن[٨٥]. ولذلك أقيمت، في آخر الشهر نفسه، لجنة مركزية قانونية لتقديم المساعدة للسواح، بينما راح اليهود، في فلسطين وخارجها، يشنون حملة ضد «القيود» البريطانية على الهجرة[٨٦]. وفي ٩ كانون الأول (ديسمبر) قام التصحيحيون بمظاهرة في تل ـ أبيب احتجاجا على سياسة الحكومة بشأن الهجرة، أدت إلى وقوع صدام مع الشرطة[٨٧]، أسفر عن إصابة بعض أفرادها. وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٣٤، أعلن اليهود اضرابا عاما في فلسطين ضد «تقليص الهجرة»[٨٨].

وفي مطلع سنة ١٩٣٤، نشر قانون البلديات [٨٩] الجديد، التي اعتبرت السلطات إصداره وتنظيم أوضاع البلديات بموجبه، إضافة إلى تنشيط المجالس المحلية، بمثابة مقدمة لانشاء المجلس التشريعي في فلسطين[٩٠]. وكان مشروع القانون قد عرض من قبل المندوب السامي على اجتماع لرؤساء البلديات، عقد معهم لهذا الغرض في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٣٢[٩١]. وقد عقد أولئك، عربا ويهودا، اجتماعين عامين لهما، في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢ و ٢٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣، لبحث مشروع القانون، مطالبين بتوسيع الصلاحيات الممنوحة بموجبه للبلديات[٩٢]، ولكن دون جدوى. ومع نشر القانون، فصلت منطقة تل أبيب التي كانت قد توسعت وازداد عدد سكانها بشكل ملحوظ حتى ذلك الوقت، عن بلدية يافا، وأعلنت بلدية مستقلة[٩٣]؛ كما ألحق بالقانون نظام خاص للانتخابات البلدية فيها، أبرز ما يميزه عن ذلك الذي أقر بالنسبة للبلديات العربية، هو منح المرأة اليهودية حق الانتخاب[٩٤].

وأثر نشر قانون البلديات، انهمك العرب واليهود في الاعداد لانتخاباتها، خلال بضعة أشهر؛ تم خلالها إجراء الانتخابات لـ ـ ٢٠ بلدية[٩٥]. وجرت، مثلا، الانتخابات لبلدية يافا في ٢٨ حزيران (يونيو)، ولبلدية القدس في ٢٩ أيلول (سبتمبر)، بعد مرور نحو ٧ سنوات على إجراء الانتخابات السابقة في المدينة. وكان التصحيحيون قد أعلنوا معارضتهم للانتخابات البلدية وطالبوا اليهود بعدم الاشتراك فيها، لأنها ليست إلا «ذريعة لاقامة المجلس التشريعي»[٩٦]؛ إلا أن باقي الهيئات الصهيونية رفضت الأخذ بهذا الموقف.

وخلال سنة ١٩٣٤ أيضا، استمر عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين في الازدياد، وفاق عدد أولئك منهم الذين دخلوا البلد خلال السنة السابقة. وإضافة إلى ذلك نشط التصحيحيون أيضا في إدخال المهاجرين إلى فلسطين بصورة غير شرعية، وذلك بتهريبهم عن طريق البحر؛ خصوصا بعد أن حجبت الوكالة اليهودية أذونات السفر عن مؤيديهم، نتيجة لخلافات نشبت بين الطرفين. ورد العرب على ذلك بالدعوة إلى تشكيل فرق حراسة، مهمتها مراقبة الشواطىء ومنع دخول المهاجرين غير الشرعيين إلى فلسطين[٩٧]. وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) قام وفد من اللجنة التنفيذية العربية بمقابلة المندوب السامي، وسلمه مذكرة احتجاج بشأن سياسة الأراضي والهجرة، أوضح فيها أن مساحة الأراضي العربية التي انتقلت رسميا إلى ملكية اليهود بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٣، بلغت نحو ١١٨ ألف دونم حسب سجلات الطابو، وذلك إضافة إلى «كمية كبيرة من الأراضي انتقلت ولم تسجل»[٩٨]. كما أن ارتفاع عدد اليهود سيؤدي، فيما إذا استمر بالوتيرة نفسها، إلى أن «يتساوى عدد اليهود مع العرب في فلسطين في سنة ١٩٤٨، أي بعد ١٣ سنة من اليوم»[٩٩]. ولا تستطيع أية حكومة «أن تقف أمام هذه الأخطار الهائلة المحدقة بأمة تقرب من المليون نسمة، مكتوفة اليدين»[١٠٠]. إلا أن المندوب السامي أصرّ على الادعاء بأن عدد المهاجرين

اليهود إلى فلسطين، في الآونة الأخيرة، لم يخرج عن نطاق السياسة المتبعة في هذا الصدد، بشأن قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب، معلنا أنه، على كل حال، سيبدأ بالعمل على مشروع المجلس التشريعي[١٠١]. وكنوع من الرد على هذا الموقف، عقد في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥، اجتماع لرجال الدين المسلمين في القدس، تقرر فيه تحريم بيع الأراضي لليهود. وأصدر المجتمعون فتوى مفادها: «أن بائع الأرض لليهود في فلسطين، سواء أكان بالذات مباشرة أو بالواسطة وأن السمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل، مع علمهم بالنتائج المذكورة، كل أولئك ينبغي ألا يصلى عليهم ولا يدفنون في مقابر المسلمين ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم»[١٠٢].

ومع أواخر سنة ١٩٣٥، التي ازداد خلالها أيضا عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين عن عددعم خلال أي من السنتين السابقتين، راحت الأوضاع الهادئة نسبيا التي سادت فلسطين وجوارها تتغير تدريجيا، وتتجه نحو التأزم. ففي ٤ تشرين الأول (أكتوبر)، نشبت الحرب الايطالية ـ الأثيوبية، التي شكلت نقطة تحول مهمة في التفكير الاستراتيجي البريطاني في الشرق الأوسط، من حيث أن احتلال ايطاليا لمواقع في أفريقيا يشكل تحديا وتهديدا جديا للسيطرة البريطانية على حوض البحر الأحمر، مما يلزم بريطانيا، لكي تستطيع مواجهته، التقرب أكثر من العرب وأخذ طلباتهم ورغباتهم بالاعتبار[١٠٣]. أما في فلسطين نفسها، فقد اكتشفت صدفة في ميناء يافا، في السادس عشر من الشهر نفسه، كمية من الأسلحة المهربة للهاغاناه، وذلك بعد ان وقع احد براميل «الاسمنت» التي كانت الاسلحة مخبأة بداخلها، أثناء نقله من الباخرة إلى رصيف الميناء، فكسر وبان السلاح داخله[١٠٤]. ونتيجة لذلك تصاعد التوتر بين العرب، فأعلنوا الاضراب احتجاجا[١٠٥]، كما طالبوا بمصادرة صناديق السلاح المختومة من المستوطنات اليهودية[١٠٦]. وفي العشرين من الشهر التالي، تشرين الثاني (نوفمبر)، نشبت في جبال نابلس، بالقرب من يعبد، معركة بين الشرطة ومجموعة من الثوار العرب، كانوا يعملون برئاسة الشيخ عز الدين القسام، رئيس جمعية الشبان المسلمين بحيفا، الذي كان قد نظم المجموعة والتحق بها منذ مطلع ذلك الشهر[١٠٧]. وأسفرت تلك المعركة عن استشهاد الشيخ القسام وثلاثة من زملائه، وإلقاء القبض على عدد منهم، كما قتل شرطي بريطاني[١٠٨]. وزاد هذا الحادث التوتر بين العرب، حيث شارك زعماؤهم في تشييع جنازة القسام، بينما أضربت حيفا اضرابا شاملا[١٠٩].

وأثناء ذلك، كان المندوب السامي قد عادَ إلى فلسطين (وأضربت بعض المدن العربية يوم عودته[١١٠]) من بريطانيا، حيث أجرى مشاورات مع حكومته. وأثر عودته، قام وفد موحد يضم ممثلي الأحزاب العربية الخمسة بمقابلته، يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، مقدما مطالب العرب، التي تضمنت إقامة حكومة ديموقراطية في فلسطين، ومنع بيع الأراضي لليهود، وإيقاف الهجرة اليهودية فورا[١١١]. كذلك طالب الوفد بإقامة لجنة مختصة لتحديد مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب المهاجرين، وإصدار تشريع يلزم السكان بحمل بطاقات الهوية، مما يسهل اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين، والبدء بتحقيق فوري في الهجرة غير الشرعية[١١٢]، موضحا أنه، في حال عدم الاستجابة لطلباته، لن يكون مسؤولا عن استمرار الهدوء في فلسطين[١١٣]. ورد المندوب السامي على هذه الطلبات في الحادي والعشرين من الشهر التالي، حيث دعا ممثلي الأحزاب العربية لمقابلته وسلمهم مشروعه بشأن المجلس التشريعي المزمع إنشاؤه في فلسطين[١١٤]؛ وفي اليوم التالي، قابل ممثلي اليهود وسلمهم المشروع نفسه[١١٥].

نص مشروع المندوب السامي على إقامة مجلس تشريعي في فلسطين مؤلف من ٢٨ عضوا، منهم ٥ من الموظفين الحكوميين و ١١ شخصا معينا من غير الموظفين (منهم ٣ مسلمين، بينهم

بدوي واحد، و ٤ يهود ومسيحيان واثنان من ممثلي التجار) و ١٢ شخصا منتخبا (منهم ٨ مسلمين و ٣ يهود ومسيحي واحد)؛ وعلى أن يرئسه شخص من خارج فلسطين[١١٦]. وخول المجلس، شرط عدم الطعن في شرعية الانتداب البريطاني على فلسطين أو المطالبة بإلغائه[١١٧]، وكذلك عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمس بتعهدات بريطانيا الدولية، صلاحية مناقشة أي قانون تقترحه الحكومة، أو تقديم مشاريع قوانين خاصة به، وكذلك بحث الميزانية السنوية ومناقشة أية مسألة ذات طابع عام وتقديم الاستجوابات للسلطات التنفيذية فيما يتعلق بإدارة فلسطين[١١٨]. ولا تصدر قوانين عن المجلس ما لم تقترن بموافقة المندوب السامي، الذي احتفظ لنفسه أيضا بحق إصدار القوانين الضرورية، إذا رأى ذلك مناسبا، للحفاظ على الأمن والنظام العام[١١٩]. كذلك بقيت صلاحية البت بشأن اعداد المهاجرين من صنف العمال، الذين يحق لهم الدخول إلى فلسطين، في أيدي المندوب السامي، وإن سمح للمجلس بإبداء معارضته أو إنتقاداته لمثل هذه القرارات. وأنيطت بالمندوب السامي أيضا صلاحية تعطيل المجلس أو حله[١٢٠].

ومع إعلان هذا المشروع، طلب قادة الأحزاب العربية مهلة للتشاور بشأنه، قبل تقديم ردهم. وجوبه المشروع بانتقادات في الصحف العربية، إلا أن العرب لم يرفضوه رسميا، «وكانت هنالك إشارات بأن الرأي العام العربي حبّذ المشروع عامة»[١٢١]. أما اليهود فقد أعلنوا رفضهم القاطع له[١٢٢]. وكان المؤتمر الصهيوني التاسع عشر، المنعقد في صيف تلك السنة، قد أكد على قرار سابق له برفض مشروع المجلس[١٢٣]، مبديا، «قلقه الشديد... من... هذه الخطوة المناقضة لروح الانتداب، الذي ينطوي على اعتراف بأن مصير أرض ـ أسرائيل هو مسألة لا تعني فقط اليشوف اليهودي القائم حاليا في البلد، بل الشعب اليهودي بأسره. وكل مؤسسة تشريعية تقام على أساس التركيب الحالي لسكان [فلسطين]، وبذلك تضفي على اليشوف اليهودي في أرض ـ اسرائيل طابع أقلية قومية، تمس بهذا الحق الأساسي للشعب اليهودي»[١٢٤]. كما أنه «مع انعدام إعتراف صريح بالانتداب من قبل ممثلي السكان غير اليهود في أرض ـ اسرائيل، وبغياب أي اتفاق حقيقي بين اليهود والعرب، فأن مؤسسة من النوع الذي تقترحه الحكومة قد تعرض للخطر نمو الوطن القومي اليهودي... [ولذلك يرى المؤتمر] نفسه مضطرا لرفض مشروع الحكومة [بشأن المجلس التشريعي] رفضا قاطعا»[١٢٥].

وفي ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦، قام المندوب السامي بإبلاغ موشي شاريت (شرتوك)، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، عن نيته تقييد بيع الأراضي لليهود[١٢٦]. واحتجت المؤسسات الصهيونية على ذلك، وشاركت في الاحتجاج، هذه المرة، أغودات اسرائيل أيضا[١٢٧]. وفي التاسع والعشرين من الشهر نفسه، رد المندوب السامي على طلبات العرب، التي كانت قد قدمت له في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، موضحا أن مشروع المجلس التشريعي الذي قدمه يشكل «خطوة عملية نحو دولة ديموقراطية»[١٢٨].

وفي ٢٨ شباط (فبراير) و ٢٥ آذار (مارس) ١٩٣٦، قام البرلمان البريطاني بمناقشة مشروع المجلس التشريعي، حيث انتقده ممثلو الأحزاب البريطانية الثلاثة بشدة، وطالب عدد منهم بإلغائه[١٢٩]. واغتبط اليهود بهذه المعارضة، التي اعتقدوا أنها ستؤدي إلى إفشال المشروع، بينما رأى العرب في ذلك دليلا على اتساع النفوذ اليهودي في بريطانيا، الذي كان قد أدى، في حينه، إلى صدور «الكتاب الأسود» لسنة ١٩٣١[١٣٠]. اما الادارة الصهيونية فقد أبلغت سلطات الانتداب أنها لن تشارك في تأسيس المجلس[١٣١]. وكان مشروع إقامة المجلس قد نص، من قبيل الاحتياط لمجابهة مثل هذا الموقف، على تعيين مندوبين بريطانيين أو غيرهم في المجلس، في حال رفض أي مجموعة من السكان انتخاب ممثليهم[١٣٢].

ولكن على الرغم من المعارضة التي لقيها مشروع المجلس التشريعي في البرلمان البريطاني،

قام وزير المستعمرات بتوجيه دعوة، في ٢ نيسان (أبريل) إلى وفد عربي لزيارة لندن والتباحث في المشروع[١٣٣]. وقبل العرب الدعوة، ولكن قبل أن يستطيع الوفد السفر إلى بريطانيا، أعلن الاضراب، يوم ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٣٦، في يافا، مؤذنا ببداية الثورة العربية الكبرى في فلسطين.

---

(١) Chaim Weizmann , *Trial and Error*, London : East and West Library , 1950 , p . 426 .

(٢) **كرونولوغياه لتولدوت هاييشوف هايهودي بأيرتس يسرائيل، ت ر ع ح ـ ت ر ص و، ١٩١٧ ـ ١٩٣٥** (يوميات تاريخ ف اليهود الييشوف اليهودي في أرض ـ أسرائيل، ٥٦٧٨ ـ ٥٦٩٦، ١٩١٧ ـ ١٩٣٥)، القدس: مؤسسة اسحاق بن ـ تسفي، ١٩٧٩، الجزء الأول، ص ٢٣٢. (بالعبرية).

(٣) Great Britain. Colonial Office. *Palestine Royal Commission Report* , London : His Majesty's Stationary Office , 1937 , Cmd . 5479 , p . 80 .

(٤) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٦.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٩.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٤.

(٧) *Palestine Royal Commission Report*, pp. 80 , 224 .

(٨) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤.

(٩) *Palestine Royal Commission Report*, p. 80 .

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٨٠ و ٢٢٤؛ وأنظر نص القانون في **قوانين فلسطين** (درايتون)، الجزء الأول، ص ٣٩٥ ـ ٤٢٤.

(١١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣١.

(١٢) *Palestine Royal Commission Report*, pp. 222 - 223 .

(١٣) النص في **قوانين فلسطي** (درايتون)، الجزء الأول، ص ٥٤٨ ـ ٥٦١.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٤٩.

(١٥) أنظر، للتفاصيل، ع. أشبل (محرر)، **شيشيم شنوت هخشارات هاييشوف** (ستون سنة لشركة تطوير أراضي فلسطين)، القدس: شركة تطوير أراضي فلسطين، ١٩٦٩، ص ٨١ ـ ٨٨؛ وكذلك الكس باين، **تولدوت هاهتيشفوت هاتسيونيت** (تاريخ الاستيطان الصهيوني)، رامات غان: مساده، ١٩٧٠، ص ٣١٦.

(١٦) النص في **قوانين فلسطين** (درايتون)، الجزء الثاني، ص ٩٤٩ ـ ٩٥٤.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٤٩.

(١٨) *Palestine Royal Commission Report*, p. 223 .

(١٩) النص في **قوانين فلسطين** (درايتون)، الجزء الأول، ص ١٦١ ـ ١٦٥.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٦٢.

(٢١) أنظر التفاصيل في *Palestine Royal Commission Report*, p .194 .

(٢٢) **قوانين فلسطين** (درايتون)، الجزء الأول، ص ١٦٢.

(٢٣) النص في **المصدر نفسه**، الجزء الرابع، ص ٣٣٧٦ ـ ٣٣٨٣.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٧٦.

(٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٧٧ ـ ٣٣٧٨.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٧٧.

(٢٧) *Palestine Royal Commission Report*, pp . 194 - 195.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٨٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**.

(٣٠) **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية** (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)، (جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي)، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجمعية صندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩؛ وأنظر أيضا **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩** (من أوراق آكرم زعيتر)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧.

(٣١) «**وثائق الحركة الوطنية**...»، ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠.

(٣٢) *A Survey of Palestine*, Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the ANGLO - AMERICAN COMMITTEE OF INQUIRY , Jerusalem : Government Printer , 1946 , Vol . 1 , p . 29 .

(٣٣) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٢.

(٣٤) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٥.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٣.
(٣٦) أنظر نص الاحتجاج في «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٠.
(٣٧) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٨.
(٣٩) من نص النداء في **المصدر نفسه**، ص ٢٥١.
(٤٠) محمد عزة دروزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠، الجزء الثالث، ص ٨٤.
(٤١) **المصدر نفسه**.
(٤٢) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ٨٩ ـ ٨٦.
(٤٣) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 30 .
(٤٤) دروزه، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٦ ـ ٨٧.
(٤٥) **المصدر نفسه**، الجزء الأول، ص ٣٠٦.
(٤٦) **المصدر نفسه**.
(٤٧) أنظر أيضا كامل محمود خله، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الأبحاث، م. ت. ف.، ١٩٧٤، ص ٣٢٩ ـ ٣٣١.
(٤٨) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 30 .
(٤٩) أنظر «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٧ ـ ٢٦١.
(٥٠) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥.
(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٤.
(٥٢) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٥.
(٥٣) **المصدر نفسه**.
(٥٤) «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦١.
(٥٥) **المصدر نفسه**.
(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٣.
(٥٧) **المصدر نفسه**.
(٥٨) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩.
(٥٩) **المصدر نفسه**.
(٦٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٨٠.
(٦١) **المصدر نفسه**، ص ٣٦٠.
(٦٢) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 30. و «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٤.
(٦٣) **سيفر هاتعودوت شل هافاعاد هليئومي شل كنيست يسرائيل بأيرتس ـ يسرائيل، ت ر ع ح ـ ت ش ح، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨** (كتاب الوثائق للجنة التنفيذية للمجلس الملي اليهودي في أرض ـ اسرائيل)، (جمع وتصنيف موشي أطياس)، القدس: مطبعة رفائيل حاييم هاكوهين، م. ض.، ١٩٦٣، ص ١٩٠.
(٦٤) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٨.
(٦٥) **المصدر نفسه**.
(٦٦) **المصدر نفسه**، ص ٣١٩.
(٦٧) **المصدر نفسه**.
(٦٨) نص القرارات في **المصدر نفسه**، ص ٣٣٢.
(٦٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤؛ وأنظر أيضا ص ٣٣٦.
(٧٠) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 31
(٧١) أنظر نص البلاغات الرسمية في «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٨.
(٧٢) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩؛ و «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٩.
(٧٣) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٩.
(٧٤) أنظر البلاغات الرسمية في «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٩ ـ ٣٨١.
(٧٥) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.
(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢ و ٢٨٣.
(٧٧) «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٢.
(٧٨) *Palestine Royal Commission Report*, p. 84 .
(٧٩) **المصدر نفسه**.
(٨٠) «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨٢.
(٨١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧١.
(٨٢) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p 32 .
(٨٣) *Palestine Royal Commission Report*, p. 84 .
(٨٤) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٠.
(٨٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٧١.
(٨٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٧٢.
(٨٧) **المصدر نفسه**.
(٨٨) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 32
(٨٩) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٤.
(٩٠) **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية، الملحق رقم ١ للعدد ٤١٤، ١٢/١/١٩٣٤.
(٩١) أنظر بيان المندوب السامي في Great Britain. Colonial Office. *Proposed New Constitution for Palestine*, London : H . M . S . O . , 1936 , Cmd . 5119 , p . 3 .

(٩٢) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤٤.
(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٤ و ٢٦٩.
(٩٤) أنظر أيضا *Palestine Royal Commission Report*, pp . 352 - 354 .
(٩٥) أنظر الذيل الثالث والخامس والثامن لقانون البلديات في **الوقائع الفلسطينية**، الجريدة الرسمية، الملحق رقم ١ للعدد ٤١٤، ١٢/١/١٩٣٤.
(٩٦) *Palestine Royal Commission Report*, p. 348 .
(٩٧) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٥.
(٩٨) أنظر بيان اللجنة التنفيذية العربية في «وثائق المقاومة الفلسطينية...» **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.
(٩٩) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨.
(١٠٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٨.
(١٠١) **المصدر نفسه**، ص ٣٥٩.
(١٠٢) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨٨.
(١٠٣) «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨٨.
(١٠٤) أنظر مقالة غبريئيل شيفر، «طابع الفلسطينيين والبيشوف [اليهودي] كعامل في رسم سياسة الانتداب» في **هاتسيونوت** (الصهيونية)، تل أبيب: جامعة تل أبيب وهاكيبوتس هاميئوحاد، ١٩٧٤، الجزء الثالث، ص ٢٧٦ (بالعبرية).
(١٠٥) أنظر، للتفاصيل، **سيفر تولدوت هاهاغاناه**، (كتاب تاريخ الهاغاناه)، تل أبيب: معرخوت، ١٩٥٥، الكتاب الثاني، الجزء الأول، ص ٥٤٠ ـ ٥٤١ (بالعبرية).
(١٠٦) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٥.
(١٠٧) **المصدر نفسه**.
(١٠٨) أنظر نص البيان الرسمي حول معركة يعبد في «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(١٠٩) **المصدر نفسه**.
(١١٠) التفاصيل في **المصدر نفسه**، ص ٣٩٩ ـ ٤٠١.
(١١١) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.
(١١٢) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p 33 .
(١١٣) **المصدر نفسه**.
(١١٤) أنظر أيضا «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٧.
(١١٥) *Proposed New Constitution for Palestine*, p . 3
(١١٦) **المصدر نفسه**.
(١١٧) **المصدر نفسه**، ص ٥.
(١١٨) **المصدر نفسه**، ص ٨.
(١١٩) **المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧.
(١٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٧ ـ ٨.
(١٢١) **المصدر نفسه**، ص ٨.
(١٢٢) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 34 .
(١٢٣) **المصدر نفسه**.
(١٢٤) **هاكونغرس هاتسيوني هايود ـ طيط**، ([محاضر] المؤتمر الصهيوني التاسع عشر [١٩٣٥])، القدس: الوكالة اليهودية، د. ت.، ص ٥٠٦ (بالعبرية).
(١٢٥) **المصدر نفسه**.
(١٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧.
(١٢٧) «يوميات... »، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثاني، ص ٨. وأنظر أيضا وصف المقابلة مع المندوب السامي في شاريت، **يومان مديني** (يوميات سياسية)، تل أبيب: عام عوفيد، الجزء الأول، ١٩٦٨، ص ١٦ ـ ١٧ و ٢٠ ـ ٢١ و ٢٧ ـ ٢٨.
(١٢٨) «يوميات...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.
(١٢٩) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 34
(١٣٠) *Palestine Royal Commission Report*, p . 91 - 92 .
(١٣١) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 34
(١٣٢) *Palestine Royal Commission Report*, p . 91 .
(١٣٣) *Proposed New Constitution for Palestine*, p . 6 .
(١٣٤) *A Survey of Palestine*, Vol . 1 , p . 34 .

الهوة الطائفية في اسرائيل
التفـاوت الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

حنه شاهين

تشهـد اسرائيـل منـذ قيـامهـا، هوة عميقة بين اليهود الشرقيين والغربيين في المجالات الاقتصـاديـة والاجتمـاعية والسياسية. وتبرز هذه الهوة في عدة مجالات: في العمالة والدخل ومستوى المعيشة والتعليم والتمثيل السياسي وغيرها. ويمكن التعرف الى حجم هذه الهوة في كل من المجالات المذكورة، من خلال المعطيات الاحصائية السنوية التي تشرف على نشرها الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة في اسرائيل. وبعض هذه المعطيات يشير الى تقلصها المتتابع سنويا، ومنذ قيام اسرائيل، في بعض المجالات، والبعض الآخر يشير الى اتساعها. ومهما يكن فأن هذه الظاهرة في حد ذاتها، هي مصدر دائم لمشاعر التمييز والغبن التي تنتاب اليهود الشرقيين منذ قدومهم الى اسرائيل، وهي ايضا مصدر التوتر الدائم بينهم وبين الاشكناز.

الهوة في الوظائف والعمالة

تعتبر الهوة بين اليهود الشرقيين والغربيين في سلم الوظائف والعمالة، من ابرز مظاهر الهوة الاقتصـاديـة ـ الاجتمـاعية القائمة بينهم. ويمكن التعرف الى حجمها من خلال الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية السنوية حول توزيع العاملين اليهود في الاقتصاد الاسرائيلي حسب المهنة وبلد الاصل. وكمثال على ذلك يمكن تناول المعطيات لسنة ١٩٧٩ (انظر الجدول رقم ١) كنموذج عن السنين السابقة واللاحقة، حيث يظهر ان ابناء الطوائف اليهودية الغربية، من مواليد اوروبا واميركا، يحظون بتمثيل كبير في المراتب الثلاثة العليا من سلم الوظائف (مهن علمية واكاديمية، مهن حرة ومدراء)، تصل نسبته الى ٣٢,٧٪ فقط للعاملين من موالد آسيا وافريقيا، في المراتب نفسهـا. كذلك يبـين هذا الجدول ان الهوة القائمة لصالح اليهود الغربيين، تنطبق ايضا على ابنـائهم من مواليد اسرائيل، الذين يمثلون ما نسبته ٤٦,٦٪ في المراتب الثلاثة الاولى، مقابل ١٦,٦٪ لاولاد اليهود الشرقيين بين العاملين في المراتب نفسها. اما حضور الشرقيين فيبرز بكثافة في المراتب الاربعة السفلى (عمال خدمات، عمال زراعة، عمال مهرة في الصناعة ومقالع الحجارة

شؤون فلسطينية العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/ كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٤

الجدول رقم ١

العاملون في اسرائيل حسب المهنة والاصل [١] (١٩٧٩)

المهنـــة	مجموع العاملين	مجموع العاملين		مواليد اسرائيل مولد الاب		مواليد آسيا - افريقيا	مواليد اوروبا - اميركا	مجموع العاملين
	العام	اليهود	المجموع	اسرائيل	آسيا - افريقيا	اوروبا - اميركا	عاملون من المهاجرين	عاملون من المهاجرين	العرب
المجموع (بالآلاف)	١٢٤٠,٦	١١١٨,٥ [٢]	٤١٠,٣	٥٥,٩	١٥٢,٢	١٩٢,٢	٣١٦,٢	٣٩١,٥	١٢٢,١
المجموع (بالنسب المئوية)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
اصحاب مهن علمية واكاديمية وامثالهم	٨,٠	٨,٧	٩,٤	٨,٥	٢,٣	١٥,٥	٢,٦	١٢,٧	١,٧
اصحاب مهن حرة اخرى، تقنيين وسواهـــم	١٤,٤	١٥,٠	١٩,٩	٢١,٥	١٢,٥	٢٥,١	٩,٢	١٤,٦	٨,٩
مدراء	٤,٠	٤,٣	٤,٣	٥,٣	١,٨	٦,٠	٢,٩	٥,٤	١,٣
موظفون وسواهم	١٨,٠	١٩,٣	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٥,٧	٢٠,٩	١٥,١	١٩,١	٦,١
عمال مبيعات، وكلاء وبائعون	٧,٦	٧,٧	٥,٨	٦,٧	٦,١	٥,٦	٨,٠	٩,٤	٦,٦
عمال خدمات	١١,٠	١١,١	٧,٤	٧,١	١٠,٠	٤,٨	١٨,٥	٩,١	١٠,٠
عمال زراعة	٥,٦	٤,٩	٥,٨	٧,١	٤,٠	٥,٨	٤,٩	٤,٠	١١,٩
عمال في الصناعة، ومقالع الحجارة، البناء والمواصلات وعمال مهرة آخرون	٢٦,٧	٢٥,٢	٢٢,٧	٢٠,٢	٣٣,٤	١٥,٢	٣٢,٤	٢٢,٠	٤٠,٤
عمال آخرون في الصناعة، المواصلات والبناء، وعمال غير مهرة	٤,٨	٣,٨	٢,١	١,٣	٣,٨	١,١	٦,٣	٣,٦	١٣,٦

(١). *Statistical Abstract of Israel , 1980 , pp . 324 - 325 , 328 - 329*

(٢) يشمل غير المعروفين.

والبناء والمواصلات، وعمال آخرين غير مهرة) حيث تبلغ نسبتهم ٦٢,١٪ مقابل ٣٨,٧ للعمال الغربيين في المراتب نفسها. وينطبق الامر نفسه على ابناء الشرقيين في هذه المراتب، الذين يمثلون ما نسبته ٥١,٦٪ مقابل ٢٦,٩٪ فقط لابناء الغربيين.

وتثبت هذه المعطيات، التي يمكن اعتبارها بمثابة «مؤشر» على الوضع في هذا المجال عامة، ان الاقدمية في اسرائيل لم تؤد الى تحسين مركز اليهود الشرقيين مقارنة مع الاشكناز. فالتحسن الذي طرأ على مركز ابنائهم (١٦,٦٪ للابناء في المراتب الثلاثة العليا، مقابل ١٤,٧٪ للآباء في المراتب نفسها، اي بفارق ١,٩٪ فقط) يعتبر اقل من التحسن الذي طرأ في جانب ابناء الاشكناز (٤٦,٦٪ للابناء مقابل ٣٢,٧٪ للآباء، اي بفارق ١٣,٩٪). وينطبق الامر نفسه على العاملين في المراتب الاربعة السفلى حيث يبرز حضور الشرقيين بكثافة، ودون التأثر بالاقدمية في اسرائيل، اذ ان التحسن الذي طرأ على وضع ابنائهم (٦٢,١٪ للآباء مقابل ٥١,٦٪ للابناء، بفارق ١٠,٥٪) قد قابله تحسن اكبر لدى اولاد الغربيين (٣٨,٧٪ للآباء مقابل ٢٦,٩٪ للابناء، اي بفارق ١١,٨٪). وفحوى ذلك، ان الاشكناز كانوا منذ قدومهم الى اسرائيل، ولا زالوا عبر ابنائهم، يمثلون المراكز العليا في المجتمع الاسرائيلي بصفتهم اصحاب مهن علمية واكاديمية او مهن حرة ومدراء، خلافا للشرقيين، الذين كانوا ولا زالوا يمثلون المراكز الدنيا فيه، بصفتهم عمال خدمات وعمال زراعيين ومهرة في الصناعة ومقالع الحجارة وفرعي البناء والمواصلات، وكعمال غير مهرة ايضا.

كان هنالك عاملان اساسيان قد اثرا سلبا على تطور وضع العمالة لدى اليهود الشرقيين منذ قدومهم الى اسرائيل: الاول، هو التعلق المتزايد من جانبهم بمؤسسات الاستيعاب الرسمية، التي اعتبرت ان من مهامها تأمين العمل للمهاجرين بأي شكل من الاشكال، دون اخذ عامل خبراتهم المهنية او كفاءاتهم بعين الاعتبار. وقد ازداد تعلقهم هذا في ظل ما واجهوه بعد قدومهم الى اسرائيل من واقع مهني مختلف عن واقعهم في بلدانهم الاصلية، الذي لم يكن يتعدى بالنسبة للاكثرية بينهم، ممارسة الحرف البسيطة. اما العامل الثاني فكان يكمن في الوضع الاقتصادي المتأزم الذي عاشته اسرائيل في بداية عهدها. فالبطالة الواسعة خلال الخمسينات، التي عانى منها اليهود الشرقيون بشدة، قد ساهمت كثيرا في مجرى تحويلهم الى طاقة عمل رخيصة ومتنقلة عبر الفروع الاقتصادية المختلفة. وعموما فان الانقسام بين ابناء الطائفتين في سلم الوظائف والعمالة، كما برزت ملامحه منذ عهد الييشوف، وازداد بلورة بعد قيام اسرائيل، قد قوى مجرى الانقسام الطبقي ـ الطائفي في المجتمع الاسرائيلي، بحيث اصبح الاشكناز يشكلون اغلبية اعضاء الطبقة البورجوازية، بينما يشكل اليهود الشرقيون اساس البروليتاريا. والدافع الاساسي في ذلك هو «ان الاشكناز هم الذين اسسوا الحركة الصهيونية السياسية، وانشأوا قاعدة اقتصادية تنظيمية وسياسية تحت سيطرتهم ايام الييشوف، الامر الذي مكنهم [في حينه] من اتخاذ قرار بشأن اقامة اسرائيل، وبشأن اتجاه التطور الاقتصادي فيها، [خصوصا] وانهم كانوا المسيطرين ايضا على تدفق رؤوس الاموال الضخمة من الخارج. وقد قام هؤلاء [اي الاشكناز] بعد قيام اسرائيل بتوجيه وتنظيم تيار الهجرة الجماعي، فالحقوا المهاجرين الجدد في مجهود التطوير السريع [الذي ادى] الى تدعيم وتوسيع مركزهم في اسرائيل. اما البروليتاريا الاسرائيلية فهي من اليهود الشرقيين، لان اغلبية هؤلاء قد هاجروا الى اسرائيل في اوضاع طارئة، تاركين قاعدتهم الاقتصادية في بلدانهم الاصلية، ولانهم بعد قدومهم الى اسرائيل، لم يكونوا بحاجة الى انشاء قاعدة خاصة بهم، حيث تم قدومهم في اطار حركة قومية، قام [مؤسسوها] باعداد هذه القاعدة لسائر [المهاجرين الجدد]. وقد اقتصر دور هؤلاء [اي المهاجرين الشرقيين] على تزويد تلك القاعدة، باحد

الامور التي كانت بامس الحاجة اليها: طاقة عمل رخيصة استغلت رغما عنها»[1]

ومهما يكن فان الانقسام الطائفي ـ الطبقي في مجال العمالة في اسرائيل، لا يخفي حقيقة الجهد الذي بذله اليهود الشرقيون في تطوير الاقتصاد الاسرائيلي بفروعه المختلفة، خصوصا في الزراعة والبناء والصناعة، بصفتهم عمال بسطاء من صغار المهنيين او غير المهنيين. ففي الزراعة مثلا، ساهموا في انشاء عشرات المستوطنات الزراعية خاصة في المناطقة الحدودية النائية، التي هدفت اسرائيل الى خلق واقع ديمغرافي يهودي فيها، وذلك من خلال نقلهم اليها. كذلك ساهموا في تطوير المستوطنات الزراعية القديمة، عبر استخدامهم في فروعها الزراعية التي تطلبت عملا شاقا ومتواصلا، كالحمضيات والكروم والزراعات الاولية للصناعة وغيرها. ويمكن القول ان الجزء الاكبر من عملية ترميم فرع الحمضيات في اسرائيل بعد الازمة الشديدة التي اصابته اثناء حرب ١٩٤٨، قد وقع على كاهل العمال الزراعيين من اليهود الشرقيين، اذ ان نسبتهم بين العاملين في هذا الفرع وصلت، وفق احصاء السكان لسنة ١٩٦١، الى ٥٠,٦٪ مقابل ١٤,٣٪ فقط من العمال الاشكناز. اما نسبتهم في فرع زراعة الخضراوات في السنة نفسها فقد وصلت الى ٥٢,٨٪ مقابل ١٤٪ من الاشكناز، وفي فرع زراعة الحبوب ٣٢٪ مقابل ١٧٪[2]. كذلك ساهم العمال اليهود الشرقيون في تطوير القاعدة الزراعية عبر اسهامهم في استصلاح مساحات جديدة من الاراضي بعد قيام اسرائيل، بواسطة تجفيفها من المستنقعات، واقتلاع الصخور والبساتين القديمة واعادة ترميم اراضي مهجورة، وما شابه ذلك من اعمال شاقة. وشاركوا ايضا في تنفيذ مشاريع ري عديدة وفي غرس عشرات الآلاف من الدونمات بالغابات تحت اشراف الكيرن كاييمت. وكانت مساهمتهم هذه كبيرة في جميع المشاريع المذكورة؛ فمثلا، اشارت الاحصاءات الاسرائيلية الى ان اكثر من ٧٥٪ من عمال الاحراش بعد قيام اسرائيل، كانوا من العمال اليهود الشرقيين، مقابل ١٤٪ فقط من الاشكناز[3].

اضـافة الى فرع الزراعة، فقد استغل العمال اليهود الشرقيون في تنفيذ مشاريع البناء الواسعة بعد قيام اسرائيل، بصفتهم طاقة عمل رخيصة وواسعة. والجدير بالذكر ان فرع البناء، كان من اكثر الفروع الاقتصادية التي اثرت وتأثرت بالهجرة الجماعية بعد قيام اسرائيل. فمن جهة حدث طلب متزايد في السوق على البناء المعد للسكن، ومن جهة اخرى توفرت طاقة عمل كبيرة لهذا الفرع، امكن استيعابها في مشاريعه الواسعة، خاصة منذ منتصف الخمسينات مع بدء انشـاء مدن التطوير الجديدة، وبعد وصول الفرع الزراعي الى حالة من الاشباع فيما يتعلق بأستيعاب الايدي العاملة، في حين لم تكن الصناعة قد تطورت بعد الى درجة كافية لاستيعاب طاقة عمل كهذه. وعموما، فان فرع البناء يعتبر مصدر عمالة دائم في الاقتصاد الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل، حيث يستقطب بشكل عام نحو ٩ ـ ١٠٪ من العاملين في القطاع المدني[4]. ويشكل اليهـود الشرقيون نسبة عالية بين العاملين فيه، وصلت سنة ١٩٦١، مثلا، الى ٣٨٪ متجاوزة نسبتهم الشاملة في طاقة العمل، التي وصلت في تلك السنة الى ٢٩,٧٪. وقد ازدادت هذه النسبة مع الوقت، حيث بلغت سنة ١٩٧٢، ٥٧٪ من سائر العاملين اليهود في فرع البناء، بينما لم تتجاوز نسبتهم في طاقة العمل خلال تلك السنة، الـ ٤٠٪ [5]. الا ان مساهمتهم الفعالة في تطوير فرع البناء بشقيه، البناء العام والبناء الخاص، لم تسفر عن تحسين اوضاعهم الاجتماعية، حتى من الناحية السكنية. وكان المستفيدون الرئيسيون من وراء تطوير هذا الفرع، الذي اثبت ربحيته في جميع المجالات، هم اولئك المسيطرين على فرع الانتاج، اي شركات البناء، المقاولين، الشركات الصناعية لمواد البناء والهيئات المالية. وكانت نسبة اليهود الشرقيين بين هؤلاء قليلة جدا، خاصة في الشركات التابعة لهيئة العاملين (حفرات هاعوفديم) في الهستدورت، التي كانت ولا زالت تدار

من قبل القيادة الهستدروتية الاشكنازية، التي لم تعمل على تبديل صفوفها، رغم انضمام عشرات الآلاف من اليهود الشرقيين الى الهستدروت كأعضاء.

وباختصار، فان مساهمة اليهود الشرقيين في فرع البناء، كمساهمتهم في الفرع الزراعي، لم تؤد الى الافادة المباشرة منه عبر توفير حلول لمشاكلهم السكنية، بل ا دت الى تعزيز السيطرة الاشكنازية عبر شركات البناء المختلفة على هذا الفرع، عن طريق استغلال الطلب المتزايد في السوق على البناء السكني والعام من جهة، واستخدام طاقة عمل واسعة ورخيصة نسبيا من اليهود الشرقيين والعمال العرب من جهة اخرى.

اما الفرع الثالث الذي استقطب طاقة عمل واسعة بين اليهود الشرقيين، فكان الفرع الصناعي الذي بدأ تطوره متأخرا نسبيا في النصف الثاني من الخمسينات، وذلك بسبب التركيز الكبير، بعد قيام اسرائيل مباشرة، على فرعي الزراعة والبناء، الضروريين لتوفير الغذاء والمسكن للمهاجرين، ثم بسبب قلة الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في هذا الفرع. ومهما يكن فان تطور الصناعة، لم يكن ايضا بمعزل عن تأثيرات الهجرة الجماعية الى اسرائيل خلال الخمسينات، خصوصا هجرة اليهود الشرقيين. فأتساع سوق الطلب المحلي بعد قدوم هذه الهجرة، ثم الحاجة الى توفير عمل دائم للمهاجرين، بدلا من الاعمال المؤقتة في المشاريع المخططة التي كانت تبادر اليها الحكومة، والتي لم تمنع حدوث بطالة واسعة بين صفوفهم خلال العقد الاول بعد قيام اسرائيل ـ كانت من الامور التي شجعت وربما املت التطور الصناعي في اسرائيل. وكما جرى استغلال طاقة العمل الرخيصة والواسعة بين اليهود الشرقيين في فرعي الزراعة والبناء، فقد بدأ ايضا مسار التطور الصناعي بأستيعاب اعداد غفيرة منهم في المشاريع التي لا تتطلب خبرة مهنية مميزة في كافة الفروع الصناعية، خصوصا صناعة الانسجة والاغذية. فمثلا، وصلت نسبة العمال اليهود الشرقيين بين العاملين في فرع الصناعة، سنة ١٩٦١، الى ٣١,٨٪ بزيادة مقدارها ٢٪ على نسبة مشاركتهم الشاملة في طاقة العمل، وكانوا يشكلون النسبة الاكبر من العمال في ١١ فرعاً صناعياً، من بين ١٦ فرعاً خلال تلك السنة[٦]. وقد ساهمت الحكومة الاسرائيلية في دفعهم نحو العمل في الصناعة، من خلال تركيزها على تطوير المشاريع، التي لا تعتمد على خبرة مهنية كبيرة، وانما على ايدي عاملة كثيرة، وذلك في المرحلة الاولى من التطوير الصناعي. فخطة التطوير الصناعي التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١، قد بنيت على اساس توفير اعمال غير مهنية لـ ٣٣ الف عامل تقريباً، يشكلون نحو ٧٣٪ من طاقة العمل المرشحة للاستيعاب في الصناعة في تلك الفترة[٧]، وكانت اغلبية هؤلاء من العمال اليهود الشرقيين.

الهوة في مستوى المعيشة

ادى تركيز العمال اليهود الشرقيون في المراتب السفلى من سلم العمالة، والاشكناز في مراتبه العليا، الى هوة عميقة في مستوى المعيشة بينهم. والحقيقة هي ان هذه الهوة قائمة منذ انشاء اسرائيل وبدء استيعاب الهجرة الجماعية خلال الخمسينات، ويزداد اتساعها كلما اشتد تأزم الاوضاع الاقتصادية هنالك، حيث يسوء وضع «سكان الضائقة» او الفقراء، رغم نظام الخدمات الاجتماعية المتبع في جميع المجالات. وعمليا، فان الهوة في مستوى المعيشة هي عبارة عن مجموعة من الهوات القائمة بين ابناء الطائفتين في مجالات الدخل المالي والسكن والتعليم والاستهلاك، تشكل في مجموعها، صورة كاملة للهوة الاجتماعية القائمة بينهم.

الجدول رقم ٢
معدلات الدخل الشامل لاسر الاجراء في المدن حسب بلد الولادة وفترة هجرة رب الاسرة ومعدل افرادها[١]

البلد الاصلي وفترة الهجرة الى اسرائيل	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٧٩ الاسر بالنسبة المئوية	١٩٧٩ معدل الافراد في الاسرة	١٩٧٩ المعيلون
			الاساس: مواليد اوروبا ـ اميركا			١٠٠,٠		
اليهود (المجموع)	٩٠,١	٩٠,٠	٩٤,٢	٩٢,٨	٤٣,٤	٩٦,٩	٣,٨	١,٦
مواليد اسرائيل	١٠٨,٦	١٠٣,٣	١٠٢,٥	٩٨,٤	٩٩,٠	٢٨,٥	٣,٧	١,٦
آسيا ـ أفريقيا	٧١,٧	٧٣,٩	٨٢,٢	٨٠,٣	٨١,٠	٣٢,٣	٤,٦	١,٦
هاجروا الى اسرائيل								
حتى سنة ١٩٤٧	٩٠,٣	٨٣,٦	٩٢,٧	٩٩,٠	٨٠,٨	١,٩	٣,٧	١,٨
١٩٤٨ ـ ١٩٥٤	٧١,٥	٧٥,٨	٨٤,٨	٧٩,٥	٨٥,٥	١٧,٢	٤,٧	١,٧
١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	٦٣,٧	٧٢,٤	٨١,٧	٨٢,٠	٧٥,٨	٥,١	٤,٨	١,٦
١٩٦١ وما بعد	٦٣,٧	٦٣,٢	٧٢,٥	٧٦,١	٧٤,٧	٨,١	٤,٥	١,٥
اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٦,١	٣,٧	١,٦
هاجروا حتى سنة ١٩٤٧	١٢٠,٥	١١١,٣	١١٦,٦	١٠٩,٩	١٠٦,٢	٨,٩	٢,٧	١,٥
١٩٤٨ ـ ١٩٥٤	٩١,٠	٩٨,٦	١٠١,٧	٩٩,٣	١٠٣,٨	١٠,٥	٣,٣	١,٦
١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	٧٩,٥	٩٢,٥	٩٤,٣	٩٩,٥	١٠٤,٧	٣,٥	٣,١	١,٥
١٩٦١ وما بعد	ـــــ	٧٧,٢	٨٤,٩	٩٣,٥	٩١,٦	١٣,٢	٣,٢	١,٦
العـــرب	ـــــ	٦١,١	٨٦,٩	٧٧,٠	٧٣,٢	٣,١	٦,٠	١,٦

(١) *Statistical Abstract of Israel , 1980* ,p . 275

الهوة في الدخل: تبرز الهوة في الدخل بين الاشكناز والطوائف الشرقية، بوضوح من خلال المعطيات الاحصائية الجارية التي ينشرها مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل منذ سنة ١٩٦٥، حيث يشكل معدل دخل العائلة الاشكنازية المقياس الاساسي لقياس حجم الهوة بين اسر الطائفتين. وهناك عوامل عديدة تؤثر على اتساع الهوة في المداخيل او تقلصها، ابرزها اقدمية وجود تلك الاسر في اسرائيل، ثم الفرق في المستوى الثقافي والانتشار الجغرافي بينها. وللتعرف على حقيقة هذه الهوة، ينبغي اخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار، دون استثناء تأثير اي منها. فمثلا، يبين الجدول رقم ٢ الهوة في الدخل الشامل لاسر العمال المأجورين في المدن، حسب توزيعهم طائفيا، ثم تبدل هذه الهوة حسب اقدمية ارباب هذه الاسر في اسرائيل وفترات هجرتهم. وبموجب معطياته، فقد بلغ معدل دخل الاسرة اليهودية الشرقية من النوع المذكور (اجراء) سنة ١٩٦٥، ٧١,٧٪ فقط من معدل دخل الاسرة الاشكنازية من الفئة نفسها، بينما ارتفع سنة ١٩٧٨ الى ٨٠,٣٪ وذلك نتيجة ازدياد الاقدمية في اسرائيل بالنسبة لهذه الاسر (اي الشرقية). فالذين هاجروا من اليهود الشرقيين حتى سنة ١٩٤٧، اي قبل قيام اسرائيل، بلغ معدل دخل اسرهم سنة ١٩٧٨ ما نسبته ٩٩٪ من معدل دخل اسر الاشكناز، اما الذين هاجروا بعد سنة ١٩٦١، فلم يتجاوز دخلهم ما نسبته ٧٦,١٪، من دخل الاشكناز. الا ان تأثير الاقدمية على تقلص الهوة في المداخيل يبقى محدودا اذا ما قارنا بين معدل دخل فئتين من اسر الطائفتين، تتمتعان بالاقدمية ذاتها، حيث يلاحظ تقدما اكبر في جانب الاشكنازية منها. وهذا ما تشير اليه معطيات الجدول لسنة ١٩٧٨، حيث وصل دخل الاسر الاشكنازية التي هاجر اربابها الى اسرائيل حتى سنة ١٩٤٧، الى ١٠٩,٩٪ من معدل الدخل العام للاشكناز، الذي اعتبر مقياسا في هذا الجدول، وذلك مقابل ٩٩٪ فقط للاسر اليهودية التي يتمتع اربابها بذات الاقدمية. اما الذين هاجروا بعد سنة ١٩٦١ من الاشكناز، فقد وصل معدل دخل اسرهم الى ٩٣,٥٪ مقابل ٧٦,١٪ فقط للشرقيين الذين هاجروا في السنة ذاتها. واذا ما لخصنا هذه المعطيات نستطيع القول ان الاسر الاشكنازية من فئة الاجراء في المدن هي التي تحصل على الدخل الاكبر، يليها مواليد اسرائيل، ثم مواليد آسيا وافريقيا، واخيرا العرب في اسرائيل، الذين لم يتجاوز معدل دخل الاسرة لديهم سنة ١٩٧٩، ٧٣,٢٪ من معدل دخل الاسرة الاشكنازية. واذا ما اخذنا كذلك بعين الاعتبار معدل الافراد في الاسرة اليهودية الشرقية (٤,٦) مقابل المعدل لدى الاسرة الاشكنازية (٣,٧) نستطيع ان نتبين مدى المعاناة لدى افراد الاسر الاولى، سواء بسبب انخفاض دخلها مقارنة مع الاسر الثانية، او بسبب قلة نصيب كل من افرادها من الدخل الشامل مقارنة مع الاشكناز، نظرا لكثرة عددهم.

وللتعرف على حقيقة التفاوت في الدخل الفردي، يمكننا النظر الى معطيات الجدول رقم ٣، حيث ادرجت عائلات الاجراء في المدن في عشر مراتب متتالية، وفق معدل الدخل السنوي القائم للفرد وبلد ولادة رب العائلة. ويتضح ان ٤٥,١٪ من عائلات الاجراء الاشكناز في المدن، تحتل المراتب الثلاثة العليا من الدخل الفردي، مقابل ١٢,٤٪ فقط من عائلات الاجراء اليهود الشرقيين، الذين يبرز حضورهم بكثافة في المراتب الثلاثة السفلى، حيث تصل نسبتهم الى ٤٧,٥٪ مقابل ١٦,١٪ فقط لعائلات الاشكناز. ويتبين من خلال المقارنة بين معطيات الجدول خلال الفترة المختلفة، ان التقدم الذي تحققه العائلات اليهودية الشرقية من الاجراء على صعيد الدخل الفردي، مع مرور الزمن، هو على درجة من البطء، بحيث لا يمكنها عن طريقه فقط، سد الهوة القائمة بينها وبين العائلات الاشكنازية على هذا الصعيد، خاصة وان هذا التقدم في حد ذاته، انما يتأثر بمدى كبير بالاوضاع الاقتصادية غير المستقرة في اسرائيل، والتي تنعكس سلبا على اوضاع تلك العائلات.

الجدول رقم ٣

تدريج عائلات الاجراء اليهود في المدن حسب الدخل المالي السنوي القائم للفرد، وبلد ولادة رب العائلة[١]

(سنوات مختارة ـ بالنسب المئوية)

بلد الولادة	المجموع	المجموع السفلي ٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	العليا
				المرتبات العشرة للدخل						
				١٩٧١						
المجموع	١٠٠,٠	٩,١	٩,٥	٩,٩	١٠,١	١٠,١	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٣	١٠,٤
اسرائيل	١٠٠,٠	٥,٧	٧,٤	٨,٣	٩,٦	٩,٤	١٠,٨	٨,٢	١١,٣	١٤,٤
آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	١٧,٤	١٧,٥	١٥,٤	١٢,١	١٠,٢	٨,٨	٦,٨	٤,٦	٣,٥
اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٢,٤	٢,٦	٥,٢	٨,٣	١٠,٣	١١,٤	١٤,٢	١٥,٢	١٥,٥
				١٩٧٥						
المجموع	١٠٠,٠	٩,٢	٩,٨	١٠,٠	٩,٩	١٠,١	١٠,٢	١٠,١	١٠,٢	١٠,٤
اسرائيل	١٠٠,٠	٥,٧	٦,٧	٨,٤	٩,٤	٩,٨	١٠,٤	١٣,٦	١٢,٨	١١,٤	١١,٨
آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	١٨,١	١٧,٢	١٤,٢	١٣,١	١٠,٢	٧,٣	٦,١	٥,٥	٤,١	٤,٢
اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٣,٤	٥,٠	٧,٢	٧,٥	١٠,١	١٢,٢	١٢,٠	١٢,٥	١٤,٩	١٥,٢
				١٩٧٨						
المجموع	١٠٠,٠	٩,٣	٩,٧	١٠,٠	١٠,١	١٠,٠	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٠	١٠,١	١٠,٤
اسرائيل	١٠٠,٠	٧,٧	٧,٩	٨,٦	١٠,٥	٧,٣	١٢,٧	١٢,٦	١٢,٢	١٠,٤	١٠,١
آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	١٦,٧	١٦,٥	١٤,٣	١٣,٨	١٠,٧	٨,٥	٧,١	٥,٢	٣,٨	٣,٤
اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٣,٩	٥,٠	٧,٢	٦,٦	١١,١	١٠,٠	١١,٢	١٣,٠	١٥,٤	١٦,٧

(١) Israel , Central Bureau of Statistics , *Society in Israel , 1980* ,p. 73

ولا تقتصر الهوة في الدخل بين الاشكناز واليهود الشرقيين على فئة الاجراء بينهم فقط، وانما هي شاملة، وفق نتائج احصاء الطاقة البشرية العاملة الذي اجراه مكتب الاحصاء المركزي في اسرائيل سنة ١٩٧٥/١٩٧٦. فقد اخذ نموذج معين من اسر الطائفتين، وقسم الى عشر درجات (سميت اعشارا) حسب معدلات الدخل الفردي القائم (انظر الجدول رقم ٤)، بحيث شمل العشر الاسفل تلك العائلات التي لم يتجاوز معدل الدخل الفردي لديها ما قيمته ١٩٠٠ ليرة شهريا خلال تلك الفترة، بينما شمل العشر الاعلى العائلات التي بلغ معدل الدخل الفردي بها نحو ٩٥٠٠ ليرة شهريا. وقد اثبت نتائج هذا التقسيم ان ابناء الطوائف الشرقية يشكلون الاغلبية في العشر الاسفل (٥٥,٥٪) والاقلية في العشر الاعلى (٥,٧٪) بينمان يشكل الاشكناز الاغلبية في العشر الاعلى (٧٠,٢٪) والاقلية في العشر الاسفل (١٨,٣٪).

اضافة الى ذلك، فان الهوة في الدخل لا تقتصر فقط على العائلات العاملة بين ابناء الطائفتين، وانما تمتد ايضا لتشمل تلك التي لا يعمل اربابها (متقاعدون، ذوو عاهات الخ) بين اليهود الشرقيين والغربيين، حيث يلاحظ ان هناك هوة بين معدلات الدخل السنوي لكل منها، لغير صالح العائلات الشرقية [٨]. ويعود السبب في ذلك الى ما تملكه العائلات الاشكنازية من هذا النوع من ممتلكات او وسائل انتاج مستثمرة، وما تحصل عليه من مساعدات خارجية بالعملة الصعبة، على غرار التعويضات الفردية من المانيا الغربية، بينما تعتمد العائلات الشرقية من هذه الفئة، على ما يقدم اليها من مخصصات اجتماعية محدودة.

الهوة السكنية: تشكل الهوة السكنية القائمة بين اليهود الشرقيين واليهود الاشكناز، مظهرا آخرا من مظاهر التفاوت في مستوى المعيشة بينهم. وتعود جذور هذه الهوة الى ايام المعابر ومعسكرات المهاجرين خلال الخمسينات والنصف الاول من الستينات، حيث كانت اسرائيل تواجه ازمة سكنية حادة، بسبب تدفق الهجرة الجماعية اليها. وقد تركز نشاط اسرائيل خلال تلك الفترة، على انشاء قاعدة سكنية عامة في مدن التطوير، وفي المستوطنات الجديدة، لاستيعاب مئات الآلاف من المهاجرين الجدد، خصوصا الشرقيين منهم. الا ان تلك القاعدة، التي كانت تتميز بمساكنها الضيقة ونوعية البناء الرديئة، لم تكن ملائمة لسكن الاسر اليهودية الشرقية الكبيرة في غالبيتها. ومهما يكن فان اسرائيل لم تستطع توفير حلول سكنية كاملة لجميع المهاجرين ضمن هذه المساكن العامة، سواء في مدن التطوير او في المستوطنات الزراعية، فبقي جزء كبير من المهاجرين الجدد، ومعظمهم من اليهود الشرقيين، يعيش داخل الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة او في ضواحيها، في ظروف سكنية بائسة. وقد اصبحت هذه الاحياء والضواحي، باكواخها وابنيتها القديمة، التي لم تتمكن اسرائيل حتى الآن من تطويرها ا و ترميمها، بمثابة حزام اسود يلف تلك المدن او يخترقها، فيفرز ظواهر اجتماعية سلبية عديدة.

وقبل الخوض في مميزات وحجم الهوة السكنية القائمةبين اليهود الشرقيين والغربيين، لا بد من الاشارة اولا، الى ان هناك نوعين من البناء السكني في اسرائيل: البناء العام، الذي تبادر الى انشائه الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية، والبناء الخاص الذي تشيده شركات بناء واسكان تعمل وفق اعتبارات الربح والخسارة، جزء منها ينتمي الى القطاع الخاص، والجزء الآخر الى الهستدروت. ان البناء العام موجه في الاساس لسد حاجات اسرائيل الاجتماعية العامة، كتوفير مساكن للمهاجرين ولسكان الاحياء الفقيرة، خاصة في مدن التطوير، بينما توجه اغراض البناء الخاص، منذ قيام اسرائيل وفق ربحيته، التي املت تخصيص البناء السكني به للفئات السكانية القادرة ماديا. والاختلاف في اغراض كل من فرعي البناء المذكورين، انعكس ايضا اختلافا في نوعيتهما، سواء لناحية مساحة المساكن في كل منهما (التي وصلت الى ٦١ مترا

الجدول رقم ٤
التوزيع الطائفي للاسر حسب مرتبات الدخل الفردي الصافي للفرد
(١٩٧٥ / ١٩٧٦)

بلد الأصل	المجموع بالنسبة المئوية	الاعشار ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
جميع الاسر	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
اليهود (المجموع)	٩٥,٩	٨٢,٥	٩٩,٦	٩٤,٤	٩٨,٢	٩٦,٤	٩٧,٩	٩٩,٦	١٠٠,٠	٩٩,٧	١٠٠,٠
١ ـ مواليد اسرائيل	١٩,٣	٨,٧	١٠,٢	١٤,٣	١٣,٩	١٨,٠	١٧,٧	٢٧,٧	٢٨,٤	٢٩,٦	٢٤,١
٢ ـ آسيا ـ افريقيا	٣١,١	٥٥,٥	٤٧,٨	٤٥,١	٤٥,٣	٣٥,٥	٣٣,٥	١٩,٦	١٧,٠	٨,٩	٥,٧
٣ ـ اوروبا ـ اميركا	٤٥,٥	١٨,٣	٣٢,٦	٣٥,٠	٣٩,٠	٤٤,٩	٤٦,٧	٥٢,٣	٥٤,٦	٦١,٢	٧٠,٢
العرب (المجموع)	٤,١	١٧,٥	٩,٤	٥,٦	١,٨	٣,٦	٢,١	٠,٤	—	٠,٣	—

(١) *Statistical Abstract of Israel*, 1980 , pp. 272 - 273.

مربعة للمسكن الواحد في البناء العام سنة ١٩٦١، مقابل ٩٢ مترا مربعا في البناء الخاص) او متانة البناء في حد ذاته. وقد انعكس هذا الاختلاف سلبا على الهوة القائمة بين ابناء الطائفتين في هذا المجال، حيث اعتمد الاشكناز كثيرا على البناء الخاص، في توفير حلول لمشاكلهم السكنية، بفضل توفر الامكانات المادية لديهم، بينما اعتمد اليهود الشرقيون على البناء العام الاقل كلفة وجودة، رغم عدم ملاءمته من ناحية المساحة على الاقل، وكثافة عدد الافراد في العائلة الواحدة لديهم[٩].

لقد اصبحت الضائقة السكنية في اسرائيل، من ابرز المشاكل الاجتماعية التي تؤثر بصورة سلبية على اوضاع اغلبية اليهود الشرقيين، سواء كانوا يعيشون في الاحياء الفقيرة داخل المدن الكبيرة، او في مدن التطوير، او في المستوطنات الزراعية. ومن ابرز مميزات تلك الضائقة هو عامل الاكتظاظ السكني في المسكن الواحد لدى اسر هؤلاء، ليس فقط نتيجة لاعتمادهم المتزايد على المساكن العامة ذات المساحة الضيقة، بل بسبب ظاهرة التوالد الكبير بينهم ايضا، مقارنة مع الاشكناز، خاصة بين الاسر التي ولد اربابها في البلدان الشرقية. وتنعكس هذه الظاهرة ارتفاعا في معدل افراد الاسر الشرقية، كما يبين الجدول رقم ٥، حول حجم الاسر لدى الطائفتين اليهوديتين، الغربية والشرقية، في اسرائيل ومعدلات افرادها، سنة ١٩٧٩، حيث يظهر تفاوتا واضحا بين معدلي افراد الاسرة الواحدة لدى كل منهما (٢,٧٢ شخص لدى الاسر التي ولد اربابها في اوروبا واميركا، مقابل ٤,٣٤ لدى الاسر التي ولد اربابها في آسيا وافريقيا). كذلك فان ٤٥٪ من الاسر الشرقية تتألف من خمسة افراد وما فوق، مقابل ١٢,٣٪ فقط من الاسر الاشكنازية. وثمة اتجاه تطور ايجابي لدى ابناء اليهود الشرقيين (جيل ثان في اسرائيل) الذين باتوا يقلدون الاشكاز في مسألة التخطيط العائلي وما يستوجبه من تحديد للنسل (٢٧,٢٪ من اسرهم تتألف من خمسة افراد وما فوق، مقابل ٢٥٪ من اسر ابناء الاشكناز، بينما تظهر المقارنة بين معدلي الاسرة الواحدة ـ ٣,٨٢ شخص مقابل ٣,٤٩ شخص، حسب معطيات الجدول نفسه). الا ان هذه الاسر لا زالت قليلة نسبيا في اسرائيل، مقارنة مع الاسر التي ولد اربابها في الخارج (انظر الجدول نفسه)، حيث يبقى تأثر الاسر الكبيرة لدى اليهود الشرقيين، على اوضاعهم السكنية قائما لسنين طويلة. وعموما يمكن القول، ان حجم الهوة في المجال السكني القائمة بين العائلات اليهودية الشرقية والغربية، انما يتأثر بشكل مباشر بالتفاوت بين عدد الاسرة الواحدة لدى كل من الطائفتين.

وللتعرف على حجم الهوة المذكورة، يمكننا مراجعة المعطيات الاحصائية السنوية في اسرائيل حول الاكتظاظ السكني لدى اسر الطائفتين اليهوديتين الشرقية والغربية ولدى اسر العرب في اسرائيل ايضا، الذين يحتلون المرتبة الاولى في هذا المجال. ففي سنة ١٩٧٩ (انظر الجدول رقم ٦) كان ٤٪ من الاسر اليهودية الشرقية، التي بلغ عددها في السنة المذكورة نحو ٢٨٤ الفا، يعيش بمعدل ٣ افراد وما فوق في الغرفة الواحدة، مقابل ٠,٤٪ فقط من ٣٦٨ الف اسرة اشكنازية و ٣٧,٤٪ من ٨٥ الف اسرة عربية (مما يشير الى حدة الازمة السكنية لدى العرب). ويلاحظ ان انحسار ظاهرة التوالد الكثير لدى ابناء اليهود الشرقيين (جيل ثان في اسرائيل)، كما سبق واشرنا، قد ادى فعلا الى انحسار ظاهرة الاكتظاظ السكني لديهم (من ٨,٩٪ للذين يعيشون بمعدل ثلاثة افراد وما فوق في الغرفة الواحدة سنة ١٩٧٤ الى ٣,٤٪ سنة ١٩٧٩). الا ان ذلك لم يؤد الى مساواة وضعهم السكني مع وضع ابناء الاشكناز، الذين لم تتجاوز نسبة الذين يعيشون بمعدل ثلاث افراد وما فوق في الغرفة الواحدة بينهم، ٠,٦٪ من بين ١٠٦ الف عائلة، سنة ١٩٧٩.

الجدول رقم ٥
حجم الاسر ومعدل افرادها حسب اصلها[١]
(١٩٧٩)

بلد الولادة	المجموع (بالآلاف)	افراد في الاسرة (نسب مئوية)							معدل الافراد في الاسرة
		المجموع ١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ +	
جميع الاسر	٩٩٥	١٠٠,٠	١٣,٧	٢٢,٠	١٥,٧	١٨,٨	١٣,٤	٦,٧	٩,٧	٣,٧١
اليهود (المجموع)	٩٠٩,٨	١٠٠,٠	١٤,٧	٢٣,٣	١٦,٤	١٩,٦	١٣,٥	٦,٢	٦,٣	٣,٤٥
اسرائيل (المجموع)	٢٣٨,٠	١٠٠,٠	١١,٧	١٤,٣	٢١,٤	٢٧,٣	١٦,٨	٥,٢	٣,٣	٣,٥٥
الاب من مواليد اسرائيل	٣٧,٢	١٠٠,٠	١٥,٤	١٥,٨	١٩,٦	٢٤,٥	٥,٣	٢,٧	٣,٣٩	
الاب من مواليد اوروبا واميركا	١١٧,٩	١٠٠,٠	١٢,١	١٤,٨	٢٠,٢	٢٧,٩	١٨,١	٤,٧	٢,٢	٣,٤٩
آسيا وافريقيا (المجموع)	٢٨٥,٩	١٠٠,٠	١٠,٥	١٣,٥	١٢,٧	١٨,٣	١٨,٥	١١,٤	١٥,١	٤,٣٤
اوروبا ـ امريكا (المجموع)	٣٨٥,١	١٠٠,٠	١٩,٥	٣٦,٢	١٦,٢	١٥,٧	٠٧,٩	٢,٩	١,٥	٢,٧٢
العـــرب (المجموع)	٨٥,٣	١٠٠,٠	٤,٢	٧,٧	٧,٨	١٠,٣	١٢,٢	١١,٧	٤٦,١	٦,٤٧

(١) *Statistical Abstract of Israel , 1980* ,p. 64

الجدول رقم ٦
الاكتظاظ السكني في اسرائيل حسب توزع الاسر وفق بلد الولادة[١]

بلد الاصل	المجموع		معدل الافراد للغرفة الواحدة				
	بالآلاف	بالنسبة المئوية	١ -	١	٢	٣	٤+
			١٩٧٤				
اليهود - المجموع	٧٤٧,١	١٠٠,٠	٢٢,٨	٢٨,٣	٩,٣	٣,٧	١,٥
اسرائيل - بكاملها	١٢٦,٤	١٠٠,٠	١٨,٣	٢٨,٣	٩,٣	٣,٧	١,٥
الاب من مواليد اسرائيل	٢٤,١	١٠٠,٠	١٩,٩	٢٧,٠	١٠,٠	٣,٣	١,٢
الاب من مواليد آسيا - افريقيا	٣٠,٥	١٠٠,٠	١٠,٩	٢٢,٤	١٤,٨	٥,٦	٣,٣
الاب من مواليد اوروبا - اميركا	٧١,٨	١٠٠,٠	٢٠,٩	٣٤,٠	٥,٤	١,٤	١,٠
الاسر من اصل آسيوي - افريقي	٢٦٨,٣	١٠٠,٠	١٠,٩	١٨,٤	١٨,٨	١٤,٨	٨,١
الاسر من اصل اوروبي - اميركا	٣٥١,٣	١٠٠,٠	٣٣,٤	٣٥,٤	٥,٤	٠,٧	٠,٢
العرب - المجموع	٧٤و٢	١٠٠,٠	٤,٢	١٠,٤	١٣,٦	١٩,٩	٢٥,٠
			١٩٧٩				
اليهود - المجموع	٨٦٨,٧	١٠٠,٠	٢٩,٨	٢٧,٢	٦,٩	١,٦	٠,٣
اسرائيل - بكاملها	٢١٦,٥	١٠٠,٠	٢٢,٥	٢٩,٧	٦,٢	١,٣	٠,٤
الاب من مواليد اسرائيل	٣٤و٨	١٠٠,٠	٢٦,٨	٢٧,٢	٦,١	٠,٧	٠,٩
الاب من مواليد آسيا - افريقيا	٧٣,٦	١٠٠,٠	١٢,٣	٢٧,٥	٦,١	٠,٧	٠,٩
الاب من مواليد اوروبا - اميركا	١٠٦,٣	١٠٠,٠	٢٦,٩	٣٢,٠	٣,٨	٠,٦	—
الاسر من اصل آسيوي - افريقي	٢٨٣,٧	١٠٠,٠	١٧,٤	١٩,٧	١٢,٢	٣,٣	٠,٧
الاسر من اصل اوروبي - اميركي	٣٦٨,٠	١٠٠,٠	٤٣,٩	٣١,٥	٣,٢	٠,٤	—
العرب - المجموع	٨٥,٠	١٠٠,٠	٣,٩	١٠,٥	١٢,٥	١٧,٣	٢٠,١

(١) *Statistical Abstract of Israel, 1980, p. 283*

الجدول رقم ٧

المستوى الثقافي للسكان ابناء اربعة عشرة سنة وما فوق بحسب توزيعهم الطائفي

	المجموع	اميّون	من ١ ـ ٨ سنوات دراسية	من ٩ ـ ١٢ سنة دراسية	١٣ سنة دراسة وما فوق
			١٩٦١[١]		
السكان اليهود	١٠٠,٠	١٢,٦	٤٢,٩	٣٤,٦	٩,٩
مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	١,٠	٢٨,٢	٥٦,١	١٤,٧
مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	١٩,٧	٥١,٧	٢٤,١	٤,٥
مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	١,٨	٤٢,٤	٣٨,٧	١٦,١
السكان العرب	١٠٠,٠	٤٩,٥	٤١,٤	٧,٦	١,٥
			١٩٦٥[٢]		
السكان اليهود	١٠٠,٠	١١,٢	٤١,٧	٣٦,٨	١٠,٣
مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	١,٤	٢٥,١	٥٧,٣	١٦,٢
مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٢٦,٢	٤٨,٠	٢٢,٢	٣,٥
مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٢,٨	٤٤,٠	٣٩,٩	١٣,٣
السكان العرب	١٠٠,٠	٤٣,٦	٤٧,٣	٨,٢	٠,٩
			١٩٧٠[٣]		
السكان اليهود	١٠٠,٠	٩,٣	٣٨,٠	٣٩,٧	١٣,٠
مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	١,١	٢٢,٨	٥٨,٤	١٧,٧
مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٢٣,٦	٤٦,٧	٢٥,٠	٤,٧
مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٢,٦	٤١,٥	٣٨,٧	١٧,٢
السكان العرب	١٠٠,٠	٣٦,١	٤٨,٨	١٣,٠	٢,١

[٤]١٩٧٥

السكان اليهود	١٠٠,٠	٧,٦	٢٩,٨	٤٤,٩	١٧,٧
مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	٠,٨	١٦,٢	٦١,٥	٢١,٥
الاب من مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	١,٤	١٦,٢	٦١,٦	
الاب من مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٠,٩	٢٦,٦	٦٥,٢	٧,٣
الاب من مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٠,٤	٦,٨	٥٨,١	٣٤,٧
مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٢١,٦	٣٩,٩	٣١,٥	٧,٠
مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٢,٦	٢٤,٥	٤٠,٠	٢٢,٩
السكان العرب	١٠٠,٠	٢٢,٩	٥٠,٩	٢٤,٧	٤,٨

[٥]١٩٧٩

السكان اليهود	١٠٠,٠	٦,٧	٢٦,٢	٤٧,٠	٢٠,١
مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	٠,٧	١٣,٢	٦٢,٥	٢٣,٦
الاب من مواليد اسرائيل	١٠٠,٠	٠,٨	١٢,٢	٦٤,٦	٢٢,٤
الاب من مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٠,٨	٢٠,٦	٦٨,٧	٩,٠
الاب من مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٠,٦	٥,٣	٥٤,٤	٣٩,٧
مواليد آسيا ـ افريقيا	١٠٠,٠	٢٠,٠	٣٦,٦	٣٥,٠	٨,٢
مواليد اوروبا ـ اميركا	١٠٠,٠	٢,٦	٣٢,٥	٣٨,٩	٢٦,٠
السكان العرب	١٠٠,٠	١٩,٨	٤٥,٣	٢٨,١	٦,٨

(١) *Statistical Abstract of Israel, 1964, pp. 525-6*

(٢) **المصدر نفسه**، ١٩٦٩، ص ٦١٢.

(٣) اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاء، **شناتون كيس ستاتيستي**، ١٩٧١، (كتاب الجيب الاحصائي، ١٩٧١)، القدس، ١٩٧٢، ص ١٦٨ (بالعبرية)

(٤) *Israel Government Year Book (1976), p. 396*

(٥) *Statistical Abstract of Israel, 1980, p. 579*

الهوة الثقافية

منـذ بدء وصول اليهود الى فلسطين، ظهر ان هنالك هوة عميقة في المستوى الثقافي بين الاشكناز منهم، وبين المهاجرين الشرقيين، اشتدت اتساعا بعد قيام اسرائيل، ووصول الهجرة الجماعية من البلدان الشرقية والغربية. وللتعرف على حجم هذه الهوة التي انتقلت خلال اكثر من ثلاثين سنة الى ابناء الطائفتين من مواليد اسرائيل، لابد من العودة الى الاحصاءات الاولى في مطلع الستينات وحتى يومنا هذا، حيث تشير معطيات سنة ١٩٦١ الى ان معدل سنوات الدراسة لدى اليهود الشرقيين قد بلغ ست سنوات مقابل تسع لدى الغربيين، بينما تشير معطيات سنة ١٩٦٩، الى ان المعدل بين الشرقيين قد ارتفع الى ٦,٧ سنة، مقابل ارتفاعه الى ٩,٥ سنة لدى الغربيين(١٠).

تختلف الهوة الثقافية القائمة حاليا بين ابناء الطائفتين عن تلك التي كانت قائمة بينهم بعد قيام اسرائيل مباشرة، سواء من ناحية حجمها او شكلها. وينجم هذا الاختلاف، اساساً، عن انخفـاض نسبـة الاميـة بين اليهود الشرقيين بفعل تطبيق قانون التعليم الالزامي الذي سنه الكنيست سنـة ١٩٤٩، وفرض بموجبه تأمين تعليم ابتدائي مجاني الزامي مدة تسع سنوات دراسية، تشمل صف الروضة وثمانية صفوف ابتدائية، لجميع الاحداث الذين تتراوح اعمارهم بين ٥ ـ ١٣ سنة (وقد تم زيادة عدد سنوات التعليم الالزامي بسنتين اضافيتين فيما بعد). وبفعل تطبيق هذا القـانون، انخفضت نسبة الاميين بين اليهود الشرقيين من ١٩,٧٪ سنة ١٩٦١ و ٢٦,٢٪ سنة ١٩٦٥ (كانت نسبة الاميين مرتفعة جدا بين المهاجرين اليهود الشرقيين الذين قدموا الى اسرائيل بعد سنة ١٩٦١، حيث بلغت حوالي ٣٣٪) الى ٢٣,٦٪ سنة ١٩٧٠ و ٢١,٦٪ سنة ١٩٧٥ و ٢٠٪ سنة ١٩٧٩ (انظر الجدول رقم ٧). الا ان هذه النسبة لا زالت مرتفعة، وذلك بسبب عدم تطبيق القانون الا على الاحداث بين المهاجرين. ويمكن ملاحظة تأثير القانون بشكل اكبر على ابناء اليهود الشرقيين الذين ولدوا في اسرائيل، حيث لم تتجاوز نسبة الاميين بينهم ٠,٩٪ في سنة ١٩٧٥ و ٠,٨٪ سنة ١٩٧٩.

الا ان انحسـار ظاهرة الامية بين ابناء اليهود الشرقيين لا يعني حدوث تحسن كبير في مستواهم الثقافي، مقارنة مع ابناء الاشكناز، حيث ان التفاوت بينهم لا زال قائما ويزداد سنة بعد اخـرى، خصـوصـا في المرحلتين الثانوية والجامعية. فالتطور الذي احرزه الشرقيون في هاتين المرحلتين، وحتى في المرحلة الابتدائية، لا يضاهي ابدا تطور الغربيين حتى الآن، سواء على صعيد تمثيلهم في المراحل الدراسية، او على صعيد انجازاتهم اثناء الدراسة. ويمكننا التعرف على حجم الهـوة بينهم من خلال معـطيات الجدول رقم ٨، حول نسبة تمثيل ابناء الشرقيين في المراحل الدراسية المختلفة، في الفترة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ ـ ١٩٦٩ / ١٩٧٠، حيث يظهر بوضوح انخفاض تمثيلهم كلما تقدمت المرحلة الدراسية. وبالامكان تبين مدى هذا الانخفاض، من خلال قراءة ارقـام هذا الجـدول عموديا، من اعلى الى اسفل، حيث يبدو واضحا مع كل انتقال من مرحلة دراسيـة الى اخرى ـ من الابتدائية الى الثانوية ثم الى الجامعة. فمثلا سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠ انخفض تمثيلهم خلال انتقالهم من المرحلة الابتدائية الى الثانوية بنسبة ٧٪ (٥٧٪ في صفوف الثوامن الى ٥٠٪ في صفوف التواسع)، كذلك انخفض من ١٩٪ (الذين انهوا الدراسة الثانوية بنجاح) الى ١٤٪ في المرحلة الاولى من الدراسة الجامعية. وتتمثل النتيجة بالنسبة لمستقبل هؤلاء، فيما يحمله هذا الانخفاض من انعكاس سلبي بالنسبة لاحتمالات دمجهم في النخبة الاقتصادية

والسياسية والثقافية في اسرائيل، التي تزداد متطلباتها العملية بشكل مستمر. اما التقدم الذي حدث في نسبة تمثيل ابناء الشرقيين في كل مرحلة دراسية خلال هذه الفترة، والذي يمكن تبينه من خلال قراءة ارقام هذا الجدول افقيا، من اليمين الى اليسار، فأنه لم يؤد الى تضييق الهوة القائمة بين مستواهم التعليمي ومستوى ابناء الاشكنان، خصوصا اذا اخذنا في الاعتبار تقدمهم البطيء جدا في مرحلة التعليم الجامعي خلال السنوات المبينة، ثم ظاهرة التساقط بينهم خلال انتقالهم من مرحلة دراسية الى اخرى، الامر الذي يمكن تبينه من خلال قراءة ارقام الجدول بشكل قطري. فمثلاً، شكل التلاميذ الشرقيون سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ نحو ٣٢٪ من تلاميذ الصفوف التاسعة، الا ان هؤلاء، لدى وصولهم الى المرحلة النهائية في التعليم الثانوي (الصف الثاني عشر) سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧، انخفضت نسبتهم الى ١٩٪، اي ان نسبة التساقط بينهم قد بلغت ١٣٪. كذلك انخفضت نسبتهم من ٤٥٪ في الصفوف التاسعة سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧، الى ٣٠٪ في الصف الثاني عشر سنة ١٩٦٩ / ١٩٧٠، اي ان نسبة التساقط بلغت ١٥٪.

ويلاحظ ان ظاهرة التساقط بين التلاميذ اليهود الشرقيين في كل مرحلة واخرى، انما تزيد من اتساع الهوة القائمة اصلا في مجال التعليم بينهم وبين الاشكنان. ولزيادة توضيح حجم هذه الظاهرة، يمكننا النظر اليها ايضا من خلال تحديد الفرق بين نسبة ابناء اليهود الشرقيين في الفئة السكانية المماثلة في العمر، وبين نسبتهم في المراحل الدراسية المختلفة، وفقا لاعمارهم، كما يبين الجدول رقم ٩، الذي يشير الى ارتفاع متزايد في هذا الفرق، كلما حدث انتقال من مرحلة دراسية

الجدول رقم ٨
نسبة الطلاب من اصل آسيا ـ افريقيا في جهاز التعليم
حسب المدرسة والصف ١٩٥٦/١٩٥٧ ـ ١٩٦٩/١٩٧٠(١)

	٥٧/١٩٥٦	٦٤/١٩٦٣	٦٧/١٩٦٦	٦٧/١٩٦٩	١٩٧٦
التعليم الابتدائي					
المجموع		٥٥	٥٩	٦١	
الصف الاول		٦١	٦٣	٦٣	
الصف الثامن	٣٥	٤٥	٥٤	٥٧	
التعليم الثانوي					
المجموع	١٨	٢٦	٣٦	٤٢	٥٠
الصف التاسع	٢٢	٣٢	٤٥	٥٠	٥٤
الصف الثاني عشر	٢٢	٣٢	٤٥	٥٠	٥٤
ثانوية نظرية	١٣	١٨	٢٥	٣٠	
ثانوية مهنية	٢٥	٣٦	٤٧	٥٨	٦٣
ثانوية زراعية	٢٧	٣٩	٥٢	٦١	٦٤
التعليم العالي					
المجموع	٦	١٣	١٢	١٣	١٥
بكالوريوس		١٤	١٣	١٤	١٦
ماجستير ودكتوراه		٩	٨	٩	١٠

(١) يوحنان بيرس، **يحسي عيدوت بيسرائيل** (علاقات الطوائف في اسرائيل)، تل ابيب: مكتبة العمال، ١٩٧٧، ص ١١٥ (بالعبرية).

الى اخرى. وما يمكن استنتاجه من معطيات هذا الجدول، هو انه بينما تميل الهوة في التعليم الابتدائي نحو التقلص تماما، بفعل قانون التعليم الالزامي المطبق في المدارس الابتدائية، فان الهوة في التعليم الثانوي قد اظهرت ثباتا معينا في السنتين ١٩٦٦ / ١٩٦٧ و ١٩٧٠ / ١٩٧١ وذلك بفضل توسيع الاطارات وتنويع المستويات: انشاء مدارس مسائية ومدارس للتعليم الاداري، وانشاء صفوف تكميلية، وازدياد التوجه نحو المدارس الزراعية والمهنية[١١]. الا ان هذا الثبات لا يمكنه ان يخفي حقيقة الهوة القائمة في المجال التعليمي الثانوي النظري، التي هي في ارتفاع مستمر كما يبين الجدول (من ٢٠,٩٪ سنة ١٩٦٦ / ١٩٦٧ الى ٢٣,٧٪ سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١). ويبدو ان هذا المجال هو شبه محتكر من قبل الطلاب الاشكناز، الذين يبدو توجههم قليلا نحو اطارات التعليم المهني والزراعي «ذات المركز المنخفض». وقد اشارت الاحصاءات الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩[١٢]، الى ان حوالي ٤٣٪ من ابناء الشرقيين قد انهوا تعليمهم في ثانويات مهنية وزراعية، مقابل نحو ٢٤٪ فقط من ابناء الاشكناز، بينما تفوق هؤلاء (اي الاشكناز) بين الذين انهوا الدراسة الثانوية النظرية (حوالي ٣٠٪ مقابل ٢٣,٥٪ للشرقيين). وما تثبته هذه الارقام، هو وجود هوة بين طموح ابناء الطائفتين في مجال التحصيل العلمي: فقد بلغت نسبة الطلاب الشرقيين الذين وصلوا في دراستهم الى المرحلة الثانوية النظرية، وفوق الثانوية والجامعية الى ٣٢,٢٪، وذلك مقابل ٦٦,٢٪ بين الطلاب الاشكناز[١٣]. ولشرح هذه الظاهرة لا بد من التطرق الى مستوى التحصيل العلمي لدى ابناء الطائفتين، في كل من المراحل الدراسية القائمة في جهاز التعليم في اسرائيل.

الهوة في التحصيل العلمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية: ان الهوة القائمة في مجال التمثيل الطالبي لدى ابناء الطائفتين الشرقية والغربية في اسرائيل، في كل من المراحل الدراسية الثلاث، يقابلها ايضا هوة في مستوى التحصيل العلمي لديهم في كل منها ايضا. فبالنسبة للمرحلة الابتدائية مثلا، يمكن التعرف على حجم الهوة القائمة بينهم، من خلال مراجعة نتائج امتحانات الثوامن الرسمية، التي كان يقدمها الطلاب الاسرائيليون في نهاية المرحلة الابتدائية، وقد الغيت ابتداء من السنة الدراسية ١٩٧٢ / ١٩٧٣. وفي معرض تحليله لنتائج هذه الامتحانات في الماضي وبالتحديد في الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠، وجد الخبير الاجتماعي يوحنان بيرس، ان هوة دائمة كانت تفصل بين علامات التلاميذ الشرقيين والاشكناز، في كل دورة من هذه الامتحانات. فمثلا، سنة ١٩٧٠ لم ينجح ٦٠٪ من التلاميذ الشرقيين في الحصول على العلامة ٧٠ (من ١٠٠) في هذه الامتحانات، مقابل اقل من ٣٠٪ من التلاميذ الاشكناز. اما الذين حصلوا على علامة تراوحت بين ٩٠ ـ ١٠٠ بين الشرقيين، فلم تتجاوز الـ ٣٨٪ مقابل ٧٤٪ لدى الاشكناز[١٤]. وقد يعود سبب تدني مستوى تحصيل التلاميذ الشرقيين في المرحلة الابتدائية، الى تمثيلهم الكبير في المدارس الدينية التابعة للمفدال واغودات يسرائيل، حيث يشكلون نحو ٧٥,٤٪ في المدارس الابتدائية الدينية الرسمية، و ٨٢,٣٪ في المراحل الاعدادية التابعة لنظام «التعليم المستقل» التابع لاغودات يسرائيل. وتتميز هذه المدارس بمستواها التعليمي المتدني، خلافا للمدارس الدينية ذات المستوى التعليمي العالي، المعروفة باسم «يشيفوت هسدير»، التي يلتحق بها عامة ابناء النخبة وغالبيتهم من الاشكناز، حيث يتلقون فيها تدريبا عسكريا ايضا[١٥].

يؤثر الرسوب الكبير بين التلاميذ الشرقيين في المرحلة الابتدائية على مستواهم في المرحلة الثانوية ايضا، الامر الذي ينعكس سلبا على نتائجهم في امتحانات الشهادة الثانوية الرسمية في اسرائيل ـ البغروت. والهوة بين نتائج الطلاب الشرقيين والغربيين في هذه الامتحانات واضحة تماما، حيث يحصل الغربيون دائما على العلامات الاعلى ونسبة النجاح الاكبر. ففي سنة ١٩٦٨

الجدول رقم ٩

نسبة ابناء الطوائف الشرقية في مراحل التعليم وبين فئة السكان من جيلهم[١]

نوع المدرسة او درجة الصف	السنة	نسبة الاولاد الشرقيين من فئة السكان في جيلهم	نسبة الاولاد الشرقيين بين مجموع التلاميذ	الفرق
التعليم الثانوي	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٦,٣	٣٥,٦	– ١٠,٧
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٦,٦	٤٦,١	– ١٠,٥
الصف التاسع	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٥,٥	٤٦,٣	+ ٠,٨
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٦,٦	٥٧	+ ٢٧,٤
الصف الثاني عشر	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٦,٣	٢٥,٤	– ٢٧,٤
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٦,٦	٣٤,٨	– ٢١,٨
مدارس ثانوية نظرية	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٦,٧	٢٥,٤	– ٢٠,٩
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٥,٧	٣٢	– ٢٣,٧
مدارس ثانوية مهنية	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٦و٣	٤٧	+ ٠,٧
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٥,٧	٥٨,١	+ ٢,٤
يستقون شهادة البغروت	١٩٦٧/١٩٦٦	٤٦,٣	١٢,٦	– ٣٣,٧
	١٩٧١/١٩٧٠	٥٥,٧	٢٠,٨	– ٣٤,٩
طلاب جامعات	١٩٦٧/١٩٦٦	٥٥	١٢,٢	– ٤٢,٨
	١٩٧١/١٩٧٠	٤٩,١	١٤,١	– ٣٥

(١) **اطلس كرتا لتولدوت ايرتس ـ يسرائيل او مدينات يسرائيل** (اطلس كرتا لتاريخ ارض ـ اسرائيل ودولة اسرائيل) (رئيس التحرير: يهودا فالخ)، القدس: كرتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٨٠، الكتاب الخامس، ص ٤٨ (بالعبرية)

/ ١٩٦٩، مثلا، نجح في البغروت اكثر من ٨٠٪ من المرشحين الاشكناز، مقابل نحو ٦٠٪ من الشرقيين. كذلك تجاوزت نسبة الطلاب الشرقيين الذين فشلوا في احد المواضيع، او في عدد منها، ضعف نسبتهم بين الاشكناز (٤١,٤٪ مقابل ١٩,٢٪)، في السنة المذكورة[١٦]. ويلاحظ ايضا ان هناك عدم تقدم، وفي حالات كثيرة تراجعاً، في نسبة النجاح بين الطلاب الشرقيين بين سنة واخرى، خلافا للتقدم المستمر في صفوف الطلاب الاشكناز. فمثلا تراجعت نسبة النجاح بين الشرقيين من ٥٩,٥٪ سنة ١٩٦٤ / ١٩٦٥، الى ٥٨,٤٪ سنة ١٩٦٨ / ١٩٦٩، بينما سجل الطلاب الاشكناز خلال هاتين السنتين تقدما من ٧٦,٢٪ الى ٨٠,٦٪ [١٧]. وهذا يدل على اتساع الهوة في التحصيل العلمي الثانوي بين ابناء الطائفتين مع مرور الزمن، وليس العكس.

الهوة في التعليم الجامعي: تعتبر الهوة القائمة بين الطلاب الشرقيين والغربيين في مجال التعليم الجامعي، اوسع هوة قائمة بينهم في حقل التعليم بفروعه المختلفة. ويرتفع حجم هذه الهوة بين مرحلة دراسية جامعية واخرى، بحيث يزداد مع ارتفاع مستوى المراحل الدراسية، كما يبين الجدول رقم ١٠، حول توزع الطلاب في الجامعات الاسرائيلية، وفق اصلهم، في سنة ١٩٧٧ / ١٩٧٨. ففي حين بلغت نسبة الطلاب الشرقيين (من مواليد اسرائيل ومواليد الخارج) في المرحلة الاولى من التعليم الجامعي (بكالوريوس) ١٨,٢٪ (مقابل ٦٦,٩٪ للاشكناز)، فقد اقتصرت في المرحلة الثانية (ماجستير) على ١٢,٨٪ (مقابل ٧٦,٩٪ من الاشكناز)، ولم تتجاوز في المرحلة الثالثة (دكتوراه) ٩,٩٪ (مقابل ٨٥,٨٪ من الاشكناز).

تنعكس نتائج هذه الهوة بين الطلاب الشرقيين والغربيين في الدراسة الجامعية، بشكل سلبي على تقدم الشرقيين نحو المراتب العليا في سلم العمالة، اي على اندماجهم في النخبة الاقتصادية والسياسية والثقافية في اسرائيل. ويزداد هذا التأثير السلبي خطورة، إذا ما اخذنا في عين الاعتبار، ان الطلاب الشرقيين في الجامعات الاسرائيلية، لا يستوعبون جيدا، مقارنة مع الطلاب الاشكناز في الكليات التي تضمن لهم مهنا حرة في المستقبل، وتوفر لهم مركزا ودخلا عاليين[١٨]. فقد اتضح مثلا سنة ١٩٧٠، ان ٣٠٪ من الطلاب الشرقيين يدرسون في كليات العلوم والهندسة والطب (مقابل ٣٨٪ من الطلاب الاشكناز)، فيما يدرس ٤٠٪ منهم في كلية العلوم الانسانية واليهودية (مقابل ٣١٪ من الطلاب الاشكناز). وثمة اسباب لهذه الظاهرة، اهمها الاعداد السابق في المرحلة الثانوية، الضروري من اجل الالتحاق بكليات العلوم والهندسة والطب، ثم الطلب الكبير على الدراسة في هذه الكليات، الذي يؤدي الى تنافس بين المرشحين لها من اصحاب المستويات الافضل. اضافة الى ذلك، فان هذه المواضيع تتطلب بذل مجهود دراسي كبير من جانب الطالب، الامر الذي يلزمه بالتحرر من عبء العمل الخارجي لتمويل نفقات تعليمه او مساعدة عائلته. ويمكن القول ان جميع هذه الامور متوفرة بشكل افضل للطالب الاشكنازي، الذي ينشأ منذ صغره في ظروف عائلية اجتماعية واقتصادية افضل، يتوفر له في ظلها المناخ والشروط الملائمة لمواصلة دراسته الجامعية[١٩].

اسباب استمرار الهوة في التعليم: هنالك اسباب عديدة لاستمرار الهوة القائمة في مجال التعليم في اسرائيل، بين ابناء الطائفتين الاشكنازية والشرقية. ويمكن تقسيم هذه الاسباب الى نوعين: الاول، اسباب ذاتية تتعلق بوضع الضائقة التي يعيشها اليهود الشرقيون؛ والثاني، اسباب نابعة من الاخطاء في تنظيم هيكلية المدارس ومضمون المناهج التعليمية.

ينعكس الوضع الاقتصادي السيء الذي يعيشه سكان الضائقة في اسرائيل، ومعظمهم من اليهود الشرقيين، كما سبق وذكرناه، سلبا على الوضع التعليمي لابنائهم. فالمصاعب التي تواجهها العائلات اليهودية الشرقية داخل الاحياء الفقيرة في المدن الكبيرة، او في مدن التطوير، في تأمين

مساكن ملائمة لها، ثم عدم قدرتها على تأمين المورد المالي الكافي لتمويل نفقات تعليم ابنائها، خاصة في المرحلتين الثانوية (الصفين الحادي عشر والثاني عشر) والجامعية، انما تقف حجر عثرة امام تقدم وضعهم التعليمي. وقد لخص الباحث الاجتماعي حاييم ادلار، تأثير هذه العوامل بقوله انه «من الواضح انه في ظروف الاكتظاظ السكني غير الملائم، والتغذية والنوم [بالنسبة للاولاد] غير الكافيين، وفي حالات غياب الاب الكثيرة عن المنزل (سواء لحاجة تأمين مورد الرزق او بصورة دائمة)، وفي ظروف العمل غير الدائم او غير الكافي [لرب الاسرة] ـ لا يمكن ان نتوقع توفر الشروط الاساسية المطلوبة التي تمكن الابناء من بذل الجهد المطلوب في الدراسة. فالوالدان لا يستطيعان بشكل عام مساعدة ابنائهما في الدراسة، والاخوة الكبار الذين فشلوا بدورهم في المدرسة، يشكلون قدوة سيئة للصغار، والتوتر والممارسات السيئة في شوارع الاحياء الفقيرة تشكل اغراءا لابتعاد الاولاد عن المدرسة واهمالهم لدروسهم»[٢٠].

ويشير ادلار كذلك الى العامل الاجتماعي ـ التاريخي الذي يميز ابناء الطبقات الفقيرة في المجتمعات الرأسمالية. ويتمثل هذا العامل فيما يظهره هؤلاء من دوافع ضعيفة لبذل جهد كبير في دراستهم، خلافا لابناء الطبقات المتوسطة الذين يتميزون باندفاعهم القوي نحو التحصيل العلمي في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وحتى في الجامعة. ورغم توفر نظام التعليم الابتدائي الرسمي والمجاني في اغلبية هذه المجتمعات، ومن ضمنها اسرائيل، فأن دوافع ابناء الطبقات الفقيرة نحو التعليم تبقى ضعيفة، مما يؤدي الى حالات كبيرة من الفشل بينهم. «واذا فشل التلميذ في بداية طريقه المدرسية، فان تجربته هذه تبقى عائقا يردعه عن بذل المزيد من الجهد، ونتيجة لذلك يتولد لديه شعور بالفشل واليأس الدائمين»[٢١].

كذلك يلعب العامل الطبقي ـ الحضاري، حسب تحليل ادلار، دورا في انماء هذا الشعور لدى ابناء الطبقات الفقيرة. ويتمثل هذا العامل لديهم، في انعدام النظرة الكافية الى المستقبل او التخطيط له، وانما التركيز على الحاضر فقط، خلافا لابناء الطبقات المتوسطة. «فالدراسة ترتكز الى مبدأ التخطيط للمدى البعيد، لان ثمارها لا يمكن قطافها الا في المستقبل... ولكن في حال عدم التأكد من القدرة على تأمين المتطلبات الحيوية اليومية لدى ابناء الطبقات الفقيرة، فهل نتوقع من هؤلاء المبادرة الى تخطيط دراستهم من اجل الوصول الى نقطة بعيدة وغامضة في المستقبل.. يمكنهم ابتداءا منها الاستفادة وابناء عائلاتهم من ثمار الدراسة ؟»[٢٢].

وتنطبق هذه العوامل جميعها على اليهود الشرقيين في اسرائيل، وتزداد حدة تأثيراتها في ظل انعدام التخطيط العائلي لديهم، كما تنعكس في انجاب عدد كبير من الاولاد في كل عائلة، دون اخذ امكاناتها المادية والثقافية (ثقافة الوالدين وقدرتهم على تأمين مساعدة لاولادهم في دراستهم) بعين الاعتبار. فالامكانات المادية المحدودة لدى اغلبية الاسر اليهودية الشرقية في اسرائيل، تؤثر حتما على عدم امكان تخصيص الحد الادنى من مواردها لتعليم عدد كبير من الاولاد في العائلة الواحدة. كذلك فان ثقافة الوالدين المتدنية (احيانا اميين واحيانا خريجي المدارس الابتدائية فقط، كما سبق ورأينا)، ثم الاعباء الكثيرة المترتبة عليهم، كالتدبير المنزلي بالنسبة للامهات، والعمل بعيدا عن البيت بالنسبة للآباء ـ جميعها تؤثر على انعدام قدرة الابناء على تخطيط دراستهم، وتؤدي بالتالي الى تخلفهم وانقطاعهم عنها نهائيا. وحسب قول يوحنان بيرس، فان اليهود الشرقيين يتصرفون على هذا الصعيد بشكل مختلف عن الاشكناز، الذين يميلون الى فحص امكانية توفير مستوى تعليم ملائم لاولادهم في المستقبل، كشرط مسبق لانجاب المزيد منهم في كل عائلة[٢٣].

اضافة الى هذه العوامل التي تؤثر سلبا على الاوضاع التعليمية لابناء اليهود الشرقيين،

الجدول رقم ١٠
توزيع الطلاب في الجامعات الاسرائيلية حسب اصلهم(١)
(بالنسبة المئوية)

	١٩٧٤ / ١٩٧٥	١٩٧٧ / ١٩٧٨		
		المجموع	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
اليهود ـ المجموع	٩٧,١	٩٧,٠	٩٦,٧	٩٧,٥	١٠٠,٠
مواليد اسرائيل ـ المجموع	٦٢,٧	٦٩,١	٧٢,٣	٦٢,٥	٥١,٣
الاب من مواليد اسرائيل	٧,٣	١٠,٤	١١,٦	٧,٨	٤,٣
الاب من مواليد آسيا ـ افريقيا	٧,١	١٠,٤	١١,٩	٥,٧	٢,٥
الاب من مواليد اوروبا ـ اميركا	٤٨,٠	٤٨,٣	٤٨,٨	٤٩,٠	٤٤,٥
آسيا ـ افريقيا	٨,٨	٦,٦	٦,٣	٧,١	٧,٤
اوروبا ـ اميركا	٢٥,٦	٢١,٣	١٨,١	٢٧,٩	٤١,٣
العرب ـ المجموع	٢,٩	٣,٠	٣,٣	٢,٥	٠٠٠

(١) *Statistical Abstract of Israel , 1980 , p. 605*

وتعمق الهوة بينهم وبين ابناء الاشكناز على هذا الصعيد، هنالك ايضا عامل الاهمال الرسمي لمؤسسات التعليم القائمة بين تجمعات اليهود الشرقيين، خاصة في المناطق الشمالية والجنوبية النائية في اسرائيل، وفي الضواحي والاحياء الفقيرة في المدن. فالمعلمون في المدارس القائمة في تلك المناطق، خصوصا الابتدائية منها، غير مؤهلين للتدريس بشكل كاف، وتنقصهم الخبرة الكافية في هذا المجال، خلافا للمعلمين في مدارس الاحياء الاشكنازية، حيث يسود النظام والانضباط بين التلاميذ، مما يجذب اليها افضل المدرسين. اما في مدارس الاحياء الفقيرة، فيسود سوء النظام والانضباط، وتكثر الغيابات المتلاحقة بين التلاميذ، مما يؤثر حتماً على قدرة المعلمين على القيام بواجباتهم، خاصة وان قدرتهم هذه محدودة سلفا، مما يؤدي بالتالي الى نسبة رسوب كبيرة بين تلاميذ تلك المدارس (٢٤).

برامج الاصلاح التعليمية: كانت الهوة التعليمية في اسرائيل ولا زالت، تثير القلق لدى الدوائر الرسمية، خصوصا تلك المسؤولة مباشرة عن القطاع التعليمي. فقد بادرت هذه الى اجراء العديد من الابحاث حول اوضاع التعليم ومشاكله، تمخضت عن وضع برامج عديدة جرى تبنيها وتنفيذها جزئيا، وابرزها برنامج الاصلاح العام الذي اقره الكنيست سنة ١٩٦٩، بناء على توصيات اللجنة البرلمانية الخاصة التي شكلت سنة ١٩٦٦، برئاسة النائب الدكتور اليميلخ ريملط، لفحص هيكلية التعليم في اسرائيل، والتي قدمت توصياتها الى الكنيست في تموز (يوليو) ١٩٦٨(٢٥). وبموجب توصيات اللجنة المذكورة، جرى تعديل قانون التعليم الالزامي، بحيث يسري ايضا على الصفين التاسع والعاشر(٢٦). وتقرر بموجبها كذلك، ادخال اصلاح في هيكلية جهاز التعليم في اسرائيل، بحيث تختصر بموجبه المرحلة الابتدائية الى ست سنوات دراسية فقط، وتقام مرحلة اعدادية تشمل الصفوف السابعة والثامنة والتاسعة، بينما تخصص السنوات الثلاثة الباقية (العاشر والحادي عشر والثاني عشر) للمرحلة الثانوية(٢٧).

وقد حدد وزير المعارف والثقافة زلمان آران في حينه، اهداف برنامج الاصلاح المذكور بقوله، انه سيؤدي الى انجاح الدراسة في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية، بواسطة استنفاد قدرة التلاميذ وابراز كفاءاتهم، وتوجيههم وتأهيلهم وفق ميولهم، ثم دفع ابناء الطوائف الشرقية في المجال التعليمي وتشجيع مجرى التقارب بين ابناء الطائفتين الشرقية والغربية من جيل الشباب[٢٨]. وتحدث ايضا رئيس اللجنة البرلمانية النائب ريملط حول اهداف برنامج الاصلاح بقوله، ان النظام الجديد سيؤدي الى التقاء تلاميذ من طبقات وطوائف مختلفة، مما يخلق تحديا وتشجيعا لدى التلاميذ الضعفاء بوجه خاص[٢٩]. اي ان الاهداف المعلنة من وراء برنامج الاصلاح المذكور، تمثلت في رفع مستوى التعليم والتحصيل العلمي والثقافي في جميع المراحل الدراسية، ثم تقليص الهوة القائمة بين «ابناء الشعب»، فيما يتعلق بمستواهم الثقافي وفرص اندماجهم في المجتمع، وذلك بواسطة جمعهم في اطارات مدرسية مشتركة، خصوصا في المرحلة الاعدادية.

الا ان الهدف غير المعلن من وراء هذا البرنامج، كان عمليا السعي الى تحقيق الانصهار الكامل للاولاد اليهود الشرقيين في الثقافة الاشكنازية الغربية، التي كان ولا زال طابعها ومضمونها يسيطران على الاطر والبرامج التعليمية في اسرائيل، قالبا وجوهرا. وكانت الخطوة الاساسية التي نفذت، هي انشاء صفوف «نموذجية» مختلطة من الطلاب الاشكناز والشرقيين في آن واحد، ثم تقسيمها الى فئات وفق مستوى الطلاب. ولم تكن البرامج الدراسية التي وضعت خصيصا لهذه الصفوف، تتلاءم ومستوى الطلاب الشرقيين الذين وضعوا في الفئات المتدنية، وانما تلاءمت ومستوى تحصيل الطلاب الاشكناز في الفئات العليا، مما ادى الى فشل برنامج الاصلاح المذكور من اساسه. «فبدلا من ان يكون التوحيد لقاء بين ثقافات، واخصابا واثراء متبادلين، فقد تحول الى اداة وتعبير عن التجاهل الكامل لجميع قيم وتقاليد ومفاهيم ومعايير مجموعة عرقية واحدة، وصفت كمن هي «بحاجة الى رعاية». [لذلك] لم يكن بالامكان نجاح توحيد كهذا، اذ بدلا من ان يكون منفذا لتوفير فرص متكافئة في التعليم، فقد ادى الى تعميق اللامساواة، وابرز مثال على ذلك هو وضع الطلاب الشرقيين ونسبة تمثيلهم القليلة في الجامعات الاسرائيلية اليوم»[٣٠].

على اي حال يبدو ان اي برنامج اصلاح تضعه الاجهزة المختصة في اسرائيل، لسد او تضييق الهوة القائمة في مجال التعليم بين ابناء الاشكناز وابناء اليهود الشرقيين، لن يكتب له النجاح طالما بقيت على حالها العوامل المسببة لهذه الهوة، خصوصا مستوى الانجاب المرتفع والدخل المتدني لدى المعيلين من اصل شرقي. وحتى اذا جرى تحييد هذين العاملين، اي تحقيق مساواة في مستويي الانجاب والدخل، فان افضلية الغربيين من الناحية الثقافية والاقدمية والمهارة وما شابه ذلك، تجعل احتمال سد الهوة القائمة بين ابناء الطائفتين، في المستقبل المنظور، امرا غير قابل للتحقيق. وما يمكن تأكيده الآن في ظل المعطيات الحالية، وبعد فشل برامج الاصلاح السابقة التي وضعتها الحكومة، هو ان معالجة مسألة الهوة التعليمية، لا يمكن فصلها في اي حال من الاحوال عن معالجة اسباب وظواهر الهوة القائمة بشكل عام. وهذا ما ادركته الاجهزة الرسمية، منذ مطلع السبعينات على الاقل، اثر تردي الاوضاع الاجتماعية بين السكان الشرقيين، وتفاقم ازمات الشبيبة بينهم، رغم سياسة الانعاش الاجتماعي المتبعة في اسرائيل، والتي تؤمن في اطارها خدمات معينة في مجالات الدخل والضمان الاجتماعي والتعليم والاسكان والصحة، وتوفير اماكن عمل لجميع السكان.

(١) شلومو سفيرسكي، **لونحشاليم الا منوحشليم** (ليسوا ضعفاء وانما مستضعفين)، حيفا: اوراق للبحث والنقد، ١٩٨١، ص ٣٣ (بالعبرية).

(٢) حنان انوش، «الطوائف الشرقية بنظرة طبقية»، مجلة **عراخيم**، العدد ٦ (٦٢)، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ٣ ـ ٥٠.

(٣) سفيرسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦.

(٤) **اطلس كرتا لتولدوت ايرتس يسرائيل ـ عسور شني** (اطلس كرتا لتاريخ ارض ـ اسرائيل: العقد الثاني)، القدس: كارتا ووزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٨٠، ص ٥٠ (بالعبرية).

(٥) سفيرسكي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٦) **المصدر نفسه** ص، ٣٧. وانظر ايضا كتيب: اسرائيل، وزارة التجارة والصناعة، ١٩٥٧، **خطة لتطوير الصناعة ١٩٥٧ ـ ١٩٦١**، خطوط اولى، القدس، جدول رقم ٥ (بالعبرية).

(٧) **المصدر نفسه** وانظر ايضا س.ن. ايزنشتايت، **هحفراه هيسرائيلت** (المجتمع الاسرائيلي)، القدس: ماغنس، الجامعة العبرية، ١٩٦٦، ص ٨٠ ـ ٨١ (بالعبرية).

(٨) Statistical Abstract of Israel, 1980, p. 277

(٩) انوش، **مصدر سبق ذكره**.

(١٠) يوحنان بيرس، **يحسي عدوت بيسرائيل** (علاقات الطوائف في اسرائيل)، تل ابيب: مكتبة العمال، ١٩٧٧ (طبعة ثانية)، ص ١١٣ (بالعبرية).

(١١) **المصدر نفسه**

(١٢) Statistical Abstract of Israel, 1980, p. 580 .

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) بيرس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩.

(١٥) انوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣ ـ ٥٠ .

(١٦) بيرس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) راجع ر. شابيرا وم. حداد، **هستودنت هيسرائيلي ـ تخونوت ديموغرافيوت فحفرتيوت** (الطالب الاسرائيلي ـ مواصفات ديمغرافية واجتماعية)، تل ابيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت، ١٩٧٠ (بالعبرية).

(١٩) بيرس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨.

(٢٠) حاييم ادلار، «التعليم ودمج الطوائف»، في **ميزوج غلويوت** (دمج الشتات)، ندوة دراسية عقدت في الجامعة العبرية، القدس: ماغنس، الجامعة العبرية، ١٩٦٩، ص ١٧ ـ ٣١ (بالعبرية).

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٧.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٢١.

(٢٣) بيرس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢١.

(٢٤) أ. مانيكوفيتش وآخرين، **هيسيجي هاحينوخ شل بيت هسيفر هيسودي** (انجازات التعليم في المدارس الابتدائية)، القدس: ماغنس، الجامعة العبرية ١٩٨١، ص ١٠٥ و ١١٩ و ١٢٨ ـ ١٢٩ و ١٣٢ ـ ١٣٤ (بالعبرية)؛ وانظر ايضا انوش، **مصدر سبق ذكره**.

(٢٥) استنتاجات وتوصيات اللجنة البرلمانية لدراسة هيكلية التعليم الابتدائي والثانوي في اسرائيل، **محاضر الكنيست**، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨، ص ٢٨١٠ ـ ٢٨١٩.

(٢٦) قانون التعليم الالزامي (تعديل رقم ٥) لسنة ٥٧٢٩ ـ ١٩٦٩، **الوقائع الاسرائيلية، كتاب القوانين** ٥٧٢٩ (١٩٦٨ / ١٩٦٩)، ص ٣٢٠، (بالعبرية).

(٢٧) من النقاش في توصيات اللجنة البرلمانية لدراسة هيكلية التعليم في اسرائيل، **محاضر الكنيست** ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٦٨، ص ٢٩١٥ ـ ٢٩٢٧. وانظر ايضا **تقرير اللجنة المقدم الى رئيس الحكومة (١٩٦٦ ـ ١٩٦٨)**، القدس، ١٩٧١.

(٢٨) محاضر الكنيست، **المصدر نفسه**.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٨، ص ٢٨١٤.

(٣٠) انظر مقالة ايلي تابور حول فشل برنامج الاصلاح في التعليم الابتدائي والثانوي، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٧/٣١.

الطبقة العاملة الاردنية، ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
خصائصها واتجاهات تطور بنيتها الداخلية

هاني حوراني

مقدمة

الطبقة العاملة، كما هو معروف، ظاهرة موضوعية، يشترط وجودها ظهور الرأسمالية كنمط انتاج مميز عن انماط الانتاج السابقة باستغلال قوة العمل المأجور من أجل تحقيق القيمة الزائدة.

ان تحول الطبقة العاملة من «طبقة بذاتها»، اي موجودة موضوعيا لكنها لا تعي مصالحها الخاصة ولا تناضل من اجلها، الى «طبقة لذاتها»، يتحقق في خضم نضالها ضد الرأسمالية كطبقة وكنظام اجتماعي، اي حين تعي مصالحها المميزة، وتدرك ضرورة خوض النضال لتحقيقها، وتنظم صفوفها من أجل ذلك.

ويعنينا هنا ان ندرس الخصائص الراهنة للطبقة العاملة كظاهرة موضوعية، اولا، وان نرصد اتجاهات تطورها لاستكمال صفتها البروليتارية، ثانيا. ولذلك، سوف نلجأ الى استعراض ابرز معالم التطور والنمو في البنية الرأسمالية المحلية خلال السبعينات، التي تشكل القاعدة لتطور الطبقة العاملة ونموها حجما وخصائص نوعية.

ومع ان دور الطبقة العاملة لا يتقرر، فقط، في ضوء المعايير الكمية، اي، اساسا، حجمها العددي، بل يعتمد، بالدرجة الاولى، على مستوى وعيها وانتظامها وكفاحيتها، اي درجة امتلاكها الشروط الذاتية كطبقة ثورية، فان هناك اساسا موضوعيا لاكتساب هذه الخصائص الذاتية الكفاحية بهذه الوتيرة من السرعة او تلك. فالنظام الرأسمالي، بحد ذاته، يوفر الشروط الموضوعية لامتلاك الطبقة العاملة وعيها بذاتها كطبقة مستقلة خاضعة للاستغلال، وللاتحاد والانتظام ضد الاستغلال الرأسمالي. ولذلك، تسعى هذه الدراسة للرد على المفاهيم والاراء التي تتردد في اوساط، اجتماعية متعددة، بما فيها اوساط تقدمية وديمقراطية، وتشيع احكاما غير مدققة عن مستوى تطور الخصائص الموضوعية للطبقة العاملة ودرجة اكتسابها الشروط الموضوعية اللازمة لنمو وعيها بذاتها كطبقة مستغلة. من ذلك، مثلا، الرأي الذي يخلص الى تشخيص وضع الطبقة العاملة الاردنية على النحو التالي: فهي تتصف «بصغر حجمها وجذورها الريفية القريبة وتدني تعليمها واعدادها المهني والثقافي وارتباطها بوسائل وطرق انتاج متخلفة، وتبعثرها وتشتتها على

شؤون فلسطينية العدد ١٤٠ ـ ١٤١، تشرين الثاني/ كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٤

مؤسسات عديدة صغيرة الحجم تسودها العلاقات البطريركية»[1]. ان مثل هذا الحكم، الذي يتجاهل الاتجاهات الابرز في تطور الطبقة العامة، الا وهي تنامي حجمها وتمركزها وازدياد ارتباطها بالآلة والانتاج الحديث وتنامي الشرائح البروليتارية الصناعية داخلها، ناجم عن الميل المسبق لاستقراء الخصائص العيانية الملموسة للطبقة العاملة من خلال منظومة من الاحكام البالية عن الخصائص العامة للطبقة العاملة في البلدان المتخلفة، اي اسقاطها بشكل متعسف، والابتعاد عن النظرة التاريخية التي ترى الظواهر في تطورها وسيرورة تبدلها. وربما اسهم، ايضا، في الوصول الى هذه الاحكام الاستسلام للاحصاءات الرسمية دون تدقيق او تمحيص. لكن الاخطر من هذا وذاك هو الوقوع في شرك النخب البرجوازية الصغيرة، التي تجد مصلحة لها في الحط من خصائص الطبقة العاملة، كتبرير ايديولوجي لعزلتها عن الحركة الجماهيرية ولتبرير نهجها المغلق الحلقي الضيق وتصورها الذاتي تجاه مهمات تنظيم وتعبئة الطبقة العاملة، او ربما، لتبرير طموحها للحلول محل الطبقة العاملة بحجة صغر حجمها وتبعثرها وعدم قدرتها المزعوم على القيام بدورها الطليعي. وغني عن البيان ان هذا الموقف يغذي الاتجاهات السياسية التي تستبدل الطبقة العاملة بالفلاحين، وترى ان الاخيرين هم القوة الاكثر ثورية في المجتمع.

اتجاهات التطور الاقتصادي في السبعينات

شهد الاردن خلال معظم سنوات السبعينات ومطلع الثمانينات مرحلة من الانتعاش والنمو الاقتصادي السريع، بالمقارنة مع فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٢، التي تميزت بالركود الاقتصادي الشديد. وعبرت عن هذه الحقيقة ارقام الجدول رقم ١، التي تظهر ان الناتج المحلي الاجمالي، وهو حصيلة الدخول المتحققة لدى مختلف القطاعات، نما بوتيرة عالية نسبيا، وان لم تكن معدلات نموه هذه مطابقة لاهداف خطط التنمية الرسمية (١٩٧٣ /١٩٧٥ و ١٩٧٦/ ١٩٨٠) بل دونها. فقد بلغت معدلات النمو الحقيقي، بالاسعار الثابتة، نسبة ٧٪ سنويا خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٥، و١٠,٩٪ خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠[2]. وهي معدلات نمو سريعة فعلا، اذا ما قورنت بالفترة السابقة ١٩٦٧/ ١٩٧٢، وتعتبر استئنافا لمعدلات النمو السريعة التي عرفتها الخمسينات والستينات.

ولكن، من الواضح ان هذه الوتيرة السريعة للنمو الاقتصادي ليست الا مؤشرا وحيد الجانب، وغالبا ما يكون مضللا، خاصة اذا لم ينظر اليه من خلال قدرته على تحقيق تحويل جذري في البنية الاقتصادية، التي تتميز تقليديا بالاختلال الشديد والتشوه وانعدام التوازن من جراء الهيمنة الطاغية للقطاعات الخدمية على الاقتصاد الاردني. كما ان هذا التعاظم الكمي لحجم النشاط الاقتصادي والدخول المتولدة عن الانتاج المحلي لم يقترن، ايضا، بالحد من التبعية المفرطة للسوق الرأسمالي والنظام الامبريالي العالمي، بل نجد، على النقيض من ذلك، ان هذا النمو يجري على قاعدة تكرس وتؤيد الاختلال الداخلي للبنية الاقتصادية وتشوهها، مثلما انه نمو يفاقم مستوى التبعية ويجعل الانفكاك منها اكثر صعوبة.

وهكذا، نجد ان وتائر النمو السريعة التي عرفها الاقتصاد الاردني خلال السبعينات، ولا سيما في النصف الثاني منها، وفي مطلع الثمانينات، لم تحدث تغييرا جوهريا في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني. فالقطاعات الخدمية ظلت، رغم النمو السريع نسبيا لقطاعات الانتاج المادي، او القطاعات السلعية، هي المسهم الرئيسي في الناتج المحلي الاجمالي، كما ظلت هي القطاعات المهيمنة الموجهة للاقتصاد الوطني والمستخدمة الاكبر للقوة العاملة. فعلى الرغم مما استهدفته خطتا الدولة الثلاثية والخمسية، من تعديل في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاعات الانتاج، فان

جـدول رقم ١
الانتاج المحلي الاجمالي ومكوناته بالاسعار الجارية
بالمليون دينار (١٩٧٠/ ١٩٨٠)

القطاع	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة	٢٦,٦	٢٦,٠	٦٤,٦
الصناعة والتعدين	١٩,٨	٤٦,٨	١٦٧,١
الكهرباء والمياه	٢,٥	٣,١	١٧,١
الانشاءات	٩,٢	١٦,١	٩٧,٥
التجارة	٣٤,٠	٤٦,٣	١٦٦,٥
النقل والمواصلات	١٧,٣	٢٤,٩	٧٩,٧
الادارة العامة والدفاع	٤٠,٥	٦٥,٢	١٧٠,٢
خدمات مالية وعقارية واعمال	١٤,٧	٧٩,٧	١٢٤,٨
خدمات اخرى	١٨,٣	١٤,٢	٢٠,٨
الانتاج المحلي بسعر الكلفة	١٨٢,٨	٢٦٩,٤	٩٠٧,٣
صافي الضرائب غير المباشرة	٢٤,٤	٩,٢	٩١,١
الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٢٠٧,٢	٢٧٨,٦	٩٩٨,٤
صافي الدخل من عوامل الانتاج في الخارج	١٣,٩	٦٣,٩	٢٠٥,٨
الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق	٢٢١,١	٣٤٢,٥	١٢٠٤,٢

المصدر: البنك المركزي الاردني، **التقرير السنوي الرابع عشر (١٩٧٧)**، ص ٢٩: **التقرير السنوي الخامس عشر (١٩٧٨)**، ص ١٠: **التقرير السنوي التاسع عشر (١٩٨٢)**، ص ٧.

هذه القطاعات لم تتحسن كثيرا خلال السبعينات، اذ ان مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٠ بلغت ٣٨,٢٪، مقابل ٣٤,١٪ لعام ١٩٧٥ و٣٠,٤٪ لعام ١٩٦٧/ ١٩٧٢. اي ان الزيادة الفعلية لم تتجاوز ٧,٨٪ خلال العقد الماضي[٣]. وهكذا لم يتحقق الهدف المتواضع الذي سعت اليه الخطة الخمسية الاخيرة (١٩٧٦/ ١٩٨٠)، الا وهو بلوغ مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته ٤٤٪[٤]. ويبدو ان هذا التحسن النسبي المحدود هو ايضا مهدد بالتراجع في ضوء النمو السريع للقطاعات الخدمية. فقد انخفضت مساهمة القطاعات الانتاجية عام ١٩٨١ الى ٣٦,٨٪ من مجمـوع الناتج المحلي الاجمالي[٥]، بدلا من ان تتابع زيادتها كما تفترض خطة الدولة الجديدة للاعوام ١٩٨١/ ١٩٨٥.

كذلك تعاظمت مظاهر التبعية الاقتصادية خلال العقد الماضي بدلا من ان تتقلص. فالعجز في الميزان التجاري مع الخارج ارتفع بمقاييس خارقة، اذ قفز هذا العجز التجاري من ما نسبته ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٢، الى ٤٧٪، ثم الى ٥٥٪، خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٥ والسنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ على التوالي[٦]. وتتجه وتائر العجز في الميزان التجاري للتصاعد بسرعة غير مألوفة، اذ باتت تشكل في عام ١٩٨١ ما نسبته ٧٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي[٧]. وليس في الامر اية غرابة اذا ما عرفنا ان العجز التجاري ارتفع خلال عام واحد بنسبة ٤٨٪ تقريبا، من ٥٤٤,٥ مليون دينار في سنة ١٩٨٠ الى ٨٠٥ ملايين دينار، تقريبا، عام ١٩٨١[٨].

من ناحيـة اخرى، اشار باقي المؤشرات الى تفاقم التبعية للنظام الرأسمالي والامبريالي العالمي؛ فقد ارتفع رصيد الدين الخارجي للدولة غير المسدد من ٢١٨ مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٢[٩]، الى ٣٨٢,٤ مليـون دينـار في نهـايـة ١٩٨٠، ثم الى ٥٢٨,٥ مليون دينار في نهاية ١٩٨١[١٠]، ثم الى ٦٩١ مليون دينار عام ١٩٨٣. اما مستوى الاعتماد على المساعدات المالية والقروض الخارجية في تغطية نفقات الدولة، فبلغ حوالي ٦٠٪ من اجمالي ايرادات الدولة، خلال السنوات ١٩٧٥/ ١٩٨٠[١١].

لقد انعكس هذا النمط من النمو الفوضوي في اطار الحفاظ على روابط التبعية وتعزيزها على اوضاع مختلف الطبقات الكادحة. حتى الفئات الوسطى منها، اذ عرّضها هذا الاندماج الواسع النـطاق في اطار النظام الرأسمالي الامبريالي العالمي، مع قاعدة التبعية البنيوية فيه، الى شتّى اشكال الازمات والاختناقات والاختلالات، سواء منها تلك الناجمة عن فوضى النمو الرأسمالي المحلي ذاته، من غلاء وانخفاض في مستوى الدخول الحقيقية وتفاوت هائل في مستوى الدخول والارباح وبالتالي في القدرة الشرائية لمختلف الطبقات والقطاعات، ومن تنامي حجم النشاطات ذات الطبيعـة الكومبرادورية والطفيلية ذات المربحية السريعة والفاحشة، ومضاربات عقارية ومالية واستثمارات سهلة في قطاع المال والتجارة الكبيرة والبناء والفنادق والخدمات الاخرى. كذلك وقعت اختلالات كبيرة نتيجة لذلك على صعيد توزيع القوى العاملة وحجمها بالنسبة لعموم السكان، اذ اعيـد توزيـع القـوى العـاملة المحلية، جذريا، تحت تأثير التوسع السريع للقطاعات الخدمية والانتاجية الرأسمالية على حساب الريف، الذي هبطت حصته من ٣٥٪ من الحجم الكلي للقوى العاملة في مطلع الستينات الى ١٨٪ في منتصف السبعينات [١٢]، ثم الى حدود تتراوح ما بين ١٣٪ في نهاية السبعينات [١٣]. كما حدث اختلال واسع النطاق على مستوى المحافظات نتيجة تمركز القسم الاكبر من القوى العاملة في محافظة العاصمة، حيث اصبحت محافظة عمان تضم، وفق احصاء ١٩٧٩، ٥٧٪ من السكان العاملين في البلاد [١٤]. وتراكب هذا النمط من اعادة التوزيع للقوى العاملة المحلية مع ظاهرة افدح، وهي تعاظم وتائر هجرة القوى العاملة المحلية الى الخارج، تحت تأثير الضغوط التضخمية وانخفاض الاجور، والاستعاضة عن النقص الناشيء عن هذه الهجـرة الواسعـة النـطاق بأيـد عاملة اجنبيـة رخيصـة الاجور لعبت دورا مشابها لكاسري الاضرابات بالنسبة للعمال المحليين، مما ادى بالتالي الى تخفيض الوزن النسبي للقوى العاملة المحلية، سواء بالنسبة الى عموم السكان او الى عموم القوة البشرية العاملة في البلاد[١٥].

ولد هذا النمط من النمو الرأسمالي السريع في اطار الحفاظ على روابط التبعية، وفي اطار تكريس الهيمنة الطاغية للقطاعات الخدمية، جملة من الازمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة. فقد تعاظم مستوى التفاوت الطبقي والاجتماعي، وبلغ حدودا شديدة التطرف. وتردت مستويات معيشـة طبقـات وفئات اجتماعية باسرها. واشتدت وتائر استغلال قوة العمل المأجور، واتسع

نطاقها في المدينة والريف. وتفشت انماط جديدة من الاستهلاك التفاخري والرفاهي غير المعروفة سابقا، واحدثت هذه بدورها تبدلات جديدة في العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية واشكال السلوك الحياتي، التي تشيع المزيد من الاوهام لدى قطاعات واسعة من الفئات الوسطى وتستنزف طاقاتها في السعي وراء تحسين الموقع الطبقي والمهني والتنافس مع الاستهلاك(١٦).

لكن مع ذلك، فقد ربط هذا النمط من النمو الرأسمالي السريع البلاد باسرها ومختلف الطبقات والمناطق، بما فيها الاكثر محافظة وتقليدية بنمط انتاج مهيمن ورئيسي هو نمط الانتاج الرأسمالي، وبعلاقات الانتاج الرأسمالية التي تغلغلت الى مسام المجتمع بأسره. ان الرأسمالية المحلية التابعة تربط البلاد في اطار سوق واحد متسع ومتعاظم الحجم ومندمج كليا في السوق الرأسمالي العالمي. ونتيجة لهذا، فقد انحسرت بقوة جميع انماط الانتاج ما قبل الرأسمالية، وارتبطت بقايا علاقات الانتاج ما قبل الرأسمالية بالسوق وسخرت في خدمة المنتجين الرأسماليين، مثل بقايا العلاقات الاقطاعية والبطريركية والمعيشية شبه المشاعية. ونتيجة لضعف القاعدة الانتاجية للاقتصاد الاردني، فان قدرة هذا الاقتصاد على الصمود في وجه الازمات الرأسمالية تكاد تكون معدومة. فهذا الاندماج السريع والعميق في اطار السوق الرأسمالي، على قاعدة تبعيته شبه المطلقة، تضع جميع الطبقات وجميع السكان تحت رحمة قوانين السوق الرأسمالي، وتعرضهم بقوة لنتائج الازمة الرأسمالية الدائمة والدورية، الامر الذي يكشف عن هشاشة الاساس الذي يقوم عليه وضع الانتعاش والنمو السريع الذي يشهده الاقتصاد الاردني، ويفضح ويعري الاوهام التي اشاعها هذا النمط من النمو والازدهار الرأسمالي الموقت. ولهذا، فمع عام ١٩٨١، مالت معدلات النمو الى الانخفاض السريع، وخصوصا في عام ١٩٨٣، حيث بدأت تظهر علائم الركود الحاد على عدد من القطاعات. كما انخفض الطلب على الايدي العاملة ومالت الاجور الى الانخفاض، فظهرت ظاهرة التسريحات الجماعية (١٧).

على ان العواقب الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمط من النمو الرأسمالي، **رغم غلبة الاتجاهات الكومبرادورية والطفيلية على طابعه العام**، لا تقتصر فقط على توليده المزيد من التأزمات والاختلالات التي تشيع الاستياء والاحتجاج العام، بل تنطبق اضافة الى ذلك، جملة من التحولات البنيوية التي لا يستهان بها رغم طابعها الجزئي وتراكمها البطيء نسبيا، والتي تصب في صالح تعزيز حجم الطبقة العاملة وتطوير خصائصها النوعية البروليتارية، وتهيء لرفع مستوى وعيها الطبقي.

فاذا كان صحيحا ان اكتساب الاقتصاد الوطني احجاما ضخمة ونموه السريع، لم يترافق مع تبدل جوهري في الاوزان النسبية لمكانة القطاعات الانتاجية في اطار الاقتصاد الوطني، فانه من الصحيح، ايضا، ان قطاعات الانتاج قد شهدت نموا مطلقا سريعا، كما جدّ تحسن نسبي هام على وزن بعض قطاعاتها، وبشكل خاص قطاعات الصناعة التحويلية والتعدين والكهرباء والانشاءات، التي شهدت وتيرة نمو سريعة حسنت من مستوى مساهمتها في توليد الناتج المحلي الاجمالي. كما تطورت البنية الداخلية للرأسمالية المحلية، سواء من حيث امتدادها وانتشارها جغرافيا وقطاعيا، او من حيث درجة تمركزها ونمو احجام مؤسساتها الكبرى.

تطور بنية الرأسمالية المحلية

يعنينا، هنا، رصد بعض اوجه التحولات في بنية الرأسمالية المحلية، من حيث تأثيرها على نمو الوزن العددي للطبقة العاملة ومدى تحسن مزاياها الداخلية، وليس تقييم اتجاهات نموها

وطبيعة هذا النمو، الذي يبقى في اتجاهه العام نموا كومبرادوريا ـ تابعا.
ان ابرز التحولات الرأسمالية ذات العلاقة بتطور مزايا الطبقة العاملة هي:

أ ـ تنامي وزن الصناعة والقطاعات الانتاجية الحديثة وتحسن مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي

اذا اخذنا النمو المطلق لعدد من القطاعات الانتاجية ذات الطبيعة الرأسمالية، بمعزل عن قطاع الزراعة، واذا قسنا هذا النمو بمساهمتها النسبية في توليد الناتج المحلي الاجمالي، فأننا سنلاحظ ان هذه القطاعات حققت وتيرة عالية نسبيا من النمو، وان لم يبلغ بعضها، ولا سيما الصناعة الاستخراجية والتحويلية، معدلات النمو المحددة لها في خطط التنمية الرسمية.

فاذا كانت القطاعات الانتاجية بالاجمال، اي بما فيها الزراعة، قد اسهمت في الانتاج المحلي الاجمالي بنسب متواضعة في نهاية السبعينات بالمقارنة مع الفترة ١٩٦٧/ ١٩٧٢، اي بما لا يتعدى ٧,٨٪، فان مساهمة القطاعات الانتاجية، باستثناء الزراعة، ارتفعت بمعدلات اكبر في الانتاج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع فترة ١٩٦٧/ ١٩٧٢. فقد ارتفعت القيمة المضافة، المتحققة لدى قطاعات الصناعة والتعدين والماء والكهرباء والانشاءات، من ٣٢ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٢٨٠,٧ مليون دينار لعام ١٩٨٠. وشكلت هذه ما نسبته ١٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٧٢ و٣١٪ من هذا الناتج لعام ١٩٨٠. اي ان مساهمتها في الناتج المحلي ازدادت بنسبة ١٣٪ بين ١٩٧٢ و١٩٨٠[١٨].

خلال السنوات الثلاث ١٩٧٣/ ١٩٧٥، نما الانتاج الصناعي بمعدل سريع قارب ٢٣٪، وتجاوز معدل النمو المستهدف وكذلك معدل النمو في الستينات وهو ١٥٪، للسنوات ١٩٦٢/ ١٩٦٦[١٩]. اما في النصف الاخير من السبعينات، فقد نما الانتاج الصناعي بنسب دون المعدل المتوقع، لاسباب تتعلق بعدم استكمال تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية الكبرى وارتفاع وتائر التضخم التي خفضت معدلات النمو الحقيقية. ومع ذلك، فقد بلغ معدل نمو الصناعة ١٣,٦٪ سنويا، حسب المصادر الرسمية، اما النسبة المتحققة فعليا فلم تتجاوز ١١,٣٪[٢٠]. والواقع ان الارقام القياسية للانتاج، التي تستند الى مؤشر كميات الانتاج وليس الى قيمتها بالاسعار الجارية، اظهرت وتائر نمو اعلى، فقد اظهرت الارقام المذكورة ارتفاعا في الانتاج من ١٣٩,١ نقطة لعام ١٩٧٢ (حيث ١٩٦٦ هي سنة القياس = ١٠٠) الى ١٥٢,٩ و١٦٢,٢ و١٨٠ في السنوات من ١٩٧٢ الى ١٩٧٥[٢١]. ثم ارتفع الانتاج الصناعي خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ (بالمقارنة مع سنة القياس ١٩٧٥ = ١٠٠) على النحو التالي: ١٢٥ و١٢٩,٧ و١٥٩,٢ و١٨٨ و٢٣٢,١[٢٢].

ولقد نجم عن سرعة معدلات نمو القطاع الصناعي انه اخذ يحتل الموقع القائد للقطاعات الانتاجية، كما اخذ ينافس عدداً من القطاعات الخدمية (مثل التجارة والخدمات الحكومية ـ الادارة والدفاع في حجم مساهمته النسبية في الناتج المحلي الاجمالي. وفعلاً حل مكان احد هذين القطاعين كقطاع اول من حيث ترتيب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي. الا ان هذا الموقع الاول لم يستقر طويلاً لقطاع الصناعة، من جراء النمو السريع للدخول الناتجة عن قطاع التجارة والخدمات الحكومية بعد عام ١٩٧٧[٢٣].

وتلفت الانتباه ايضا الوتيرة السريعة للغاية في نمو قطاعي الكهرباء والانشاءات. ففي عام ١٩٨٠، بات الدخل المتولد من قطاع الكهرباء يوازي ستة اضعاف ما كان عليه عام ١٩٧٢، بينما حقق قطاع الانشاءات عام ١٩٨٠ دخلا يوازي اكثر من عشرة اضعاف الدخل الذي انتجه عام

١٩٧٢. ويكفي ان نشير الى ان سرعة نمو هذين القطاعين، سنويا، كانت بمعدل ٢٦,١م أو ٢٤٪ خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠[٢٤].

ب ـ تنامي حجم التكوين الرأسمالي الاجمالي وتحسن مستوى الانفاق الرأسمالي

ارتفع حجم التكوين الرأسمالي الاجمالي (اي مجموع الانشاءات العامة والابنية المعدة لغايات الانتاج او السكن وكذلك معدات النقل والالات) خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٥ بوتيرة عالية، ووصلت الى رقم قياسي بالمقارنة مع المراحل السابقة، حيث باتت توازي ٣١٪ من الانتاج المحلي الاجمالي، بينما لم تتجاوز نسبة التكوين الرأسمالي ١٨٪ خلال سنوات ١٩٦٢/ ١٩٦٦ و٢٣٪ خلال السنوات ١٩٦٧/ ١٩٧٢ [٢٥].

وخلال السنوات المذكورة ١٩٧٣/ ١٩٧٥، بلغ الانفاق الرأسمالي الاجمالي ٢٢٩ مليون دينار (وفي الواقع ما قيمته ١٧٢ مليون دينار بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٢). وكالسابق، حظيت المساكن والابنية والانشاءات العامة بحصة الاسد من هذا الانفاق؛ لكن مع تعديل لا يستهان به لصالح الانشاءات العامة؛ اذ استمرت حصة المساكن باتجاه الانخفاض، فبلغت ٢١٪ من اجمالي الانفاق الرأسمالي، بالمقارنة مع ٣٣٪ في اعوام ١٩٥٤/ ١٩٦١، و٣١٪ خلال ١٩٦٢/ ١٩٦٦، و٢٧٪ في ١٩٦٧/ ١٩٧٢. وبالمقابل، استمرت حصة الانشاءات العامة في الارتفاع بالنسبة لمجمل التكوين الرأسمالي؛ فبلغت ٤٣٪ خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٥، مقابل ٢٥٪ في ١٩٥٤/ ١٩٦١ و٣٥٪ في ١٩٦٢/ ١٩٦٦ و٣٩٪ في ١٩٦٧/ ١٩٧٢. اما حصة الالات والمعدات (باستثناء معدات النقل)، فقد تغير الاتجاه التنازلي لحصتها خلال المراحل السابقة إذ ارتفعت نسبتها الى ١٩٪ من مجمل التكوين الرأسمالي خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٥، مقارنة بـ ١٨٪ و١٦٪ و١٠٪ هي نسبتها الى التكوين الرأسمالي خلال المراحل الثلاث ١٩٥٤/ ١٩٦١ و١٩٦٢/ ١٩٦٦ و١٩٦٧/ ١٩٧٢، بالترتيب[٢٦].

واخيرا حصل قطاع النقل على اكبر حصة منفردة من التكوين الرأسمالي، اذ بلغت حصته من الانفاق الرأسمالي نحو ٢٥٪[٢٧]. ونفذت خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٥ جملة من المشروعات الكبيرة، منها خط سكة حطين ـ العقبة، وطريق عمان ـ الزرقاء، وطريق العقبة ـ الحدود السعودية.

اما في الاعوام ١٩٧٦/ ١٩٨٠، فقد بلغ اجمالي الانفاق على الاستثمار ١٢٢٢ مليون دينار بالاسعار الجارية، او ما يعادل ٨٤٣,٧ مليون دينار، باسعار ١٩٧٥، متجاوزة حجم الاستثمارات المستهدفة وقدرها ٧٦٥ مليون دينار[٢٨]. وبذلك ارتفعت نسبة هذه الاستثمارات الى الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر الكلفة) من ٣٢,٦٪ عام ١٩٧٥ الى ٤٨,٣٪ خلال النصف الثاني من السبعينات[٢٩].

وقد حظيت الصناعة بنسبة ٣٤,١٪ من الانفاق الرأسمالي الاجمالي، وتلاها قطاع الاسكان الذي حظي بـ ٢١,٣٪ من الانفاق الرأسمالي، ثم قطاع النقل ٢٠,٥٪، ثم الانشاءات والخدمات الاخرى ١٣,١٪، بينما اقتصرت حصة قطاع الزراعة والري على ٦,٤٪ من الانفاق الرأسمالي فقط[٣٠].

جـ ـ الانتشار الافقي والعمودي للرأسمالية وتعاظم اتجاهات التمركز الرأسمالي

شهدت السبعينات، ولا سيما نصفها الاخير، نموا واسعا في الاستثمار على جميع

المستويات. ولعل تنامي الحجم العام للشركات القائمة هو احد المؤشرات المعبرة في دلالتها عن التوسع والامتداد الرأسمالي. فقد ازداد عدد الشركات القائمة بمختلف انواعها بنسبة ٥٩,٢٪ بين عام ١٩٧٢ و١٩٧٥[٣١]. اما زيادتها بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٧ فبلغت ١٨٥,٦٪ وبالارقام المطلقة من: ٢٦٧١ شركة في نهاية ١٩٧٢ الى ٧٦٢٨ شركة في نهاية ١٩٧٧، واما رؤوس اموالها فقد ارتفعت من ٨١,٣ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٣٩٤,٨ مليون دينار عام ١٩٧٧، اي بنسبة ٣٨٦٪ خلال ١٩٧٢/ ١٩٧٧[٣٢].

ومن ناحية اخرى، ارتفع العدد المطلق للشركات المساهمة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٧٧، وارتفعت رؤوس اموالها من ٤٤,٥ مليون دينار الى ١٧٩,٣ مليون دينار. وبينما كانت حصة الشركات المساهمة من رؤوس اموال الشركات اجمالا ٥٤,٨٪ عام ١٩٧٢، فقد ارتفعت الى ٦٤,٣٪ لعام ١٩٧٥. كذلك ارتفعت حصة الشركات المساهمة الخاصة والعامة من مجموع رؤوس اموال الشركات من ٦٩٪ لعام ١٩٧٢ الى ٨٢٪ عام ١٩٧٧ [٣٣].

ويعبر عن درجة تمركز رؤوس الاموال وكثافتها لدى الشركات المساهمة، ارتفاع متوسط رأسمالها من ٦١٨,٥ الف دينار عام ١٩٧٢ الى ١,٥ مليون دينار عام ١٩٧٧. وضاعفت العديد من الشركات رؤوس اموالها عدة مرات. فخلال النصف الاول من ١٩٧٧ رفعت ٢٩٤ شركة رؤوس اموالها بمقدار ٤٦ مليون دينار [٣٤]. وجاءت ابرز الزيادات لدى شركة البوتاس، التي ضاعفت رأسمالها من ٤,٥ الى ٤٠ مليون دينار. كما زاد عدد من الشركات الصناعية والسياحية والبنوك رؤوس اموالها بنسبة ١٠٠٪ دفعة واحدة[٣٥].

ومن بين مظاهر النمو العام للاستثمار الرأسمالي، ارتفاع عدد الشركات الصناعية المسجلة. وبرغم ان عددها لم يتجاوز ١٧٪ من عموم الشركات القائمة في نهاية ١٩٧٧، فإن حصتها من رؤوس اموال الشركات اجمالا بلغت ٣٥,٧٪. ولكن حصة الصناعة من مجموع الشركات المساهمة العامة والمساهمة الخصوصية ترتفع لتبلغ ٣٩,٨٪. وقد ابرز ذلك ارتفاع معدل كثافة رأس مال الشركات الصناعية بالمقارنة مع غيرها. وتستأثر الشركات المساهمة الصناعية، بحوالي ٩٠٪ من مجموع رؤوس اموال الشركات الصناعية، بينما لا تستحوذ الشركات المساهمة العاملة في الخدمات والتجارة سوى على ٧٨٪ من مجموع رؤوس اموالها[٣٦].

د ـ أتساع رقعة العلاقات الرأسمالية في الريف

تميزت السنوات الاخيرة بتسارع تغلغل العلاقات الرأسمالية في الريف، وتنامي المكانة النسبية للزراعات الرأسمالية بالنسبة الى اجمالي الانتاج الزراعي. حيث بات وادي نهر الاردن، (وهو الميدان الرئيسي للرأسمالية الزراعية) ينتج ٨١٪ من اجمالي الخضروات المنتجة، و٤٨٪ من الفواكة، وحوالي ٨٪ من المحاصيل الحقلية، وذلك خلال عام ١٩٧٩[٣٧].

وتغير نمط المحاصيل الزراعية خلال السنوات ١٩٧٦/ ١٩٨٠ بشكل ملموس، حيث انخفضت نسبة المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضار البعلية لصالح الخضار المروية والاشجار المثمرة. ومن حيث توزيع القروض الموجهه نحو الزراعة خلال السنوات المذكورة، خصص ٧٠٪ منها لغايات التكوين الرأسمالي[٣٨]. وظهر نمو ملموس لوسائل الزراعة والريّ ذات التكلفة الرأسمالية العالية كالمزروعات المحمية (بالبيوت البلاستيكية) والري بالرشاشات والتنقيط. وذلك، بالاضافة الى التوسع باستخدام الالات ومصادر القوة في مختلف الانشطة الزراعية والري وفي استخدام الاسمدة والمستلزمات الزراعية. وبرزت بقوة فئات جديدة في

الانتاج الزراعي، هي المستأجر الرأسمالي والعامل الزراعي المأجور. وارتفع معدل العمل الدائم في الزراعة والانتاج الحيواني في المناطق المروية وذات الزراعات السوقية التصديرية. وشهد الانتاج الحيواني ظواهر مماثلة، حيث ارتفع عدد مزارع الدواجن واستخدام التقنية الحديثة. وتطلب هذا ايضا مزيدا من العمل الدائم ومن التمركز والثبات في العمل الزراعي.

لقد كان لمجمل التحولات المارة على البنية الرأسمالية المحلية تأثيرها الملحوظ على الطبقة العاملة، سواء من حيث نموها العددي او من حيث تحسن خصائصها البنيوية.

سوف ندرس بعد قليل انعكاسات وتناقضات هذا النمط من النمو الرأسمالي السريع ذي الخصائص التابعة، على الطبقة العاملة. لكن سوف نمهد لذلك بمراجعة سريعة للخصائص البنيوية للطبقة العاملة في نهاية الستينات (١٩٦٧/ ١٩٧٠).

جدول رقم ٢
تطور الاهمية النسبية للقطاعات السلعية والخدمية
في الانتاج المحلي الاجمالي

الفترات الزمنية	الاهمية النسبية لقطاعات الخدمية (٪)	الاهمية النسبية للقطاعات السلعية (٪)
١٩٥٤/ ١٩٦١	٦٥	٣٥
١٩٦٢/ ١٩٦٦	٦٣	٣٧
١٩٦٧/ ١٩٧٢	٦٥	٣٥
١٩٧٣/ ١٩٧٥	٦٤	٣٦
١٩٧٦/ ١٩٨٠	٦١,٢	٣٨,٨

المصدر: المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/ ١٩٨٠**، ص ١٥، **الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١/ ١٩٨٥**، ص ٥.

الخصائص البنيوية للطبقة العاملة الاردنية ١٩٦٧/ ١٩٧٠

بالاستناد الى تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٠، والى نتائج التعدادين الصناعي والزراعي لعام ١٩٦٧، ولتقارير الاستخدام في المؤسسات الكبرى المنتظمة، امكن التوصل الى استخلاص الخصائص التالية للطبقة العاملة في نهاية الستينات ومطلع السبعينات:

١ ـ كان الحجم الاجمالي للطبقة العاملة عام ١٩٧٠ يساوي ١٤٠ الف عامل، كانت نسبتهم الى اجمالي العاملين مقابل الاجور، بمن فيهم العاملون في الجيش، تساوي ٥٧,٦٪، وترتفع نسبتهم الى ٨٨,٥٪ من العاملين باجور في القطاعات المدنية (زراعية وغير زراعية). لكن نسبة الطبقة العاملة تنخفض الى ٤٩٪ من القوة العاملة في القطاعات المدنية، بما فيها الخدمات الحكومية (باستثناء الدفاع)، وتتدنى نسبتها الى ٣٨٪ من اجمالي القوة العاملة (اي السكان العاملين في مختلف القطاعات بما فيها الدفاع).

٢ ـ واذا اضفنا فئات وكتل الطبقة العاملة على اساس صلتها بالانتاج المادي، فاننا نجد ان الكتل الرئيسية للطبقة العاملة هي التالية:

أ ـ العمال المسهمون في الانتاج المادي: وهم العمال المأجورون في الصناعات التحويلية والاستخراجية والكهرباء وعمال البناء (الانشاءات)، وعددهم قرابة ٧٠ الف عامل، ويشكلون ما نسبته ٤٩٪ من الحجم العددي الاجمالي للطبقة العاملة.

ب ـ عمال القطاعات المساعدة على الانتاج: وهم عمال النقل والمواصلات والتجارة المأجورون، وعددهم ٢٢ الف عامل، وتوازي نسبتهم ١٦٪ تقريبا من الحجم الاجمالي للطبقة العاملة.

ج ـ عمال واجراء القطاعات الخدمية، غير المسهمة في الانتاج المباشر، وهم عمال الخدمات المختلفة الخاصة والحكومية المأجورون. ويزيد عددهم على ٤٩ الف عامل، ونسبتهم ٣٥٪ من اجمالي حجم الطبقة العاملة.

٣ ـ وبرغم ان الوزن النسبي للطبقة العاملة الى عموم السكان العاملين، والى العاملين مقابل اجور، مرتفع نسبيا، الا ان المزايا النوعية الداخلية للطبقة العاملة تعد متدنية في مطلع السبعينات، حيث يمكن ان نلاحظ ما يلي:

اولا: على صعيد كتلة عمال الانتاج المادي

أ) العمال الزراعيون هم الفئة الرئيسية، وتشكل حوالي ٤٥٪ من عمال الانتاج، وليس عمال الصناعة. ولكن بنية عمال الزراعة كانت، حينذاك، ضعيفة التكوين العمالي، لقرب اصولهم الفلاحية وضعف صلتهم بالالة، وتبعثرهم في مواقع متباعدة، وعدم ارتباطهم بعمل ثابت دائم. فهم عمال مياومون يعملون بضعة اشهر في السنة، فيما يعيشون حالة بطالة في الاشهر الباقية، او يزاولون اعمالا اخرى. وهم، لهذا، معرضون للبطالة والتسريح دون اي حماية، خاصة وانهم مستثنون من الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل، وفي مقدمتها حق التنظيم النقابي. على ان هذا لا يمنع ملاحظة ارتباط ارتفاع استعدادهم النضالي ببروز فترات نهوض عمالي وسياسي. فقد نجح العمال الزراعيون في تكوين نقابة خاصة بهم، مرتين؛ الاولى في منتصف الخمسينات مع تصاعد المدّ الوطني التحرري؛ والثانية بعد عام ١٩٦٧ في ظل النهوض الوطني وتواجد الثورة الفلسطينية. ولم تستمر اي من المحاولتين طويلا.

ب) عمال الصناعة: وهم يشكلون الفئة الثانية لعمال الانتاج، ٢٨٪ منهم. ان تدني حجم عمال الصناعة ربما كان مبالغا فيه لقصور الاحصاءات الرسمية على هذا الصعيد، ولاعتمادنا على ارقام التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧. وبرغم ذلك، فانه الى جانب تدني حجم عمال الصناعة، فانهم ايضا لا يشكلون قوة اساسية بالنسبة الى حجم الطبقة العاملة ككل، اذ لم تزد نسبتهم عن حوالي ١٤٪ من اجمالي العمال المأجورين، و١٢,٣٪ من العاملين باجور (عمال ومستخدمين واجراء) وحوالي ٧٪ من السكان العاملين في القطاعات المدنية الزراعية وغير الزراعية.

ونتيجة للتكوين العام للصناعة الاردنية في فترة ما قبل ١٩٦٧، والمتميزة باتساع العدد المطلق للمؤسسات الصناعية الصغيرة، فقد اتسمت بنية عمال الصناعة بالسمات التالية:

١ ـ تأثر حجم عمال الصناعة المأجورين سلبيا بسبب ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم للاسرة في المؤسسات الصغيرة وتدني متوسط حجم الاستخدام المأجور فيها. ففي صناعات كالمنتجات المطاطية والملابس والخياطة والاثاث والاحذية والمنتجات المعدنية والصناعات المتنوعة، يظهر ارتفاع حصة العاملين لحسابهم او للاسرة وتدني حصة العمل المأجور[٣٩]. لكن بالمقابل فان اتجاهات التركيز، ايضا، تظهر في الصناعات الكبيرة، كما ترتفع معها نسب العمل المأجور الى

١٠٠٪، كما هي في صناعة تكرير البترول والاسمنت والمعلبات، والى ٩٥ ـ ٩٩,٧٪ في الصناعات الكبيرة الاخرى كالتبغ والسجائر والمنتجات الكيماوية والورق ومشتقاته والمشروبات الروحية.

وبشكل عام يبرز اتجاها التشتت والتركيز من ملاحظة ان ٦٠٪ من العمال الصناعيين يعملون في مؤسسات منتظمة تستخدم ١٠ عمال فاكثر، ولا يزيد عدد هذه المؤسسات عن ٢٧٧ مؤسسة، بينما ٤٠٪ من العمال يتوزع على مؤسسات صغيرة عددها ٢٤٣٤ مؤسسة. ولا يزيد متوسط عدد العاملين في المؤسسات الصغيرة عن ٢ ـ ٤ عمال، كما هو الحال مع المؤسسات العاملة في صناعات المطاط والمطاحن والمخابز والملابس. اما عدد العاملين في المؤسسات كبيرة الحجم فيرتفع، في صناعات استخراج الفوسفات، الى ١٣٤٥ عامل، وتكرير البترول ٩١٧ عامل، والاسمنت ٦٠٤ عامل، والتبغ بمتوسط ٢٣٨ عامل[٤٠].

٢ ـ تدني نسبة العاملين في الانتاج الى العاملين في الاعمال الادارية والكتابية في الصناعات الصغيرة، وذلك على الاغلب بسبب تصنيف ارباب العمل والعاملين للاسرة في هذه الصناعات ضمن فئة العاملين في الادارة والاعمال الكتابية. ولهذا تتدنى نسبة العاملين في الانتاج الى ما بين ٢٥,٥٪ لدى صناعات الالات ومعدات كهربائية، و٦١٪ في الاثاث والمفروشات. لكن بشكل عام تبلغ نسبة العاملين في الانتاج الى مجموع عمال الصناعة ٧٢٪، وترتفع نسبتهم الى اقصاها في الصناعات الكبيرة: ٩١٪ في التبغ والسجائر و٨٦٪ في الاسمنت، و٨٣,٢٪ في الفوسفات[٤١].

٣ ـ نظرا لغياب تصنيف شامل لعمال الصناعة من حيث المهارة وغياب مقاييس موحدة، فان التصنيف الذي يتضمنه تعداد عام ١٩٦٧، لا ينطبق الا على عمال الانتاج في المؤسسات الكبيرة (١٠ عمال فاكثر)، حيث يعمل ٨٤,٥٪ من العمال في الانتاج. وقد أظهر التعداد المذكور ان ٤٣,٣٪ من عمال المؤسسات الكبيرة هم عمال مهرة، مقابل ٥٦,٧٪ عمال غير مهرة[٤٢].

لكن بالمقارنة مع عمال صناعة الضفة الغربية، نجد ان عمال الضفة الشرقية كانوا يتمتعون بدرجة اكبر من التمركز، لوجود عدد من الصناعات الكبيرة كالفوسفات والاسمنت ومصفاة البترول وصناعة السجائر وبعض الصناعات المدنية والكيميائية والغذائية الاخرى في الضفة الشرقية[٤٣].

جـ عمال البناء والانشاءات: برغم ارتفاع حجمهم المطلق ليوازي عدد العمال الصناعيين تقريبا، حيث يشكلون ٢٧٪ من اجمالي عمال الانتاج، فإنهم يفتقدون الى الانتظام والاستقرار، فاغلبيتهم ميـاومون غير مرتبطين بمؤسسات منتظمة، ولا يجتمعون بشكل مستمر في تجمعات ومراكز ثابتة لفترات طويلة[٤٤].

ونظرا لطبيعة اعمال هذا القطاع المؤقتة، وعدم انتظام العاملين، ووجود فائض نسبي واسع من العاملين في البناء، فان هذا يمكن من تشديد استغلالهم. فالاجور تتحدد كيفيا وباتفاقات ومساومات مباشرة بين العمال والمتعهدين والمقاولين، كذلك يجري تسريح العمال كيفيا، وغالبا، ما تهمل حقوقهم المنصوص عليها في قانون العمل، بما فيها تلك المتعلقة بساعات العمل والاجازات وتعويضات اصابات العمل وغيرها. ومع ذلك، ولازدياد استخدام التقنية والالات الحديثة في البناء، فأن اقساما من عمال البناء والانشاءات كانوا من ذوي الاعداد المهني والتدريب والمهارة، بما يجعلهم اقرب الى العمال الصناعيين.

ثانيا: عمال القطاعات المساعدة على الانتاج

عمال هذه القطاعات تضمهم قوتان رئيسيتان متباينتان تماما من حيث خصائصهما، فالاولى، التي تضم عمال النقل والتخزين والمواصلات المنتظمة، اقرب الى عمال الصناعة حيث

انها تتسم بوجه عام بمواصفات متقدمة نسبيا، من حيث المهارة والانتظام والاستقرار والتركز. الا ان عمال النقل المنفردين، اي غير المنتظمين، لا يتمتعون بهذه المواصفات. ومع اننا استبعدنا حوالي نصف العاملين في هذا القطاع من أجل استخراج الحجم التقريبي للعمال المأجورين في النقل (حيث هم عاملون مستقلون اي يعملون لحسابهم الخاص او هم مشاركون)، فان هذا لا يجب ان يصرف الانتباه عن السمات السايكولوجية والايديولوجية للعمال المأجورين في هذا القطاع (التطلع للتحول الى مالك مستقل لسيارة...). ان تدني الاهمية النسبية لحجم عمال السكك الحديدية وعمال ميناء العقبة، يجعل الوزن الاكبر لعمال النقل البري والداخلي. وبين هؤلاء يكثر العمال المنفردون غير المنتظمين في مؤسسات كبيرة.

اما القوة الثانية فهي فئة عمال المؤسسات التجارية والمالية. وتتسم هذه الفئة بالتبعثر الشديد حيث بلغ عدد المؤسسات التجارية ١٣٣٣٥ مؤسسة، تستخدم كل منها ما دون ٢٥ شخصا، كما في تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٠. من جهة اخرى يقتصر عدد المؤسسات التجارية والمالية الكبيرة على نحو ٢٧ مؤسسة. وتستخدم المؤسسات الصغيرة ٢٣٣٦٨ شخصا، فيما تستخدم المؤسسات الكبيرة ٣٠٥٦ شخصا. لكن اضافة الى الكثرة العددية للمؤسسات التجارية وتدني معدل الاستخدام (اي بالتالي تبعثر العاملين في هذا القطاع) يكثر العاملون لحسابهم او للاسرة. لكن يندر وجود العاملين بدون اجور او لحساب الاسرة في المؤسسات التجارية والمالية الكبيرة. لقد افترضنا ان عدد العمال المأجورين في قطاع التجارة يقل قليلا عن ١٠ الاف عامل، من اصل ٢٦٤٢٤ هو عدد العاملين في قطاع التجارة والبنوك، اي انهم يوازون ما نسبته ٣٧,٥٪. ويقل هذا، في تقديرنا، عن حجم الاستخدام مقابل اجور في هذا القطاع، الذي نرى انه يتراوح ما بين ٤٠٪ و٤٥٪ من اجمالي العاملين في المؤسسات التجارية والمالية[٤٥].

ثالثا: عمال واجراء قطاع الخدمات

وتضم هذه الكتلة فئات متنوعة جدا من العمال المأجورين الذين لا يتمتعون بخصائص موحدة. فهي تضم عمال المؤسسات الحكومية، وقدرناهم بحوالي ١٦,٧ الف عامل، وهم مياومون غير مصنفين ضمن الوظائف الثابتة للجهاز الحكومي، ويتوزعون بين المؤسسات الحكومية ذات الطبيعة الانتاجية كوزارة الاشغال العامة (حوالي ١٣٠٠٠) وسلطة المصادر الطبيعية وغيرها من المرافق العامة المستقلة، وبين خدمات المواصلات والبرق والبريد والخدمات الزراعية.

كما تضم هذه الكتلة عمال المؤسسات الخدمية الخاصة، التي تتميز بمواصفات المؤسسات التجارية الصغيرة، وعمال المطاعم والفنادق، وقطاعا من العمال العاملين في الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك قطاعا من العاملين في الخدمات الشخصية. والعمال الاخيرون يتسمون بسمات شبه بروليتارية. وما من شك في ان هذه الكتلة المتنوعة الخصائص وغير الموحّدة هي، من حيث تكوينها المهني او من حيث نمط ارتباطها الوظيفي برب العمل، الكتلة الاقل اتصافا بالصفات الطبقية للبروليتاريا. ويعكس ارتفاع وزنها النسبي الى ٣٥٪ من حجم الطبقة العاملة مدى تأثيرالاختلال الشديد في التكوين العام للاقتصاد والطابع الخدمي للبنية الرأسمالية على خصائص الطبقة العاملة حتى مطلع السبعينات[٤٦].

اخيرا، يمكن انطلاقا من وحدة الخصائص وتقاربها ان نستخلص ما يلي:

أ) يشكل عمال الصناعات والبناء والنقل كتلة متجانسة نسبيا، وتضم ٥٠٦٥١ عاملا اي ٢٣٪ من مجموع السكان العاملين. وبرغم انها تشكل الكتلة الثانية من حيث الوزن النسبي، بعد عمال الخدمات، الا انها تشكل اغلبية العاملين في هذه القطاعات. فهي توازي ٧٦٪ من العاملين، بأجور وبدون اجور، في الصناعة والبناء والنقل. وتتماثل خصائص فئات هذه الكتلة من حيث وجود

اقسام هامة منها مبعثرة على مؤسسات صناعية صغيرة، او من حيث تدني الانتظام والاستقرار، في البناء والنقل. لكنها، ايضا، تتماثل من حيث وجود تجمعات عمالية ممركزة في الصناعات الكبيرة والتعدين والكهرباء وشركات المقاولات الكبيرة وخدمات النقل المنتظمة الكبيرة.

ب) يشكل عمال التجارة وبعض فئات عمال الخدمات، كتلة اخرى متجانسة نسبيا، حيث تتفق خصائص العاملين في هذه المؤسسات التجارية والخدمية الصغيرة مع عمال الفنادق والمطاعم وبعض فئات الخدمات الشخصية، من حيث التبعثر الشديد والصلة الوثيقة مع ارباب العمل والخصائص السايكولوجية والايديولوجية. بينما يتميز عمال الخدمات الصحية والتعليمية وعمال المؤسسات الحكومية بالتمركز والانتظام النسبيين، لكن الوزن النسبي لعمال التجارة والخدمات مقابل اجور يتدنى بالنسبة لاجمالي العاملين في هذه القطاعات، حيث تصل نسبتهم الى ٣٧,٥٪ من العاملين في قطاع التجارة والى ٢٨٪ من العاملين في الخدمات الاخرى. ويشكل عمال الخدمات المأجورون ما نسبته ٣٢٪ من المستخدمين باجور بمن فيهم العاملون في الجيش. لكن يرتفع وزنهم الى اجمالي العاملين المدنيين في قطاع الخدمات باجور وبدون اجور، لتصل نسبتهم الى ٥٥٪، وكذلك الى المستخدمين المدنيين مقابل اجور لتصل الى ٧٣٪.

جـ) يشكل العمال الزراعيون كتلة متجانسة تتسم بخصائص موحدة تقريبا. واذا كانت تتدنى لدى عمال هذه الكتلة صفات التجمع والثبات والاعداد المهني والمهارة والحس الطبقي البروليتاري، فيجب ان نلاحظ انهم، شأنهم شأن التجمعات الاخرى، تشهد بعض قطاعاتهم اشكال التجمع والتمركز النسبي وصفات الثبات والاستقرار وارتفاع مستوى التكوين المهني والتعليمي والمهارة، لا سيما لدى عمال المزارع الرأسمالية وعمال الري الدائم والمرافق الزراعية الحكومية المستقلة.

وكان هذا وراء الاعتراف بحقوقهم وشمولهم بقانون العمل وحق التنظيم النقابي في تعديل على قانون العمل لعام ١٩٧١. كما برزت مشاركة عمال المزارع الرأسمالية في النضالات المطلبية خلال عام ١٩٧٠. وبشكل عام لا يتجاوز الوزن النسبي للعمال المأجورين بالزراعة ٢٩,٥٪ من اجمالي العاملين في قطاع الزراعة، حيث يكثر العاملون لحسابهم الشخصي او للاسرة والمحاصصون المشاركون.

واذا ما اخذت الخصائص الذاتية لكل كتلة وفئة من حيث الاستعداد الايديولوجي والسياسي وانعكاسها على التحرك المستقل، فأننا نجد ان كتلة عمال الصناعة والكهرباء والنقل والانشاءات، تتسم بارتفاع الاستعداد النضالي، حيث كانت في مقدمة التحركات الاضرابية والمطلبية خلال عامي ١٩٦٩/ ١٩٧٠، وكانت لها الحصة الكبرى من حيث عدد الاضرابات والتحركات المطلبية خلال هذين العامين، ويلي عمال الصناعات المذكورة عمال التجارة والخدمات، ثم عمال الزراعة. لكن يتضح من تحليل التحركات الاضرابية والمطلبية خلال عامي ١٩٦٩/ ١٩٧٠ ان عامل التمركز يلعب دورا اساسيا بغض النظر عن طبيعة عمل القطاع وصفته، انتاجية كانت ام خدمية، وان كان دور عامل التمركز برز بوضوح اكبر لدى عمال الصناعات. ويلاحظ ان ما لا يقل عن ١٧ تحركا مطلبيا كبيرا ترافق بعضها مع استخدام الاضراب قد نظم خلال النصف الثاني من ١٩٦٩. وقد تمركزت معظمها في الصناعات الكبيرة والانشاءات ومرافق العمل الواسعة، فعشرة منها كانت لعمال الصناعات الكبيرة التالية: مصفاة البترول، شركة الاجواخ، البيرة، الفوسفات، الاسمنت، الدباغة، الالومنيوم، التبغ والسجائر، شركة الانماء الصناعي، المطابع. اما في عام ١٩٧٠، فمن بين حوالي ٨٠ تحركا مطلبيا امكن الحصول على معلومات عنها، كان ما لا يقل عن ٣٠ تحركا منها في قطاع الصناعة، وتسعة تحركات في قطاع البناء والانشاءات

جـدول رقم ٣
التوزيع النسبي للقوة العاملة حسب القطاعات الرئيسية

السنوات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
١٩٦١	٪٣٥	٪٢١	٪٤٤
١٩٧٥	٪١٨	٪١٩	٪٦٣
١٩٨٠	٪١٤	٪٢٦	٪٦٠

المصدر: المجلس القومي للتخطيط، **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦/ ١٩٨٠**، ص ١٥: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١/ ١٩٨٥**، ص ٢٨٣.

وسبعة تحركات عمالية في المؤسسات العامة والبلديات و٣٣ تحركا في قطاع الخدمات الصحية والنقل والمواصلات والتعليم الخاص والمطاعم والشركات التجارية والفنادق والمزارع ووكالة الغوث.

اتجاهات التطور الراهنة في بنية الطبقة العاملة ١٩٧٣/ ١٩٨٠

على قاعدة العرض السريع المار لخصائص الطبقة العاملة في نهاية الستينات، يمكن الانطلاق لتتبع ابرز معالم التطور التي استجدت على حجمها وخصائصها المعنوية خلال السبعينات.

لكن من المفيد قبل ان نمضي في هذه العملية ان نوضح التحفظات التالية على المصادر الاحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة:

- تميزت فترة السبعينات بكثرة المسوح والدراسات الاحصائية لمختلف القطاعات الاقتصادية وللقوى العاملة في البلاد. الا ان هذه كلها تشترك غالبا بصفة ثابتة الا وهي عدم الشمول، واحيانا تثير تحفظات قوية نظرا لعدم تقديمها معطيات دقيقة وكاملة عن الميدان الذي تتصدى لدراسته او لمسحه. فمثلا، اتسم التعداد الشامل للقوى العاملة في القطاعات المدنية لعام ١٩٧٥ بقصور فاضح من حيث شموله (وسنورد في متن الدراسة جدولا مقارنا ما بين نتائج التعداد المذكور، والتصحيحات التي اجراها احد الدارسين وهو د. مازور على ارقام التعداد المذكور). كذلك نجد ان هذه السمة تشمل المسوح والدراسات الصناعية بما فيها التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩[٤٧]، فهي لا تشمل سائر المؤسسات الصناعية ولا تعطي الحجم الصحيح لعدد العاملين فيها.

اما التعداد الزراعي لعام ١٩٧٥، فيدمج العمال الزراعيين الذين يتلقون الاجور مع المستأجرين الزراعيين للارض[٤٨]، مما يحول دون فرز حجم عمال الزراعة المأجورين. هذا اضافة الى التضارب الشديد بين الاحصاءات الرسمية عن عمال الصناعة، ما بين الارقام التي توردها وزارة الصناعة والغرفة الصناعية.

ان النشرات الخاصة بالاستخدام في المؤسسات المنتظمة، التي تستخدم ٥ مستخدمين فاكثر، قد تكون مفيدة لدراسة خصائص هذه المؤسسات من حيث تعيينها درجة تمركز الاستخدام، الا انها لا تقدم معطيات شاملة عن حجم الاستخدام الكلي، فضلا عن انها لا تتضمن اي معلومات عن حجوم قطاعات العمال غير المنتظمين، كما هو الحال مثلا مع عمال البناء والنقل[٤٩].

ـ جرت في نهاية السبعينات عدة مسوح وتعدادات شاملة مفيدة لدراسة الطبقة العاملة، واهمها العدد الشامل للسكان والمساكن. لكن من المؤسف ان النتائج النهائية للتعداد لم تنشر بعد، وكل ما نشر هو نتائج عينة صغيرة[٥٠].

لقد استفادت هذه الدراسة من نتائج التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩، الذي جرى عمليا في النصف الاول من ١٩٨٠، لكن تبين ان التعداد، كما توضح مقدمته، لم يشمل عددا كبيرا من المؤسسات الصناعية الصغيرة. لذلك فقد اضطرت هذه الدراسة الى استخدام كافة المؤشرات الرقمية المتوفرة لاغراض الاستدلال، رغم وثوق الكاتب من انها لا تعبر دائما عن الواقع الفعلي للطبقة العاملة، لا سيما من حيث خصائصها الحجمية. واحيانا، خاصة في حالة غياب الارقام الحديثة عن بعض قطاعات العمل، قدم الكاتب ارقاما تقديرية.

بعد ابداء هذه التحفظات، سوف نعرض فيما يلي الاستخلاصات التي تم التوصل اليها على صعيد تطور خصائص الطبقة العاملة الاردنية، وسنبدأ اولا بالجانب الذي يتعلق بالنمو الكمي.

نمو الحجم المطلق للطبقة العاملة

نتتبع فيما يلي مظاهر النمو العددي للطبقة العاملة، اولا، لدى قطاعات الانتاج، ثم لدى القطاعات المساعدة مع الانتاج، واخيرا، لدى القطاعات الخدمية. في ضوء ذلك، سنحاول رسم لوحة رقمية بالحجم الراهن للطبقة العاملة، كما تعكسه ارقام نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات.

اولا ـ كتلة عمال الانتاج

١ ـ عمال الصناعات التحويلية والاستخراجية والكهرباء

تظهر حسابات المجلس القومي للتخطيط، المعتمدة على النتائج الاولية لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٧٩، ان عدد العاملين في الصناعات التحويلية والاستخراجية والكهرباء، بلغ في مطلع الثمانينات ٥٤٦٦٩ شخصا، مقابل ٣٢٣٤٥ شخصا لعام ١٩٧٥ و٢٠٦٠٠ شخصا لعام ١٩٧٠[٥١]، اي ان حجم العمال الصناعيين قد ارتفع بنسبة ١٦٥,٤٪ خلال السنوات ١٩٧٠/ ١٩٨٠. وكان الارتفاع البارز خلال النصف الثاني من السبعينات حيث نما بنسبة ٦٩٪ خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠.

وتتطابق هذه الارقام تقريبا مع نمو فرص العمل في القطاع الصناعي، التي زادت بمقدار ثمانية الاف فرصة عمل خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٥ و٢١ الف فرصة عمل خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠[٥٢]، اي باضافة ٢٩ الف فرصة عمل جديدة خلال السبعينات. وتورد مصادر وزارة الصناعة، وكذلك الغرفة الصناعية، ارقاما مشابهة عن عدد العاملين في قطاع الصناعة[٥٣].

واذا اخذنا بالاعتبار ان نسبة العاملين مقابل اجور في قطاع الصناعة توازي ٨٠ ـ ٨٢٪ وفقا للدراسة الصناعية لعامي ١٩٧٦ و١٩٧٨[٥٤]، فان هذا يعني ان عدد العمال الصناعيين، مقابل اجور بلغ في نهاية السبعينات ٤٥ ألف عامل.

٢ ـ عمال البناء والانشاءات

ارتفع عدد العاملين في قطاع الانشاءات من ٢٤,٥ الف عام ١٩٧٠ الى ٣٠ الف عام

جدول رقم ٤
الطبقة العاملة الاردنية (١٩٧٠)

القطاعات	العدد	٪ من السكان العاملين	٪من العاملين باجور (١٥٨,٧٢٢)	٪لكل فئة من ١٤٠,٤٦٨
الصناعة والتعدين والكهرباء	١٩,٥٠٨	٦,٨	١٢,٣	١٣,٨
البناء والانشاءات	١٨,٦٨٠	٦,٥	١١,٨	١٣,٣
النقل والتخزين والمواصلات	١٢,٢٦٣	٤,٣	٧٦,٧	٨,٧
الزراعة	٣٠,٩٨٨	١٠,٨	١٩,٥	٢٢,٠
التجارة والبنوك	٩,٩٠٣	٣,٥	٦,٢	٧,٠
الخدمات	٤٩,١٢٦	١٧,٢	٣٠,٩	٣٤,٩
المجموع	١٤٠,٤٦٨	-	-	-

١٩٧٢، ومن ٣٨٤٢٧ عام ١٩٧٥ ثم الى ٥٥٨٨٤ عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم ٥ ومصادره). وهكذا زاد عددهم بنسبة ١٢٨٪ خلال ١٩٧٠/ ١٩٨٠ و٤٥,٤٪ خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠. والمعروف ان السنوات الخمس الاخيرة من السبعينات كانت قد شهدت طفرة عالية في نشاط البناء السكني والانشاءات العامة والابنية المعدة لاغراض الانتاج. وهكذا حافظ هذا القطاع على تفوقه العددي من حيث الاستخدام على قطاع الصناعة.

وبالنظر الى ان هذا القطاع يعتمد بصورة شبه مطلقة على العمل المأجور، وحيث انه هو الميدان الرئيسي لعمل العمال غير المحليين، من عرب واجانب، واذا ما تمّ استبعاد المقاولين ومتعهدي الورش الكبار والمتوسطين، فان عدد العمال المأجورين في قطاع البناء يصل الى قرابة ٥٠ الف عامل.

٣ ـ عمال الزراعة

استمر الوزن النسبي للقوى العاملة الزراعية، بالانخفاض في النصف الثاني من السبعينات، وهو الاتجاه الذي برز في النصف الاول من السبعينات، حيث باتت تشكل عام ١٩٨٠ ما نسبته ١٦,٨٪ من القوى العاملة، مقابل ١٨٪ لعام ١٩٧٥ و٣٥٪ لعام ١٩٦١ من اجمالي القوى العاملة حينذاك. وقد بلغ حجم القوى العاملة الزراعية في نهاية السبعينات ٧٨٩٤٥ شخصا مقابل ٧٧٤٥٦ شخصا في منتصف السبعينات (انظر الجدول ٦ ومصادره).

لكن، مقابل التدني السريع لحجم العاملين في قطاع الزراعة، الذي تفسره الهجرة الريفية الكثيفة الى المدن بحثا عن الاجور الافضل ومزايا العمل في المدينة،برز اتجاه معاكس هو نمو عدد العمال مقابل اجور في قطاع الزراعة، وذلك نتيجة لتعاظم تغلغل الرأسمالية في الريف وتنامي وزن الزراعة الرأسمالية، ولا سيما في الاغوار (سهل وادي نهر الاردن الشرقي)، حيث يحل العمال غير المحليين الذين يقبلون باجور متدنية محل الايدي العاملة المحلية بوتائر سريعة، خاصة في السنوات الاخيرة.

لكن الملاحظ، حتى في السنوات المبكرة من السبعينات، هو ارتفاع حصة العمل المأجور الى اجمالي العاملين في الزراعة: من ٢٩,٥٪ عام ١٩٦٧[٥٥] الى ٣٦٪ عام ١٩٧٢[٥٦]. بينما ترتفع حصة العمل المأجور في الاغوار الى ٤٥٪ في عام ١٩٧٣ [٥٧].

ولذلك نتوقع ان يكون عدد العمال الزراعيين مقابل اجور قد ارتفع من حوالي ٣١ الف عام ١٩٦٧ الى ٣٧,٨ الف عام ١٩٧٢، ثم الى حوالي ٥٠ الف عامل زراعي في اواخر السبعينات.

ثانيا ـ عمال الخدمات المساعدة على الانتاج

فضلنا تمييز عمال هذا القطاع، الذي يشمل النقل والتخزين والمواصلات، عن باقي القطاعات الخدمية، نظرا للدور المباشر الذي يؤدونه في خدمة الانتاج والتوزيع والتداول.

وقد ارتفع عدد العاملين في قطاع النقل بوتيرة سريعة خلال السبعينات، من ١٧ الف عام ١٩٧٠ الى حوالي ٢٠ الفا في منتصف السبعينات ثم الى حوالي ٤٤ الفا في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول ٦ ومصادره)، اي ان عددهم نما بنسبة ١٥٨,٨٪ خلال ١٩٧٠/ ١٩٨٠ و١٢٠٪ خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠.

ومن احتساب فرص العمل المأجور، التي توفرها مؤسسات النقل المنتظمة، وتلك التي توفرها مركبات الشحن الكبيرة والصغيرة وسيارات الاجرة، اي قطاع النقل غير المنتظم، فان عدد العاملين منهم مقابل اجور يبلغ ما لا يقل عن ٣٠ الف عامل[٥٨].

ثالثا: عمال القطاعات الخدمية

من الصعوبة بمكان ان نفرز اعداد العاملين في القطاعات غير المسهمة مباشرة في الانتاج.

جدول رقم ٥

توزيع القوى العاملة والطبقة العاملة للسنوات ١٩٧٢ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ حسب القطاعات الاقتصادية

السنة	١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٨٠	
القطاع	اجمالي العاملين	عمال باجور	اجمالي العاملين	عمال باجور	اجمالي العاملين	عمال باجور
الصناعة والتعدين والكهرباء	٢٧,٢٠٠	٢١,٢٦٠	٣٤,٠٠٠	٢٧,٢٠٠	٥٤,٦٦٩	٤٥,٠٠٠
البناء والانشاءات	٣٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٣٣,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	٥٥,٨٨٤	٥٠,٠٠٠
الزراعة	١٠٥,٠٠٠	٣٧,٨٠٠	٧٧,٤٥٦	٣٨,٧٢٨	٧٨,٩٤٥	٥٠,٠٠٠
النقل	١٨,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٦,٩٠٠	٤٣,٧٨٦	٣٠,٠٠٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٦,٦٠٠	٨,٢٥٠	٣٤,١٣٥	١٣,٦٦٦	٥١,٨١٦	٢٥,٠٠٠
الخدمات المالية والتأمين	٢,٦٠٠	٢,٢٠٠	٣,١٤٧	٢,٧٩٨	٥,٥٥٦	٥,٠٠٠
الادارة العامة والخدمات الاخرى	١٥٠,٦٠٠	-	١٣٦,٦٦٩	-	١٧٩,٦٦٠	-
المجموع	٣٦٠,٠٠٠	-	٣٤٢,١٠٧	-	٤٧٠,٣١٦	-

ولكن، يمكن النظر الى اعمالهم باعتبارها ضرورية لتسهيل الانتاج وتداوله وايصاله الى المستهلك. فمن حيث المبدأ تعتبر اعمال التجارة والبيع بالمفرق وخدمات البنوك والمطاعم والصحة والعديد من الخدمات الاخرى بمثابة اعمال تخدم الانتاج بدرجة معينة، او تسهم في ايصال الانتاج الى المستهلك النهائي، اي الى الغاية التي انتج من اجلها. لكن صعوبة هذه الاعمال تنجم عن سببين رئيسيين؛ فمن ناحية اولى، نحن حيال بلد يتسع في حجم العاملين في القطاعات الخدمية الى درجة يفيض فيها هذا الحجم عن حدود وظيفة الخدمات الاساسية، اي وظيفة تقديم الخدمات المتممة واللازمة لتداول وتوزيع الانتاج. ان هذا يعود اساسا الى طبيعة الرأسمالية المحلية التي تنشط في ميادين التداول والوساطة، وليس في ميادين الانتاج، لصالح المراكز الاساسية للسوق الرأسمالية العالمية. ومن ناحية ثانية، هناك صعوبة عملية ناجمة عن عمومية ارقام العاملين في مختلف القطاعات الخدمية والحكومية والخاصة، حيث تدمج احيانا في خانة واحدة، اذ لا تتوفر المعطيات الكافية دائما عن الحالة العملية للعاملين: هل هم ارباب عمل او عاملون للاسرة ام عاملون باجور؟ وكذلك لا يمكن دائما فرز العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات العامة، فمن هم الموظفون ومن هم العاملون مقابل اجر؟ هذا، اضافة الى ان العديد من المؤسسات ذات الطبيعة الانتاجية مدرجة ضمن الخدمات الحكومية، كسلطة المصادر الطبيعية وسلطة وادي الاردن، الخ.

اننا سنلجأ هنا الى حصر عدد العاملين مقابل اجور في قطاع الخدمات، بغض النظر عن درجة مساهمة هذه الخدمات في الانتاج لاعتبارات عملية متعددة، اما لصعوبة تمييز الاعمال الخدمية الضرورية عن تلك الفائضة عن الحاجة، او بسبب تمتعها بحقوق الطبقة العاملة والتعامل معها باعتبارها جزءا من عالم الشغل، رغم انها لا تدخل في عداد الطبقة العاملة بالمعنى العلمي المحدد للكلمة، اي تلك الطبقة التي ينتج عن عملها قيمة زائدة. ومن الواضح ان هذا يجب ان لا يخل بالمفهوم العلمي المحدد للطبقة، ولا يجب ان يعني انه يستهدف توسيع حدود الطبقة العاملة او طمس الفوارق ما بينها وبين الشرائح غير البروليتارية.

رابعا: العاملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

اتسع عدد العاملين في هذا القطاع خلال السبعينات ليصل عام ١٩٨٠ الى ٥٨١٦ شخصا (انظر الجدول ٦ ومصادره). وبالمقارنة بعددهم عام ١٩٧٢ وهو ٢٦٦٠٠، او بعددهم عام ١٩٧٥ وهو ٣٤١٦٥ شخصا، فان حجم الاستخدام في هذا القطاع نما بنسبة ٩٤,٨٪ خلال فترة ١٩٧٢/ ١٩٨٠ و٥٢٪ خلال ١٩٧٥/ ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم ٦ ومصادره). ويعكس هذا واقع تعاظم وتائر الاستثمار والنمو في قطاع التجارة والسياحة والفنادق خلال الفترة المذكورة.

من المميزات التقليدية لهذا القطاع كثرة عدد العاملين لحسابهم او للاسرة، خاصة في قطاع التجارة، ولذلك وصلت نسبة هؤلاء بين العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الى ٦٩٪ عام ١٩٧٢، حيث قدر عدد العاملين مقابل اجور بحوالي ٨٢٥٠ شخصا فقط، اي ٣١٪[٥٩].

ومع ان هذا القطاع ظل يضم حصة كبيرة من المؤسسات الصغيرة التي يكثر فيها عدد العاملين لحسابهم او للاسرة، الا ان نسبتهم الطاغية سابقا تراجعت بقوة، بالمقارنة مع اجمالي العاملين في القطاع. فخلال النصف الثاني من السبعينات، تضخم حجم الاستخدام المأجور في المؤسسات التجارية الكبيرة، وتنامى عدد العاملين مقابل اجور في المؤسسات التجارية ذات الاحجام المتوسطة والكبيرة، وازداد عددها نسبيا. كذلك تضاعف عدد الفنادق المشادة والمطاعم

السياحية وازداد عدد العاملين فيها باجور، بوتيرة سريعة جدا.

لقد ارتفع عدد المؤسسات التجارية المنتظمة من ٣٢٧ مؤسسة عام ١٩٧٥ الى ٣٩٠ مؤسسة عام ١٩٧٩، اي بنسبة حوالي ٢٠٪. لكن الاهم من ذلك هو ارتفاع حجم الاستخدام فيها من ٤٥٨٤ شخصا عام ١٩٧٥ الى ٧٧٤٢ شخصا عام ١٩٧٩، اي بنسبة ٧٠٪ تقريبا[٦٠].

من ناحية اخرى، ارتفع عدد الفنادق في البلاد بعد عام ١٩٧٣ من ١٠٦ فنادق مصنفة وغير مصنفة الى ١٧٠ فندقا عام ١٩٨٠، اي بنسبة ٦٠٪. لكن الزيادة المهمة كانت لدى الفنادق المصنفة التي ارتفعت من ٢٠ فندقا الى ٦٠ خلال الفترة ذاتها، اي بنسبة ٢٠٠٪. في حين لم تتجاوز الزيادة في الفنادق غير المصنفة ٢٨٪ خلال ١٩٧٣/ ١٩٨٠. كذلك ارتفعت السعة الفندقية من ٣٦٥٣ سريرا الى ٩٠٣٧ سريرا خلال الفترة ذاتها، اي بزيادة نسبتها ١٤٧٪. ولقد وقعت بعد عام ١٩٨٠، زيادات مذهلة في حجم الفنادق المصنفة التي تضيف الى الارقام السابقة ٢٤ فندقا، معظمها من فئات خمسة نجوم و٣ نجوم، وتزيد السعة الفندقية حوالي ٦٠٠٠ سرير اضافي[٦١].

ان المؤشرات المارة تؤكد ان تحولا جذريا قد وقع على بنية الاستخدام في هذا القطاع لصالح الاستخدام المأجور والتمركز والتجمع في مؤسسات خدمية وتجارية كبيرة. لذلك فاننا نقدر ان معدل الاستخدام المأجور في هذا القطاع قد ارتفع الى حدود ٥٠٪ من اجمالي العاملين فيه. وهذا يعني ان عدد العاملين مقابل اجور في قطاع التجارة والفنادق والمطاعم يصل الى حوالي ٢٦ الف عامل. لقد نما عدد عمال هذا القطاع خلال ١٩٧٢/ ١٩٨٠ بنسبة ٢١٤٪، بينما بلغت نسبة النمو العددي لعمال هذا القطاع خلال السنوات ١٩٧٥/ ١٩٨٠ حوالي ٩٠٪.

خامسا: العاملون في قطاع الخدمات المالية والتأمين

بلغ عدد هؤلاء، وفقا لارقام نتائج العينة للتعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٧٩ مامجموعه ٥٥٥٦ شخصا، منهم ما لا يقل عن خمسة الاف مستخدم مقابل اجور[٦٢]. وبالمقارنة مع عددهم عام ١٩٧٢ وهو ٢٦٠٠ [٦٣] شخص، فان نسبة زيادتهم خلال هذه الفترة بلغت ٩٢,٣٪.

سادسا: العاملون في قطاع الادارة العامة (الدولة) واجهزتها المستقلة والخدمات الخاصة الاخرى

يقدر عدد العاملين في قطاع الادارة العامة وخدمات المجتمع لعام ١٩٨٠ بحوالي ١٨٠ الف شخص (انظر الجدول ٥، والجدول ٦)، وتبلغ نسبتهم الى مجموع القوى العاملة في البلاد اكثر من ٣٨٪. والمحسوبون في عداد هذا القطاع هم الموظفون الحكوميون، وافراد الامن والقوات المسلحة، والعاملون في الخدمات الاخرى غير المشمولة في القطاعات الخدمية الاخرى، المبينة في الفقرات السابقة.

يضم الجهاز الحكومي المدني حوالى ٧٩ الف شخص حسب احصاءات ١٩٨٠ [٦٤]. ومن بين هؤلاء يوجد عدد كبير من العمال المأجورين، يعملون باجور مقطوعة وغير مثبتين ضمن الكادر الوظيفي، اي غير مصنفين ولا يتبعون نظام الخدمة المدنية، ومنهم، ايضا، المتعاقدون بعقود عمل خاصة، وهؤلاء هم العاملون في وظائف ادارية او فنية او علمية عالية.

جدول رقم ٦

حجوم مختلف القطاعات العمالية واوزانهم النسبية باستثناء عمال الدولة وبعض الفروع الخدمية

السنة	١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٨٠	
القطاع	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪	عدد العمال بأجور	وزنهم النسبي ٪
الصناعة والتعدين والكهرباء	٢١,٢٦٠	١٠,١	٢٧,٢٠٠	٢١,٢	٤٥,٠٠٠	٢١,٩
البناء والانشاءات	٢٣,٠٠٠	٢١,٧	٢٩,٠٠٠	٢٢,٦	٥٠,٠٠٠	٢٤,٣
الزراعة	٣٧,٨٠٠	٣٦,٠	٣٨,٧٢٨	٣٠,٢	٥٠,٠٠٠	٢٤,٣
النقل	١٣,٠٠٠	١٢,٣	١٦,٩٠٠	١٣,٢	٣٠,٠٠٠	١٤,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	٨,٢٥٠	٧,٨	١٣,٦٦٦	١٠,٦	٢٥,٩٠٠	١٢,٥
الخدمات المالية والتامين	٢,٣٠٠	٢,١	٢,٧٩٨	٢,٢	٥,٠٠٠	٢,٤
المجموع	١٠٥,٦١٠	١٠٠	١٢٨,٢٩٢	١٠٠	٢٠٥,٩٠٠	١٠٠

لا توجد لدينا ارقام دقيقة وموثوقة تماما عن عدد عمال الدولة واجهزتها ولا عن توزيعهم المهني والوظيفي. فقط يستفاد من مصادر مؤسسة الضمان ان عدد هؤلاء الذين لا يخضعون لنظام الخدمة المدنية الذي ينظم حقوق الموظفين المصنفين ضمن كادر الوظائف العامة، والذين يجب ان يستفيدوا من مزايا قانون الضمان الاجتماعي، يبلغ حسب مصادر مؤسسة الضمان الاجتماعي، حوالي ٤١ الف شخص[٦٥]. ان هؤلاء هم عمال حسب وصف القانون للعمال، ويجب ان يتمتعوا بحقوق الطبقة العاملة بما فيها حقوق التنظيم النقابي، لكن القانون لا يمنحهم هذه الحقوق، وان كان يعترف لهم بحق الاشتراك بصندوق الضمان الاجتماعي والانتفاع من تأميناته.

ان حصة هامة من عمال واجراء الدولة يزاولون مهنا واعمالا تضعهم، لا فقط حسب قانون العمل، بل موضوعيا وعلميا في صفوف الطبقة العاملة، ويسري هذا اساسا على العاملين في الاجهزة الفنية الانتاجية، مثل وزارة الاشغال العامة وسلطة المصادر الطبيعية وسلطة وادي الاردن ووزارة المواصلات والنقل ومؤسسة المياه ووزارة الزراعة وغيرها من الاجهزة ذات الطبيعة الانتاجية او المساعدة على الانتاج.

اضافة الى هؤلاء، هناك العاملون في مختلف القطاعات الخدمية الضرورية كالعاملين في الخدمات الصحية والتربوية والشخصية. لكن، للأسف، لا توجد ارقام دقيقة عن حجمهم الاجمالي او عن توزيعهم المهني، بل، فقط، ارقام جزئية عن بعض شرائح هذه الكتلة من العمال. ولذلك سوف نضطر، عند تحليلنا للخصائص الكمية للطبقة العاملة، الى تجاهل هذه الكتلة، رغم اهميتها العددية.

استخلاصات

من الاستعراض المكثف لاتجاهات نمو مختلف كتل وشرائح الطبقة العاملة الاردنية خلال السبعينـات (مستبعدين هنا كتلة عمال واجراء الدولة وخدمات المجتمع للاسباب التي بيناها آنفا)، يمكن ان نحدد ابرز التطورات التي جدت على الحجم العددي على الطبقة العاملة وشرائحها المختلفة، والتي يلخصها الجدول رقم ٥.

١ ـ من الجدول المذكور يظهر لنا ان الطبقة العاملة قد نمت بوتيرة سريعة في السبعينات. وبشكل خاص في النصف الثـاني من السبعينـات. فقد نمت بنسبة ٢١,٥٪ خلال السنوات ١٩٧٢/ ١٩٧٥، وبنسبـة ٦٠,٥٪ خلال السنـوات ١٩٧٥/ ١٩٨٠. والواقـع ان عدد الطبقـة العاملة تضاعف بين ١٩٧٢ و١٩٨٠، من ١٠٥,٦ ألف عامل الى ٢٠٦ الاف عامل.

٢ ـ لقد نمت كتلة عمال الصناعة بالوتيرة ذاتها التي عرفتها الطبقة العاملة او اكثر قليلا. فقد زاد الحجم العددي لعمال الصناعة باكثر من الضعف خلال السبعينات: من ٢١,٣ الف عامل عام ١٩٧٢ الى ٤٥ الف عامل عام ١٩٨٠.

لكن، على رغم وتيرة النمو السريعة لعدد عمال الصناعة، فان وزنهم النسبي الى عموم الطبقة العاملة لم يزد سوى بنسبة متواضعة جدا. فقد كانت كتلة الصناعة تشكل ٢٠,١٪ عام ١٩٧٢ وباتت تشكل في نهاية السبعينات ٢٢٪.

يفسر هذه المفارقة، اي عدم ازدياد الوزن النسبي للطبقة العاملة بوتيرة متناسبة مع الزيادة العـدديـة المطلقة، عدة اعتبارات، اولها النمو السريع لبعض القطاعات المساعدة على الانتاج والقطاعات الخدمية؛ وكذلك عدم مباشرة عدد من الصناعات الكبرى المنشأة حديثا للانتاج. ومن ناحيـة اخـرى يبـدو عدم التنـاسب ما بين حجـوم الاستثمارت في القطاع الصناعي والقدرة الاستيعابية للمؤسسات الصناعية المقامة حديثا، نتيجة لاعتماد نمط من التصنيع الخفيف الذي يتميز بكثافة رأس المال الى العمل، اي اعتماده على تجهيز صناعي رفيع التقنية لا يحتاج الى ايدي عاملة كثيفة، خاصة عندما تكون هذه الصناعات من النوع الذي يعتمد على مواد مصنعة شبه جاهزة مستوردة ولا تحتاج سوى الى نسبة بسيطة من التصنيع.

٣ ـ ضاعف عمال البناء والانشاءات عددهم خلال السبعينات، من ٢٣ الف عامل عام ١٩٧٢ الى ٥٠ الف عامل عام ١٩٨٠. لكن هذه الكتلة شأنها شأن عمال الصناعة لم تشهد تحسنا كبيرا على وزنها النسبي الى الطبقة العاملة ككل. فقد كانت تمثل ٢١,٧٪ من الطبقة العاملة عام ١٩٧٢ فاصبحت تمثل ٢٤,٣٪ عام ١٩٨٠.

٤ ـ هبط حجم القوى العاملة الزراعية بقوة خلال السبعينات. ولقد اثر هذا على نمو عدد عمال الزراعة المأجورين الذين ازدادوا عددا الا ان زيادتهم العددية كانت بطيئة ومحدودة. فقد ارتفع عدد العمال الزراعيين من ٣٧,٨ الف عامل مأجور الى ٥٠ الفا بين ١٩٧٢ و١٩٨٠. لكن الوزن النسبي لعمال الزراعة انخفض انخفاضا حادا من حوالي ٣٦٪ من اجمالي حجم الطبقة العاملة في عام ١٩٧٢، الى ٢٤,٣٪ عام ١٩٨٠، اي بحوالي ١٢٪.

ويفسر هذا تراجع الوزن النسبي لعمال القطاعات الانتاجية بالمقارنة مع الحجم الاجمالي للطبقة العاملة من ٧٧,٨٪ عام ١٩٧٢ الى ٧٠,٥٪ عام ١٩٨٠.

٥ ـ على العكس من القـطاعـات الانتـاجية الثلاثة المذكورة انفا، فقد ازداد حجم كتل عمال القـطاعات المساعدة على الانتاج، كالنقل والتجارة والقطاعات الخدمية الاخرى. فعمال النقل ارتفع وزنهم النسبي خلال السبعينات، من ٨,٦٪ عام ١٩٧٢ الى ١٤,٥٪ عام ١٩٨٠، بينما ازداد

الوزن النسبي لقطاع التجارة من ٧,٨٪ الى ١٢,٥٪ خلال الفترة نفسها. اما عمال قطاع الخدمات المالية فقد ارتفع وزنهم النسبي من ٢,١٪ الى ٢,٤٪ بين ١٩٧٢ و١٩٨٠.

بعض مظاهر تطور الخصائص النوعية للطبقة العاملة

اذا كانت الاحصاءات الرسمية المتوفرة لا تقدم معطيات شاملة ودقيقة عن اتجاهات النمو السلمي للطبقة العاملة، وتظهر قصورا فادحا في التعبير عن الاتجاهات الفعلية لهذا النمو، فان بعض المؤشرات المتعلقة بالمزايا النوعية المكتسبة في السنوات الاخيرة، يمكن الحصول عليها من المصادر الاحصائية المتوفرة بحدود مقبولة نسبيا. وهذه المؤشرات تظهر ان هناك تحسنا ملموسا على صعيد تطور الصفات النوعية للطبقة العاملة بمختلف كتلها وشرائحها. ولعل ابرز هذه المؤشرات هي:

١ ـ تزايد مظاهر التجمع والتمركز العمالي في مؤسسات كبيرة

تظهر دراسة اعدتها مؤسسة الضمان الاجتماعي، حول مراحل تطبيق قانون الضمان الاجتماعي خلال السنوات ١٩٨١/ ١٩٨٥، ان هناك اتجاها عاما نحو التجمع والتمركز للعمل في مؤسسات ذات حجم كبير. فالدراسة المذكورة تظهر ما يلي (٦٦):

ـ ان هناك ٢٠ مؤسسة كبرى تستخدم ٢٠٠ عامل فاكثر، وتضم ٩٠٠٠ عامل ومستخدم مأجور، اي بمتوسط استخدام يوازي ٤٥٠ شخصا للمؤسسة.

ـ هناك اكثر من ١٦٠ مؤسسة تستخدم ٥٠ شخصا فاكثر، تضم ٢٥ الف عامل ومستخدم ماجور، اي بمتوسط استخدام يوازي ١٥٦ شخصا للمؤسسة الواحدة.

ـ ثم هناك عمال واجراء مستخدمون في المؤسسات الحكومية، يعملون باجور مقطوعة او غير مصنفين على كادر الوظائف الحكومية او مرتبطين بعقود، وهؤلاء يبلغ عددهم ٤١ الف شخص (اي ضعف عددهم كما كانوا عام ١٩٦٩/ ١٩٧٠ وهو ٢٠١٢٠ شخص)، وهؤلاء يعملون ايضا في مؤسسات من الحجم الكبير.

ـ وهناك مؤسسات منتظمة غير محدد عددها تتبع للقطاعين العام والخاص تستخدم ١٠ اشخاص فاكثر، وتضم ١٣٢ الف مستخدم وعامل، في حين يبلغ عدد المستخدمين في مؤسسات منتظمة من الحجم المتوسط والصغير (اي ما دون ١٠ اشخاص للمؤسسة الواحدة) ٦٣ الف مستخدم وعامل باجور.

ان الارقام المارة تبرز اتجاهات التجمع والتمركز بشكل عام، اي لدى مختلف القطاعات؛ فماذا على صعيد القطاعات الانتاجية الرئيسية كالصناعة والكهرباء والانشاءات؟

عام ١٩٧٩ بلغ متوسط العمال العاملين في المؤسسة الصناعية الواحدة ٢٥ عاملا. واذا ما قارنا هذا الرقم بمتوسط الاستخدام للمؤسسة الصناعية الواحدة عام ١٩٦٧، والذي كان لا يتجاوز ٧ اشخاص للمؤسسة الواحدة، فانه يتضح ان هناك تقدما ملحوظا على صعيد مستوى التجمع في المؤسسة الصناعية الواحدة(٦٧).

لكن مؤشر المتوسط الحسابي لعدد المستخدمين لكل مؤسسة صناعية، على اهميته، لا يبرز بوضوح اتجاه التجمع والتمركز المتصاعد. خاصة اذا اخذنا بالاعتبار ان في خصائص النمو الرأسمالي التابع في بلادنا انبثاق كثرة كبيرة من المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة

باستمرار، وذلك جنبا الى جنب مع ظاهرة اضمحلالها وانهيارها. لذلك سوف نتناول هنا اوضاع مختلف الفروع الصناعية، من حيث درجة التجمع والتمركز او حجوم الاستخدام لدى المؤسسات الصناعية الكبيرة، مقارنين على هذا الصعيد اوضاعها في اواخر الستينات ومطلع السبعينات مع وضعها في نهاية السبعينات.

ـ على صعيد الصناعات الاستخراجية [٦٨]

ارتفع عدد عمال صناعة استخراج الفوسفات من ١٣٤٥ عاملا عام ١٩٦٧ الى ١٩٠٦ عام ١٩٧٥، ثم الى ٣٦٥٦ عام ١٩٨٠. اي انهم ازدادوا بنسبة ١٨٦٪ خلال ١٩٦٧/ ١٩٨٠. وارتفع وزنهم النسبي الى عموم العاملين في قطاع التعدين والمقالع من حوالي ٥٧٪ عام ١٩٦٧ الى ٨٣,٥٪ عام ١٩٨٠.

ـ على صعيد صناعة تكرير البترول[٦٩]

ارتفع عدد العاملين في مصفاة البترول من ٩١٧ عاملا عام ١٩٦٧، الى ١٦٣١ عام ١٩٧٥ ثم الى ٢٣٦٣ عاملا عام ١٩٧٨، اي بنسبة ١٦٠٪ تقريبا خلال فترة ١٩٦٧/ ١٩٧٨.

ـ على صعيد انتاج الطاقة الكهربائية[٧٠]

ارتفع عدد العمال والمستخدمين في هذا الفرع من ٩٢٥ عام ١٩٧٠ الى ٢١٤٩ شخصاً عام ١٩٧٦، اي بنسبة ١٣٢٪ خلال ١٩٧٠ / ١٩٧٦.

على صعيد مختلف الفروع الصناعية، نجد ان عدد المؤسسات الصناعية التي تستخدم ٢٠٠ عامل فاكثر كان لا يزيد عن ٦ مؤسسات عام ١٩٧٢، وقد ارتفع الى ١٠ مؤسسات عام ١٩٧٧. لكن مستوى استيعابها ارتفع بوتيرة اكبر. فقد كانت هذه المؤسسات الستة تستخدم ٣٣٪ من عمال المؤسسات الصناعية المنتظمة (٥ عمال فاكثر) عام ١٩٧٢، فاصبحت المؤسسات العشر الكبرى هذه عام ١٩٧٧ تستوعب ٤٧٪ من عمال المؤسسات الصناعية المنتظمة. اذ ارتفع متوسط الاستخدام لكل مؤسسة منها من ٥٨٦ عاملا عام ١٩٧٢ الى ٧٧٥ عاملا عام ١٩٧٧. واذا اضفنا المؤسسات العاملة في قطاعي التعدين والكهرباء، فان عدد المؤسسات الصناعية التي تضم ٢٠٠ عاملا يرتفع من ٩ مؤسسات عام ١٩٧٢ الى ١٣ مؤسسة عام ١٩٧٧، كما يرتفع عدد عمالها من ٥٢٨٠ الى ١٠٠٧١ عاملا في نفس الفترة، اي بنسبة ٩١٪ خلال السنوات الخمس المذكورة[٧١].

اما في القطاعات الاخرى، فقد ارتفع عدد المؤسسات التي تستخدم ٢٠٠ مستخدم فما فوق، من مؤسستين في قطاع الانشاءات تستخدمان ٤٩,٥٪ من المستخدمين المنتظمين في القطاع عام ١٩٧٢، الى خمسة مؤسسات تستخدم ٦٠,٣٪ من العاملين المنتظمين وذلك لعام ١٩٧٧. وفي قطاع النقل ارتفع عدد المؤسسات (٢٠٠ مستخدم فما فوق)، من مؤسستين لعام ١٩٧٢ استخدمتا ٦٤٪ من عمال النقل المنتظمين، الى ثلاث مؤسسات لعام ١٩٧٧ استخدمت ٨٣,٥٪ منهم.

وفي قطاع التجارة والخدمات المالية، نجد انه في عام ١٩٧٢ لم تكن في الاردن شركة تجارية

واحـدة تستخدم ٢٠٠ عامل فاكثر، لكن في عام ١٩٧٧ كان ثمة شركة واحدة من هذا الحجم تستخدم ٧,٣٪ من مستخدمي المؤسسات التجارية المنتظمة. وبينما كان قطاع الخدمات المالية يضم ثلاث مؤسسات مالية تستخدم عام ١٩٧٢ فوق ٢٠٠ شخص، ويعمل فيها ٤٩,٨٪ من مستخدمي القطاع، فقد ارتفع عدد هذه المؤسسات عام ١٩٧٧ الى ثمانية تستخدم ٨٢,٣٪ من مستخـدمي المـؤسسات والخدمات المالية. ولقد انعكس هذا، بشكل عام، على ارتفاع متوسط الاستخدام لدى المؤسسات الكبيرة (٢٠٠ مستخدم فاكثر) فارتفع من ٥١٣ شخصا عام ١٩٧٢ الى ٦٦١ شخصا عام ١٩٧٧، اي بنسبة ٢٩٪[٧٢].

ان الاتجـاه نحو تجمع وتمركز العمال في المؤسسات المنتظمة الكبيرة هو الاتجاه الابرز لتطور اوضاع الطبقة العاملة، ويشكل سمة بارزة من سمات تطورها، اضافة الى نموها العددي، خاصـة اذا لاحـظنا ان الاستثمارات الرئيسية في قطاع الصناعة (المدرجة في خطة ١٩٧٦/ ١٩٨٠) موجهة نحو قطاعات الصناعة الاستخراجية والكيماوية والتحويلية الكبيرة ذات الصفة الرأسمالية، كالتوسع في انتاج الفوسفات والاسمنت والبترول والاسمدة الكيماوية واستخراج البوتاس.

كمـا نفتـرض ان اتجـاه تجميـع ومركزة الطبقة العاملة الصناعية (العاملة في الانتاج والخـدمات الصناعية) سوف يتعزز، ايضا، من خلال تنفيذ مشاريع المدن والمناطق الصناعية وتوسع المشاريع الحكومية الانتاجية.

٢ ـ تحسن نسبي في مستوى التعليم والمهارة لدى الطبقة العاملة

بدأت مؤخـرا، فقـط، خطوات عملية لاعتماد نظم محددة لوضع سلم المهارات والتكوين المهني للعاملين يقوم على اساس توصيف الاعمال وتصنيفها، وكذلك تصنيف العاملين فيها، وفقا لمستويات محددة من المهارة والاعداد المهني والفني.

ولذلك فانـه من الضروري التعامل بحذر مع الدراسات التي سعت الى تصنيف القوى العاملة الاردنية حسب التكوين العلمي والمهني ومستوى المهارة. ومن هذه الدراسات آخر تعداد للقوى العاملة غير الزراعية لعام ١٩٧٥. ان التعداد المذكور يتوصل الى التوزيع التالي للقوى العاملة[٧٣]:

أ ـ اصحاب المهن العلمية المتخصصة ٢٪.
ب ـ اصحاب المهن الادبية المتخصصة ٨,٩٪.
ج ـ الفنيون ١٥,٣٪.
د ـ العاملون المهرة في الاعمال الكتابية ٢٢,٢٪.
ه ـ العاملون المهرة في المهن اليدوية ٢٥,٨٪.
و ـ العاملون غير المهرة ٢٥,٨٪.

ولسنا بحاجة الى التأكيد على ان هذا التوزيع لا يتفق مع الواقع الفعلي لمستويات المهارة والاعـداد العلمي والفني لدى القوى العاملة الاردنية. فالاخيرة تتصف باتساع قاعدة هرمها المهني، المكونة اساسا من العمال غير المهرة او المحدودي المهارة، وبضيق الشرائح الوسطى من هذا الهرم والمكونة من العمال المهرة والفنيين، وباتساع نسبي للاختصاصيين (الجامعيين).

وحتى اذا حاولنـا استخلاص صورة اقرب عن طبيعة وسط الطبقة العاملة من التعداد المذكور، فان الصورة التي نخرج بها عن التوزيع النسبي للعاملين، حسب المهارة والاعداد المهني

والفني، تبدو براقة اكثر مما هي في الواقع (انظر الجدول رقم ٧) [٧٤].

ولعل مؤشر المقدرة على القراءة والكتابة الذي يتضمنه التعداد المذكور اقرب الى الواقع، فهو يتوصل الى ان نسبة الامية لدى الفئات المعنية المذكورة في الجدول اعلاه تصل الى ١٢,٣٪. لكن الامية ترتفع لدى العاملين غير المهرة لتشمل نسبة ٣٧,٥٪ منهم، بينما لا تتجاوز ٤,٧٪ من العاملين المهرة في المهن اليدوية[٧٥].

ان الحقيقة الابرز التي يكشف عنها تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٥، تتمثل في التدني الشديد للتدريب المهني المنظم، فتوزيع العاملين حسب نوع التدريب الذي تلقوه يظهر ان نسبة من تلقى هذا التدريب لا تتجاوز ٢,٤٪ من اجمالي القوى العاملة [٧٦]. اي ان الغالبية العظمى من القوى العاملة تتلقى تدريبا عمليا غير منظم، عن طريق الممارسة. وليس عن طريق خضوعها مسبقا لدورات تأهيل مهنية وفنية او دورات رفع الكفاءة والمهارة.

وخلال النصف الثاني من السبعينات، تعرضت البلاد لموجة حادة من الهجرة للايدي العاملة المحلية باتجاه دول الخليج والدول العربية المنتجة للنفط عموما. وتركزت هذه الهجرة الواسعة على الفئات ذات التكوين العلمي والفني والمهني العالي والعمال المهرة الى الحد الذي اوجد نقصا شديدا في عرض القوى العاملة لدى هذه الفئات تحديدا. بكلمات اخرى، ادت هذه الهجرة الكثيفة الى تدني مستوى المهارة والتدريب والتأهيل المهني والعلمي لدى القوى العاملة عموما ولدى الطبقة العاملة.

فمن دراسة ميدانية على المؤسسات التي تتمتع بمزايا خاصة، منحها لها قانون تشجيع الاستثمار، وعددها ٢١٠ مؤسسات (ويمكن اعتبارها عينة نموذجية لمختلف فروع الصناعة)، يلاحظ ان التوزيع الوظيفي للعاملين قد اخذ يبرز ازدياد ثقل العمال غير المهرة، حيث نجد ان نسبتهم كانت لا تتجاوز ٤٨,٥٪ عام ١٩٧٢، فارتفعت الى ما نسبته ٥٤,٨٪ و٥٤,٦٪ عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨. وبالمقابل انخفض الوزن النسبي للعمال المهرة والفنيين من ٣٧,٢٪ لعام ١٩٧٢

جدول رقم ٧
توزيع القوى العاملة (باستثناء الاختصاصيين)

(١٩٧٥)

الفئة	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
١ـ الفنيون	١٩٥٩٤	١٧,٢٪
٢ـ العاملون المهرة في الاعمال الكتابية	٢٨٤٠٩	٢٤,٩٪
٣ـ العاملون المهرة للمهن اليدوية	٣٣٠٤٢	٢٨,٩٪
٤ـ العاملون غير المهرة	٣٣١٤٥	٢٩,٠٪
المجموع	١١٤,١٩٠	١٠٠,٠

المصدر: **نتائج تعداد القوى العاملة (١٩٧٥)**، دائرة الاحصاءات العامة، عمان: د. ت.، جدول رقم ٢٥، ص ٢١٠.

جدول رقم ٨

مؤسسات التعليم والتدريب الفني والمهني والتلمذة الصناعية ١٩٧٧/١٩٧٨

	العدد	الاستيعاب	سنوات الدراسة	مستواها
معاهد فنية هندسية	٥	١٤١٠	٢	سنتان بعد الثانوية العامة
مدارس ثانوية صناعية	٤	٢٧٠٠	٣	مرحلة ثانوية كاملة (٣ سنوات)
مراكز التدريب الحرفي (ذكور)	١٦	٢٦٦٠	٢	سنتان بعد الاعدادية
مراكز التدريب الحرفي (اناث)	٥	٦٨٠	٢	سنتان بعد الاعدادية
مراكز التلمذة الصناعية	٥	٣٢٥	٢ ـ ٣	تدريب عملي في موقع العمل بعد الاعدادية
المجموع	٣٥	٧٧٧٥	ـ	ـ
دورات مهنية للكبار (١٩٧٧) ٦ ـ ١٠ اشهر			عدد الملتحقين ٣٧٤٠	

الى ٣١,٨٪ و٣٢,٦٪ عامي ١٩٧٥ و١٩٧٨ على التوالي. كذلك انخفض وزن الفئات الاشرافية والعاملين في الادارة والمحاسبة والتنظيم من ١٤,٣٪ عام ١٩٧٢ الى ١٣,٤٪ و١٢,٧٪ عام ١٩٧٥ و١٩٧٨ على التوالي[٧٧].

لقد اجبر هذا التسرب الشديد لافضل القوى العاملة تأهيلا وخبرة ومهارة الدولة على احداث تعديلات ملموسة على بنية وتوجهات النظام التعليمي، باتجاه تحسين قدرته على تلبية الطلب على الايدي العاملة المحلية، كما ان الطلب على الايدي المحلية قد طرأ عليه تبدل هام كمي ونوعي. فالطلب الخارجي، خاصة من البلدان المنتجة للنفط ولا سيما بلدان الخليج، اتسع حجما نتيجة تعاظم الانفاق الاستثماري، كما بات يتطلب في الوقت ذاته تكوينا مهنيا ومهارة عالية. والامر نفسه قد حدث داخليا، ليس فقط بسبب التسرب الشديد للمهارات والايدي العاملة الفنية والحرفية، بل، ايضا، بسبب تنامي الحاجة الفعلية لايد عاملة، تتجاوز الحدود التقليدية التي بلغها نمو الايدي العاملة الماهرة والفنية والاقتصادية العالية التكوين في اي مرحلة اخرى سبقت منتصف السبعينات.

وازاء هذا الوضع، ومع افتراض استمرار تحبيذ حرية انتقال الايدي العاملة المحلية، كان على الدولة ان تحدث تبديلا ملائما في مستوى تدريب واعداد القوى العاملة المحلية ورفع كفاءتها. ومع ان التعديلات التي اجرتها السلطات على النظام التعليمي لم تكن في مستوى التغيير الجذري المطلوب، الا ان انها مع ذلك، خفضت نسبيا من الطابع الاكاديمي النظري المجرد الذي يتسم به التعليم الحكومي حتى منتصف السبعينات. كما اضطلعت بعض المؤسسات الحكومية بدور متزايد الاهمية في توفير احتياجاتها لايد عاملة مؤهلة ومدربة تدريبا نظاميا مسبقا. وهكذا انشئت مؤسسة التدريب المهني عام ١٩٧٧، التي قامت حتى عام ١٩٨٠ بتدريب حوالي ٣٠٠٠ عامل ضمن برامج للتلمذة الصناعية ودورات مستويات المهارة[٧٨]، في حين توسعت وزارة التربية في اقامة مراكز التدريب المهني والحرفي والمعاهد الفنية الهندسية. واقامت العديد من الوزارات معاهد فنية اختصاصية لتخريج حملة الدبلوم (مرحلة نصف جامعية). ان الجدول رقم ٨ يوضح عدد متلقي التعليم المهني والهندسي والصناعي ودورات رفع الكفاءة والتلمذة الصناعية خلال عام ١٩٧٨.

لكن احداث تغيير جذري في تكوين الطبقة العاملة، والقوى العاملة عموما، المهني والفني، يتـطلب تغيـيرا من ذات الطبيعة، اي تغييرا جذريا في النظام التعليمي ومزيدا من الاضطلاع الرسمي بدور اساسي في التدريب المهني والفني والصناعي التي عرفتها سنوات نهاية السبعينات، لا يمكن، حتى في احسن الاحـوال، سوى تحقيق تعـويض نسبي للخسارة في الايدي العاملة المتسربة، وهي كانت في حدود ١٠ ـ ١٢ الف شخص سنويا. لكن، اذا ما انجزت المشاريع المقررة للاعوام ١٩٨١/ ١٩٨٥ للتوسع في بناء المعاهد الفنية الهندسية ومراكز التدريب المهنية وغيرها من المؤسسات التعليمية الصناعية والحرفية والمهنية المختلفة، فان تغييرا هاما على بنية القوى العاملة سوف يتحقق. فمن المعروف ان خطة التنمية الخمسية ١٩٨١/ ١٩٨٥ تتضمن، ضمن برامـج وزارة التربية والتعليم، اقامة ٤ معاهد فنية هندسية (بولتيكنيك)، والتوسع في التعليم الثـانوي الصناعي والمهني والزراعي. كما تتضمن خطة وزارة العمل اقامة ٩ مراكز للتدريب المهني في مختلف المناطق، تتراوح تخصصاتها بين ٥ ـ ٧ فروع مهنية وصناعية، وثماني مراكز صغيرة للتلمذة الصناعية ملحقة بالمؤسسات الانتاجية الكبيرة، وهناك عدد آخر من المعاهد الفنية والمراكز المهنية ضمن مشاريع الوزارات الاخرى ومؤسسات القوات المسلحة والاونروا[٧٩]. وتوجد حاليا حوالي ٣٢ كلية نصف جامعية، يوفر عدد منها تخريج مختلف التخصصات الفنية[٨٠]. وهذه المؤسسات المختلفة توفر الاساس لاحداث تبديل نوعي سريع في بنية القوى العاملة وفي تحسين تكوين الطبقة العاملة نفسها. لكن من الواضح ان هذا مرهون ايضا بضبط وتقنين هجرة الايدي العاملة، لا بوسائل ادارية، بل، اساسا، بتحسن شروط المعيشة والعمل للطبقة العاملة، كالتأمينات الاجتماعية المختلفة والحد من الغلاء والتضخم وتحسين الاجور وتوفير الحريات النقابية.

لكن ينبغي ان نلاحظ ان التوسع في توفير التدريب المنظم المسبق والاعداد التعليمي المهني والفني، في الشروط السيـاسيـة والاقتصـاديـة القـائمة في الاردن، لن تؤدي، حتى في احسن التقديرات تفاؤلا، الى احداث تعديل جذري في التكوين العام للطبقة العاملة والقوى العاملة عموما من حيث المهارة والاعداد المهني والفني. ولعل الجدول رقم ٩ يوضح خصائص القوى العاملة المتوقع دخولها الى سوق العمل خلال سنوات ١٩٨١/ ١٩٨٥.

فمن الجدول المذكور نلاحظ ان الذين سيلتحقون بسوق العمل سوف يكون ٣٦٪ منهم من غير الحاصلين على اعداد مهني منظم، مقابل ٦٤٪ سيحصلون على هذا الاعداد المسبق. كما ان التوازن الهرمي الرأسي في مستويات الاعداد المهني يتميز بالاختلال لصالح الجامعيين او الاختصاصيين[٨١].

ومن ناحية اخرى يلاحظ اختلال مشابه على صعيد التوازن الافقي بين مختلف مجالات الاعداد المهني، حيث ما زالت التخصصات الادبية والنظرية والعلوم الانسانية تحظى بحصة تفوق الاحتياجات الفعلية للمجتمع، هذا اضافة الى الاتساع النسبي المتزايد لكليات ومعاهد التدريب المهني التي تتخصص في تلبية حاجات القطاعات الخدمية[٨٢].

٣ ـ تراجع الصفة العائلية والحرفية للصناعة واتساع حجم العمال المستخدمين مقابل اجور

على الرغم من استمـرار ارتفـاع الحجم العددي للمؤسسات الصناعية الصغيرة، التي تستخدم اقل من خمسة عمال، فإن الصفة العائلية والحرفية للصناعة قد تدنت بشكل ملموس في العقد الماضي. ولعل ابلغ مؤشر على ذلك هو الارتفاع المتزايد لعدد العمال العاملين مقابل اجور

جدول رقم ٩
توزع القوى العاملة حسب مستوى ونوع الاعداد ١٩٨١/١٩٨٥

مجموع الملتحقين بمجالات العمل

المستوى	اعداد مهني منظم	اعداد مهني غير منظم	المجموع	النسبة المئوية
العامل محدود المهارة	-	٤٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٢٠٪
العامل الماهر والعامل المهني	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣١٪
الفني	٤٣,٠٠٠	-	٤٣,٠٠٠	٢٢٪
الاختصاصي	٥٣,٠٠٠	-	٥٣,٠٠٠	٢٧٪
المجموع	١٢٦,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٩٦,٠٠٠	١٠٠٪
النسبة المئوية	٦٤٪	٣٦٪		١٠٠٪

المصدر: مجلة **العمل**، وزارة العمل، العدد ١٣ و ١٤، السنة الرابعة (١٩٨١)، ص ٩.

بالنسبة الى اجمالي العاملين في الصناعة. فقد كانت نسبة هؤلاء العمال المأجورين ٥٨٪ من اجمالي العاملين عام ١٩٥٩، فاصبحت توازي ٧٨,٥٪ عام ١٩٦٨، اما في اواخر السبعينات فقد اصبح العمال المأجورون يشكلون ٨٠ ـ ٨١٪ لعامي ١٩٧٦ و١٩٧٨[٨٣].

ويؤكد التعداد الصناعي الاخير لعام ١٩٨٠ هذه الحقيقة، اذ يشير الى ان عدد العاملين مقابل اجور بات يوازي ٨٣,٥٪ من اجمالي العاملين [٨٤].

والواقع ان نسبة العاملين مقابل اجور قد ارتفعت ليس في الصناعة فقط، بل في اغلب القطاعات، اذ ارتفعت نسبتهم (بالنسبة لكافة القطاعات) من ٥٨,٢٪ الى اجمالي السكان العاملين عام ١٩٧٠ الى ٦٨٪ عام ١٩٧٢ ثم الى ٧٦,٢٪ عام ١٩٧٥ (٨٥).

٤ ـ تحسن مستوى الارتباط بالآلة والانتاج المنتظم

ولقد نجم هذا التحسن عن ارتفاع التكوين العضوي للرأسمال في الصناعات التحويلية والاستخراجية والكهرباء والنقل والانشاءات. ففي منتصف السبعينات شهد الاردن توسعا مضطردا للصناعات الكبرى القائمة من قبل، كالفوسفات وتكرير البترول والاسمنت والنسيج والكهرباء. كما قامت صناعات تحويلية واستخراجية كبيرة ذات تجهيزات آلية عالية الكلفة واحجام انتاجية كبيرة، الامر الذي نجم عنه توسع حجوم الاستخدام المنتظم والارتباط بالآلة. وفي الوقت نفسه، نشأ خلال الفترة ذاتها عدد من الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة، تتميز بتجهيز آلي حديث رفيع التقنية، لكنها تستخدم اعدادا قليلة من العمال، اذ تتميز طبيعتها الانتاجية بنسبة تصنيع متدنية نظرا الى اعتمادها على مواد وسيطة مصنعة. ومع ذلك فانها تتطلب عمالا متدربين او ذوي مهارة وخبرة عالية نسبيا. ويلاحظ من الجدول ١٠، الذي يمثل عدد التراخيص الصناعية الجديدة خلال ١٩٧٦/ ١٩٨٠، ان متوسط رؤوس الاموال الثابتة الى متوسط عدد العمال المستخدمين يرتفع سنة بعد اخرى.

جـدول رقم ١٠
التراخيص الصناعية خلال ١٩٧٦/ ١٩٨٠

السنة	عدد التراخيص	مجموع رؤوس اموالها (مليون دينار)	عدد فرص العمل
١٩٧٦	٢٠١	١٨	٦,٠٠٠
١٩٧٧	١٢٨	٢٤,٥	٤,٦٠٠
١٩٧٨	١٠٩	١٩,٥	٣,٤٠٠
١٩٧٩	١١٧	١٥	٣,٥٠٠
١٩٨٠	١١٥	١٨	٣,٥٠٠
المجموع	٦٧٠	٩٥	٢١,٠٠٠

المصدر: مجلة **التنمية**، العدد ٩٤، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٥.

كما يلاحظ ايضا ان الزيادة العددية لعمال الصناعة بالمتوسط لكل مؤسسة صناعية كان يترافق مع تحسن التكوين المهني لعمال الصناعة. اذ ان التوسع في بناء الصناعات الجديدة كان يجـري في الفروع الاكثر ارتباطا بالانتاج الآلي الحديث والتقنية العالية التطور، والتي تتطلب بالضرورة تكـوينـا فنيا ومهنيا رفيعا ومهارة عالية لدى العمال. فالحصة الاكبر من المؤسسات الصنـاعية المرخصة في النصف الاخير من السبعينات كانت من نصيب الصناعات الكيماوية (٣٠,٥٪ من عدد التـراخيص الصناعية الجديدة)، وتليها حصة صناعات البناء (٢١٪)، ثم الصناعات الغذائية (٩١٪). (انظر الجدول رقم ١١).

٥ ـ تحسن مستوى الانتشار الجغرافي والاقليمي للطبقة العاملة

من المعـروف ان الغـالبية العظمى للطبقة العاملة، باستثناء عمال الزراعة، متمركزة في محـافـظة عمـان، التي تتـركز فيها ايضا غالبية الصناعات والقطاعات الخدمية والمؤسسات الحكـوميـة. ففي عام ١٩٧٥ كانت منـطقـة عمان تضم ٥٣٪ من اجمالي السكان و٩٣٪ من المؤسسات الكبيرة المنتظمة و٧١٪ من البنوك و٥٤,٣٪ من المستشفيات و٧٠٪ من الاطباء و٧٣٪ من الصيدليات و٨٤٪ من الفنادق المصنفة[٨٦]. ومع ان هذا التمركز الشديد للطبقة العاملة في قطب واحد، هو العاصمة عمان ومحيطها، قد حرمها من مزايا الانتشار والنمو المتوازن على صعيد البلاد ككل، فإنه ضمن لها ميزة خاصة، اذ ان تجمعها في محيط واحد غير متباعد جغرافيا سهل ويسهل عملية تفاعلها وتطور وعيها، كما يوفر امكانيات افضل لتضامنها وتحركها كطبقة مستقلة.

واذا كان من غير المحتمـل ان يطرأ تحـول جذري على وضعية تمركز الطبقة العاملة في المستقبـل القـريب، حيث ستبقى اقسام هامة ورئيسية من الطبقة العاملة متمركزة في منطقة العـاصمـة ومحيـطهـا، فإن التطورات الاقتصادية التي شهدهاالاردن في النصف الثاني من السبعينات ومطلع الثمانينات تشير الى بروز معالم تبدل نسبي في مستوى انتشار الطبقة العاملة جغـرافيـا. ذلك ان ابـرز الصناعات الاستخراجية والكيماوية واكبرها توجد في جنوب الاردن. فالانتاج الرئيسي من الفوسفات يستخرج الان من مناجم الحسا والوادي الابيض، وليس من

جـدول رقم ١١
التراخيص الصناعية خلال ١٩٧٦/ ١٩٨٠ حسب الفروع الصناعية

نوع الصناعة	عدد التراخيص الصناعية	النسبة المئوية
صناعاتٌ كيماوية	٢٠٤	٣٠.٥
صناعات مواد بناء	١٣٩	٢١
صناعات غذائية	١٢٨	١٩
صناعات اخرى	٤٩	٧
صناعات نسيجية	٢٦	٤
المجموع	٦٧٠	٪١٠٠

المصدر: مجلة **التنمية**، العدد ٩٤، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص. ٥

مناجم الرصيفة القريبة من عمان. كما ان انشاءات مصنع البوتاس مشادة على الشاطىء الشرقي الجنوبي للبحر الميت في نطاق محافظة الكرك، واقيم مؤخرا مجمع صناعي للاسمدة الكيماوية في شمال العقبة، ومصنع للزجاج في محافظة معان. ان التوسعات الرئيسية في قطاع النقل جرت ايضا في مناطق جنوب الاردن، كالتوسيع في استخدام السكك الحديدية في شحن الفوسفات، واقامة المزيد من الارصفة في ميناء العقبة، الذي تحول الى ميناء شبه اقليمي، ولم يعد ميناء محليا.

اذا اخـذت هذه التـطورات بالاعتبـار مع قيـام عشرات المشـاريع الانشائية الضخمة والتوسعات الجارية في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتحسن بنية العمل الزراعي، فان هذه كلها تظهر ان هناك افاقا مفتوحة لتحسين مستوى انتشار الطبقة العاملة جغرافيا.

لقد انطوى هذا الانتشار في الوقت نفسه على ظاهرة ايجابية اخرى، هي ان هذا الامتداد والانتشـار للصناعة خارج العاصمة اخذ يزج اعدادا متزايدة من الجماهير الشرق اردنية في صفوف الطبقة العاملة، بعد ان كانت الطبقة العاملة تضم غالبية ساحقة فلسطينية الاصول. حقا ان من الممكن تتبع بدايات عملية انتقال الجماهير ذات الاصول الريفية والعشائرية الى العمل المأجور، منذ وقت مبكر في السبعينات مع تزايد الهجمة الريفية نحو المدن، نتيجة لتفاقم ازمة الريف. الا ان الانتقـال نحـو العمل في الصناعة وقطاعات الانتاج الحديثة تسارع اكثر منذ منتصف السبعينـات، وخـاصـة في مطلع الثمـانينات مع اقامة عدد من المشاريع الكبرى في المحافظات الطرفية نفسها وشروعها بالانتاج.

ان تنـامي اتجـاهات الانتشار للطبقة العاملة، جغرافيا، يمكنها من النمو المتوازن ومن الاتصال بمختلف الطبقات الاجتماعية الكادحة، ويوفر الاساس لها لنشر وعيها واشكال تنظيمها الخاصة ورفع مستوى نفوذها وتأثيرها في الاطار الوطني العام، ويهيء لها المجال، للعب دورها في توحيد وضم صفوف مختلف الطبقات الاجتماعية في النضال الوطني الديمقراطي.

٦ ـ ازدياد نسبي في مستوى مشاركة المرأة في العمل

ما زالت نسبة الاناث العاملات الى مجموع الاناث من السكان نسبة متدنية فهي تقارب

٤٪ لعام ١٩٧٥ [٨٧]. ان تراجع وتائر مشاركة المرأة في العمل الزراعي وازدياد انخراطها في التعليم قد اديا الى تراجع مساهمة المرأة في القوى العاملة في السبعينات، بالمقارنة مع الخمسينات او الستينات.

الا انه، بالمقابل، بدأت تتغير مستويات مشاركة المرأة في العمل في المدن تحت تأثير انخراطها المتزايد في النشاط الاقتصادي، ولا سيما في الخدمات كالتعليم والصحة والادارة والبنوك والتجارة. كما شهدت السبعينات انخراطا متزايدا للمرأة في العمل الصناعي، وهكذا فقد ارتفعت مساهمة المرأة في القوى العاملة، غير الزراعية، من ٩,٦٪ عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٤٪ عام ١٩٨٠[٨٨]. اما في الصناعة فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل الصناعي من ١٢,٧٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٠,٦٪ عام ١٩٧٥[٨٩].

لكن مشاركة المرأة في العمل ترتفع في قطاع الزراعة لتشكل ٣٣٪ من القوى العاملة الزراعية حسب تعداد ١٩٧٥، اذ شكلت النساء ما نسبته ٣٦,٢٪ من العاملين الدائمين و٣٣,٩٪ من العاملين المؤقتين و٢٦,٢٪ من العاملين العرضيين[٩٠].

ان ارتفاع الطلب في سوق العمل الداخلي المترافق مع وتيرة تسرب عالية للقوى العاملة، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني القيمة الفعلية للاجور والدخول، وكذلك ارتفاع معدلات الاعالة بالنسبة لارباب اسر العاملين، والتطور الاجتماعي، وتنامي وتائر التعليم، كلها عوامل تدفع باتجاه زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة. لكن، بالمقابل، تعيق هذه العملية عراقيل موضوعية عددة، ابرزها انعدام المساواة في الاجور والحقوق والمزايا الاخرى بين العاملة والعامل، وغياب حماية القانون لحقوق المرأة، وموقف اصحاب العمل السلبي من تشغيل المرأة المتزوجة، والعوائق الاجتماعية الاخرى، كمعارضة الاب او الزوج، وانعدام المساواة في فرص التعليم والتدريب للمرأة[٩١].

٧ ـ تحسن خصائص قوة العمل الزراعية

ويتجلى ذلك في بدء تحول بنية العمل الزراعي باتجاه ازدياد الاعتماد على العمل المأجور في الزراعة (تحول الاغوار ووادي نهر الاردن الشرقي، الى مركز للزراعة الرأسمالية)، حيث يستمر تحول العمل الزراعي الى عمل دائم على مدار السنة تقريبا، وازدياد مظاهر تجمع وتمركز قوة العمل واتصالها بالالة، كما تتحسن نسبيا مظاهر الاستقرار في العمل وطابعه شبه الدائم.

ان المؤشرات غير المباشرة، والتي تصف مجرى تحول علاقات الانتاج والهيكل العام للقوى المنتجة في الريف تشير، في ظل غياب المعطيات المباشرة والملموسة عن اوضاع العمال الزراعيين، الى تحسن ملموس في خصائص قوة العمل الزراعية. فاكثر من نصف الحيازات الزراعية (وفقا للتعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٥) تنتج اساسا للسوق، ومن اجل التبادل النقدي في السوق، مقابل ٤٨٪ من المجموع الكلي للحيازات الزراعية كانت تكرس اكثر من ٥٠٪ من قيمة انتاجها لاغراض سد الاحتياجات الذاتية للحائز واسرته[٩٢]. وهذا يعني ان انماط الانتاج الاكتفائية تتراجع من حيث عدد الحيازات، وانها تنخرط بنسب متفاوتة في الانتاج للسوق. اما في الاغوار والمرتفعات فان نمط الزراعات يظهر انها موجهة كليا نحو السوق (خضروات وفواكه وثمار). ان الطابع الرأسمالي للزراعة يتجلى اكثر فاكثر في تسارع وتيرة استخدام الالات الزراعية الميكانيكية، سواء تلك الالات الثابتة المولدة للقوة، او الجرارات والالات الاخرى الخاصة باعمال تجهيز الارض والزراعة والحصاد وتجهيز الاعلاف والانتاج الحيواني ومعدات النقل. ولقد ارتفع عدد

الجـرارات الزراعيـة بين عام ١٩٦٧ و١٩٧٩ بحـوالي ٨٧٪ وارتفع حجم استخدام الاسمدة الكيماوية والبذار المحسنة والادوية الزراعية وغيرها من مستلزمات الزراعة[٩٣]. ولعل ارتفاع عدد المـزارع الخـاصـة بتـربيـة الدواجن لاغراض انتاج اللحوم والبيض مثال على تسارع النمو الرأسمالي في الريف، فقد ارتفع عددها من ٥٦٩ مزرعة عام ١٩٧٣ الى ١٠١٧ عام ١٩٧٧[٩٤].

ويشكـل انتشـار الزراعـات المحميـة (البيوت البلاستيكية) واشكال الري بالرشاشات والتنقيط ذات الكلفة الرأسمالية العالية في الاغوار، والتي تتضاعف مساحتها سنويا وبوتائر عالية في الاعوام الاخيرة بعد ان كانت غير معروفة حتى منتصف السبعينات، مؤشرا آخر على اتجاهات النمـو الرأسمـالي في الزراعة، وما يتطلبه ذلك من قوة عمل زراعية ذات خصائص بروليتارية. وبالفعل تعطي المعطيات الحسية الملموسة صورة عن بعض مظاهر هذا التطور، فقد ارتفع متوسط العمل الزراعي الدائم في الاغوار من ٣ أشهر عمل الى ٧ أشهر عمل على الاقل، وبدلا من الشكل الميـاوم لدفع الاجور (الدفع يوم بيوم للاجور) باتت الاجور، لدى قسم هام من عمال الزراعة الرأسمالية، تدفع في شكل رواتب شهرية، مما يعكس التحسن الملموس في الاستقرار النسبي لقوة العمل الزراعية في الاغوار. كما بات طابع العمل الزراعي يتطلب بنية قوة عمل جديدة، يدخل في عدادها المهندسون الزراعيون واصحاب الاعداد المهني والعمال المهرة، وقد اخذت هذه البنية بالتحول التدريجي لصالح نمو حجم الفئات الاخيرة[٩٥].

لكن، مما يحد كثيرا من مفعول ونتائج هذا التحول البارز في خصائص العمل الزراعي تلك الهجرة الكثيفة لقوة العمل الزراعية من الريف الى المدينة، وذلك الاحلال المتعاظم لقوة العمل الوافدة (عمال عرب واجانب) محل الايدي العاملة المحلية، الامر الذي ادى الى تخفيض وزن الايدي العاملة الزراعية المحلية بالنسبة الى عموم عمال واجراء الزراعة.

الانعكاسات السلبية للنمو الرأسمالي التابع على الطبقة العاملة

ان اشكـال التحسن التي جدت على حجم وبنيـة الطبقـة العاملة، والتي حتمها النمو الرأسمالي السريع وتبلور علاقات الانتاج الرأسمالية، وما رافق ذلك من تحسن نسبي وان محدود على وزن قطاعات الانتاج المادي، يجب ان لا تحجب عن الانظار الطابع المتناقض والفوضوي لهذا النمـط من النمو الرأسمالي، خاصة وهو يجري في اطار التبعية، والانخراط المتزايد في السوق الرأسمالي العالمي. ولذلك فقد اقترنت مظاهر التحسن المارة بانعكاسات سلبية، حتمها الطابع التـابع للتطور الرأسمالي العالمي، مثل تدني مستوى استقرار الطبقة العاملة (كنتيجة لتفاقم تسرب الايـدي العاملة للخارج) وتدني مستوى الثبات في مواقع العمل، وتعمق مظاهر اختلال التوازن في التوزيع القطاعي للقوى العاملة وللطبقة العاملة، الناجم عن النمو غير المتوازن لمختلف القطاعات الاقتصادية واستمرار هيمنة القطاعات الخدمية على الاقتصاد الوطني.

ومن المناسب ان نتناول الانعكاسات السلبية الرئيسية هنا بشيء من التفصيل.

١ ـ تسرب قوة العمل الى الخارج واثره من حيث اضعاف مستوى استقرار الطبقة العامة

ادى النمو الرأسمالي السريع منذ عام ١٩٧٤ الى تحسين شروط الطلب الداخلي على قوة العمـل، لا سيمـا على ذوي الكفاءات الفنية والمهنية والعمال المهرة. ولقد ادى هذا الى تراجع تدريجي في مستـويـات البطالة. الا انه سرعان ما اقترن هذا النمو الرأسمالي بتصاعد مقابل

للضغوط التضخمية والغلاء والى تدني القدرة الشرائية الفعلية للاجور.

وفي الوقت نفسه، كان الطلب الخارجي على الايدي العاملة المحلية، خصوصا من قبل البلدان المنتجة للنفط، قد تصاعد نتيجة لتوفر فوائض مالية ضخمة لهذه البلدان بعد الارتفاع المفاجيء لاسعار النفط بعيد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوجيه حصص هامة من هذه الفوائض للاستثمار والتنمية لدى هذه البلدان. ولقد ادى هذان العاملان (اي الضغوط التضخمية الداخلية وتدني القدرة الشرائية الفعلية للاجور، وارتفاع حجوم الطلب الخارجي على الايدي العاملة المحلية) الى تنشيط موجة الهجرة الاقتصادية باتجاه الخارج، ومن ثم بروز نقص فادح في الايدي العاملة المحلية ذات المهارة والتكوين المهني والفني اللازمة لتلبية الطلب الداخلي.

لقد امتنعت الدولة عن التدخل لمعالجة اسباب تسارع هجرة الايدي العاملة المحلية؛ بل انها، في الواقع، شجعتها، فمن جهة، سعت السلطة الى كبح جماح تصاعد القوة التفاوضية للطبقة العاملة، بعد ان شنت، في مطلع النصف الثاني من السبعينات، سلسلة واسعة من النضالات المطلبية لتصحيح مستويات اجورها بشكل يتناسب مع تفاقم التضخم والغلاء وتدني قدراتها الشرائية. وهكذا شددت السلطات قبضتها على الحركة النقابية، واعادت تنظيم هيكلها الداخلي عام ١٩٧٦، ثم سعت بوسائل ادارية وزجرية متنوعة الى تجميد نزاعات العمل والمطالب الداعية لتعديل الاجور، بل، اقدمت، ايضا، على تشكيل لجنة رسمية لتقنيين مستويات ارتفاع الاجور سنويا، في حدود غالبا ما كانت دون مستويات التضخم المعترف بها رسميا. واخيرا، فتحت الباب على مصراعيه لهجرة كثيفة واردة الى البلاد للعمال العرب والاجانب بحجة تعويض الايدي العاملة المحلية المتسربة خارج البلاد. ولقد استخدم العمال الواردون كاداة لاضعاف القوة التفاوضية للطبقة العاملة، ولتخفيف مستويات الاجور المقبولة، مما اوجد بدوره دورة كاملة من الهجرة والهجرة المضادة، تتبادلان التأثير وتحفز كل منهما الاخرى على التسارع.

ووفقا لتقديرات وزارة العمل، فقد بلغت معدلات العمال المغادرين للعمل في الخارج ما بين ١٠ ـ ١٢ الف عامل سنويا، خلال فترة ١٩٧٤/ ١٩٨٠[٩٦]. وتعد هذه المعدلات دون الواقع، خاصة اذا اخذنا بالاعتبار التقديرات الرسمية التي سبق ان نشرتها وزارة العمل في السابق، والتي تشير الى ان عدد المغادرين للخارج بلغ في بعض السنوات معدلا يفوق ٢٠ الف شخص. وهذا يعني ان عدد العمال المغادرين خلال السنوات ١٩٧٤/ ١٩٨٠ ربما فاق ١٠٠ الف عامل[٩٧].

وتقدر وزارة العمل الاردنية حجم القوى العاملة المحلية في الخارج بحدود ٣٠٥ الاف شخص، اي ما يوازي ٤٣٪ من اجمالي السكان القادرين على العمل في نهاية السبعينات[٩٨]. وتعترف مختلف المصادر الرسمية الاردنية بان اكثر فئات القوى العاملة اعدادا علميا وفنيا وخبرة وكفاءة باتت الان خارج الاردن. فبعض المصادر الاحصائية تؤكد ان اثنين من كل ثلاثة فنيين محليين يعملون الان في الخارج. وتلاحظ دائرة الاحصاءات العامة في احدى دراساتها ان ٣٠,٥٪ فقط من العاملين في الخارج يحملون مؤهلا علميا ادنى من الشهادة الثانوية العامة، وان الباقي، اي ٦٩,٥٪، يحملون مؤهلات اعلى. واذا ما اخذ التوزيع المهني للعاملين في الخارج، فان الدراسة ذاتها تقدر أن ٢٢,٨٪ منهم يعملون في مهن فنية وادارية، وان ٥٦,٢٪ منهم يعملون في مهن تفترض توفر شروط الخبرة والتدريب العملي[٩٩].

لقد انعكست موجات تسرب الايدي العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، لكن اكثرها تضررا كان قطاع البناء والانشاءات الذي فقد ٧٥٪ من العاملين فيه، والصناعة التي تسرب منها ١٤٪ من العاملين، والخدمات التي فقدت ١١٪ من العاملين. ونتيجة لارتفاع وتائر الهجرة

للخارج، انخفض الحجم المطلق للسكان العاملين داخل البلاد، كما انخفض وزنهم النسبي الى مجموع السكان. ان هذا العامل، اضافة الى ارتفاع حجم السكان دون سن العمل، وعدد الملتحقين بالدراسة، وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة، جعل نسبة السكان العاملين لا تتجاوز ٢٠٪ من اجمالي السكان، وذلك في اواخر السبعينات. ومع منتصف السبعينات بدأت الهجرة الوافدة للعمال العرب والاجانب بالتدفق على الاردن، ولقد بدأت هذه الهجرة باعداد ضئيلة ثم تسارعت وتيرتها لتبلغ، وفق التقديرات الرسمية، حوالي ١٢٠ الف عامل غير محلي، قسم منهم من الاراضي الفلسطينية المحتلة[١٠٠]. وتتصف غالبية الايدي العاملة المهاجرة بتدني مهارتها ومستوى كفاءتها المهنية والحرفية، ولكن بتقبلها لاجور متدنية جدا وشروط معيشية وسكن وظروف عمل قاسية للغاية. الّا ان اقامة العمال الوافدين مؤقتة وقصيرة الاجل، على الاخص بسبب شروط الاستخدام الشاقة والاجور المتدنية. ويشكل العمال العرب (واغلبهم من العمال المصريين) حوالي ٨٠٪ من الايدي العاملة الوافدة. ويليهم بالترتيب العمال الاسيويون من مختلف الجنسيات[١٠١]. ويتوزع هؤلاء اساسا على القطاعات التي شهدت تسربا شديدا او تلك التي تنمو بوتائر سريعة، والتي لا تتطلب منهم مهارة او خبرة مسبقة، اذ يعمل حوالي نصف العمال الوافدين في قطاع البناء، ويتوزع النصف الاخر على قطاعات الزراعة والخدمات والصناعة.

ان استمرار هذه الهجرة بالاتجاهين، من البلاد نحو الخارج واليها، ينعكس سلبيا على خصائص الطبقة العاملة النوعية، وبدرجة رئيسية على مستوى استقرارها.

٢ ـ تدني مستوى الثبات في المؤسسات

يظهر تدني مستوى الاستقرار على صعيد اخر في سرعة دوران العمل، اي انتقال العمال من مؤسسة الى اخرى بنسب عالية، بلغ متوسطها حسب دراسة لوزارة العمل[١٠٢] كما يلي: ٢٥,٣٪، ٣١,٥٪، ٣٣,٢٪، ٣٧,٢٪، وذلك خلال السنوات ١٩٧٣/ ١٩٧٦. ويعود هذا المعدل المرتفع لعدم الثبات في موقع العمل الى جملة من الاسباب، اهمها تدني الاجور والسعي لتحسينها لمواجهة ضغوط ارتفاع تكاليف المعيشة، والتضخم النقدي، واشتداد اشكال الاستغلال، والفصل التعسفي من العمل، وارتفاع معدلات حوادث العمل[١٠٣].

ان القصور الذاتي الذي تعاني منه الحركة النقابية العمالية تجاه تنظيم المطالبة العمالية، والقيود المفروضة من السلطة على المطالب العمالية والعمل على تجميدها، بما في ذلك تحديد سقف لا يمكن تجاوزه للمطالبة برفع الاجور، بحجة الحد من ارتفاع معدلات التضخم، بينما هو، اي سقف الزيادات، دون معدلات التضخم المعترف بها رسميا، هذه العوامل قد اسهمت بدورها في تسريع وتيرة دوران العمل، حيث يضطر العمال للبحث بشكل فردي عن تحسين مستوى اجورهم وشروط عملهم بالانتقال من مؤسسة الى اخرى، مستندين الى وجود مرونة في الطلب على العمل ووجود تنافس فعلي بين ارباب العمل على اجتذاب فئات محددة من العمال والمستخدمين غالبا ما يكونون من اصحاب الكفاءات الفنية والمهارة العالية.

ان سعي السلطة، ونجاحها نسبيا، في تجميد المطالب العمالية وتحديد سقف لارتفاع الاجور، والتدخل في شؤون النقابات من اجل اضعاف المركز التفاوضي للطبقة العاملة ادت، بالمقابل، الى توسيع الفوضى والاضطراب في سوق العمل الداخلي، والى الحاق الخسائر بارباب العمل نتيجة تدني مستوى الثبات في مواقع العمل.

٣ ـ استمرار اختلال التوزيع القطاعي للقوة العاملة لصالح القطاعات الثالثة (الخدمات)

ان عملية اعادة توزيع القوة العاملة وتبدل خصائصها التقليدية المعروفة في مطلع

الستينات ادت، وما زالت تؤدي، الى هبوط متسارع في عدد السكان العاملين في الزراعة، والى هبوط مماثل في وزنهم النسبي.

ولقد اظهرت النتائج الاولية للتعداد العام للمساكن والسكان (١٩٧٩) هبوط حجم القوى العاملة الزراعية، بحيث لم تعد تتجاوز ١٤٪ من اجمالي القوى العاملة في البلاد[١٠٤].

وبالمقابل، ارتفعت حصة القطاع الثالث من السكان العاملين بدلا من ان تنخفض. اذ على الرغم من النمو العددي الهام للعاملين في قطاعات الصناعة والتعدين والانشاءات، فان وتائر نمو القوى العاملة لدى قطاعات التجارة والبنوك والادارة العامة والدفاع والخدمات الاخرى ارتفعت بوتيرة اعلى. وعلى سبيل المثال، تستخدم الادارة العامة والدفاع والخدمات الاخرى ما يزيد على ٣٧٪ من اجمالي القوى العاملة الاردنية. ويؤدي هذا التضخم العددي للعاملين في جهاز الدولة المدني والعسكري والمؤسسات المستقلة التابعة له، وكذلك في قطاع التجارة والخدمات المالية والعقارية وغيرها، الى تعميق الاختلال في التوزيع القطاعي للقوى العاملة لصالح القطاعات الثالثية (الخدمية)، كما يؤدي الى اضعاف الوزن النسبي للعاملين في الانتاج المادي، ولا سيما في الصناعة والكهرباء، والبناء، رغم النمو السريع نسبيا لعددهم المطلق.

ان هذا التضخم العددي لحجم العاملين في القطاعات الخدمية (الحكومية والخاصة)، انما يعكس شكلا من اشكال احتدام التناقضات الداخلية للبنية الرأسمالية المحلية التابعة، وذات الخصائص والتوجهات الكومبرادورية ـ الطفيلية. وهو ثمرة لفوضى النمو الرأسمالي واتجاهاتها المتضاربة، ولا يقلل من صحة هذا الحكم واقع ان اعدادا من هؤلاء العاملين في الخدمات يؤدون وظائف تسهل الانتاج المادي وتسهم في تحقيق التراكم الداخلي، كالعاملين في قطاع النقل والتخزين وعمال المشاريع الانتاجية الحكومية، الاشغال العامة، وسلطة المصادر الطبيعية، ومؤسسة المياه والمؤسسات الحكومية المستقلة ذات الطبيعة الانتاجية الاخرى.

---

(١) انظر: «الطبقة العاملة في الاردن: حجمها وتركيبها»، مجلة **الحقيقة**، عمان، نيسان (ابريل) ١٩٧٦.

(٢) راجع: **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**، عمان: المجلس القومي للتخطيط، د.ت، ص ١.

(٣) **المصدر نفسه**، الجدول ١/ ٢، ص ٤.

(٤) **خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠** ، عمان: المجلس القومي للتخطيط، د.ت، ص ٢٦.

(٥) راجع فهد الفاتك في **الرأي** (عمان)، ٢٨/١٠/١٩٨٢.

(٦) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥ و١٦.

(٧) الفاتك، **مصدر سبق ذكره**.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **النشرة الاحصائية الشهرية**، عمان: البنك المركزي الاردني، المجلد التاسع، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٧٣، جدول رقم ٣٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٤١.

(١١) **التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٨٠**، عمان: البنك المركزي الاردني، جدول رقم ٢٨، ص ٤٩ و **التقرير السنوي الثامن عشر لعام ١٩٨١**، عمان: البنك المركزي الاردني، جدول رقم ٣٣، ص ٦٨.

(١٢) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١.

(١٣) **السياسات الزراعية العربية، الجزء الثاني، السياسة الزراعية للمملكة الاردنية الهامشية**، الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، ١٩٨٢، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(١٤) **جواد العناني وتيسير عبد الجابر، مشروع الثقافة السكانية، مجموعة محاضرات وابحاث في القضايا السكانية**، عمان: وزارة العمل، ١٩٨١، ص ١٧٩.

(١٥) لمزيد من التفاصيل راجع: د. جواد العناني وتيسير عبد الجابر، **تجربة الاردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة**، عمان: ١٩٨١، جدول رقم ١٢.

(١٦) لمزيد من التفاصيل راجع **المصدر نفسه**، الفصل الثاني.

(١٧) **التقرير السنوي التاسع عشر لعام ١٩٨٢**، عمان: البنك المركزي الاردني.

(١٨) لمزيد من التفاصيل راجع: **خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥**، عمان: المجلس القومي للتخطيط؛ وكذلك: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، **مصدر سبق ذكره**، وخطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**.

(١٩) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره.**

(٢٠) «**اعادة تقييم انجازات الخطة الخمسية الاولى**»، فهد الفاتك، **الرأي** (عمان)، ١١/١٠/١٩٨٢.

(٢١) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(٢٢) **التقرير السنوي الخامس عشر لسنة ١٩٧٨** حتى **التقرير السنوي الثامن عشر لسنة ١٩٨١**، عمان: البنك المركزي الاردني ـ راجع الفصول الخاصة بقطاع الصناعة والتعدين، وكذلك جداول الارقام القياسية للانتاج الصناعي.

(٢٣) لمزيد من التفاصيل راجع **الحسابات القومية للاردن ١٩٦٧ ـ ١٩٧٧**،و **الحسابات القومية للاردن ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٢٤) **الرأي**، ١١/١٠/١٩٨٢.

(٢٥) خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢ و١٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٢٧) **المصدر نفسه.**

(٢٨) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥.

(٢٩) **المصدر نفسه.**

(٣٠) **المصدر نفسه.**

(٣١) راجع: **التقرير السنوي الثاني عن الشركات الاردنية لعام ١٩٧٢**، عمان: دائرة مراقبة الشركات، وزارة الاقتصاد الوطني، والتقارير التالية المماثلة.

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) **المصدر نفسه.**

(٣٤) **الرأي**، ١٥/٨/١٩٧٧.

(٣٥) **المصدر نفسه.**

(٣٦) راجع: **التقرير السنوي عن الشركات لعام ١٩٧٧**، عمان: دائرة مراقبة الشركات، وزارة الصناعة والتجارة.

(٣٧) **وادي الاردن** (سلطة وادي الاردن ـ عمان)، السنة الاولى، العدد ١، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ١١.

(٣٨) «الاهداف الاستراتيجية للتنمية الزراعية»، **المهندس الزراعي** (عمان)، السنة التاسعة، العدد ١٢، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٠، ص ٤.

(٣٩) **التعداد الصناعي ١٩٦٧**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٦٨، جدول ب، ص ١٤.

(٤٠) **المصدر نفسه.**

(٤١) **المصدر نفسه.**

(٤٢) **المصدر نفسه**، جدول ٥/ هـ ، ص ٥٢.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل راجع: **الاستخدام في المؤسسات المنتظمة**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٧٠.

(٤٥) راجع: **مشروع الضمان الاجتماعي لعام ١٩٧٣، الاستخدام في المؤسسات المنتظمة**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٤٦) من اجل استخراج الارقام الاجمالية لعدد العاملين في الخدمات، استخدم عدد كبير من المراجع، منها **سجلات ديوان الموظفين**، لاستخراج عدد المياومين لدى الدولة وغير المصنفين او العاملين بعقود، و**تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٠**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، وذلك لتقدير العاملين في الخدمات الشخصية والعاملين في الخدمات الصحية والتعليمية غير الحكومية واعداد مختلفة من سلسلة الاستخدام في المؤسسات المنتظمة، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٧) انظر **التعداد الصناعي ١٩٧٩**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨١.

(٤٨) انظر: **التعداد الزراعي الشامل ١٩٧٥**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٤٩) انظمة الاستخدام في المؤسسات المنتظمة، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٠) انظر: **نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٨١.

(٥١) انظر: السياسة الزراعية العربية، الجزء الثاني، السياسة الزراعية للمملكة الاردنية ـ الهاشمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤. وكذلك: مصادر الجدول ٦ في هذه الدراسة.

(٥٢) **التنمية** (عمان)، العدد ٨٤، نيسان (ابريل) ١٩٨١، ص ٥.

(٥٣) انظر، مثلا: **النهار العربي والدولي، عدد خاص بالاردن**، رقم ٥٧، ٣/٦/١٩٧٨، ص ٢٥. وانظر، ايضا علي الدجاني، «الصناعة الاردنية، موجبات الحيرة الصناعية»، **التنمية**، العدد ٧٣، آب (اغسطس) ١٩٧٩.

(٥٤) **النشرة الاحصائية السنوية**، العدد ٢٧ لعام ١٩٧٦، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ص ٢٢٢ ، وكذلك **المصدر نفسه**، العدد ٢٩ لعام ١٩٧٩، ص ٢٢٦.

(٥٥) هذه النسبة مستخلصة من: **السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٥٦) هذه النسبة مستخلصة من: **مشروع الضمان الاجتماعي للعمال ١٩٧٣** عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٥٧) هذه النسبة مستخلصة من: **الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الاردن الشرقية**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.

(٥٨) استخلص عدد العاملين في قطاع النقل من جمع عدد العاملين في قطاع النقل المنتظم مع عدد العاملين في وسائط النقل غير المنتظمة، كالنقل والشحن وسيارات الاجرة. وقد استبعدت السيارات الخصوصية. كما افترض ان نصف سيارات الاجرة (التاكسي) مملوكة لمن يسوقها فاستبعد مالكوها. وقد استخدمت لهذا الفرض نشرات دراسة الاستخدام واحصاءات المركبات المسجلة لعامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، كما وردت في النشرة الاحصائية السنوية، **مصدر سبق ذكره.**

(٥٩) انظر: مشروع الضمان الاجتماعي للعمال ١٩٧٣، **مصدر سبق ذكره.**

(٦٠) النشرة الاحصائية السنوية، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٣١ لسنة ١٩٨٠، الجدول رقم ١٢٦، ص ١٦٥.
(٦١) **الحقيقة** (عمان)، السنة ٣٢، آذار (مارس) ١٩٨١.
(٦٢) انظر: التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٣) انظر: مشروع الضمان الاجتماعي للعمال ١٩٧٣، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٤) **النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠**، العدد ٣١، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ص ١٦٦ ـ ١٦٨.
(٦٥) انظر: **تقرير عن مراحل تطبيق قانون الضمان (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)**، عمان: مؤسسة الضمان الاجتماعي.
(٦٦) لمزيد من التفاصيل انظر، **المصدر نفسه**.
(٦٧) راجع التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩، **مصدر سبق ذكره**. وكذلك **التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة، ١٩٦٨.
(٦٨) اعداد العاملين في الصناعات الاستخراجية اشتقت من المصادر التالية حسب ترتيب السنوات: التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧، **مصدر سبق ذكره**؛ **التطور الاقتصادي في الاردن لعام ١٩٧٤**، عمان: الجمعية الملكية الاردنية؛ الاستخدام في المؤسسات المنتظمة ١٩٧٧، **مصدر سبق ذكره**، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠، **مصدر سبق ذكره**.
(٦٩) **المصدر نفسه**؛ وكذلك التطور الاقتصادي في الاردن لعام ١٩٧٦، عمان: الجمعية الملكية الاردنية، ١٩٧٧.
(٧٠) **المصدر نفسه**.
(٧١) الاستخدام في المؤسسات المنتظمة، ١٩٧٢، **مصدر سبق ذكره**؛ والاستخدام في المؤسسات المنتظمة ١٩٧٧، **مصدر سبق ذكره**.
(٧٢) **المصدر نفسه**.
(٧٣) نتائج تعداد القوى العاملة ١٩٧٥، **مصدر سبق ذكره**، جدول رقم ١٨، ص ١٣٩ ـ ١٤٩.
(٧٤) **المصدر نفسه**.
(٧٥) **المصدر نفسه**، جدول رقم ٢٤، ص ١٩٩ ـ ٢٠٩.
(٧٦) **المصدر نفسه**، جدول رقم٢٥،ص ٢١٠.
(٧٧) د. احمد قاسم الاحمد؛ **أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الاردني**، عمان: الجمعية الملكية الاردنية، الدائرة الاقتصادية، ص ٨٢.
(٧٨) **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**، عمان: المجلس القومي للتخطيط، ص ٢٨٥.
(٧٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٩٦.
(٨٠) «ورقة عمل حول اوضاع كليات المجتمع مقدمة لمجلس التربية والتعليم»، **الرأي**، ١٩٨١/٧/٧.
(٨١) راجع المهندس منذر المصري، «المستويات التعليمية والمهنية للقوى العاملة خلال ١٩٨١ ـ ١٩٨٥»، **الرأي**، ١٩٨٢/١١/١٣.
(٨٢) **المصدر نفسه**.
(٨٣) لمزيد من التفاصيل راجع: **المؤسسات الصناعية في الاردن ١٩٥٩**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.
(٨٤) راجع: التعداد الصناعي لعام ١٩٧٩، **مصدر سبق ذكره**.
(٨٥) راجع: مشروع الضمان الاجتماعي للعمال ١٩٧٣، **مصدر سبق ذكره**. وراجع **القوى العاملة في الاردن**. بحث مقدم الى مؤتمر التنمية الثاني، عمان ١٩٧٦، برقم ت ٥/٧٦.
(٨٦) راجع: **منطقة عمان وثقلها في الاقتصاد الاردني**، بحث مقدم الى مؤتمر التنمية الثاني، عمان ١٩٧٦، برقم ١/٧٦.
(٨٧) راجع: القوى العاملة في الاردن، **مصدر سبق ذكره**.
(٨٨) **المصدر نفسه**، وراجع ايضا: نتائج تعداد القوى العاملة لعام ١٩٧٥، **مصدر سبق ذكره**.
(٨٩) **المصدر نفسه**.
(٩٠) راجع: **نتائج التعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٥**، **الباب الخامس**: **العمل الزراعي**، عمان: دائرة الاحصاءات العامة.
(٩١) راجع: **حول فرص تدريب المرأة الاردنية ـ دراسة ميدانية**، اعداد مؤسسة التدريب المهني، عمان: وزارة العمل، ١٩٨١. وانظر ايضا نتائج هذه الدراسة كما نشرتها **الرأي**، ١٩٨٢/١٢/٤.
(٩٢) التعداد الزراعي الشامل لعام ١٩٧٥، **مصدر سبق ذكره**، الباب الاول: الحائز والحيازة.
(٩٣) **المصدر نفسه**، الباب السابع: مصادر القوة؛ وراجع ايضا: **الدليل الرقمي للزراعة**، عمان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٧٩، ص ٣٤ ـ ٣٦.
(٩٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٩.
(٩٥) راجع **وادي الاردن** (عمان)، العدد ١، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠، ص ٢٦.
(٩٦) **الرأي**، ١٩٨٢/١٠/١١.
(٩٧) **المصدر نفسه**.
(٩٨) **المصدر نفسه**. وكذلك مجلة العمل، **مصدر سبق ذكره**، العدد ٩ و١٠، السنة الثالثة، ١٩٨٠، ص ٢٣ ـ ٤١.
(٩٩) **الشعب** (عمان)، ١٩٧٦/٦/١٧.
(١٠٠) لمزيد من التفاصيل راجع: **التقرير السنوي لوزارة العمل**، عمان: ١٩٨١.
(١٠١) العناني وعبد الجابر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٥.
(١٠٢) **المصدر نفسه**، ١١٧.
(١٠٣) **العمل**، العدد ٢، السنة الاولى، ١٩٧٨، ص ٥١ ـ ٥٤.
(١٠٤) العناني وعبد الجابر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٧.

عادات الخطبة والزواج في قرية «البصة» الفلسطينية

يوسف حداد

هذه الدراسة، المستقاة من شهادات اصل قرية «البصة» في شمال فلسطين تسجل عادات الخطبة والزواج والاحتفالات التي ترافقها، كما كانت شائقة حتى عام ١٩٤٨، قبل هجرة أصل القرية.

من النواميس المقررة والتي لا مفر منها أمر الزواج، اذ عدا عن العاطفة الجنسية وعدا عن انجاب الأولاد، فوجود المرأة في البيت ضرورة لا غنى عنها مهما كانت،

لو كانت يداها بتسخم الحيط اسمها مره في البيت.

مرته أبقاله من كل الناس.

أما بالنسبة للبنت فالاهتمام بأمر زواجها ملح أكثر من الاهتمام بزواج الابن، والسبب عائد للحفاظ على الشرف والعرض، اذ من العار ان تحب،

دور لبنتك قبل ابنك

البنت أما جبرها وأما قبرها

البنت يا جيزتها يا جنازتها

وأمر الزواج في الغالب يقرره الأهل، وقلما يكون للشاب أو الشابة دور، فأهل العريس هم الذين يقررون الوقت الذي يسمحون فيه للابن بالزواج، ويحبون ان يتم الزواج في حياتهم، ويتمنون ان يروا احفادهم.

ابن الابن اعز من الابن

وهم الذين يختارون العروس مراعين اعتبارات عديدة منها:

(أ) تفضيل الأقارب حفاظاً على توطيد الرابطة العائلية وشد أواصرها، ومتى كانت العروس من الأقارب فهي تتحمل وطأة حمويها وتفهمهما.

يا ابن العم لا توخد غريبة ردادينا ولا القمح الصليبي

بنت العم تصبر على الجفا اما الغريبة بدها تدليل

عليك بالطريق ولو دارت وبنت العم ولو بارت

العورة لابن عمها
ما يحن على العود الا قشره
ولابن العم الافضلية المطلقة،
ابن العم ينزلها عن الفرس
أما ام العريس فتفضل أن تكون العروس من أقاربها هي. فهي تميل دائماً لاختيار ابنة اختها او ابنة اخيها، لكن ابنة العم هي المرجحة. وفي حال تعذر الأمرين فمن بنات الحمولة على الأقل. لكن هذه المواصفات أخذت تضعف تدريجياً منذ الثلاثينات.
(ب) المكانة الاجتماعية لأهل العروس. يراعي أهل العريس، خاصة والده، اختيار فتاة «بنت حسب ونسب واصل» أي فتاة يكون لأهلها مركز اجتماعي في البلدة وشأن.

ما بيجيد الواحدة الا أصلها.
خذوا الأصيلة ولو انها على حصيرة.
(جـ) الغنى والثروة، يفضل الأهل اختيار فتاة غنية وذلك لضمان مستقبل الابن، وقد تكون أحياناً غير جميلة فيتهافت الخطاب عليها بسبب ثروتها.
بنت الغني غنية وبنت الفقير فقيرة
(د) قدرة الفتاة على العمل الزراعي، وهذا شأن مهم على اعتبار انها ان كانت نشيطة فستكون دعامة اقتصادية لزوجها وفي ذلك ضمانة لمستقبلهما.

(هـ) الجمال، وله دور في الاختيار، واحياناً عندما يتزوج الشاب من ثرية غير جميلة يقول المثل السائر:
يا ميخذ القرد على ماله بروح المال ويبقى القرد على حاله
(و) الاخلاق، وهذا يعني أن تكون شريفة بالمفهوم الشائع لم تحب أحداً ولا تزال عذراء بكر.
ما باس تمها غير امها
وسيرة كل فتاة معروفة في البلدة كذلك سيرة أمها وأنسبائها.
طب الطنجرة على تمها بتطلع البنت لامها
خذوا البنات من صدور العمات
(ز) العلم، اصبحت الفتاة المتعلمة نسبيا ذات شأن خاصة في الأربيعينات، وبات العلم ميزة تؤخذ بعين الاعتبار.
ويراعي أهل العروس اعتبارات مشابهة تقريباً، يمكن ان تتركز حول الأمور التالية:

(أ) صلة القرابة
(ب) الثروة، وغالباً ما يفضلون «الوحداني» أي من لا اخوة له.
(جـ) العلم
(د) المكانة الاجتماعية
(هـ) الاخلاق
(و) الشكل.
على ان الحب كان له احياناً دور في قيام زواج، وكان لابد من الرضوخ له رغم امتعاض الأهل، اذ ذاك يستسلم الوالدان لارادة المحبين،

حب حبيبك ولو كان عبد اسود
حب مين تحب ولو كان قرد ودب

ويذهب المثل الى دور الوساطات في صفقة الزواج، وان المسألة ليست حظا. على ان دور الوساطة ممقوت، خشية العواقب من عدم الوفاق،

امشِ في جنازة ولا تمشي في جوازة

مراحل الزواج:

١ـ من تداول الأهل إلى الخطبة: بعد أن يكون الأهل قد ارتأوا ان زواج أحد أبنائهم قد أصبح ضرورياً ومناسباً، يجري التداول بين أفراد الأسرة ويسر الشاب لأمه أو لأخته بمن يفضل. وبعد أن يستقر الرأي، تذهب الأم أو الأخت في زيارة استطلاعية دون أن تبوح بالغرض وتسمى هذه الزيارة «بنقد العروس» حيث تجالس «الناقدة» الفتاة المقترحة وتراقب شكلها عن كثب كما تراقب حديثها، اناقتها، نظافة بيتها، وتعود الى البيت للتداول مجدداً ناقلة انطباعاتها ومعطية فكرة عن سنها. وكانت الفتاة المفضلة الصغيرة السن بحيث تكون بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة.

اما سن العريس فغالباً ما يكون بين السابعة عشرة والعشرين، وإذا كان وحيداً لأهله فينشط الأهل لتحقيق الزواج في سن مبكر قدر الامكان فقد يكون في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، لكن التحول بدأ منذ أواخر الثلاثينات نحو التأخر بسبب العلم.

٢ـ جس النبض: بعد عودة «الناقدة» يجري التداول فاذا ما استقر الرأي، تذهب ام العريس او اخته الى بيت العروس وتكاشف امها بالأمر بشكل سري، فتقوم امها باطلاعها واطلاع والدها، وتعود ام العريس لبيتها على أن تكرر الزيارة في موعد متفق عليه ليجري التداول والنقاش بين أهل العروس. وغالبا ما يكون الرأي للوالدين، فإذا تمت الموافقة، يقوم والد العروس باستشارة اقاربه لئلا يكون هناك اعتراض، واذا حصل فيبذل جهد لتذليل أية عقبة. وتعود ام العريس في الموعد المحدد لأخذ الجواب. فإذا كان ايجابيا تعود مطمئنة مرتاحة، وفور وصولها الى بيتها يسألها أحد أفراد أسرتها قائلا: «قمحة ولا شعيرة»، فإذا قالت: «قمحة»، هلل من في البيت وعم الحبور. وتجدر الاشارة الى انه في الأربعينات أصبح بعض الرأي للفتاة، وان كان بقي للأهل دور كبير في ارغامها ببعض الحالات، وغالبا ما كان رفضها ناتجا اما عن حب غير معلن واما لكبر سن العريس ولو كان غنيا.

٣ـ قطع الحكي: يستمر التداول بعد ذلك بصورة سرية، ويقوم والدا العريس بزيارة ليلية لأهل العروس، ويصارح والد العريس اهل العروس بالأمر، ويكون الجواب عادة «لنا الشرف ولكن علينا مشورة، وسنرد الجواب بعد يوم أو يومين وإلا فقلة الجواب جواب». ومتى ارسل الجواب الايجابي يتفق على زيارة علنية رسمية.

٤ـ الطلب الرسمي: يقوم أهل العريس مع بعض الأقارب والوجهاء بزيارة لأهل العروس.

وبعد التحيات والسلام، يخاطب أحد المتقدمين سنا ومكانة من أهل العريس والد العروس قائلا: «الله يمسيكم بالخير يا أبو فلان احنا طالبين القرب منكم لابننا فلان من ابنتكم فلانة واحنا قدامكم وحابين نسبكم»، فيجيب والد العروس: «أهلاً وسهلاً بحصلنا الشرف البنت بنتكم والصبي ابنكم»، ويرد أهل العريس قائلين: «بارك الله فيكم، اعطيتونا الله يعطيكم». وتنطلق النسوة بالزغاريد، ويمضي الأهل سهرتهم في مرح ويتداولون في أمر الخطبة والمهر وما سيقدمه العريس مداولة أولية. وتجري بعد ذلك مداولات لاحقة للتفاهم على كل صغيرة وكبيرة، وأحيانا في الجلسة نفسها يتم الاتفاق على مهر الفتاة وهو مبلغ يتراوح بين الخمسين والمائة والخمسين جنيها فلسطينياً، ثم تقرأ الفاتحة وتقدم الحلوى والقهوة.

٥ـ الخطبة الرسمية: بعد الموافقة على الطلب الرسمي العلني يتفق الجانبان على وقت محدد للخطبة، وقبل موعدها المحدد تقوم ام العريس واخواته بتحضير لوازم الخطبة، وهي عبارة عن «علبة خطبة» فيها أدوات الزينة، ثم المحابس والخواتم والمصاغ وفستان خاص بالمناسبة وحلويات متنوعة. وقبل اليوم المحدد يقوم كلا الطرفين بدعوة الأهل والأقارب والأصدقاء، فيجتمع أقارب العروس في بيت ذويها وأقارب العريس في بيت ذويه. وحوالي السابعة مساء من اليوم المحدد يتحرك العريس من بيت والديه يرافقه أهله والمدعوون، ويسير الرجال في طليعة الموكب وتسير النساء وراء الرجال، وتكون لوازم الخطبة محمولة على صوان كبيرة أو أطباق على رؤوس أخوات العريس.

ينطلق الموكب بالاهازيج والأغاني، بحيث تقوم سيدتان بالغناء وجمهور النساء بالترديد مع القرع على الدبكة.

ومن الاهازيج التي ترددها النسوة في الطريق:

يا ما مشينا من بلد لبلد حتى أخذنا بنت أمير العرب
يا ما مشينا ليلتين وليلة حتى حظينا بدار أبوها الزينة
يا بي فلان كثر الترحيبي وحنا ضيوفك من بلاد بعيده
يا بي فلان كن علينا راضي وان زعلت علينا تراضيك الجوادي
يا بي فلان حس بوابك غلق حس العبيد تدق ع بواب الحلق

ومن الاهازيج التي تقال على الطريق اثناء سير الموكب الى بيت العروس:

حاجي تدقوا عالنحاس تكسر الله يسهّل كل امر معسر
وافتح لنا يا صاحب البوابة واعمل لنا مطربق [اسم طعام] على النشابة [خشبة الفران].
واطبخ لينا الرز الكثير يكفينا بوابتك وقف لها حراسي
لأولاد الزينة مش لكل الناس.

وعند وصول الموكب الى بيت والد العروس يتوقف الموكب وتتقدم احدى قريبات العريس وتبدأ بالهاهات:

يا دار أبو فلان دقي والعبي رهجه
فيك الامارة وفيك قصورة البهجه
فيك أبو فلان ريت العز له دايم
كما دامت الحكام بقصورة البهجة

وتتبعها قريبة ثانية فتقول:

ظليت ادور على الأجواد تني انا سبهم
حتى رماني الهوى على مصاطبهم
سألت رب السما من فوق ينصرهم
نصرة قوية ولا يسكر بخاطرهم

فتوجه ثالثة قولها الى كبير أهل العروس مكانة:

يا بي فلان يا شاشي على راسي
ولا بيعك ولا بعطيك للناس
سيفك مسقط ودبوسك الو جراسي
والخيل من هيبتك ترعى بلا ناس

أما الرابعة فتوجة قولها لجميع الوجهاء الحاضرين:

آويها والأوادم كلهم
آويها ولا يعدمنا فضلهم
آويها واليوم لفراح عنّا
آويها عقبتها لعندهم

بعد ذلك تتجة الهاهات للعروس:

آويها اسم الله عليك
آويها وعين الله عليك
آويها وعين الحاسدة تعمى
آويها وعن اللي ما بتسمي عليك

ثم يدخل جمهور العريس الى «ديوان» والد العروس. وبعد التسليم والجلوس، يخاطب احد وجهاء اهل العريس والد العروس قائلاً: «يا أبو فلان طالبين القرب منكم بنريد يد فلانة لولدنا فلان من بعد أمر اخوتها واعمامها واخوالها اذا بيسمحولنا، واحنا جملكم وحملوا». فيرد والد العروس: «اعطيناك اذا الله أعطاك، الله يبارك لكم، الله يوفق».

فتصيح أم العريس:

يا أبو فلان اعطيتنا الله يعطيك
او يها ريت السعادة تيجيك
او يها أعطيتنا فلانة
او يها رب السماء يعطيك

بعد ذلك يدخل والد العروس وأخوها الى الغرفة المجاورة حيث يأتيان بالعروس، فتجلس الى جانب العريس وسط الغناء والزغاريد، ويتم وضع المحابس واجراءات رجل الدين، ثم توضع الأساور في معصمها والخواتم في اصابعها، وتقدم علبة الخطبة مع المقدار المالي المتفاهم عليه، المهر عند المسلمين، و «الفيد» عند المسيحيين، وصك بقطعة أرض باسم العروس يسمى «فيد رقبة»، ويقوم أهل العريس بتقديم «النقوط» (الهدايا) للعروس.

بعد ذلك يقوم الأهل بتقديم الحلوى المتنوعة والشراب ثم القهوة، ويعقب ذلك تقديم التهاني بمخاطبة العروسين والأهل: مبروك الخطبة عقبال الفرحة التامة، ويأتي الجواب: عقبال فرحة أولادكم، وبعد ذلك يتم الانصراف.

٦ـ من الخطبة الى الزواج: يقوم العريس بزيارة بيت العروس بين الحين والأخر للتعرف على «فتاته» عن كثب، وكانت التقاليد تحول دون جلوسهما منفردين أول الأمر، إلا أن هذا التقليد أخذ يضعف تدريجياً. ولم يكن يسمح للعروس مرافقته في البلدة أو الى المدينة الا بمرافقة أخيها أو امها. ومن العادات الشائعة ان يأخذ لها في كل عيد هدية «عيدية»، وهي عادة حلوى وحلي وثياب. وفي هذه الفترة يبدأ الاعداد للزفاف والتحضير له، فالعريس يقوم بابتياع الاثاث من خزانة وأسرة وامتعة وملابس، والعروس كذلك من المال الذي قدمه العريس، وجرت العادة ان تنزل العروس برفقة امها واختها مع اهل العريس الى حيفا لابتياع فساتين العرس والامتعة الأخرى، ويسمى يوم النزول الى المدينة يوم «الكسوة»، ويتوقف نوعها وكميتها على الوضع المادي وعلى التطور. لكن هناك عرفاً أساسياً بالنسبة لبعض امور «الكسوة» لا يصح التغاضي عنه، ويقوم على شراء فستان أبيض وكندرة بيضاء وطرحة للرأس بيضاء ليوم الاكليل، وفستان أسود وجزدان أسود وكندره سوداء «لردة الرجل» اي ليوم زيارة العروسين لأهل العروس بعد اسبوع من الزفاف، ثم الملابس الداخلية، وملابس النوم وفساتين السهرة وأدوات الزينة وهذه يتوقف عددها ونوعها على الوضع المادي للعريس. كما كانت العادة شراء «صندوق» لحفظ الملابس، الا أن الأمر تبدل كليا وأصبح شراء خزانة ملابس شائعاً منذ الثلاثينات، كذلك شراء الأسرة والكراسي.

اما العريس فكان يشتري قديماً قطعة من القماش يفصلها «قمبازاً» اضافة «للحطة» الكوفية والعقال، لكن الأمر تبدل أيضاً وأصبح الزي الافرنجي غالباً، وهو عبارة عن طقم «بدلة» أسود وربطة عنق سوداء وقميص أبيض وحذاء أسود.

ومن المتعارف عليه أن يبتاع كل من العريس والعروس «الخلعات» أي قطعا من القماش للأخوة والأخوات والأقارب، فيقوم هؤلاء يوم العرس بتقديم «النقوط» مالاً أو أثاثاً كهدية بالمقابل.

وبعد الفراغ من التحضير الكامل لكل المتطلبات وحصول الوئام والوفاق بين العروسين وأهلهما يبدأ التداول بتحديد يوم الزفاف. أما مدة الخطوبة فتتراوح بين الشهرين والسنة، وقديماً كانت أطول مدة لأن الخطبة كانت تتم والعروسان لا يزالان يافعين.

٧ـ الزفاف: قبيل الموعد المحدد تكون باقي المستلزمات قد أحضرت من خراف وأرز وسمن وحطب لأعداد «وليمة العرس» يوم الزفاف. وجرت العادة على دعوة صبايا الحارة الى بيت العريس لعدد من الليالي لعمل «الشعيرية» التي توضع مع الأرز في الطبخ، وتسمى مثل هذه الدعوة «عزومة للفتل». وخلال هذه السهرات تتبادل الصبايا الأحاديث تارة والغناء تارة أخرى.

أما الدعوات الى العرس فكانت تتم أول الأمر بقيام نساء من أقارب العريس ونساء من أقارب العروس بالسير معاً والطواف على كل بيوت القرية بالتدريج، وعند دخول كل بيت يلقى «السلام» أولا ثم تقوم احدى القريبات وتخاطب أهل البيت قائلة: «يا أبو فلان ويا أم فلان، تفضلوا لعنا لعرس فلان وفلانة يوم كذا عقبال للمعتازين عندكم». ويأتي الجواب: «الله يتمم الفرح على خير».

أما المدة التي كان يستغرقها العرس فهي بين يومين وسبعة أيام، ويتوقف ذلك على مكانة العروسين المادية والاجتماعية، فإذا كانت المدة أسبوعاً، أشعر المدعوون بذلك وتسمى السهرات

الليلية التي يتخللها الغناء والرقص والدبكة «تعليلة».

وفي الأربعينات قبل النكبة أخذ الميسورون يوجهون الدعوات بالبطاقات المطبوعة، على أن الدعـوات الوجـاهيـة الأولى بقيت ملزمة خاصة للأقارب. وما دمنا نتحدث عن الدعوات تجدر الاشارة الى أن الميسورين كانوا يدعون أهالي القرى المجاورة، كما كانوا يدعون «القوالين» أي الشعراء الشعبيين الى العرس لقاء مبلغ غير محدد يكون على شكل تقدمة.

٨ـ **«فرد الجهاز»**: المقصود بـ «فرد الجهاز» هو عبارة عن دعوة الصبايا الى بيت العروس نهاراً بعد الظهر، يوم الخميس قبل العرس، الذي غالباً ما يكون يوم أحد لعرض ثياب العروس ومصاغها وكل ما كان قد تم تحضيره من أدوات زينة وسواها. وأثناء «فرد الجهاز» تقوم الصبايا باستعراض، «الكسوة» أو «الجهاز» لبعض الوقت، وتقول الواحدة للعروس: «مبروك انشاء الله بتتوفقوا». ويأتي الجواب: عقبالكم. ويبدي البعض ملاحظات مجاملة، كالقول مثلا: هذا حلو كثير، فستان السهرة بجنن. ثم يبدأ الانصراف جماعات جماعات. وتعود نساء كل جماعة الى بيوتهن وسط تعليقات وانتقادات منها السلبي ومنها الايجابي. وفي اليوم التالي يتم نقل «الجهاز» في أكثره بمحفظة كبيرة أو اثنتين الى بيت العريس.

٩ـ **التعليلة**: يأخذ المدعوون بالتوافد إما الى بيت العريس وإما الى بيت العروس مساء يوم الاثنين، ويكون أقارب العروسين أول الوافدين. وتجلس النساء في البيت في جهة والرجال في جهة، ويكون كل من العروسين جالسا على منصة في صدر البيت تسمى «الصمدة». ويجري داخل البيت الرقص مع الغنـاء والقـرع على «الدربكة»، وبعد أن تفرغ كل صبية من الرقص تدعو زميلتها، وأحيانا ترقص فتاتان أو أكثر معاً، أما في الساحة خارج البيت أي على مقربة منه فتعقد حلقات الدبكة بأنواعها، ويشارك فيها الرجال والنساء جنباً الى جنب والايادي متشابكة، ومن المفيد إعطاء صورة واضحة شاملة لكل ما يجري في السهرات من غناء ورقص ودبكة وسحجة، وفكرة عن الأدوات الموسيقية التي كانت تستعمل، والأغاني التي كانت تردد وعن الغناء والرقص واللحن، وبيان شامل لمجمل الأغاني.

الأغاني الشعبية:

تعكس الأغـاني الشعبيـة الحـالة النفسية للشعوب والبيئة التي تقطنها هذه الشعوب والعادات والتقاليد، وهي إرث يأخذه الأبناء عن الأباء بكلماته وأدائه. وتشكل هذه الأغاني حلقة ربط بين الماضي والحاضر، فتشد الانسان الى أرضه وتراثه وتحفظ شخصية الشعوب. ولقد دفع الخوف على التراث الشعبي الذي أخذت تتهدده الحضارة الآلية الى اعادة التركيز عليه كتابة وأداء. ولا يعرف قائل هذه الأغاني. أنها ضمير الشعب ووجدانه. والأغاني الشعبية هذه تدور حول مواضيع مشتركة وغالبا ما تتعلق بأمور معينة أو مناسبات محددة. ولعل أهم هذه الأمور والمناسبات:

١ـ الأعياد والاحتفالات الدينية.
٢ـ الافراح، الأعراس، الحب، الطهور، العماد، الولادة.
٣ـ الحرب، الحماسة، الحث على القتال.
٤ـ العمل والتجارة.

٥ـ الشرب، السياسة، الهزل.
٦ـ الرقص.
٧ـ المآتم.

الروايات والأقاصيص والأغاني الشعبية.

إنها مرآة تعكس بصدق وعفوية عواطف الشعب وهمومه ومزاجه باللهجة العامية المتداولة في كل منطقة، وقد لاحظت أن الكثير من الأغاني ـ شأنها في ذلك شأن الأمثال والقصص والخرافات التي كانت رائجة في البصة ـ كانت رائجة في مختلف المناطق الفلسطينية. فمن أغاني الأعراس المشتركة، الدلعونة، يا ظريف الطول، عاليادي اليادي، ع الروزنا، مرمر زماني، طالعة من بيث أبوها، يا مريا، الخ، كذلك الهاهات وجلاوة العروس والعتابا والميجنا، والشروقي. ومادام بحثنا مرتبطاً بالزفاف فسنورد عدداً من الأغاني المتداولة في البصة بالتدرج والترتيب كما جرت العادة.

الآلات الموسيقية

منها الايقاعي واكثرها استعمالاً الدركة، الدف، الطبل، الطفاشات، ومنها الوتري العود لكن العزف عليه محدود، والربابة، ومنها النفخي ويصنع عادة من سيقان القصب، وأكثر آلات النفخ استعمالاً الشبابة يليها المجوز، فاليرغول.

الرقص

وهو تعبير جسدي عن انفعالات الانسان واحاسيسه في حالات مختلفة. فقد يكون تعبيراً عن فرح كما قد يكون تعبيراً عن ترح، وقد يكون فردياً كما قد يكون جماعيا، يشترك فيه الرجال والنساء على السواء سواء كان فرديا أم جماعيا. ومن الرقص الجماعي الدبكة وهي متنوعة. أما الدبكات التي كانت تجري في البصة فهي:

(١) الشمالية: والبعض يسميها العرجا، أما أسلوب أدائها فيقوم على تشابك أيدي الشباب والصبايا وتكوين حلقة تشبه نصف دائرة، ويكون على رأسها «اللويح»، الذي يحمل بيده «محرمة» مجدولة فيقود الفرقة وينظم الحركات بالأرجل لكي تتناسق. وتبدأ الدبكة بعد تكوين الحلقة بالعزف المنفرد على الشبابة أو المجوز يقوم به محترف يقف في الوسط، ويقترب من أحد افراد المجموعة أو من إحدى افرادها فيغني له، أو تغني له مقطعاً من الدلعونا أو غيرها من الأغاني العاطفية. وينفرد «اللويح» عند الانتهاء من مقطع الدلعونا عن المجموعة ويقوم بحركات رشيقة ملوحا بمنديله متجولاً أمام الحلقة، فتزداد حركة الرقص في الدبكة سرعة وحيوية ورشاقة مع إعطائه الايعاز بقوله «اطلع»، وما يلبث بعد دورة أو اثنين أن يعطي إيعازا للعودة الى الحركات الأولى بقوله «ريح».

(ب) الشعراوية: وهذه أقل شيوعاً، وتقتصر في الغالب على الرجال، إذ أن عنصر الحركة فيها والقفز قوي، وهي تشبه الى حد ما «الشمالية».

(جـ) الكرادية: وهي من الرقص البطيء، يكون الراقصون حلقة مستديرة ويكون في الوسط عازف الشبابة أو المجوز، ولا يوجد فيها «لويح» وتكون مشاركة النساء فيها أكثر، ويتخللها غناء يرافق العزف.

(د) الطيـارة: وهي أكثر الدبكات حركة ورشاقة. يتقدم الراقصين «اللويح»، بالمنديل المجدول، وينطلقون بالاداء مع انطلاق الغناء وصوت الشبابة. والمتدرجون في رقص الدبكة يصطفون عادة على الطرف الآخر من الحلقة للتدريب، ويسمى هذا الطرف «الذنبة» وأحياناً «الجحشة»، في حين أن البارعين يصطفون الى جانب «اللويح».

(هـ) السحجة: وهي نوعان: نوع يقوم على صف من الرجال يتحرك الى الأمام والوراء ويسير من مكان الى آخر خاصة عندما يتم نقل العروس أو العريس الى الكنيسة، ويكون أمام هذا «الصف» المتحـرك راقصات بارعات يرافقن «الصف» المتحرك، على غناء بعض «الحداء» الذي يقوم به «القوّال» ويردد «الصف» لازمة معينة منها الوطني «سيف الدين الحج أمين» ومنها العاطفي المتنوع.

أما النوع الثاني من السحجة فهي عبارة عن تقابل صفين من الرجال، ويكون ذلك على بيادر القرية في الغالب لأنها فسيحة أو في ساحة واسعة. ويقف بين الصفين «القوالون» ويتناولون موضـوعاً وطنياً أو عاطفياً، أو إجتماعياً أو أدبياً ويتبارون ارتجالاً. وخلال ذلك يقوم كل صف بالحركة الى الأمام والخلف تماماً كالنوع الأول مع إيقاع بالتصفيق واطلاق رصاص وزغاريد عند اجادة «القوالين» وتبقى الصفوف ثابتة في أماكنها. ومن المواضيع التي كانت تجري فيها المباراة بالانشـاد مفـاضلات بين السيف والقلم، بين «السمرا والبيضا». وكان لكل «قوّال»، جمهوره فالبعض يفضل الواحد على الآخر بالعتابا والبعض يفضله «بالحدادي» والبعض «بالشروقي». ومن الذين لهم دور في «السحجة» «الحاشي» وهو الذي يضبط الحركات والتصفيق.

يبقى قبـل الانتقال الى أغاني الأعراس وأوقاتها المحددة بعد اعطائنا فكرة وصفية عن الغناء والرقص والآلات الموسيقية، ان نعطي فكرة عن الرقص الفردي الذي كان غالباً مقصوراً على النساء. أنه يقوم على حركات بالأيدي والأرجل مع دوران في غاية من التهذيب والبراءة، حيث كانت الرقصات الكثيرة الحركة مثل «هز البطن» مستقبحة. وأحيانا كانت الفتاة تمسك بيدها منديلا تلوح به، كان ذلك يجري في بيت العريس والعروس على أنغام الدربكة والشبابة وغناء بعض البـارعات الجميلات الصوت وترديد الجمهور لتلك الأغاني. وبعد أن تتعب الفتاة من الرقص تتقدم من زميلة لها وتمسكها بيدها وهذه اشارة لدعوتها، وكان الخجل يعتري البعض فتحمر الوجوه، وتكون مدة الرقص قصيرة. وأثناء الرقص الافرادي تتعالى الهاهات من أقارب الفتاة التي ترقص أو من أقارب المرأة وأهل زوجها.

آويها ارقصي بجاه بيك
آويها ريتك ما تعدميه
آويها يا بو شاشي الكبيرة
آويها يا سلامي سلميه

هذا الرقص الافـرادي والجمـاعي والغنـاء والمـوسيقي يستمـر في السهرات على ضوء «اللكسات». وكان يجري من قبل على ضوء نيران الحطب خارج البيوت وقناديل الكاز في داخلها طيلة ليالي «التعليلة» حتى مساء الجمعة، فيزداد الاقبال مساء السبت، ويوم الأحد يوم الزفاف.

سـهرة العروس

قبل غروب الشمس يوم السبت، يلتقي في بيت والد العروس أقاربها وجيرانها، ويقومون أولاً

بادخال العروس الى «الحمام» للاغتسال ثم تقوم القريبات بتمشيطها والباسها حلة جديدة مع مصاغها بعد عملية تزيين تدخل فيها المساحيق والكحل والعطر والحناء. وبعد ذلك يجلسونها على كرسي مرتفع خاص يسمى «الصمدة»، وتصيح احدى الحاضرات مستهلة الهاهات والغناء وبداية السهرة:

آويها يا ناس لا تلوموني على محبتها
هذي العروس حبيبتي وأنا حبيبتها
يا ريتني عقد لولو في رقيبتها
بكون عطشانة وارده على شفافتها

وتضج القاعة بالزغاريد، وتتابع الهاهات.

بعد ذلك يبدأ الرقص الافرادي داخل البيت، يصحبه الغناء الجماعي والفردي حيث يبدأ المدعوون بالتوافد تباعاً، وأحياناً تقوم إحدى الفتيات بالرقص والغناء معاً والجمهور من الحاضرين يردد. وبين الأغنية والأغنية تعود الهاهات خاصة عند وصول وفد من المدعوين، ويتخلل ذلك «جلاوة» العروس و «تخديرها» ودعوتها للرقص. وبين وقت وآخر في السهرة تبدل فستانها، وتعود الى الصمدة فتستقبل بالهاهات المناسبة والمرتبطة أحياناً بلون اللباس.

آويها فستانك الزيتي
ومعلق في بيتي
ويديمك يا أم العروس
يا نعم ما ربيتي

وتعود الفتيات الى حلبة الرقص، أن خارج البيت فتنتشر أكثر من حلقة دبكة. ويأتي في الليل بعض قريبات العريس لزيارة خاطفة للعروس وفور وصولهن تهتف احداهن:

آويها مسيكي بالخير يللي العصر مسيتك
يا ورد جوري من البستان نقيتك
واذا يعطوني كل المال ما اعطيتك
انتي حبيبتي وجوات القلب حطيتك

وتتبعها أخرى. وتتعالى الزغاريد ثم ينصرف وفد أهل العريس عائداً الى «سهرة العريس». وتستمر الحال على هذا المنوال حتى منتصف الليل، فتصيح إحدى الحاضرات «العروس تعبت يا جماعة» فيبدأ الجمهور بالانصراف. وفي الخارج حيث الدبكات قائمة، يصيح أحد الشباب: «الله يعطيكم العافية» فينصرف بقية الجمهور.

أشرنا الى كيفية بداية «سهرة العروس» وهي جالسة على «الصمدة» بالهاهات التي يتبعها الرقص على إيقاع انغام الدربكة والغناء وترديد كل مقطع، الأمر الذي يساعد على الحفظ لأن الأغاني غير مدونة، وتعطي ايقاعاً ذا وقع أكثر تأثيراً. وبين الأغنيات، تتم «جلاوة» العروس و «تخديرها». ومن هذه الأغاني:

آه يا اسمر اللون
حياة الاسمراني

حبيبي وعيونه سود
أما الكحلة رباني
شوفوا الحلوة عالبرك
بعدو صغير ما درك
والله لا نصبلك شرك
واصطادك صيد الغزلاني
شوفوا الحلوة عالبلكون
بتتغنش بقميص النوم
قلتلها جوزك مجنون
قالت ودوه عالجبانه
شوفها عندك يا محمود
بيضا والجدايل سود
لما بتبدا بدق العود
بتسوسح كل العربان

وبعد الانتهاء من الأغنية تدعو الفتاة التي كانت ترقص فتاة أخرى، وتغني أغنية ثانية:

وبعد رقصات متتالية على باقة من الأغاني المشابهة، تصيح احدى جميلات الصوت مخاطبة العروس:

آويها قومي معنا يا بنت الكبار قومي
آويها يا زعتر برمكي يا زهر ليموني
آويها لميمتك اطلعي لخالتك كوني
آويها يا وردة فتحت بشهر كانوني

فتنهض العروس وسط الزغاريد وتمسكها «مجلية» وعادة تكون من ذوات الصوت الجميل والمشهود لها بذلك وتقودها الى وسط حلقة الرقص للجلاوة، فتغمض العروس عينيها قليلاً وترفع يديها الى الجانبين وكفاها مفتوحتان. وتأخذ «المجلية» وهي تمسكها تارة بخصرها وتارة برأسها بإمالة جسمها خاصة العلوي منه ببطء نحو اليمين ونحو الشمال وهي تنشد والجمهور يردد مقطعاً مقطعاً:

وأنا نايمن يا عمي غربي بيدري
سمعت نقير الدف واهتز خاطري
وصحت آه يا بيِّ راحت حليلتي
راحت بنت عمي وراحت طليبتي
راحت ما طال الشتا والصيف
ركبت جوادي والتحقت بظعنها
لاقيت العذارى قاياتن بعرسها
عذارى عذارى وين دار الغريبة
يا قبة البيضا ع شبابيك قصرها

غزيت رمحي بشابيك قصرها
قالت مين اللي هز باب قصرها
هذا ابن عمك اللي كان خاطبك
قامت عن فراش الحرير وسلمت
نزلت دموع العين قبل ما تكلمت

وعند الفراغ من «الجلاوة» تتعالى الزغاريد، وتتحرك العروس ببطء نحو «الصمدة».
ويعود الضرب على الدربكة .
وبعد باقة من الأغاني والرقص، يكون انسجام وتناسق بين لحن الأغنية وصوت «الدربكة» وإيقاع التصفيق مع حركات الفتاة التي ترقص، تنهض إحدى «المجليات» وتهتف:

آويها قومي معانا يابنت أم حسين
توقفي ع الساقية يهتز راس العين
ان مريت على ميت الو سنتين
تحيا عظامه ويقوم يمشي على التنين

وتنهض العروس عند كل هاهة، وتمسكها «المجلية» وهي طبعاً من جميلات الصوت، وتقودها ببطء الى وسط القاعة لما يسمى عادة «تخدير العروس»، وهذا يعني وقوف المجلية ممسكة بشمعة طويلة مضاءة بيد. ومتأبطة العروس بذراعها باليد الأخرى، وتقوم فتاة ثانية فتمسك العروس بيد وشمعة مضاءة بيد، وتبدأ «المجلية» بالانشاد والجمهور يردد مقطعاً مقطعاً والمجلية والعروس والفتاة يتحركن الى اليمين واليسار ببطء:

يا نور يا نور يا نور عيني
بخاف يا نور تزعل عليّ
بخاف يا نور وتروح لغيري
وأنا التعتير كله عليّ

لبست بنفسجي وقلعت بنفسجي
وحاجي تتغنجي يا نور عيني
لبست الزيتي وقلعت الزيتي
اجت لبيتي هشالابيه

لبست بياض وقلعت بياض
وراحت للقاضي وتتشكى عليّ

لبست الزهري وقلعت الزهري
وقطعت لي ظهري هشالابية

لبست منتوري وقلعت منتوري
كلل يا خوري والاجرة عليّ

لبست الأزرق وقلعت الأزرق
والليلة بتغرق بالناموسية

وتنتهي «التخديرة» بالزغاريد، وتعود العروس الى «الصمدة»، ويعود الغناء والرقص.

الله بلاني بلاني
سهرانه طول الليالي
عروستنا يا غزالي
عروستنا يا مليحة
يا معودي ع الدلالي

وتنتهي الأغنية وتجلس الفتاة التي كانت ترقص وتنهض ثانية:

يا مريا يا مسوسحة القبطان مع البحرية
يا واقفة ع الباب ردي عليّ
مرت علي لابسي بابوجي
والساق أبيض والخلاخل عوجي
موجي علينا ياحليوة موجي
بلكي هالحفلة بوجودك تعمر
لسكن مصر لو كان معاي مال لسكن مصر
واجيب سبع بنات يهزوا الخصر
لو كان معاي مال
لسكن طنطا لو كان معاي مال لسكن طنطا
لو كان معاي مال
واجيب سبع بنات بالاونطى
لو كان معاي مال

ثم أغنية أخرى فرقصة:

وانت المليحة واسمك الملاحة
حمرة خدودك تشبة التفاحة
وان كان قصرك بالسما لطوله
واعمل قليبي للهوى مفتاحه

فأغنية تقولها أخت العريس عادة وهي ترقص:

ومنله الناس خي مثل خي
يوصل نصف الطريق ويعود الي
ويقلي ويش تريدي يادلالي
وبريد سلامتك مع طول عمرك
وبريد منك ها يا خية وخلعة
من أرض الشام وهي تشحط ورايه
ها ويا خيته تجار الشام ماتوا
ها ويا خية لا ماتوا ولا شيء
لجبلك ثوب من أغلى القماش
بريد سلامتك مع طول عمرك
تعيش بهيبتك طول الزمان

وتتعالى الزغاريد ويتوقف الرقص، وتبدأ الهاهات تمهيداً بجلاوة العروس:

آويها وعيونك السود سبوني ونا اغني
آويها وخدودك الحمر سلبوا العقل مني
آويها وكنت نايم نوم متهني
آويها اجا هواك على بالي وجنني

وبعد الفراغ من الهاهات تتقدم «المجلية»، وتمسك العروس من يدها، وتنزل مجدداً عن الصمدة، ويبدأ الأنشاد للجلاوة بنفس الحركات مع قول أخر.

هذي الأصلية وبنت الأصايل
وهذي التي لا نقال عنها ولا جرى
ولا تعيرت شبانها في المحاضر
ولا حدا عيرها ولا حدا عابها
ولا حدا نصف الليل هزلها بوابها
حيد ولا توخذ بنات النذايل
لا توخذ الاّ البنت لو كانت امها
والبدر أخوها والهلال ابن عمها
عماتها يا زين ما حدا مثلها
وخالاتها يا زين مثل نجوم الزواهر

ويلاحظ من هذه «الجلاوة» مواصفات العروس من حيث الأصل والسمعة. وبعد الفراغ من هذه «الجلاوة» تبدأ جلاوة ثانية بلحن آخر وكلمات ثانية:

يا ميخذين الأصايل كثروا المال
على عروسك حواجب خط لقلام
على عروسك حواجب سيوف محنية
تسوى بنات ضيعتك ميه على ميه

ومرة أخرى تنتهي «الجلاوة» بالزغاريد، وتعود العروس الى «الصمدة»، ويعود الجمهور الى الغناء والرقص والدربكة. ومن الأغاني الشائعة للرقص:

على أوف مشعل أوف مشعلاني — مع السلامة يا ربعي وخلاني
حبي رماني ببير ما اطلع منه — يا من يطلعني صدقه عنه
يلعن مشعل واللي بيسأل عنه — لأنه مشعل فضاح النسوان
حبي رماني ببير في البيارة — شمت في كل أهل الحارة
وشاع حبي ما بين جارة وجارة — وقالوا مشعل قتال النسوان

وبعد باقة من الأغاني والرقص تعود الهاهات تمهيداً لجلاوة العروس، فتقف العروس متهيئة بعد الفراغ من الهاهات للجلاوة:

آويها وعيونك السود شبه اللوز لو لوّز
وخدودك الحمر شبه الورد لو كوّز
نزل سلطان حسنك على السوق يتعوز
جبلك الحسن لا فضل ولا عوز

ويعقب الهاهات زغاريد وتبدأ «جلاوة» على نفس النسق بكلمات أخرى:

أول ما نبدأ نصلي على النبي
فطومة الزهر جلوها ع علي
لمن جلوها ع الشريف ابن هاشم
قال الشريف ردوا عليها لثامها
خايف عليها من عيون الحواسد
حاسد ولا تحسد ترى المطعم الله

ويتبعون الجلاوة بكلمات أخرى:

يللي خزامك وقع في طاسة الروبي
يللي بياضك بلالي من قفا التوبي
خوذ الأصايل وخلي الكدش ملهوفي
ما شفتها طالعة من دارها للدار
والمبخرة في ايدها حجي تطلب نار
كان القمر في السما شو وصلوا للدار
وصحت من نار قلبي آه يا ستار

وتنتهي الجلاوة مجدداً بالزغاريد، وتعود العروس الى «الصمدة»، وبعد عدة أغان ورقصات تعود النسوة للهاهات تمهيداً «لتخدير العروس» مع الشموع. فتصيح احداهن وتقف العروس تمهيداً للتحرك:

آويها يا بنت يللي استوى الرمان ع صدرك
صبرّي اتنعشر سنة ما عرفت أنا رسمك
اسمي سبيكة الذهب في علبة الصايغ
ربحان يا مشتري خسران يا بايع

وبعد نزول العروس وسط الزغاريد يبدأ التخدير على أهزوجة:

تخدري اسم الله يا زينة
يا وردة جوا الجنينة
كبش القرنفل يا عروسة
والفل خيّم علينا
قومي اطلعي الله الله
بنت الأكابر يا مشا الله
والشعر الأشقر مدّله

وينتهي «التخـدير» بالزغاريد وتعود العروس الى «الصمدة» ويعود الجمهور الى الرقص والغناء، وإذا كانت العروس «غريبة»، أي انها ستزف الى عريس من غير سكان البصة، فهناك بعض الأغـاني الخاصة، ولعلّ أبرزها «الترويد» وكلماتها تنم عن حزن، وأثناء انشادها تكون العروس جالسة والدموع تنهال عن عينيها ومن عيون معظم الفتيات، ومن كلمات «الترويد»:

صاحت رويدي رويدتها رويدتها
رفقات العروس تعالوا تانودعها
واحنا نودّع وهي تسكب مدامعها
خيتا يا عروس ولا تبكي تبكيني
نزلت دموعك على خدك حرقتيني
ومبارحة يا رفيقة كنا بالحارة
وكان حسك بهلحارة مسليني
وصار حسك مع العصفور طيارة
ومارحة يا رفيقة كنت أنا وأنت
والفلفك بحضيني وانتحب وابكي
يا ستي يا عروس ولا دمعة ولا دمعة
بيك حنين يزورك ليلة الجمعة
يا ست يا عروس ولا دمعة ولا تنتين
خيك حنين يزورك ليلة الاتنين
يا لمي يا لمي طويلي المناديلي
ورحت يا لمي ما ودعت أنا جيلي
يا لختي يا لختي ما ودعت رفقاتي

يا لهلي يا لهلي لا يصلح لكم حالي
وشو عماكم عن ابن العم والخالي

وبعد الفراغ من «الترويدة» يستمر الغناء والرقص داخل البيت والدبكة خارج البيت حتى منتصف الليل، حيث يكون التعب قد أرهق الجمهور وحيث يكون التجاوب مع معاني الغناء كبيراً، وحيث يطفو على وجوه الجمهور الانشراح والفرح وتغيب كل الهموم والمتاعب. بعد كل ذلك تهتف احدى الحاضرات قائلة: العروس نعست، الله يعطيكم العافية، عقبال المعتازين عندكم، فيتوقف تدريجياً الغناء والرقص والدبكة، ويبدأ الجمهور بالانصراف وتنتهي «سهرة العروس».

سهرة العريس

هناك تشابه بين سهرة العريس وبين سهرة العروس كما أن هناك فوارق. أما التشابه ففي حضور جمهور المدعوين الى دار العريس مساء السبت، والقيام بالرقص والغناء والدبكة مع اختلاف نسبي في الأغاني اذ لا «جلاوة» ولا «تخدير» ولا «ترويد». والعريس يكون جالساً عادة على «صمدة» والفتيات يرقصن أمامه على قرع الدربكة والتصفيق الايقاعي مع الغناء، وأحياناً قليلة يشارك بعض الشباب بالرقص. ومن الأغاني التي تنشد عادة للرقص:

يا حنينة يا حنينة
قديش نومك للضحى
ريتو هنا
قامت من النوم وتنده يا لطيف
ماني مجنوني لا عقلي خفيف
يا مين يحب الله ويطعمني رغيف
من خبز المحبوب يكفيني سنة

ومعظم أغاني الرقص التي مر ذكرها في سهرة العروس تردد في سهرة العريس، كذلك الهاهات مع فارق في المضمون يتناسب مع العريس كرجل. وعلى سبيل المثال:

اويها عريسنا يا أسمر
يا أبو الثوب الأحمر
يا بو عيون السود يا مزين المحضر

أو:

آويها عريسنا يا أبيضاني
يا قضيب فضة يا غصن البان
ما خابت أمك في ليالن جابتك
جابت أمير يواجه الحكام

أما خارج البيت فتنتشر حلقات الدبكة بكل أنواعها، «الشمالية»، «الكرادية»، وهما الأكثر شيوعاً ثم «الطيارة»، «الصويلية»، وأحياناً «الشعراوية»، وتكون على أنغام المجوز أو الشبابة أو

اليرغول، ومن أغاني الدبكات المألوفة في البصة وغيرها الدلعونا.

شفنا الطيارة بالمسا تصيحي
فيها انباشي وضابط مسيحي
بنية يا بنية قري الصحيح
بعدك عالعهد والّا فتونا

بأرض الرباعي بأرض الرباعي
خدلي هالمكتوب باالله يا ساعي
أيام الجهل ما كنت واعي
يا اللي ابتليتو يا الله تعينونا

من هون مرق من هون مرق
مسح جبينو ندى بالعرق
وريت يا حبي اللي سعى بالفراق
يغرق في بورا بشهر كانونا

يا طيران طاير من فوق البصة
سلم ع البيضا السمرا شو خصه
بالله من شفافك أعطيني مصة
ومن نوم زنودك لا تحرمونا

مر حبيبي من باب الشباك
قلتلو مرحبا يللي بحبك
قديش قالو له اني بسبك
قصدن هالعدى تيخلفونا

وغالباً ما تقال مثل هذه الأغنية في دبكة «الكرادية» الهادئة. ومن أغاني الدبكات الأكثر حركة كدبكة «الصويلية»، و «الطيارة»:

يا بواب سارة
وافتح للعذارى
ما بفتح ولاشي
ولا عقلي بلاشي
وان كنكم عطاش

هديك البيارة
افتح يا ابن عمي
حتى يزول همي
خزامة فوق تمي
طارة على طارة
افتح يا خليل
ولا تكون دليلي
بنات الامارة
كلهن بكارة
افتح ثم افتح
هالباب المصفح
وعن كلامك افصح
يا ابن الامارة

ومن الأغاني الأخرى التي تقال في هاتين الدبكتين:
الليلة عنا الليلة عنا
والضرايز غايبات
خية واذبح لي خروفك
على درب الحطبات
واللخ ما بذبح خروفي
تيشرفوا كل المليحات

ومنها أيضا:
لوين يا اسمر لوين
لا تطول يا نور العين
مسيك بالخير يللي العصر مسيتك
يا وردة جوري من الشام لفيتك
أنا ان أعطوني كل المال ما اعطيتك
أنت حبيبي ومن كل قلبي حبيتك
مسيك بالخير يللي ما حدا مساك
بعدك على العهد والا غيري مساك
عشرتي قديمة وقربي أنا واياك
لوين يا اسمر لوين
لا تطول يا نور العين

ومنها:

يا غزيل يا بو العبا
يا هاوي يا معذبا
يا بنية ذبحتيني
بكلامك مرحبا

يا غزيل قلوا قلوا
بنرحل والا نظللوا
قضينا العمر كلوا
ما قلنا له مرحبا

يا غزيل على التينة
وان حبيتك حبيني
يا زهر البساتين
يا ام المنديل كهربا

يا عزيل جر الجمل
وانتلى القلب عمل
يا خسارة ضاع الأمل
من شباب الكذابة

أما أغاني «الشمالية» و «الشعراوية» فمنها:

يا زريف الطول ماشي الواد الواد — مرين ثلاث وعاأولهن سعاد
والله يا سعاد ان اخلفتني الميعاد — لأفرمك فرم التتن عالمفرمة
يا زريف الطول وين رايح تروح — جرحت القلب وغمقت الجروح
عشير الزينات مش لازم يروح — عيه عاروس الجبال معلقة

يا زريف الطول وقف تاقلك — رايح عالغربة وبلادك احسن لك
خفت يا بو فلان تروح وتتملك — تعاشر الزينات وتنساني أنا
يا زريف الطول ماشي شوي شوي — يا هوي الزينات كن نسم علي
مسكت ألنهد وقالت لا تعضه شوي — والنهد زمان على امه ما ستوى
يا زريف الطول حبيتك صحيح — ليش يا ابن الحرام ضيعت المليح
وان بحت بالسر أنا ما بيح — ما يبيح السر غير أبن الزنى

ومنها:

جفـرا ويا هالـربـع بين البسـاتـين مجروح جرح الهـوى ويا مين يداويني
ويا حامـلة الجـرة خطيهـا واسـقـيني بلكـي على الـله اشـفـى من شربـة المـيه
جفـرا وياهـا الربع تحرث في أرض الدير والسر الـلي بينـنـا ويش وصـله للغـير

ويلاحظ أن بعض أغاني الدبكات كالدلعونا وزريف الطول وجفرا، هي شبيهة الى حد كبير من حيث الكلمات واللحن بالاغاني نفسها في مناطق متعددة من فلسطين، وعلى سبيل المثال في ترمسعيا. وقد يكون التطابق تاما في بعض المقاطع.

وفي بعض الأعراس يدعي «القوالون»، أي الشعراء «الشعبيون» من قرى مجاورة، فتقام عند أهل العريس في ساحة متسعة «السحجة» حيث يصطف طابور من الرجال وتضاء الساحة «بـاللوكسـات»، ويقف «القوالون» أمام الصف ويبدأون بأقوال متنوعة كل على حدة، وجمهور الصف يردد بعد كل مقطع أو بيت أحيانا «ها يا حلالي يا مالي» مع حركة الى الامام ثم الى الوراء، مع ايقاع بالتصفيق القصير لثوان معدودة، فيما يكون «الحاشي» يتحرك بسرعة أمام الصف عاملا على تصحيح الحركة والتصفيق الايقاعي، وبعض النسوة يرقصن أمام الصف بحركات مناسبة للمقام والانشاد. والرصاص يطلق بين حين وآخر. ومما يقال في السحجة:

ع الالـف والفتـه يا خوى على احـروف الهـوية
ع الـبـاء وابـتليت بحبـه ابـو الـعـيون الـعـسلية
ع الـتـاء وتهتهـوا عقـلي يا ربي تردو علي
ع الجـيم جميل وبـرح وجـبـال الهـوا مرضـية
ع الخـاء وخـلل عظامي وتـقـول أقـلام ومـبرية
ع الـدال دلاني في البـير وقـطعـوا الحـبـل فيه
ع الـذال ذلي يا نفسي وصـيري للزين وطـيه
ع الـراء ورنت خجـولـة شبـه الـرعـيد الـقـوية
ع الـزين زين بلدنـا مشـيتـه في الحـارة غية
ع السـين سالت دمـوعـه وتـقـول نهور قوية
ع الشـين شالت ظعـونـة على حوران الـعـدية
ع الصـاد صدنـا المدلـل بشـورة وحـرفـة قوية
ع الـضـاد ضليت دروبي والحـلو ما وصـل ليه
ع الـطاء طارت من حظي تقـول غزالـة مطحـية
ع الـظاء ظليت ادور ع بو الـعـيون الـفـضية
ع الـعـين عينـه ذبـحتني بلاني كل الـبـلية
ع الـغـين غالي عليه وفـراقـو يصـعـب عليه
ع الـفـا وفـاحـت روايح ياسـمـين وريحـة عطرية
ع الـقـاف قالـت يا ولـد لا تلوع قلبـك عليه
ع الـكـاف كفي يا نفسي والحـلو ما انـتـبـه ليه

ع اللام لاموني اصحابي	في حبه حكو عليه
ع الميم ميلي يا نفسي	وفراقه يصعب عليه
ع النون نهوني أهلي	في حبه غضبوا عليه
ع الها هالت دموعي	وفي حبه زادت عليه
ع الواو ودعت أحبابي	وتصعب الفرقة عليه
ع اليا يا ربي صلي	ع محمد زين البريه

ويتناوب «القوالون» أثناء السهرة وينتقلون من موضوع لآخر ومن لحن للحن، ويتخلل «القول» العتابا، مما يترك حماساً في الجمهور، فيتعالى التصفيق استحساناً لما يقال وسط اطلاق الرصاص وزغردات الناس. وهكذا نجد في «سهرة العريس» توزع الجمهور حسب هواية كل فرد، فالبعض يشارك في الدبكة والبعض في الرقص، والبعض في السحجة. والبعض يكون متفرجاً ولا يشارك ويكتفي بالمشاهدة والسماع.

سرقة العريس

جرت العادة أثناء «سهرة العريس» ان يقوم الشباب المتزوجون بعدة محاولات «لسرقة العريس»، فيما يكون الشباب العازبون يراقبون حركاتهم ويعملون على حراسته. واذا ما نجحوا في سرقته اي في نقله الى مخبأ، تجري مفاوضات بعد الفشل في العثور عليه حول تأدية «العادة» وهي عبارة عن تقديم خروف وتنكة عرق، وعند حصول هذا الشرط يعاد العريس، وقد تحدث أثناء السهرة مشاجرات لسبب أو لآخر، فيبادر الجمهور الى حل الاشكال ودفع المتخاصمين الى التصالح، ويكون ذلك بأن يقوم المتخاصمان بتقبيل الواحد للآخر بعد التصافح ويعود الجمهور لاستئناف النشاطات المختلفة. وأثناء السهرة يطوف الشباب من أقرباء العروسين على الجمهور وهم يحملون أباريق الماء يعرضون خدماتهم على من يريد الشرب ويلبون أي طلب آخر. وتستمر الحال على هذا المنوال داخل بيت العريس وخارجه حتى منتصف الليل، ويبدأ الجمهور بالتفرق زرافات زرافات اثر سماعهم نداء من أحد الشباب يجيء فيه عادة «الله يعطيكم العافية العريس تعبان، عقبال للمعتازين». وبعد الانصراف يتوجه كل الى بيته وأثناء السير مشياً الى المنزل تجري تعليقات على مجريات العرس، ولكن حبور الجمهور وفرحه لا يقلان عن حبور العروسين وأهلهما. وقد تكون «سهرة العرس» أي مساء السبت هي أكثر الليالي أهمية والمثل الدارج يقول «السهرة ما بتتفوتش» وهذا يعني أن جميع أهل البصة بكل طوائفهم يحضرون، ويندر أن يتغيب أحد. وتجدر الاشارة الى أن مناسبات الأعراس لها أهمية في إزالة الجفاء بين المتخاصمين من الأقرباء وابناء القرية، اذا أن أهل العريس أو العروس مضطرون بحكم العادة والتقليد أن يقوم وفد منهم ويذهب شخصياً لدعوة المتخاصمين معهم لسبب ما، فالمثل يقول «الصلح يا على فرح يا على عزا».

يوم الزفاف:

يبدأ الأقارب والجيران بالتوافد يوم الزفاف ـ وغالباً ما يكون يوم الأحد ـ الى بيت العروسين منذ الثامنة صباحاً، ويأتي باقي المدعوين تباعاً، وتبدأ حفلات الرقص كما كان في السهرة في بيت العروسين على أغان متنوعة، منها على سبيل المثال:

طالعة من بيت أبوها نازلة بيت الجيران
لابسة فستان ع الموضة والعيون تضرب سلام
قلت ها يا ابنية ارويني على حواجبك فرجيني
قالت لي روح يا مسكين يا حواجبي سيف الجيران
قلت لها يا بنت ارويني على خدودك فرجيني
قالت لي روح يا مسكين يا خدودي حب الرمان
قلت لها يا حلوة ارويني على شفافك فرجيني
قالت لي روح يا مسكين يا شفافي رق الفنجان

وبعد وقت قصير تبدأ حلقات الدبكة عند دار العروسين، وحوالي الساعة العاشرة يأتي حلاق البلدة الى بيت العريس استعداداً لحلاقة ذقن العريس وتصفيف شعره، ويستمر توافد المدعوين وتتعاقب الهاهات.

آويها الله يصبحكم بالخير يا للي قاعدين ع الصفين
وان كان العريس بيناتكم يا ربي ترد عنه العين

آويها طلت الشمس من رأس الجبل طلت خلاننا تحصنت ورجالنا التفت
واللي شافت رجالنا وما سمت تعدم صباها قبل الشمس ماطلت

وتتوجه الهاهات تباعاً بين الأغنية والاغنية وبين الرقصة والرقصة للعريس:

آويها صمدتك صمدة البنا وذهب اليوسفي على خدك غنى
والله اللي ما ياخذ مثلك ليحسب عليه العمر ولى

آويها صمدتك صمدة الستات والقمر على خدك غمزات
واللي ما ياخذ مثلك يحسب حاله العمر عليه فات

آويها اسم الله عليك واحدة والثانية تنتين
والثالثة خرزة زرقا ترد عنك العين

وبعد الزغاريد، يبدأ الحلاق دوره، بينما الغناء يستمر والرقص كذلك، ومن أغاني المناسبة:

بالله يا شلبي بالله عليك
جلخ مواسك وخفف ايديك
لا توجع العريس بدعي عليك
ويا حلاق احلق له بموس الذهبية

ثم تأتي الهاهات بالمناسبة:
آويها يا حلاق احلق له
آويها بمواسك الذهبية

آويها واستنى عليه يا حلاق
آويها حتى تلتم الأهلية

وفيما الحلاق مستمر في عمله ببطء مسروراً بالغناء الموجه اليه والأجرة غير العادية التي سيتقاضاها، يستمر الغناء والرقص:

زينــه يا مزين تحت في الــتــين
يا ميمــتــه فرحــانــه وقــلبــهــا حزين

زينــه يا مزين بمــوس الــذهــب
لا توجعــلي العــريس عمــنــه عزب

زينــه يا مزين بالــله عليك
لا توجــع الــعــريس بدعــي عليك

وبعـد الفراغ من عمل الحلاق يدخل العريس الى الحمام للاغتسال مع بعض الشباب، ويبقى الرقص مستمراً والغناء كذلك. ومن الأغاني التي تقال ساعتئذ:

عريسنا من عجبوا دخل الحمام طقوا يا عدا
يا عبدة يا حبشية يا غصين البان
هات البقجة لسيدك دخل الحمام
وجبتها قبل ما تحكي
ست طقومي من الكحلي لبس العرسان
يا عبدة يا حبشية يا غصين البان
افرشي الفرشة لسيدك حتى ينام
فرشتله يا ستي قبل ما تحكي
نوم الهنا والعافية تيجي للعرسان
وحنا زرعنا الملفوف آه يا الملفوف
عريسنا بدو يطوف طقوا يا عدا
واحنا زرعنا القرفة آه يا القرفة
عريسنا بالزفة صقوا يا عدا

وبعد الفراغ من الاغتسال يخرج العريس لابساً في المدة الأخيرة بدلة سوداء وربطة عنق سوداء وقميصاً أبيض استعداداً لـ «الطوفة» فيما الرقص مستمر والغناء كذلك. ومما يقال في هذه اللحظات:

هاتــوا لنــا هالعـريس تنــشــوف حلاوتــه
تنشــوف بياض عنقــه من فوق صياطــه
مســعــد يا هلعــريس ما أكــثــر قرايبــو
قامــوا له في عرســه ما احــتــاج غرايب

الطوفة

يخـرج العريس من داره ويمتطي فرساً بيضاء يجرها ببطء أحد أقاربه، ويتبعه الرجال مباشرة ثم النساء. أما الرجال فيرددون بصوت مرتفع بعض الأهازيج ينشدها أحدهم، فيما الموكب يتحرك داخل شوارع القرية، ومن ذلك:

عريســنــا عنــتر عبس عنــتر عبس عريســنــا
يا بنـت يللي في الـســما طلي وشــوفي فعــالــنــا
ذبحتنا وطفة بنت ذياب رمــتــنــا بســود عيونها
طير يا طير منــذبــحــو من فوق راسك يا عروس
صبــيانــك أجــو لك ورجـالك ربع الناموس
يا شمس يللي بالســماء لا تغــربي فوق النجـوم
ع الأرض في عنا عريس عريسنـا واحنـا رجـالك
احنــا رجــالــك كلنـا

وأثناء الطواف يجري «الشوباش» عند بعض التوقف، اثر تصاعد الهاهات أثناء الطريق ورش الملح والأرز خوفا من «صيبة العين» فيرفع الشباب أحدهم ويقول بصوت مرتفع:

عريسنا لا يحمل الهم ياهيه
واحنا اجيناك فوازع ياهية
بارودنا لا ينازع عسى الله ياهيه

ويـرش العـطر من كل الجوانب على العريس ويتحرك الموكب فيما النساء يغنين وتضرب احداهن على الدربكة. ومن أغاني الطوفة النسائية التي تقوم بها واحدة، والنسوة يرددن:

شو هالعــريس الــطايف ابــن الــدلال والــراحــة
الــله يخليك يا عريس لامــك هلفــلاحــة
شو هالعــريس الــطايف ابــن الــدلال والــزينــة
الــله يخليك يا عريس لامــك هلمســكــينــة
شو هالعــريس الــطايف بالــبــدلــة والــطاقــية
زغــرتي له يا امــو جايب معــه سريه

الـله يخليك يا عريس	لامـك هالـسـوقـية
باب السرايا عالي	لشـبـكـهـا بيدي
خلي قليبـي يفـرح	يامـا بكـيت عيني
باب السرايا عالي	لشـبـكـهـا بالمـنـديل
خلي قليبـي يفـرح	يا ما بكـي هالحـزين
باب السرايا عالي	لشـبـكـهـا بالـفـوطـة
جيبـوا الـعـريس تيركـب	هذي المـهـرة مربـوطـة

ويصار الى الانتقال لاغنية ثانية وثالثة متناسبة مع «الطوفة» ومنها:

بالهنا يا ام الهنا. . . يا بوادي
والتوت عيني ع بيض الرقابي
والتوت عيني عالعريس بلأول
قلتلو عريس ويا ابن الكرام
عيرني سيفك ليوم الكيوان [الحرب]
حالف سيفي حليفي ما بعيروا
سيفي مسقط من بلاد اليمان
وابعتوا لاولاد عمو يجوا لو
بالطبول وبالزمور يلعبولو
بالخيول المبرشمة [المزينة] خيلولو
وابعثوا لاولاد عمو عباكر
بالطبول وبالزمور والعساكر
وابعثوا لاولاد عمو عشية
بالطبول وبالزمور القوية

وبعد الوصول الى مزار قد يكون «الخضر» يعود الموكب الى دار العريس حوالي الظهر؛ حيث يكـون الاعداد لوليمة العرس جارياً على قدم وساق فتذبح الخراف ويطبخ الأرز بكثرة. وحوالي الواحدة يتوقف الغناء ويبدأ الغذاء مع شرب الخمر خاصة العرق، وتتصاعد الهاهات أثناء ذلك:

آويها كلوا صحتين وصحة
آويها واربع عوافي محه
آويها وأربع غراير سمسم
آويها وعلى كل حبة صحة

وبعد الفراغ من الأكل يعود الجمهور الى الرقص والدبكة حتى قرابة الثالثة بعد الظهر؛ حيث يبدأ الاستعداد للتوجه الى عقد الاكليل والقران الشرعي، ويجري في بيت العروس من رقص

ودبكة وغناء ما يجري في بيت العريس مع استثناء واحد هو أن العروس ليس لها «طوفة».

الاكليل

قبيل الوقت المحدد للذهاب الى الكنيسة يتأبط ذراع العريس أكبر أقربائه سنا مع أحد أخوته ويخرجان من البيت مشياً على الأقدام. ويتبعهما مباشرة صف سحجة من الرجال، فجمع من الرجال ثم النساء ويبدأ التحرك نحو الكنيسة. أما السحجة فيمشي أمام الصف المتحرك «الحدا» ويقول أهازيج، والمصطفون يرددون ما يقول مع التصفيق الايقاعي وحركة الى الامام والوراء أثناء السير، في حين تقوم بعض الفتيات بالرقص أمام الصف وهن يحملن المحارم بأيديهن، ويقوم بعض أنسباء العريس بتقديم أقداح العرق لمن في الصف. ومما يقوله الحدا ومن في السحجة وراءه يرددون:

هـدّا البلبل ع الرمان
وين راحت الشجعان
هـدّا البلبل ع الرمان
وين راحت الشباب
هـدّا البلبل ع الرمان
هـدّا البلبل ع الغصون
يا عريس مالك زعلان
هـدّا البلبل ع الرمان
بالله تشدولي الهمة
وين راحت الشجعان

أما الجماعة الثانية من الرجال التي خلف صف السحجة فتقوم بالشوباش! إذ يتقدمهم أحد البارعين في الانشاد والجمهور يردد ما يقول:

عريسنا عنتر عبس — عنتر عبس عريسنا
وعريسنا ابن الكرام — ابن الكرام عريسنا
وعريسنا زين الشباب — زين الشباب عريسنا
ويللي يعادينا نذبحه — ونقطعه بسيوفنا
وبارودنا وبارودنا — يلمع بزنود جنودنا
صرخاتنا على الحدود — على الحدود صرخاتنا
عاداتنا كيد العدا — كيد العدا عاداتنا
ويا بلادنا لازم نعود — وفداك كل رجالنا

ووراء هذه الجماعة تسير النساء وينشدن الأغاني على قرع الدربكة. ومن هذه الأغاني:

والسمسم الأخضر جلل الحياطي
قولوا للتاجر يفتح الدكان
قولوا لامه تفرح وتتهنا
وتقص الجوخ طول العرسان
قولوا لامه تفرح وتتهنا
وتقول ابني واجه الحكام

وأثناء سير الموكب باتجاه الكنيسة وعلى طول الطريق يستقبل الناس على جانبي الطريق الموكب بالهاهات ورش الأرز والعطر واطلاق الرصاص. وعند الاقتراب من الكنيسة يبدأ جرسها بالقرع ايذاناً باقتراب الموكب حيث يكون الصغار قد سبقوه، ومن أغاني النساء ساعتئذ:

يا الله توكلنا عليك
يا الله توكلنا عليك
والناس متكلي عليك
مار جريس يا نعم المولى
والناس متكلي عليك

يا كنيستنا يا مبرهجة
جاكي العريس قومي ارهجي
جاكي الشباب قومي العبي
يا كنيستنا يا مبرهجة

وبعد وصول الموكب الى ساحة الكنيسة يدخل العريس الكنيسة مع الاشبين وبعض الأقارب والأصدقاء بانتظار احضار العروس. ويبقى قسم من الجمهور في ساحة الكنيسة، بحيث يعقدون الدبكة، وقسم آخر يرافق أهل العريس في التوجه الى بيت والد العروس، ويردد جمهور النساء على الطريق أغاني تتناسب والمقام منها:

يا بي العروس كن علينا راضي
ان زعلت علينا بتشمت الاعادي
يا بي العروس ريت وجهك ما عبس
ولا عدوك في المقاعد جلس
يا بي العروس كثر الترحيبي
واحنا ضيوفك من بلاد بعيدة
وافتح لنا يا صاحب البوابة
واعمل لنا مطبق على النشابه

واطبخ لنا رز الكثير يكفينا
يا بي العروس طال عمرك طال
تمنيت عمرك من حجر صوان
لا ينكسر ولا عمره ينهان

وعند وصول هذا الموكب الى دار والد العروس تكون العروس قد لبست «بدلة العرس البيضاء»، وتبدأ نساء أهل العريس بالهاهات لوالد العروس:

آويها يا دار ابو فلان دقي والعبي رهجي
آويها فيك الامارة وفيك قصورة البهجي
آويها فيك أبو فلان ريت العز له دايم
آويها على ما دارت الامارة في قصورة البهجة
آويها ظليت ادور على الأجواد تني أناسبهم
حتى رماني الهوى على مصاطبهم
طلبت من رب السماء حتى ينصرهم
نصرة قوية ولا يكسر بخاطرهم
يا أبو فلان احنا اليوم بحيك
يا برج عالي وكل الناس بقيك
وطلبت من رب السما يرحم عيون بيك
ويوفق الدهر ما بينك وبين خيك

وبعد كيل من الهاهات لوالد العروس يتوجه بعض من أهل العريس بالهاهات الى أمها:

آويها أم العروس يا ملكة
يا سواره بحبكة
اعطينا عروستنا
وادعي لنا بالبركة

وبعد الهاهات يتقدم أحد الوجهاء من والد العروس ويقول: «من بعد أمرك يا أبو العروس ويا عمامها وخوالها وأخواتها من فضلكم اسمحوا لنا بعروستنا» ويأتي الجواب: «بأمركم تفضلوا، النا الشرف، نحن أهل، فش تكليف». ويأخذ أهل العروس بتقديم المرطبات والحلوى وأثناء ذلك على مدخل البيت تنشد بعض الأغاني منها:

يا بي فلان كتر الترحيبي
واحنا ضيوفك من بلاد بعيدة
يا بي العروس كن علينا راضي
وان زعلت علينا تراضيك الجوادي
يا بي العروس حس بوابك غلق

حس العبيد ع بواب الحلق
يا بي العروس طال عمرك طال
تمنيت عمرك من حجر صوان
لا ينكسر ولا عمره ينهان

وقبيل خروج العروس تبدأ احدى النساء تقول والجمهور يردد:

يا بي فلان ركب لنا عروسنا
قبل طلوع الشمس وتسيخ خطوطنا.

ثم تقوم احدى قريبات العريس بالهاهات للعروس:

آويها لبستك الابيض يا غصين البان
لبستك الأبيض حتى يبان
لبستك الأبيض حتى يعيبك
طلع عليك حسن وجمال

ويبدأ التحرك من البيت نحو الكنيسة وعينا العروس مغرورقتان بالدموع، ويتأبط ذراعيها أخوها وأحد أقربائها من الوجهاء، وتقول امها هاهات وهي باكية:

آويها ربيت انا ويا نعم من ربيت
ربيت صبايا الملاح وللمسعدين اعطيت
قولوا للقريبة لا تصبح ولا تطلع الحس المليح
تتيجي على دار أهلها وكيف ما صاحت تصيح

وفور خروج العروس تقول احدى قريبات العريس:

آويها الله معك الله معك
آويها كتر البكا وما بينفعك
آويها اذا في مسهار بدار أبوك
آويها اقلعيه وخذيه معك

وينصرف الجميع بصحبة العروس الا امها التي تبقى في البيت وسط غناء متواصل حتى الوصول الى باب الكنيسة. ومن هذه الأغاني:

يخلف عليكم كثر الله خيركم
ولا عجبنا بالنسايب غيركم
وبطلعتك يا جوهرة
وبطلعتك يا جوهرة
والشمس ردت للورا
والشمس ردت والنجوم
والشباب قدامك هجوم
مثل المركب لما بعوم

والشمس ردت للقمر
عريسك يا عروس حضر

أو:

يا مغـدرة يا مغـدرة	قديش حق الـكـنـدرة
والعـروس ما بتمشي حافي	الا بكـلسـات وكـنـدرة
يا نايمـة يا نايمـة	ريت الـعـوافي دايمـة
لولا حياي من الـضـيوف	لا هجم واحب النـايمـة
يا نايمـة يا مرحـرحـة	والخصر رق المـروحـة
لولا حياي من الـلحـا	لا هجم واحب النـايمـة

وعند وصول العروس مع الموكب الى الكنيسة يبدأ الكاهن الاكليل. ويكون العروسان بين الاشبينين اللذين يكونان غالباً شقيق العريس أو أحد أصدقائه واشبينة العروس شقيقتها أو أحدى صديقاتها. وتقوم شقيقة العريس أو أمه بعملية «الخياطة»، وذلك بتمرير ابرة بخيط غير معقود الطرف لعدة مرات من ثياب العريس الى ثياب العروس، خشية أن يكون أحد الحساد قد كتب له «عقـدة» أي قراءة سحرية ليفقد العريس رجولته. كما يقوم للغرض نفسه أحد أقرباء العريس بوضع قطعة نقدية داخل حذائه. وبعد الفراغ من مراسيم الاكليل تتصاعد الهاهات:

آويها يابونا حل السلام
ارتفع نجمك بالسما
مد ايدك على العرسان وباركهم
واجعلوا كليل الهنا
آويها أبونا يا عابس يا سكر اليابس
يا معمد الصبيان يا مكلل العرايس

وبعد الانتهاء من المراسيم يقوم الاشبين بدفع الأجرة للكاهن ويخرج العروسان، بحيث يكون العريس متأبطاً يدها وحولهما الاشبينان ويسيران ببطء والجمهور وراءهما، وهو مكون من صف سحجة يكون فيها ترديد:

مبارك اكليل مبارك
يا عريس وسع دارك

ووراء الصف جمهرة نساء يغنين على ايقاع التصفيق وضرب الدربكة الأغاني المتنوعة المتوافقة مع المقام، فإذا كانت العروس «غريبة» اي ان عريسها من خارج البلدة يقلن:

بالسلامة بالسلاماتي
ودعوني يا رفيقاتي
ودعوني واشتروا خاتم
بيك يا عروس عازم حاكم
ودعوني واشتروا منديل
بيك يا عروس عازم وزير

ودعوني واشتروا كردان
بيك يا عروس عازم مطران
أما إذا لم تكن «غريبة» فيقلن:
صارت لنا من الحسن صارت لنا
صار الحمام يدرج على أبوابنا
صارت لنا صارت من أموالنا

وعند اقتراب الموكب من البيت يبدأ الترحيب بالعروس بهاهات:

آويها مرحبا بك مرحبا
سبع المراحب مرحبا
عيني تشوفك من بعيد
وقلبي يقلك مرحبا

وتقوم الحماة بتقبيل كنتها وابنها، والكنة تقوم بتقبيل يد حميها وحماتها، ثم تقدم اليها «الخميرة»، وهي قطعة عجين تضم اوراقاً وورود اً وتلصقها فوق مدخل البيت، ويتوجه العريسان للصمدة في حين تتابع أم العريس الهاهات:

آويها الحمد الله صبر قلبي وما قصر
وانسد جرح الهوى من بعد ما تعسر
وحياة من لو نجوم الليل تتفسر
الي زمان ع هاليوم بتحسر
آويها الحمد الله يا عالي
آويها فرحتني للغالي
فرحتني وفرحت قلبي
وفرقت على جيراني

ثم تتوجه الى الجميع:

آويها والشباب كلهم
آويها ولا يعدمني فضلهم
آويها واليوم الافراح عنا
آويها وعقبنا لعندهم

ثم تبدأ «سهرة الاكليل» بالرقص أمام العروسين والدبكة في خارج البيت، ومن الأغاني في هذه السهرة:

ولا بنام الليلة ولا يجيني نوم
حتى يبجيني هاجس ويسعى لي بالنوم
يا فلان صاد غزيل مله عليها عيون
مله عليها رقبة مله عليها طول
مله عليها وجه بدر السما باللون

واحنا حلفنا الليلة ما نوكل الا زيت
يا فرحتك يا عريس غزال خش البيت
واحنا حلفنا الليلة ما نوكل الاخيار
يا فرحتك يا عريس غزالك خش الدار
الحمد الله قد زال الهم الحمد لله
زرعنا قرنفل بالحر الحمد لله
قالوا عدانا ما بخضر الحمد لله
الحمد لله فرعن واخضر الحمد لله
الحمد لله بنينا دار الحمد لله
الحمد الله انتلت عرسان الحمد لله
الحمد لله بنينا حوش الحمد لله
الحمد لله انتلينا قروش الحمد لله

وتستمر السهرة بالرقص والغناء والهاهات والدبكة حتى العاشرة ليلاً. وتنتهي السهرة عندما تقف احدى النساء قائلة: «يا جماعة العرسان نعسوا، بدهم يناموا. الله يعطيكم العافية. عقبال عندكم». ويبارك الحاضرون بسرعة ويتم الانصراف.

عشاء العروسين والخلوة

بعد انصراف الناس تحضر أم العريس العشاء للعروسين حيث جرت العادة ان يكون الطعام من أفضل ما في الذبائح. وبعد العشاء ينصرف الأهل من البيت تاركين العروسين وحدهما، حيث لم يكن في أول الأمر ـ حتى الثلاثينات ـ خروج العريس عن بيت أبيه أمراً مألوفاً اذ كان يعيش مع اسرته، وقد يكون في البيت أكثر من كنة. وتسمى هذه الليلة أي الليلة الأولى من الزواج ليلة «الدخلة». ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأهل العروس والعريس أن تكون العروس لا تزال بكراً. كما أن العروس تحتفظ بدم بكارتها على منديل أبيض لتريه لامها وحماتها وقريباتها عندما يحضرن مباركات لها كشهادة على انها عذراء عفيفة وانها ليست ثيباً، الأمر الذي يعلي مكانتها. ولو كان العكس لقامت المشاحنات فوراً وحصل الطلاق.

المناطق المحتلة

«تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة»
مشروع اميركي خطير لخلق قيادات بديلة متعاونة

من المعروف ان المشاريع الاسرائيلية كلها والحلول المتداولة والصفقات باختلاف الوانها تتقاطع، جميعها، عند نقطة واحدة تتمثل في السعي لشطب منظمة التحرير الفلسطينية من معادلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وفي العمل لايجاد بدائل لمنظمة التحرير سواء داخل المناطق المحتلة او خارجها.

هذا بالنسبة للقيادة والتمثيل السياسيين للشعب الفلسطيني. اما بالنسبة لمصائر مجموعاته الموزعة على اقطار عدة، فهناك حلول اسرائيلية عديدة غير انها تتفق كلها على رفض عودة مهاجري الشعب الفلسطيني الى وطنهم، وعلى الدعوة لتوطينهم حيث هم. وحين يتعلق الامر بالموجودين من ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهدف الحلول الاسرائيلية هو تطبيع علاقاتهم مع الاحتلال.

ويتضح من المعلومات التي تسربت، حتى الآن، عن محادثات رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس في واشنطن، خلال زيارته الاخيرة لها، ان هناك خطة عمل هدفها التمهيد لخلق قيادات بديلة لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة، عن طريق ربط الفلسطينيين فيها بمشروعات يسهم فيها رأس المال الاميركي والاوروبي، وتؤدي لزعزعة صلتهم بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد.

ويتضح من هذه المعلومات ان الخطة تقوم تحت ستار «التنمية» في الضفة والقطاع، وبعض الدول الاخرى، بحيث يتم من خلال تطبيقها تأسيس تمثيل سياسي مناهض للمنظمة، ولديه الاستعداد والقابلية للتفاوض مع واشنطن في إطار شروط الاحتلال واهدافه.

الخلفية السياسة لمشروع تحسين نوعية الحياة

تشهد الاوضاع داخل المناطق المحتلة حالة من الارتباك السياسي والاجتماعي والتأزم الاقتصادي. فالظروف التي تمر بها منظمة التحرير الفلسطينية، وما تعانيه من حصار، تنعكس سلبياً على الجماهير، بحيث تكاد تخلق امامها وضعاً ضبابياً وحالة من عدم اليقين. ويزداد تأثير هذه الحالة بسبب الصعوبات التي وضعتها اطراف عدة في وجه انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة، مع ما يترتب على فشل جهود المصالحة بين المنظمة وسوريا. وكل ذلك ترك آثاره، ايضاً، على قدرة التعامل مع القضايا الساخنة المطروحة.

وفي ظل الحصار الاقتصادي الذي تعاني منه جماهير الارض المحتلة، والتآكل المستمر في بنيتها الاقتصادية، الذي يجعلها فريسة للقلق المستمر، تجد القوى الطامعة لاستبدال منظمة التحرير في هذا المناخ، فرصة مناسبة لمحاولة تمرير مخططاتها وفرض هيمنتها وشد جماهير الارض المحتلة الى نوع من التبعية الاقتصادية، تمهيداً لفرض التبعية السياسية عليها، على قاعدة تتعارض مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، بما فيها حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة، وذلك تحت اقنعة مختلفة ومشاريع مشبوهة.

ويندرج في هذا السياق الهدف الذي كثر حوله الحديث اخيراً في وسائط الاعلام الاسرائيلية. فالحديث يجري عن خطة تهدف ـ كما اعلن ـ الى تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة، وتشتمل على ما يلي:

١ ـ اعادة رؤساء البلديات المعزولين لخمس مدن في الضفة الغربية يتولاها حالياً ضباط اسرائيليون. وهذه المدن هي نابلس ورام الله والخليل والبيرة وقلقيلية، التي كان قد عزل رؤساءها المنتخبون سابقاً خلال تطبيق مشروع الادارة المدنية، في فترة تولي البروفيسور مناحيم ميلسون رئاسة هذه الادارة، وذلك في محاولة لوقف تأييد سكان المناطق المحتلة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٢ ـ اقامة مشاريع تطويرية في الاراضي المحتلة، من ضمنها افتتاح بنك عربي في نابلس بمبادرة من رجال اعمال عرب في الضفة الغربية وشرق القدس.

٣ ـ اعادة فتح جامعة النجاح التي اغلقتها السلطات الاسرائيلية منذ اكثر من ثلاثة اشهر.

٤ ـ السماح للمواطنين العرب باقامة مشاريع مختلفة بتمويل من الدول العربية شريطة الا يكون مصدرها منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ ـ السماح بادخال ٥ ـ ٦ آلاف دولار عبر الجسور لكل مواطن، بدلاً من الـ ٢٥٠٠ دولار، المسموح بادخالها الآن.

٦ ـ تقليص لائحة الكتب الممنوع نشرها في الأراضي المحتلة من ١٩٠٠ الى ٣٠٠ كتاب فقط.

وافادت صحيفة «هآرتس» ان مجموعة الخطوات هذه قررها رئيس الوزراء الأسرائيلي شمعون بيرس عشية سفره الى الولايات المتحدة، وان هذه الخطوات كانت مدار بحث بين المسؤولين الاسرائيليين ووزير الخارجية الاميركي جورج شولتس، الذي اقترح على الاسرائيليين القيام بخطوات مخففة لصالح المواطنين العرب في الاراضي المحتلة (**هآرتس**، ١٩/١٠/١٩٨٤).

وبتاريخ ٢٦/١٠/١٩٨٤، نشرت صحيفة «هآرتس» مزيداً من التفاصيل بشأن الخطة الآنفة الذكر، فقالت انها تتضمن، ايضاً، فتح فرع لجامعة الازهر في غزة، وان هناك توجيهات للحوار مع شخصيات مؤيدة للاردن ستعين بدلاً من رؤساء البلديات الذين يرتدون الملابس العسكرية. ونقلت الصحيفة عن اسحق رابين، قوله، ان نائب وزير الخارجي الاميركي عبّر له باسم الادارة الاميركية عن قلقه تجاه ميول الملك حسين نحو الاتحاد السوفياتي وتجاه نيته بالسفر الى موسكو قريباً، ومن هناك سيعود مع سلّ من المشتريات العسكرية. واضاف رابين، ان وزير الدفاع الاميركي خرج غير راضٍ من زيارته لعمّان، وانه لم يجد كلمات تشجيع، ويخشى من ان الملك حسين ليس لديه النية للتفاهم مع اسرائيل، فقد رفض حتى مشروع ريغان بغضب (**هآرتس**، ٢٦/١٠/١٩٨٤).

تزامن مع هذه الخطة ما كشفته وسائط الاعلام أيضاً، عن نشاط مجموعة من رجال الاعمال العرب واليهود في الولايات المتحدة، بقصد اقامة مشاريع تطويرية في الاراضي المحتلة بالتعاون مع حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة. وتعمل هذه المجموعة تحت اسم «مركز الشرق الاوسط للسلام والتنمية» ومقره نيويورك. ويرأس هذا المركز البروفيسور ليستر براون، المدير التنفيذي لشركة «جنرال داينامكس»، اما اعضاؤه فهم: جي بيرتسكر، صاحب شركة فنادق «هيات» في شيكاغو، وستيف شالوم، مصرفي في نيويورك، ورجال الاعمال روبرت ارنو وروبرت ستانبرغ ولاري تشيش، والخبير الاقتصادي هنري كوفمان والمحامي الفريد موريس من واشنطن، والرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية، فيليب كلوتسنيك، وهارولد سكوادورن. (وهو احد قادة الحركة الصهيونية. في الولايات المتحدة). اما الجانب العربي في المجموعة المذكورة فيتألف من رئيس معهد الدراسات الاميركية في واشنطن، بيل باردوي، وزاهي خوري ويوسف يعقوب (جو جايكوبس) من رجال الاعمال العرب (**عل همشمار**، ٢٤/١٠/١٩٨٤).

أنباء وجود هذه المجموعة والنشاطات والمشاريع المنسوبة اليها كانت تتداول الى ما قبل منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، كمجرد معلومات صحافية تعزو الى هذه المجموعة اتصالات مع بعض الشخصيات في المناطق المحتلة بشأن مشاريعها التنموية التي تزمع المباشرة بها وتمويلها. ولكن في منتصف تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، قام وفد من الضفة الغربية مكون من ستة اشخاص بزيارة للولايات المتحدة بإذن من السلطات الاسرائيلية وبناء على دعوة من «مركز الشرق الاوسط للسلام والتنمية». واجرى اعضاء الوفد المذكور، محادثات مع اعضاء المركز النيويوركي، تركزت على موضوع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. واثارت هذه الاتصالات والمحادثات ردود فعل متباينة اتسم معظمها بوضع علامات سؤال واستفهام حول الغرض الحقيقي لهذا النشاط في هذا الظرف بالذات، على اساس انه يأتي ـ وفقاً للتقديرات الوطنية ـ في سياق المحاولات الاميركية، المنسقة مع السلطات الاسرائيلية، لتطبيع الاوضاع بين السكان العرب

والمحتلين الاسرائيليين. او، في احسن الحالات، في سياق تعميق التبعية الاقتصادية لاقتصاد المناطق المحتلة، تمهيداً لخلق قيادة فلسطينية قادرة على الانخراط في المخططات الاميركية والالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية من ناحية كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

تألف الوفد المذكور من الدكتور صلاح البسطامي، رئيس نقابة الاطباء في الضفة الغربية، والدكتور شوقي حرب من رام الله، وابراهيم عبد الهادي، مدير مؤسسة التأمين العربية، والدكتور هشام عورتاني، المحاضر في جامعة النجاح في نابلس، وخالد عسيلة، عضو سابق في مجلس بلدية الخليل، وابراهيم مطر من مؤسسة التنمية الاميركية في الضفة الغربية (**هآرتس**، ٢٢/١٠/١٩٨٤).

شطب منظمة التحرير الفلسطينية واخراجها من معادلة الصراع:

حول اهداف الزيارة يقول الدكتور البسطامي: «تمت الزيارة بناء على دعوة من جمعية اميركية تضم يهوداً واميركيين من اصل عربي، لتزويدهم بمعلومات عن الاوضاع في الضفة الغربية والقطاع على الصعد الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية، لان لديهم الرغبة في دعم وتطوير المؤسسات العاملة في هذه الجوانب في المناطق المحتلة. ويعتقد اعضاء الجمعية ان هذا العمل له طابع انساني ويساعد في تقديم عملية السلام. وقد حصرت مهمتي بتزويد الجمعية بتقييم حول الوضع الصحي.

ويضيف الدكتور البسطامي ان «الوضع الصحي في المناطق المحتلة سيء ولم يتطور خلال ١٧ عاماً من الاحتلال. وشخصياً، لا امانع في ان تقوم أية جهة، مهما كانت، بمد يد العون والدعم لرفع المستوى الصحي». واوضح قائلاً: لكنني اختلف مع الجمعية الاميركية في تقييم هذا التطوير واهدافه. ومن جانبي، اعتقد، وهذا ما نقلته لاعضاء الجمعية الذين التقيت بهم، انه لا يمكن الوصول الى السلام الحقيقي عن طريق التطور المادي والاقتصادي، وبمعزل عن التطور السياسي، واعني بذلك حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما في ذلك حق تقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة. والتطوير البعيد عن هذا الاطار هو لصالح استمرار الاحتلال (**صوت البلاد** ـ نيقوسيا، ١٧/١١/١٩٨٤).

اما ابراهيم عبد الهادي، مدير شركة التأمين العربية، فقال: «موضوع الزيارة قد اعطي اهتماماً اكثر من اللازم، وكان من الاجدر تركيز الجهود على المشاكل التي تواجه المواطنين». واضاف: «لم نلتق بأي مسؤول اميركي، كما لم نتطرق في مباحثاتنا الى المواضيع السياسية. هذا اضافة الى ان كلاً منا يمثل نفسه فقط». وحول اهداف الجمعية الاميركية المذكورة وما يعزى اليها من الضلوع في مخططات سياسية، قال عبد الهادي: «ما نعرفه هو ان هذه الجمعية ذات اهتمامات اقتصادية تنموية فقط، واعضاؤها ليس لهم ماضي سياسي. ونحن لم نتجاوز حدودنا، وما نفعله ونحاول فعله ليس بديلاً لحق تقرير المصير التام للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

وحول امكانية الفصل بين التنمية الاقتصادية في المناطق المحتلة وبين المصير السياسي لتلك الاراضي، قال المهندس ابراهيم الدقاق، رئيس نقابة المهندسين في الضفة الغربية، ورئيس الملتقى الفكري العربي في القدس (الملتقى الفكري هو مركز للابحاث التطبيقية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاراضي المحتلة، تعمل فيه ١٥ شخصية ذات اختصاصات مختلفة وتديره هيئة تنفيذية مكونة من سبعة اعضاء): «نظرة الملتقى الفكري لعملية التنمية تقوم على ضرورة دعمها في المناطق المحتلة من خلال منظور ورؤية شاملة، تتناول العلاقة بين استمرار الانسان الفلسطيني فوق ارضه الفلسطينية وبين حقوقه الوطنية الثابتة. وفي تقييمي، ان تنفيذ هذه العملية بعلاقاتها المتشابكة لا يتم من خلال زيادة التبعية الاقتصادية والتنموية لانظمة خارجة عن اطار النضال الفلسطيني، وفي مقدمة هذه الانظمة النظامان الاميركي والاسرائيلي، او اي انظمة لا تلتقي على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وكل ما يتعارض مع ذلك، لا نتفق معه، ونعتقد انه يخدم اغراضاً واهدافاً لا تلتقي مع الاهداف الفلسطينية المذكورة آنفاً». وبخصوص الوفد الذي زار الولايات المتحدة بدعوة من مركز الشرق الاوسط للسلام والتنمية، قال المهندس الدقاق: «على اساس الفهم السابق، فان لقاء نيويورك يتعارض مع هذه الاهداف، ويخدم هدف تعميق التبعية الفلسطينية لانظمة معادية للحقوق الفلسطينية الوطنية الثابتة» (**المصدر نفسه**).

هدف اسرائيل: ابعاد المنظمة عن المناطق المحتلة

وحول هذا الموضوع قال بسام الشكعة، الرئيس المنتخب لبلدية نابلس: «ان أي انماء او عملية تنموية لأية منطقة لا يمكن ان تحقق اهدافها إلا من خلال التفاعل الاجتماعي والسياسي الذي يستجيب للاحتياجات الحقيقية لتلك المنطقة. وبالتالي، فأي دعم يجب ان يكون هدفه تدعيم صمود المؤسسات المحلية وتلبية احتياجاتها. واضاف: اما ان تتم عملية التنمية من خلال التنسيق مع الاحتلال، فما هي إلا محاولة لتطبيع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة مع واقع الاحتلال واهدافه، وما هي إلا تمرير للمخططات الاميركية وللسياسة الاميركية بدون عناوينها الرئيسية، واقصد اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريغان. والبديل هو في مطالبة اخواننا في اميركا والعالم بأسره وكل القوى الديمقراطية بدعم نضالنا السياسي التحرري، ودعم مؤسساتنا الوطنية وحمايتها، على اساس المبدأ القائل باحترام القوانين المحلية وفق القوانين والمواثيق الدولية». واضاف الشكعة: «من هذا المنطلق، فالمشاركة في لقاء نيويورك خروج على وحدة الموقف الفلسطيني وحريته واستقلاله» (**المصدر نفسه**).

وجهة نظر اخرى في هذا الموضوع يطرحها رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة الذي اقالته السلطات الاسرائيلية، حيث يقول: «نحن في الاراضي المحتلة ننظر بايجابية الى أية مساعدة أو دعم يأتينا. لكن ما اخشاه هو ان هذه النشاطات لن يكون لها كبير فائدة. فمشكلتنا الاساسية، تحت الاحتلال، هي الضرائب التي تستنزف كل وارداتنا. فأية مشاريع قد نقوم بها - بطبيعة الحال، السلطات الاسرائيلية لن توافق إلا على المشاريع التي قد تستفيد هي منها مستقبلاً - ستستنزف بواسطة الضرائب والقيود الاسرائيلية الاخرى. واذا ارادت اسرائيل ان تساعدنا فعلاً فانها تفعل ذلك باسنحابها من اراضينا وتتركنا وشأننا. واكبر مساعدة يمكن ان تقدمها لنا أية مؤسسة او جهة تبغي مساعدتنا ودعمنا، سواء في اميركا او خارجها، تتلخص في العمل معنا لتخليصنا من الاحتلال، سبب مشاكلنا كلها، ومنها بطبيعة الحال الوضع الاقتصادي». وقد رفض الشوا التعليق على موضوع زيارة الوفد للولايات المتحدة مكتفياً بالقول: «انني متأكد بانهم لو درسوا خطوتهم دراسة عميقة، لوجدوا ان لا فائدة من اي عمل او سعي من هذا النوع تحت الاحتلال، لان كل شيء مصمم ليصب، في نهاية المطاف، في الخزينة الاسرائيلية». واضاف: «ما دمنا تحت الاحتلال، فلابد انه سيضع المخططات الهادفة لافلاسنا وارغامنا على النزوح. ومفهومي لموضوع الدعم لا يتجاوز مطالبة الجهات التي تملك الامكانات لتقوم بتأمين مستلزمات صمودنا ومعيشتنا من اكل ومشرب ورعاية صحية وخلافه. أية مشاريع اقتصادية اخرى لن يكون لها اي مردود اقتصادي تحت الاحتلال». وختم الشوا حديثة بالقول: «عندما تتحدث اميركا عن مساعدات للضفة الغربية والقطاع، فانها تتحدث عن تقديم ستة او سبعة ملايين من الدولارت، بينما تقدم المليارات منها الى اسرائيل. ان هذه مهزلة، وهذه محاولة احتيال على العقول العربية وعلينا. نحن لا ننظر الى هذا الموضوع على هذا الاساس، وهذا ما يجب ان تكون عليه نظرة اخواننا العرب في الخارج» (**المصدر نفسه**).

اما رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، فقد رفض التعليق على هذا الموضوع قائلاً انه: «لم يعرض عليه اي شيء، وان الكلام فيه سابق لاوانه. ويعتقد ان الامر سيبقى مجرد احاديث ولن ينفذ منه اي شيء» (**المصدر نفسه**).

حكومة الوحدة القومية والمناطق المحتلة

يتلاقى نشاط مجموعة رجال الاعمال العرب واليهود في الولايات المتحدة، ودعوة وفد من شخصيات الضفة الغربية لزيارة الولايات المتحدة، مع البرنامج الذي اعلنته حكومة الوحدة القومية برئاسة شمعون بيرس لتحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة». ومبتكر هذا المصطلح هو وزير الخارجية الاميركي جورج شولتس.

وبتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٤، نشرت صحيفة «هآرتس»، ملخص الاجتماع الذي جرى بين وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين وعضو الكنيست المعراخي العربي عبد الوهاب دراوشة في تل ابيب. وتمحور الحديث في ذلك الاجتماع حول وعود رابين لدراوشة بشأن الضفة الغربية. من هذه الوعود العمل على تنصيب شخصيات عربية محلية في رئاسة بلديات الضفة الغربية بدلاً من الضباط الاسرائيليين، وافساح المجال امام استثمارات من الخارج لانشاء عدد من المشاريع الاقتصادية والمصانع في هذه المنطقة، من بينها افتتاح بنك عربي، ودراسة امكان

اعادة فتح جامعة النجاح في نابلس، شرط عدم تحويلها الى مركز «للارهاب» ـ على حد تعبير رابين ـ وامكانية اجراء انتخابات بلدية في المدن الفلسطينية، وغيرها من الوعود التي وضعها رابين تحت عنوان «تحسين شروط الحياة في المناطق».

واشارت «هآرتس»، في معرض تغطيتها لهذا الحدث، الى ان تصريحات رابين هذه اطلقت من خلال التنسيق مع رئيس الحكومة الاسرائيلية شمعون بيرس، وانها هدفت الى تسهيل اجتماعه، اي بيرس، مع وزير الخارجية الاميركي جورج شولتس، هذا الاجتماع الذي جرى بعد ساعات من اطلاق هذه التصريحات. واوضحت «هآرتس» ان شولتس هو مبتكر مصطلح «تحسين نوعية الحياة»، وانه يرفع هذا الشعار في كل لقاء مع المسؤولين الاسرائيليين (**هآرتس**، ١٢/١٠/١٩٨٤).

كما ان عدداً من الصحف الاسرائيلية اشار في اليوم التالي الى ان الامر لا يقتصر على وجود علاقة بين وعود رابين هذه، وزيارة بيرس لواشنطن: بل ان لهذا الامر علاقة، ايضاً، من حيث التوقيت، بالزيارة التي كان الرئيس المصري حسني مبارك يقوم بها للاردن في ذلك الوقت. ورويداً رويداً اخذت الصحف الاسرائيلية تكشف عن مضمون هذا البرنامج والايدي التي تحركه والقوى المشاركة فيه.

ولم تمض عشرة ايام على تصريح رابين الاول، حتى «بقّ» رابين نفسه الحصوة، واوضح عن الجوانب السوداء من موقف اسرائيل الحقيقي من موضوع «تحسين نوعية الحياة في المناطق». فقد صرح ـ خلال اجتماعه بمساعد وزير الخارجية الاميركي، مايكل ارماكوست، الذي كان يقوم بجولة في المنطقة منذ ٢٢/١٠/١٩٨٤ ـ «ان السلطات الاسرائيلية تعمل على تعيين شخصيات عربية محلية معتدلة في مناصب رؤساء بلديات الضفة الغربية بدلاً من الضباط الاسرائيليين». «وبالمقابل» ـ اضاف رابين ـ «ستواصل هذه السلطات استعمال القبض الحديدية ضدّ العناصر المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تحرض السكان المحليين» «**هآرتس**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وكشفت صحيفة «معاريف»، المزيد من التفاصيل عن هذا المخطط، مؤكدة ان احدى مهام ارماكوست (وربما المهمة الاساسية) في زيارته للمنطقة، تنحصر في هذا الاطار. واضافت الصحيفة، ان مجموعة من رجال الاعمال الاميركيين اليهود والعرب ـ لا مثيل لها سابقاً من حيث حجمها واهدافها ـ تخطط «للمساعدة على النمو الاقتصادي لعرب الضفة الغربية»، وانها حظيت بمباركة حكومات الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الدول العربية (**معاريف**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وفي الاتجاه نفسه، نشرت صحيفة «عل همشمار»، مزيداً من اسماء اعضاء المجموعة المذكورة آنفاً ومن بينهم، رجل الاعمال اليهودي هارولد سكوادرون، رئيس نادي رؤساء الطوائف اليهودية في الولايات المتحدة سابقاً، وليستر براون، يهودي اميركي من شيكاغو، مدير عام شركة جنرال دينامكس وغيرهم من اصحاب رؤوس الاموال اليهود. واضافت الصحيفة ان من بين اقطاب هذه المجموعة ايضاً وزير الخارجية الاميركي الاسبق سايروس فانس، والمبعوث الاميركي الخاص السابق الى الشرق الاوسط فيليب حبيب (**عل همشمار**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وبهذا الصدد، اشارت صحيفة «معاريف»، الى انه تم تأسيس مجموعة رجال الاعمال المشار اليها قبل حوالي سنة ونصف السنة، وقالت بصريح العبارة، ان هذه المجموعة تهدف الى «المساعدة على قيام قيادة محلية». وكشفت الصحيفة النقاب عن ان بيرس اعرب للادارة الاميركية (اثناء زيارته الاخيرة) عن موافقة حكومته على «تدفق الاموال» الى الضف الغربية. وبالمقابل، رفض بشكل قاطع دخول الاموال من منظمة التحرير الفلسطينية. وعقبت الصحيفة على ذلك بقولها: «وفي هذه النقطة، التقت مصالح اسرائيل والولايات المتحدة وبعض الدول المعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**معاريف**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وفي هذا الاطار كشفت صحيفة «هآرتس»، النقاب، نقلاً عن مسؤولين في الادارة الاميركية، عن ان تصريح بيرس بخصوص الموافقة على «تدفق الاموال» شريطة الا تكون من منظمة التحرير الفلسطينية، يعني افساح المجال امام رؤوس الاموال من الولايات المتحدة واوروبا الغربية ايضاً. وهذا الهدف طالما سعت الحكومات الاسرائيلية لتحقيقه عبر مشاريع مختلفة (مشروع توطين اللاجئين)، لمساعدتها على النهب الاقتصادي للمناطق المحتلة، من ناحية، ولاشراك الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، وان امكن، بعض الدول الاخرى، في مشروع تصفية القضية الفلسطينية سياسياً عبر توطين اللاجئين اينما وجدوا، سواء في المناطق المحتلة او في الاقطار العربية، من ناحية اخرى (**هآرتس**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وفي الاتجاه نفسه، قالت صحيفة «عل همشمار» ان الهدف السياسي المستتر وراء الاستثمارات التي تعد بها تلك المجموعة، هو العمل من وراء الكواليس على تشجيع الدول العربية وبعض الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة للانضمام الى عملية السلام الاميركي، التي يجري الاعداد لها مجدداً من خلال التنسيق بين الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية الجديدة (**عل همشمار**، ٢٤/١٠/١٩٨٤). ونسبت الصحيفة الى مصدر اسرائيلي مسؤول قوله ان «بعض الدول تؤيد هذه المجموعة، ولكنها لا ترغب في اعلان ذلك على الملأ، تحسباً لردود الفعل المتطرفة». واضافت، «ان اعضاء المجموعة سيقومون بنشاطات دبلوماسية حساسة»، وان «احدى المهمات المباشرة التي تهتم بها المجموعة هي اقامة قيادة سياسية بديلة ومستقلة مؤلفة من شخصيات من الضفة الغربية والقطاع غير خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**عل همشمار**، ٢٣/١٠/١٩٨٤).

وفي اطار الكشف عن المزيد من المعلومات بشأن حقيقة مخطط «تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية»، كتبت صحيفة «هآرتس»، نقلاً عن مراسلها في واشنطن، تسفي بارئيل، ان مجموعة رجال الاعمال الاميركيين، اليهود والعرب، التي تتبنى هذا المخطط تعتقد «ان الحل السياسي للمناطق المحتلة هو بتحويلها الى منطقة منزوعة السلاح ووضعها تحت اشراف قوات متعددة الجنسيات. فزعمت، ان الادارة الاميركية وبعض الدول العربية وشخصيات فلسطينية أبدت مواقفتها على ذلك، وان الجميع مازالوا ينتظرون الموقف الاسرائيلي من هذه الفكرة». وافادت الصحيفة «انه ـ حسب الاقتراح ـ ستكون القوة المتعددة الجنسيات مؤلفة اساساً من الاميركيين وتنضم اليهم قوات بريطانية وايطالية».

ونقلت الصحيفة عن احد اعضاء المجموعة الاميركية قوله: «ان المجموعة تسعى لاقامة قاعدة اقتصادية لتكون بمثابة «جسر لعملية سياسية». وفي نبأ آخر في الصحيفة نفسها وفي العدد نفسه، ذكر انه تمت المباشرة بجمع اموال لاقامة بنك عربي ومصنع لانتاج الادوية ومصنع لانتاج الاسمنت، وان مقدمي المساعدة يبغون، بهذه الطريقة، تقليص تأثير منظمة التحرير الفلسطينية، قدر الامكان، في المناطق المحتلة وزيادة نفوذ الشخصيات المعتدلة (**هآرتس**، ٢٥/١٠/١٩٨٤).

التعليقات الاسرائيلية على المخطط الجديد

تعقيباً على تصريحات رئيس الحكومة شمعون بيرس ووزير الدفاع اسحق رابين بشأن «تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة»، قال يهودا ليطاني: «لاتوجد لحكومة بيرس سياسة واضحة تجاه مستقبل المناطق المحتلة، غير ان على خلفية الرفض الاردني القاطع للدخول في أية مفاوضات حول مستقبل الحكم الذاتي، ابقى قادة المعراخ الوضع على ما هو عليه، بأستثناء بعض التحسينات التجميلية التي تهدف الى تحسين صورتهم الخارجية. غير ان الطرف الآخر المشارك في هذه الحكومة، الليكود، وعلى رأسه اريئيل شارون ومن ورائه حركة «غوش ايمونيم»، يدرك تماماً ماذا يريد، فاذا لم يكن الضم قانونياً فليكن ضمّ الامر الواقع، اي الوصول الى ارض ـ اسرائيل الكاملة عبر استمرار عملية اقامة المستوطنات في كل موقع وموقع. وفي هذه المرحلة بالذات في المناطق العربية المكتظة بالسكان، بكلمة اخرى داخل الخليل وفي وسط نابلس. ولقد اصبح الوضع على النحو التالي: شارون وجماعته يقفون في حالة هجوم، بينما يقف المعراخ، الذي لم يبلور بعد خطة واضحة وجدية، في حالة الدفاع. والطرف المهاجم يتبع اسلوب حزب «مباي» القديم والجيد: «دونم بعد دونم» و«عنزة بعد عنزة». لذلك، فأن سابقة تراجع اسحق رابين وبيرس امام ضغط «غوش ايمونيم» خلال حكم المعراخ في مسألة مستوطنة «كدوميم»، التي جلبت وراءها المزيد المزيد من المستوطنات في المناطق العربية المكتظة بالسكان، هو امر مشجع لشارون وجماعته على الاستمرار في الهجوم» (**هآرتس**، ٢٤/١٠/١٩٨٤).

وفي الاتجاه نفسه، عقب الصحافي امنون كابيليوك على سياسة بيرس تجاه الفلسطينيين والمناطق المحتلة قائلاً: «شمعون بيرس رجل اعلامي ويدرك جيداً اهمية الكلام البراق. فهو لم يقل «لا» أبداً، ورفضه يقوله بصيغة ايجابية. غير ان المدلول واضح، فهو سيحاول «تصعيب» الامور على العرب وعلى الفلسطينيين، خاصة امام الرأي العام، بينما اعتاد بيغن دائماً القول، انه لن يلتقي ابداً مع عرفات، وانه لن يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى ولو اعترفت باسرائيل وبحقها بالوجود، وتوقفت عن الكفاح المسلح، الخ». ويذكّر كابيليوك بما اعلنه بيرس في اوائل شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، في تصريح لصحيفة «واشنطن بوست»، من انه سيكون مستعداً للقاء مع

عرفات والبحث معه، اذا تنازل عرفات عن «حلم تدمير دولة اسرائيل» و«اذا تنازل عرفات عن طلبه لاقامة دولة فلسطينية مستقلة». ولقد بدأ بيرس، فعلاً، باطلاق مثل هذه التصريحات، خاصة فيما يتعلق بالاوضاع في المناطق المحتلة. وكما هو معروف، فقد جوبهت سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة بتنديد شديد في العالم، وحتى في اوساط الرأي العام الاميركي. ومن اجل التخفيف من هذا النقد قرر بيرس ورابين، وفق كابيليوك، التحدث عن اجراء تسهيلات في المناطق المحتلة. غير ان هذه التسهيلات تذكر بالنكتة اليهودية المعروفة حول الحاخام الذي اشتكى اليه يهودي من الازدحام الفظيع في منزله الصغير المكتظ بافراد عائلته، فأشار على اليهودي بأن يدخل الى منزله عنزة وان يعود اليه بعد اسبوع. وعندما عاد ذلك الانسان، سأله الحاخام كيف الاحوال؟ فأجابه، الحياة الان فعلاً لا تطاق. فأجاب الحاخام: اخرج العنزة وعد إليّ بعد اسبوع. وعندما عاد الرجل، سأله الحاخام عن الاحوال، فأجابه الرجل، الان اصبح الامر معقولاً. حقاً انه صعب ولكنه غير فظيع **(صوت البلاد**، ٢٤/١٠/١٩٨٤).

كذلك علق بنحاس عبري على هذه الخطة قائلاً ان: «السياسة الجديدة التي يحاول رجال حزب العمل اتباعها داخل حكومة الوحدة القومية، لا تتعلق فقط بالمناطق المحتلة، بل لها تأثيرات كبيرة على الاتجاه

السياسي... ولأن مصلحة الولايات المتحدة في ايجاد حل للقضية الفلسطينية، سياسية وليست انسانية، قررت هذه الالتفاف على معارضة كل من اسرائيل والاردن، والبدء بخطوات اولية في المناطق المحتلة، اي تدخل اميركي مباشر، اقله مشروع اقتصادي». وفي رأي عبري ان المناطق المحتلة عانت ايام حكم الليكود من اضطهاد واضح في حقل التنمية، مقارنة مع المستوطنات اليهودية في تلك المناطق. والهدف هو تقريب هذه المناطق من الناحية الاقتصادية ليوم الضم الى اسرائيل. لقد... ربطت المستوطنات اليهودية بشبكة كهرباء اسرائيل وكذلك القرى العربية رغما عنها. كذلك استثمرت الاموال الطائلة في تطوير شبكة طرق جديدة... من اجل توثيق العلاقة الجغرافية بين الضفة الغربية واسرائيل. ويضيف عبري ان الهدف الاميركي من ابراز مسألة تردي الاوضاع الاقتصادية ومشاريع التنمية والتطوير في الضفة الغربية ليس من اجل تحسين نوعية الحياة وابعاد اجواء التذمر فقط، بل ايضا من اجل جعل العرب اكثر استعدادا للمشاركة في المسار السياسي الاميركي، وخلق الارضية المناسبة لبروز شخصيات فلسطينية في المناطق المحتلة تستطيع السير في هذا المسار (عل همشمار، ٢٦/١٠/١٩٨٤).

ومن الناحية العملية، يرهن مشروع ريغان حل القضية الفلسطينية بوصاية الاردن على المناطق المحتلة، وهنا يتلاقى مع «الخيار الاردني» الذي يطرحه بيرس. ولهذه الغاية، قام طاقم العمل في حكومة الوحدة القومية بتبني مشروع المساعدات الذي قدمه شولتس فوراً. ومن ضمن هذا المشروع، بند تحسين نوعية الحياة في المناطق المحتلة. ويقول بنحاس عبري بما ان الامر يدور حول ايجاد حل للقضية الفلسطينية تحت رعاية الاردن، فمن الطبيعي ان يكون الاشخاص المطلوب ابرازهم هم من الذين اعتدنا على تسميتهم «انصار الاردن». غير ان هناك خشية من ان وزراء حزب العمل، بعد انقطاع عن ممارسة السلطة دام سبع سنوات، لم يعد هذا المصطلح القديم «انصار الاردن» واضحاً لهم تماماً. ففي السنوات السبع الماضية، حدثت امور قلبت المصطلحات رأساً على عقب، وما كان يسمى «بالحوار الفلسطيني ـ الاردني» تطور جداً، واصبح الاردن ومنظمة التحرير في معسكر واحد، ومستعدين للسير في مسار سياسي مشترك. ثم يضيف: حقاً توجد في الضفة الغربية صراعات قوى محلية، ولكن لا يمكن اعتبارها صراعات بين اعداء، بل صراعات قوى حول تحسين المواقع داخل المعسكر الواحد، مثل صراعات القوى داخل أي حزب كان. ويختتم عبري تعليقه قائلاً: «حكومة الوحدة القومية في اسرائيل ليست الاطار المناسب لتشجيع بروز مثل هذه الشخصيات. فوزراء الليكود لم يهضموا بعد القرار باقامة بنك عربي، وحتماً لن يسمحوا للمعراخ بالسماح لاعضاء المجلس الوطني المتواجدين في المناطق المحتلة بالمشاركة في اعمال المجلس. واذا سمح لاعضاء المجلس بالمشاركة او لم يسمح لهم، فانه ينبغي على حزب العمل ان يدرك جيداً ان هناك دوراً لمنظمة التحرير الفلسطينية في كل مسار سياسي، وهذه المشكلة يمكن فقط تأجيل الاصطدام بها، ولكن لا يمكن الغاؤها، فاليوم لم يعد هناك «خيار اردني» بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية **(المصدر نفسه)**.

صلاح عبدالله

من وثائق الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عمان ٢٢ ـ ٢٩ /١١/ ١٩٨٤

١ ـ التقرير السياسي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

ايها الاخوة والاخوات:

اسمحوا لي في بداية حديثي هذا ان اعبر عن فائق شكرنا للاردن الشقيق ملكاً وحكومة وشعبا على استضافة مجلسنا الوطني في دورة انعقاده السابعة عشرة، وما لاقيناه من كرم الاستقبال والضيافة. ولا عجب في كل هذا الذي لاقيناه، فنحن في عمان بين اهلنا وشعبنا من ابناء الاسرة الواحدة التي تشدهما، بالاضافة الى روابط العروبة الاصيلة، وحدة في المصير والتطلعات لانقاذ الوطن المحتل وتحرير اهلنا ممن يقيمون على مقربة كيلومترات من هنا. فمن روابي عمان ننتاجي اهلنا في القدس لنؤكد لهم اننا ما زلنا على العهد حتى يتم اللقاء بهم ومعهم ورايات النصر ترفرف فوق كل روابي تلالنا حول الضفتين.

ايها الاخوة والاخوات:

ينعقد المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة بعد اكثر من عامين منذ ان خرجنا من بيروت، حيث دارت بيننا وبين العدو الاسرائيلي، عند غزوه للبنان، معارك طاحنة اثبتت فيها الثورة الفلسطينية قدرتها على الصمود والتصدي في اطول حرب عربية اسرائيلية. وقد تركت هذه الحرب، كما تعلمون، اثارها على المجتمع الاسرائيلي، الامر الذي ادى الى احداث هزة عنيفة في هذا المجتمع والى شرخ وانقسام في داخله، وسقط رئيس وزرائه مناحيم بيغن واعتزل العمل السياسي. وكانت خسائر اسرائيل البشرية والمادية ضخمة وجسيمة. والحقيقة ان ردة فعل الاسرائيليين قد برزت في بدايتها بشكل مظاهرات صاخبة خرجت تهتف بسقوط بيغن وشارون، وتطالب بوقف الحرب والانسحاب من لبنان. وهذه ظاهرة فريدة لم يسبق لها ان وقعت اثناء اي حرب سابقة بين العرب واسرائيل.

لقد ارادت اسرائيل بغزوها لبنان ان توهم الرأي العام العالمي انها تقوم بتنفيذ حملة تأديبية ضد الفدائيين الفلسطينيين اسمتها «بسلام الجليل». ولكنها، في الحقيقة، كانت تهدف الى تحطيم البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتدمير قدراتها العسكرية وامكاناتها السياسية، حتى تقتلع، في النهاية، جذورها العميقة من الارض اللبنانية.

لقد فشلت اسرائيل في تحقيق اهدافها العسكرية والسياسية، واثبتت مرة اخرى انها بعيدة كل البعد عن السلام ومستشرية في تنفيذ سياستها العدوانية التوسعية، بالرغم من توقيعها لاتفاقات كامب ديفيد واخراج مصر مؤقتاً من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي، فقد اوهمت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية الرأي العام الغربي ان السلام بعد هذه الاتفاقات قادم وسيخيم على هذه المنطقة من العالم. ولكن الحقيقة التي ثبتت هي ان اسرائيل وجدت في اتفاقات كامب ديفيد وعزل مصر مناسبة ذهبية لتستفرد في القوى والبلدان العربية الاخرى، بسهولة ويسر.

ولكنها وقفت في لبنان عاجزة محتارة امام الدفاع البطولي للقوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة، وشعرت بتورطها في حربها بلبنان، وحارت كيف تخرج

من هذا المأزق بالرغم من احتلالها لبيروت العاصمة اللبنانية، فقد استمرت المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية وبالرغم من كثافة القوات الاسرائيلية المحتلة. وقد استعانت اسرائيل بالقوات الامريكية وبالقوات المتعددة الجنسيات في محاولة منها للحيلولة دون سيطرة المقاومة اللبنانية على بيروت. لكن ذلك، كما تعلمون، لم يدم طويلا فقد وجهت المقاومة الوطنية اللبنانية ضربات قاصمة الى قوات المارينز الامريكية، فاضطرت مع القوات المتعددة الجنسيات الى الرحيل السريع عن بيروت، بعد ان انسحبت القوات الاسرائيلية تجر اذيال الفشل الى المناطق الجنوبية. من هنا ندرك ان الغزو الاسرائيلي للبنان كان يهدف، اول ما يهدف، الى اخراج القوات الفلسطينية من مناطق الجنوب اللبناني والسيطرة على هذه المناطق من اجل استغلال المياه اللبنانية وسرقتها، وخلق منطقة عازلة تسيطر عليها بنفسها او تضعها تحت حمايتها من خلال وجود قوات موالية كقوات العميل انطون لحد.

صحيح اننا خرجنا من بيروت وانتشرت قواتنا في عدد من البلدان العربية، ولكن ذلك لم يؤثر في معنوياتنا او يقلل من تأثيرنا ما دمنا نوجد كقوى مسلحة في بقاع اخرى من لبنان، فجاءت مؤامرة الانشقاق لتكمل ما بدأته اسرائيل من مخططات ترمي الى اخراج المقاومة الفلسطينية نهائيا من لبنان.

الانشقاق داخل «فتح»:

في العاشر من شهر ايار (مايو) لعام ١٩٨٣، قام نفر من اعضاء «فتح»، بتحريض وبدعم من اطراف عربية معروفة باعلان التمرد العسكري والانشقاق عن حركة «فتح» وقيادتها، واستمر هذا الانشقاق في التوسع في منطقة البقاع وفي دمشق مستخدماً الاقتتال كوسيلة لاشهار نفسه واحتلال المكاتب والمؤسسات في دمشق. واصدرت قيادة فتح تعليماتها الى كل الكوادر بعدم استخدام السلاح مهما كلف الامر. وقامت بالاتصال بالقيادة السورية في محاولة منها لوقف الاقتتال وحقن الدم الفلسطيني، ولكنها لم تتوصل الى اية نتيجة.

كان الرد ان هذه المشكلة داخلية في «فتح» والمنظمة ولا يمكن حلها الا باتفاق الفرقاء المتنازعة، فعمدنا الى المنظمات الفلسطينية والى اللجنة التنفيذية في محاولة لوقف هذا النزيف المتدفق والذي يهدد الثورة الفلسطينية بكل مؤسساتها. وقد بذل اعضاء اللجنة التنفيذية ولجان من فصائل المقاومة جهوداً مضنية لوقف الاقتتال واستخدام الحوار الهادىء لحل هذه المشكلة. كما بذلت «فتح» من داخلها اقصى الجهود للحوار مع هذه الفئة المنشقة، فكانت ترفض الحوار او تفرض شروطاً قاسية لا يقبلها عقل تستهدف حل الحركة وقيادتها ومؤسساتها واعادة تنظيمها من جديد. وامام كل هذه التطورات الخطيرة كان على فصائل المقاومة المخلصة وعلى قيادة «فتح» ان تستمر في ارسال الوساطات واحدة بعد الاخرى، لعلها تتمكن من ايجاد حل مرض للجميع. ولكن المخطط كان يهدف انهاء «فتح» واحتواء المنظمة بالنتيجة. وانتقلت عمليات الاقتتال وتوسعت في منطقة البقاع، ولما فشلت في تحقيق اهدافها طلب من قوات «فتح» ان تغادر منطقة البقاع الى الشمال، وبالفعل تم ذلك. وكان قد تم قبل ذلك طلب السلطات السورية من الاخ ابو عمار مغادرة دمشق فوراً.

تجمعت قوات «فتح» في معظمها في مدينة طرابلس وضواحيها في الشمال اللبناني. ولم تمض اسابيع قليلة الا وقد قامت قوات مسلحة مدعومة بقوى عربية اخرى بمهاجمة قوات الثورة الفلسطينية في مخيمي نهر البارد والبداوي، ودارت معارك طاحنة، سقط فيها المئات من الشهداء الفلسطينيين، ودمر نتيجتها مخيما نهر البارد والبداوي وتشرد اهلهما، وتعرضت مدينة طرابلس لموجات عاصفة من القصف المدفعي الذي لم تشهد مثله سوى بيروت عندما كانت تقوم السفن والطائرات والمدفعية الارضية الاسرائيلية بقصفها. وانتهت المعركة بخروج قواتنا من طرابلس لتنتشر مرة اخرى في البلدان العربية البعيدة. لقد اسهمت القوات الفلسطينية في حرب الجبل في بحمدون وسوق الغرب عندما طلبت منا القوى اللبنانية ذلك، وكادت ان تصل الى مشارف بيروت لولا ان طلب منها التراجع وعدم التقدم، وطلب من قوات «فتح» بعد ذلك ان تنسحب الى منطقة طرابلس. والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا هذا الاقتتال ولماذا اختيرت «فتح» هدفا للمؤامرة.

حركة «فتح» هي اكبر المنظمات الفلسطينية، وهي التي بادرت باطلاق الرصاصة الاولى عام ١٩٦٥، وتمثل العامود الفقري في حركة المقاومة الفلسطينية، فاذا كسر هذا العامود الفقري وتحطم اصبحت الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اشلاء محطمة تسهل السيطرة عليها واحتواؤها،

وينتهي كونها عبئا جسيما على كاهل المنطقة باسرها حسبما يدعون. ويسهل بعدها السير في التسوية السياسية بالشكل الذي تطلبه اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

ان ضرب «فتح» هو ضرب المقاومة الفلسطينية وتحطيم سمعتها السياسية، لتختفي بذلك المطالبة ببناء دولة فلسطينية مستقلة، ويفرض الحل الاستسلامي على المنطقة العربية. والاغرب من ذلك ان تقوم جهات عربية بتنفيذ هذا المخطط بوعي او بغير وعي منها. وربما يسأل سائل هل هذا كل ما في الامر؟ ونحن نقول: لا بل ان الهدف هو تسوية النزاع العربي الاسرائيلي في غياب الطرف الفلسطيني، وتقسيم لبنان الى كانتونات مستقلة او دولة طائفية يسهل السيطرة عليها من جانب اسرائيل والتحكم بمقدراتها. لقد رسم الانشقاق بقعا سوداء على وجه المقاومة الفلسطينية بغير ارادتها، وكنا نعلم ان الاقتتال الفلسطيني المفروض سيقود الى اسوأ النتائج، فلقد تمكنت الثورة الفلسطينية منذ سنوات من ترسيخ مبادىء الحوار السلمي لفض النزاعات بين فصائل المقاومة الفلسطينية، واصبحت منظمة التحرير الفلسطينية جبهة وطنية قوية، فكان لا بد من اضعافها وكسر شوكتها واحتوائها في النهاية. لقد تمثل الانشقاق داخل «فتح» في عدد قليل من الاعضاء لا يتجاوز اصابع اليد، ولكن الاموال العربية قد تمكنت من جمع العشرات من المرتزقة والحاقدين حول هذا الانشقاق. وبعد معارك طرابلس انكشف الغطاء عن العيون فانشق الانشقاق، وخرج قائد الانشقاق، وعزل نفسه في بيته بعد ان ادرك ما فعل وما المطلوب ان يفعله من اعمال تضر بالمصلحة الوطنية العليا. وخلال فترة قصيرة من الزمن انكمش الانشقاق وتقلص واختفت اخباره من صفحات الجرائد، بعد ان ادى مهمته، وفشل في تحقيق اهدافه، وظهر جليا ان الخلاف الحقيقي هو بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلما منا بهذه الحقيقة ورغبة منا في تسوية هذا الخلاف، عمدنا الى الوساطات العربية والدولية الصديقة طالبين التوسط لحل هذا الخلاف، فكانت هناك المملكة العربية السعودية والجزائر واليمن الديمقراطي تسعى لاصلاح ذات البين، وقام الاتحاد السوفياتي الصديق وكوبا بمثل هذه المساعي الحميدة، ولكنها لم تتوصل الى اي نتائج ايجابية. وكان هناك من يدعي ان الازمة تتمثل في وجود الاخ القائد العام على رأس منظمة التحرير الفلسطينية، وان اقالته او استقالته ستصلح الأمر وتعود بالوحدة الى منظمة التحرير الفلسطينية. ولدى البحث والتدقيق ثبت لنا بشكل قاطع ان عنوان الازمة كان الاخ ياسر عرفات ولكن الازمة في جوهرها وحقيقتها وطنية، تستهدف منظمة التحرير الفلسطينية برمتها، وكان على قيادة «فتح» والقوى الوطنية المخلصة ان تتعاون لحل هذه الازمة والتخلص من اثارها السلبية. والحقيقة ان جهودا وطنية مخلصة بذلت في هذا السبيل، وكانت مواقف العديد من فصائل المقاومة والشخصيات الوطنية المستقلة تمثل الشموخ الوطني الفلسطيني، والتأمت هذه المنظمات في سلسلة من الحوارات المطولة لتثبت للعالم ان المواطن الفلسطيني يرفض الاقتتال ويستنكره ويدينه، ويحافظ على منظمة التحرير الفلسطينية ومسيرتها النضالية بقناعة وادراك.

الحوار بين فصائل المقاومة:

منذ تسعة اشهر على الاقل من هذا التاريخ بدأ الحوار بين حركة «فتح» والجبهة الديمقراطية والشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، من اجل التوصل الى قواسم مشتركة فيما بينها. وعقدت جلسات في عدن ثم الجزائر، وجرت سلسلة من الاجتماعات المطولة، وكانت الشقيقتان اليمن الديمقراطي والجزائر حريصتين على رعاية هذا الحوار الفلسطيني، وساعدتا في انجاحه. وتمت في النهاية الموافقة على اتفاقية في ما بيننا، سميت فيما بعد «باتفاق عدن ـ الجزائر». ووقع هذا الاتفاق بحضور الجزائر واليمن الديمقراطي، وكان بمثابة نهوض جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وافقت عليه الجبهة العربية لتحرير فلسطين بلا تردد. وقد حدد هذا الاتفاق الذي وقع بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤ موعد اجتماع المجلس الوطني في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٤، كاقصى تاريخ لانعقاده. ولما تم الاتفاق واعلنت نصوصه عارضته سوريا، وكان من المفروض ان يقوم التحالف الديمقراطي الذي يضم الجبهة الديمقراطية والشعبية باجراء حوار مع الفصائل المتبقية التي اتخذت لنفسها اسم التحالف الوطني. ولكن شعر التحالف الديمقراطي بان التحالف الوطني يحاول ان يفرض عليه شروطامسبقة لا يمكن قبولها او مناقشتها لان مجالها الوحيد هو

قاعات المجلس الوطني، ففشل الحوار بينهما. وفي هذه الاثناء كانت «فتح» تسعى بكل الوسائل لاجراء حوار مع سوريا، وفي مطلع شهر تموز (يوليو) الماضي توجه الاخ ابو اللطف بقرار من القيادة الى دمشق لمقابلة الرئيس الاسد، ودامت المقابلة ساعات طويلة، تمت خلالها مناقشة الازمة وآثارها، وكان موقف سوريا منصبا على ان الخلاف في السياسة والمنهج مع الاخ ابو عمار، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وكان رأينا ان الازمة لا تكمن هنا بل تكمن في الانشقاق الذي دفع بالثورة الفلسطينية الى اتون الخلافات والاقتتال في النهاية، وان شعبنا قد ادان هذا الاقتتال ولا يمكن له ان يقبل بانشقاق آخر، وكان على سوريا ان تلعب دوراً ايجابياً في حل هذه الازمة منذ بدايتها، فهي القادرة على ذلك ان ارادات. ولم تخف سوريا تعاطفها مع حركة الانشقاق منذ بدايتها.ومع كل ذلك فان اللجنة المركزية لحركة «فتح» على استعداد للحوار الموسع مع القيادة السورية من اجل التوصل الى تفاهم كامل حول علاقاتهما. ولكن لم تجر متابعة هذه اللقاءات ولم نتلق رداً مباشراً من سوريا. ولكن كان يقال لفصائل المقاومة وللجزائر ان سوريا مستعدة للحوار، اذا اصدرت اللجنة المركزية لحركة «فتح» بيانا تدين فيه الاخ ابو عمار. وكأن المطلوب خلق انشقاق جديد، او على الاقل رفض الحوار مع اللجنة المركزية، مع ذلك لم تقف جهودنا الفلسطينية والعربية عند هذا الحد واستمرت تضغط في هذا الاتجاه... وقامت اليمن الديمقراطي بارسال مندوبيها الى دمشق وذهب الرئيس علي ناصر نفسه، وقامت الجزائر بارسال مندوبيها مرارا عديدة، ولكن كانت النتائج غير مرضية. ودعت الجزائر واليمن الديمقراطي من اجل الحوار الشامل ولكنها لم تخرج باية نتيجة تذكر. واستمر التعنت من جانب التحالف الوطني وسوريا، ولم يصل الحوار الذي اجرته الجزائر واليمن الديمقراطي الى النتائج المطلوبة. وكان من المفروض بعد ذلك ان ينعقد المجلس الوطني في الجزائر، ولكن الجبهة الشعبية استنكفت عن ذلك، وقالت: لا مجلسا وطنيا الآن. ووقف الامر عند هذا الحد. فوجدت الجزائر نفسها في حرج، فلن تستطيع ان تعطي ردا بالنفي او الايجاب حول انعقاد المجلس الوطني، فكان علينا ان نعفيها من هذه المسؤولية فقررت اللجنة التنفيذية بعد ذلك، حسب قرارها المتخذ في ١٩٨٤/١/٥، عقد المجلس الوطني في عمان، بعد ان جبنا الارض العربية طولا وعرضا واستمعنا الى كل المسؤولين العرب، وكانت النتيجة ان رحب الاردن والعراق ترحيبا كبيرا بعقد المجلس لديهم، فتقرر عقده في عمان في التاريخ المحدد ٢٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤.

ايها الاخوة:

بالرغم من الدور التحريضي الذي لعبته ليبيا في قيام الانشقاق ودعمه، ثم تقديم الاموال والاسلحة اللازمة، فاننا نعتقد ان المسألة التي تحتاج الى حل هي العلاقات المتردية بيننا وبين اشقائنا السوريين.

زيارة الاخ ابو عمار ـ القاهرة:

لا مناص لنا من الاشارة هنا الى الزيارة التي قام بها الاخ ابو عمار الى القاهرة فور خروجه من طرابلس، ولا حاجة لنا في ان نشرح لكم ما احاط بها من ظروف وملابسات، فانتم على علم بكل تفاصيلها..

لقد أثارت زيارة الاخ القائد العام رئيس اللجنة التنفيذية جدلاً واسعاً في الاوساط الفلسطينية والعربية والدولية، واختلف الناس في تقييم فوائدها ومضارها، واصدرت اللجنة المركزية لحركة «فتح» بيانا حولها. كما اصدرت اللجنة التنفيذية قرارها باحالتها الى المؤسسات الشرعية لمناقشتها. كما ان اتفاقية عدن ـ الجزائر جاءت على ذكرها في بند من بنودها.

وبغض النظر عن كل هذه القرارات والاجتهادات، فانكم حتما ستناقشونها بحكمة وروية، وتقولون رأيكم فيها بعد السماع للاخ ابو عمار،فانتم اعلى سلطة في المنظمة، وتمثلون الشعب الفلسطيني بكل قطاعاته ومنظماته.

الارض المحتلة:

لعل في تشكيل ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية، اثر الانتخابات الاخيرة في اسرائيل، ما يؤكد للكثيرين ممن كانوا يعتقدون خطأ بأن المعراخ يختلف عن الليكود في سياسته وتعامله مع قضية فلسطين وحقوق شعبنا الفلسطيني. وقد جاء تشكيل الحكومة الحالية من الحزبين الرئيسيين تحت اسم الحكومة الوطنية، ليؤكد بانهما متكاملان متجانسان متفقان على تنفيذ البرنامج الصهيوني في الاستيلاء على الارض والاستمرار في التوسع، وتعزيز الاستيطان، واخلاء الارض من السكان واصحابها الشرعيين، بطريق

الارهاب والتعذيب والقتل والمصادرة والاغتصاب.

فاذا كان الليكود يعتمد السياسة العنصرية والتوسعية التي ترتكز على فكرة ارض اسرائيل الكبرى، حيث عبر عن ذلك اسحق شامير باعلانه عزم الليكود على ضم الاراضي المحتلة بقوله: «ان الخط الاخضر ـ حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ـ قد انمحى الى الابد». وقوله ايضا «لا حاجة لضم ما هو لنا»، وما يجمع عليه اعضاء تكتل الليكود وحلفاؤهم من ان فلسطين بأكملها هي جزء من التراث اليهودي، الذي لا يمكن التنازل عن اي جزء منه، في اي حال من الاحوال، فان تجمع المعراخ واتباعه لا يقلون عداء وصهيونية عن تجمع الليكود، وهم لا يختلفون عن الليكود والاحزاب الصهيونية الاخرى، في الامور الجوهرية التي يعبر عنها عادة بما يلي:

١ ـ لا للانسحاب الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

٢ ـ لا لتقسيم القدس.

٣ ـ لا للاعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٤ ـ لا للدولة الفلسطينية المستقلة.

٥ ـ لا لازالة المستوطنات.

واخيرا، فقد استولت اسرائيل في ظل حزب العمل، على كل فلسطين وسيناء والجولان، وحزب العمل هو اول من بدأ في اقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة. ولئن كان المعراخ يبدو انه يتمتع بنوع من المرونة في طرح مشاريع الحلول بالنسبة لتجمع الليكود، فانه ينطلق من نظرة اخطر وابشع في تحقيق الاهداف الصهيونية ومشروعها في فلسطين. فالمسألة بين التجمعين الرئيسيين في الكيان الصهيوني، هي مسألة اجتهاد حول من هو الافضل في المحافظة على اسرائيل التوسعية العنصرية. ومن هو الاجدر في تحقيق المشروع الصهيوني على اكمل وجه، ومن هو الابرع في القضاء على الشعب الفلسطيني وطمس هويته، وانهاء وجوده. ان نظرة وافية ومتعمقة لبرنامج عمل المعراخ للحكم يزيل كل لبس حول هذه القضية.

وفي ضوء ذلك، فان الممارسات الاسرائيلية الصهيونية خلال الفترة الماضية قد اتسمت بمواصلة عمليات الاستيطان، والتهويد والاستيلاء على الاراضي، وقتل ابناء شعبنا، ومحاولة ازالة مخيمات اللاجئين، بهدف ازالة شاهد حي على مأساة الشعب الفلسطيني.

ففي مجال الاستيطان يبلغ العدد الاجمالي للمستوطنات، التي اقيمت حتى الآن، ١٥٩ مستوطنة في الضفة الغربية، و ١٢ مستوطنة في قطاع غزة، بالاضافة الى عشرة احياء سكنية اقيمت حول مدينة القدس المحتلة. وقد بلغت نسبة الزيادة الاستيطانية لهذا العام حوالي ٦٠٪، حيث وافقت حكومة العدو الصهيوني خلال العام الماضي فقط على اقامة ٦٢ مستوطنة.

لقد تمثل التصعيد الواسع خلال هذه الفترة، في تكثيف العمليات الاستيطانية على الارض، وفي النشاط المحموم الذي برز تحت مختلف الاشكال، للاستيلاء على الاراضي عن طريق المصادرة ووضع اليد او بواسطة التزوير في الاستيلاء على الارض.

ومن اجل تسهيل عملية الاستيلاء على الارض بالقوة، اصدر قائد المنطقة الوسطى الاسرائيلي الكولونيل اوري اور، امرا جرد بموجبه محاكم الضفة الغربية من كافة الصلاحيات الممنوحة لها للنظر في قضايا الاراضي، الامر الذي يترتب عليه تجريد الملاكين العرب من كافة القرارات التي اصدرتها او تصدرها هذه المحاكم لصالحهم.

هذا وقد رصدت الحكومة الاسرائيلية لتنفيذ خططها الاستيطانية، خلال عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ حوالي ٤٧٠ مليون دولار، دون ان يشمل هذا الدعم الحكومي للمستوطنين في الضفة والقطاع. ويتجه المخطط المركزي للتوطين الى توطين اكثر من مليون يهودي، وهم ليسوا من المهاجرين الجدد، ولكنهم من سكان فلسطين المحتلة حاليا. ويهدف هذا المخطط في مرحلته المتوسطة وحتى عام ١٩٨٦، الى اقامة ٥٧ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية، بالاضافة الى المستوطنات الحالية. اما على صعيد التهويد، فان السلطات الاسرائيلية قد اطلقت يد العصابات الارهابية، لكي تتصرف ضد المواطنين الفلسطينيين في مدينتي الخليل والقدس، متسلحة بكل وسائل القتل والارهاب، فقام الارهابيون الصهاينة بحرق سوق الخليل المركزي وعدد من الباصات العربية في المدينة، وفرض على المدينة نظام منع التجول. وذلك بعد ان وقعت المذبحة داخل حرم الجامعة الاسلامية، والتي ذهب ضحيتها العشرات من الطلاب الفلسطينيين. كل هذا يأتي بعد ان استكملت اقامة مستوطنة كريات اربع واتمام تحويل جزء كبير من الحرم الابراهيمي الى كنيس يهودي. وكل هذا بهدف اجلاء السكان الفلسطينيين كليا عن المدينة وتهويدها بالكامل.

اما في مدينة القدس، فتتواصل عمليات التهويد على

مختلف الاصعدة، وترمي هذه العمليات في مجملها الى تهويد المدينة بالكامل، استجابة وتنفيذا للقانون الاساسي لضم القدس، الذي اصدره الكنيست الاسرائيلي في ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٨٠. ويمكن رصد عمليات التهويد كما تمت خلال العام الماضي على الاصعدة التالية:

١ ـ الاستيطان.

٢ ـ مصادرة الاراضي.

٣ ـ نقل المراكز والمؤسسات والمصالح الحكومية والادارية والاجتماعية والامنية اليهودية الى مدينة القدس.

٤ ـ محاولة تهويد المقدسات الاسلامية.

٥ ـ الاعتداءات التي تعرض لها الحرم الشريف من حفريات واعتداءات مسلحة.

٦ ـ محاولة اقامة نواة استيطانية ومركزا يهوديا مسلحا داخل الحرم الشريف.

وتؤكد الدلائل والتصريحات التي يدلي بها الحاخامون واليهود المتطرفون، ان مسألة الاستيلاء على المسجد الاقصى وهدمه، واقامة الهيكل الثالث على انقاضه، ليست الا مسألة وقت فقط.

واثر انتهاك حرس الحدود الصهيوني لحرمة المسجد الاقصى، بدعم من حكومة الكيان الصهيوني، وجه المجلس الاسلامي في مدينة القدس الدعوة الى اعلان الاضراب الشامل في الارض المحتلة، تعبيراً عن رفض شعبنا للاحتلال الصهيوني ومقاومته، الامر الذي اشعل الحوافز لتنظيم المظاهرات الجماهيرية كوسيلة اخرى للتعبير عن مقاومة شعبنا للاحتلال الصهيوني، وذلك يوم ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي.

وعلى صعيد آخر، فان سلطات الاحتلال ما زالت مغلقة جامعة النجاح في نابلس، كما تعرضت الجامعات الفلسطينية الاخرى في بيرزيت وبيت لحم وغزة الى الاغلاق. وما زالت قوات حرس الحدود التابعة للشرطة الصهيونية تجوب شوارع مدينة نابلس، وتمارس تحرشاتها ضد المواطنين. غير ان شعبنا الفلسطيني البطل تحت الاحتلال لم يترك وسيلة من وسائل المقاومة الا ومارسها ضد قوات الاحتلال الصهيوني، وهو ما زال يتصدى له بكل عنف وصلابة وايمان ووطنية، تستحق الاكبار والتقدير. ولم تنحصر مقاومة الاحتلال الصهيوني على ابناء شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنها امتدت لتقاوم الارهاب الصهيوني في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وذلك عندما جابهت قرية ام الفحم الشامخة وشعبها البطل الحاخام الارهابي كاهانا الذي دبر مع عصابته في حركة «كاخ» عملية اقتحام لها، بهدف قتل ابنائها وارهابهم، توطئة لاجبارهم على مغادرة ارضهم وممتلكاتهم. وبذلك يتصدى شعبنا الفلسطيني العظيم في كل انحاء فلسطين المحتلة وبكل صلابة وتضحية لكل اعمال واساليب البطش والقتل والتعذيب، التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني، سواء مباشرة او غير مباشرة، عن طريق العصابات الارهابية، مثل عصابة حركة «كاخ» بزعامة الحاخام كاهانا. فلقد افرز المجتمع الصهيوني في الارض المحتلة هذه الحركة، وهذا امر طبيعي، فحركة كاخ تعكس باهدافها ومراميها واساليبها ارادة الحركة الصهيونية والمجتمع الصهيوني، والسلطات الصهيونية في الارض المحتلة، ونظرتها النهائية لشعبنا وارضنا وقضيتنا، ولهذا فمن غير المستغرب ان تصبح مثل هذه العصابات ممثلة في الكنيست عن طريق الحاخام كاهانا، وغيره من العنصريين.

ايها الاخوة:

هذه صورة مقتضبة لحقيقة ما يجري في ارضنا المحتلة، وما يعانيه اهلنا وشعبنا هناك. لقد حرصنا على الايجاز في الشرح دون مغالاة. فكلكم على علم بكل ما يجري. لذلك فان المجلس يدرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه، وضرورة اتخاذ القرارات والاجراءات العملية، لدعم صمود شعبنا ونضاله اليومي، من اجل مقاومة هذه السياسة والممارسات الاسرائيلية الارهابية، وفضحها امام الرأي العام العالمي، وتصعيد كفاحه المسلح واستخدام كافة اشكال المقاومة الوطنية.

الوضع في لبنان:

اسجل في بداية حديثي عن لبنان خالص تقديرنا واعتزازنا بما قدمه شعبنا الشقيق في لبنان بقيادة حركته الوطنية، من تضحيات جسام في النضال معنا جنباً الى جنب، ولاكثر من عشر سنوات في النضال ضد العدو الصهيوني واعماله الاجرامية وحروبه.

اننا لن ننسى شهداء لبنان الحبيب الذين سقطوا في سبيل عروبة لبنان ودفاعا عن الثورة الفلسطينية،

لن ننسى المناضل الوطني الكبير المرحوم الشهيد كمال جنبلاط، ولن ننسى معروف سعد، والالاف من الشهداء من اقصى نقطة في جنوبه الى اقصى نقطة في شماله.

ايها الاخوة:

لقد شكل خروجنا من بيروت عام ١٩٨٢ نقطة تحول تاريخية، حيث فقدنا مركزا اساسيا لعملنا الثوري، ومع ذلك فسيبقى التاريخ يذكر ذلك الصمود الاسطوري العظيم للشعبين اللبناني الفلسطيني، على وقفتهما الشامخة لثلاثة اشهر متواصلة، في وجه الحصار الصهيوني لمدينة بيروت الخالدة.

لقد غادرنا بيروت بموجب اتفاق وتعهد خطي، لحماية المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، وبضمانة دولية بان القوات الصهيونية لن تدخل بيروت. وخلفنا وراءنا شعبا لبنانيا وفلسطينيا مدربا ومسلحا، وها هو يواصل ضرباته للمحتلين الصهاينة، ويمنع جيشهم من تثبيت دعائمه.

غير ان التحالف الامريكي ومن يدور بفلكه قد انتهك ذلك الاتفاق وتلك الضمانة الدولية بارتكاب جريمة العصر في صبرا وشاتيلا، حيث سقط المئات من الفلسطينيين واللبنانيين العزل من السلاح، نساء وشيوخا واطفالا.

ايها الاخوة:

تستمر المشكلة السياسية في لبنان وما يرافقها من صراعات داخلية حتى يومنا هذا، وبعد ان مضى على خروجنا من بيروت ما يزيد على السنتين. ان استمرار المشكلة اللبنانية يؤكد من جديد، بأن الوجود الفلسطيني في لبنان، لم يكن في يوم من الايام سببا في المشكلة اللبنانية، كما كانت تدعي اسرائيل والفئات اللبنانية المتعاملة معها. بل على العكس، فان ما يجري اليوم في لبنان يثبت اننا كنا قوة رادعة في وجه كل توجه واقتتال طائفي في ذلك القطر الشقيق، انطلاقا من ايماننا بالوحدة الوطنية اللبنانية.

وبغض النظر عن الاسباب الحقيقية للمشكلة اللبنانية، التي بذرتها قوى الاستعمار في لبنان، فان مؤتمري الحوار في كل من جنيف ولوزان اوضحا عمق المشكلة وصعوبتها.

لقد دفع التحالف الامريكي الاسرائيلي بالازمة اللبنانية في اتجاه الصراعات الطائفية، بهدف تقسيم لبنان وتفتيته، على اسس مذهبية وطائفية، على غرار هوية الكيان الاسرائيلي، تمهيدا لتفتيت المنطقة العربية وبلقنتها، وتمكين التحالف الامريكي الاسرائيلي من السيطرة عليها، والتحكم بمقدراتها، والنفاذ في النتيجة الى المناطق البترولية الغنية، الامر الذي يضمن استمرارها وتوسعها على حساب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، وذلك خدمة للمصالح الامبريالية العالمية ومصالح الولايات المتحدة بالذات. وبهذا يضمن الاستعمار استمرار تدفق البترول العربي، واستغلال الثروات الطبيعية في الوطن العربي، والسيطرة على منطقة استراتيجية هامة في الصراع الكوني، تربط اوروبا بآسيا وافريقيا، وتتحكم بطرق مواصلاته البحرية والبرية والجوية.

من هنا فلقد طورت حكومة الولايات المتحدة سياستها مع اسرائيل، وعملت على تنمية قدراتها العسكرية العدوانية واستخدامها كقاعدة استراتيجية، تستهدف اخضاع المنطقة وتهديد الامن السوفياتي، وتصفية وجوده الصديق في هذه المنطقة من العالم، الى ان انتهت الى توقيع التحالف الاستراتيجي، الذي كان الاول من نوعه في تاريخ العلاقات الامريكية الاسرائيلية، متحدية في ذلك كل علاقاتها التقليدية والتاريخية في الوطن العربي.

ولكن هذا التحالف، بالرغم من كل ما رصدت له الولايات المتحدة من امكانيات، وبكل ما قامت به اسرائيل من ممارسات ارهابية، لم يستطع ان يصمد امام ارادة الشعب اللبناني الذي رأى اثار هذا التحالف منذ الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٨٢، حتى مجزرة صبرا وشاتيلا، فاتضحت له الصورة الكاملة لهذا التحالف العدواني واهدافه. فتأكد له ان لا سبيل للخلاص، اي لا سبيل لاستعادة حرية ووحدة وعروبة لبنان سوى المقاومة الوطنية، والكفاح المسلح، وهي مناسبة لازجي التحية لرجال المقاومة اللبنانية واخوانهم الفلسطينيين الذين يقفون معهم جنبا الى جنب، في صنع اسطورة صمود جديدة متحملين في ذلك كل ما تعرضوا له، وما قد يتعرضون له من غارات وحشية، وصلت حتى الشمال اللبناني والبقاع الغربي وبعلبك. ولذلك لم يكن مستغرباً فيما بعد، ان نشهد هذا النهوض الوطني في لبنان، وهو يتجلى في اعمال فدائية جبارة دفعت حكومة واشنطن، لاعادة النظر في استراتيجيتها في لبنان فسحبت قواتها العسكرية منه، ونتج عن ذلك إعادة ترتيب موازين القوى في لبنان وشطب اتفاقية السابع عشر من ايار (مايو). وكلنا ثقة ان الشعب اللبناني، وهو يحاول اليوم عبر كافة

الوسائل المتاحة له للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي، ان لا يقع في شرك اتفاقية تحول دون تحقيق اهدافه الوطنية.

العلاقات العربية

سوريا:

انه لمما يدعو للاسف أن تصل العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا الى ما وصلت اليه من التدهور. فقد وجدت كل من المنظمة وسوريا نفسها في موقع المواجهة مع الاخرى، في حين تقتضي طبيعة المعركة مع العدو الصهيوني الامبريالي ان يتوحد الخندق الفلسطيني السوري، وتتاضل كل من المنظمة وسوريا من منطلق قومي واحد باتجاه هدف واحد وضد العدو المشترك الواحد. ولقد بذلت المنظمة كل ما تملك من جهد لاعادة العلاقات الى طبيعتها مع سوريا، وقد تحملت في سبيل ذلك الكثير. كما سعت مع الدول الصديقة والشقيقة من اجل ذلك سعيا حثيثا، غير ان كل هذه المحاولات اصطدمت بالموقف السوري المنحاز، الذي تمثل في التعاطف مع حركة الانشقاق وتمكينها من الاستيلاء على مكاتب ومؤسسات حركة «فتح» في دمشق وضواحيها، ثم اتساع اعمال المنشقين في منطقة البقاع مستعملين السلاح والاقتتال الداخلي وسيلة لذلك.

وحرصا على الامن الداخلي لسوريا، وتجنبا للاقتتال الفلسطيني وتشويه صورة الثورة الفلسطينية، فقد عمدنا الى استخدام الاساليب السياسية والسلمية عبر لجان فلسطينية وعربية للتوسط، ولكنها لم تجد اذنا صاغية لدى الاطراف الاخرى، بل كانت اعمال الشغب والاقتتال والتعرض للمؤسسات والافراد والقواعد مستمرة، ولقد طلبنا من القيادة السورية، ومنذ البداية، التدخل لمنع الاقتتال واستخدام السلاح كوسيلة لحل الخلافات، مؤكدين لهم اننا لن نعارض من يريد ان يلتحق بالمنشقين. الا اننا، ومع الاسف، فوجئنا بمزيد من تصعيد الاقتتال، ثم بطلب السلطات السورية اخراج الاخ ابو عمار من دمشق، فازداد الوضع سوءا وساد الساحة الفلسطينية المزيد من القلق والتوتر، وشاركت منظمات صغيرة اخرى المنشقين في قتالهم، ورفضت التنظيمات الفلسطينية الكبرى، الجبهة الديمقراطية، والجبهة الشعبية، وجبهة التحرير العربية، وجبهة تحرير فلسطين، هذا المنطق السافر في الاقتتال الداخلي، وطالبت بوقفه بشدة وعنف، حيث ان الثورة الفلسطينية ارست منذ سنوات طويلة قواعد وتقاليد وطنية ترفض الاقتتال في حل اي نزاع داخلي، فقامت ببذل مساعيها مع الفرقاء المعنيين ومع سوريا لمنع هذا الاقتتال، ولكنها لم تصل الى نتيجة، بل على العكس، فقد تصاعدت العمليات العسكرية للمنشقين والمنظمات الصغيرة الاخرى الموالية لهم ضد قوات الثورة في البقاع، وبعد ذلك انتقلت هذه القوات الى طرابلس كما سبق ان قلنا.

ولقد وقف الاعلام السوري طيلة هذه الفترة مدافعا عن المنشقين وادعاءاتهم واهدافهم التخريبية.

ومع انفجار معركة طرابلس زادت الهوة بيننا وبين سوريا، وهذا مما دفعنا ان نفكر بعمق وهدوء وموضوعية، في الاسباب التي يمكن ان تكمن وراء هذا الموقف السوري الغريب، وتساءلنا هل ثمة خلاف سياسي بين المنظمة وسوريا، ام ان هناك خلافا شخصيا بين الرئيس الاسد والاخ ياسر عرفات.

في الواقع ليس هناك مجال للقناعة بخلاف شخصي، بل ان ما يمكن ان يسبب مثل هذه الحدة في العلاقات بين المنظمة وسوريا لا بد وان يرتكز على خلافات سياسية محددة واساسية، لا يجوز ان تخفي الشعارات واساليب الاعلام وفنونه حقيقتها ووضوحها.

اذن، فما هي هذه الخلافات السياسية؟

- هل هي حول ميثاق المنظمة، الذي تضمن الاسس والمبادىء والاهداف التي تسترشد بها المنظمة وتعمل من اجلها؟

- هل هي خلافات حول التضامن العربي ومضمونه، اي العمل العربي المشترك؟

- هل هي خلافات حول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ ثم ٣٣٨؟

- هل هي خلافات حول مشروع فاس للسلام؟

- ام هل هي خلافات حول المبادرة السوفياتية للتسوية السياسية؟

- هل هي خلافات حول اتفاقيات كامب ديفيد مثلا، التي وقفنا في مؤتمر بغداد كمنظمة نرفضها، وتكتل العرب حول ادانتها؟

- هل هناك خلاف حول رفض مشروع ريغان؟

تساؤلات عديدة تطرح نفسها حول اسباب هذا الخلاف الحاد اللامنطقي، فنحن نتفق مع الاخوة في سوريا حول النظرة لمعظم هذه الامور، ولكننا نختلف

معهم في نظرتنا للحرب العراقية الايرانية، حيث اتخذوا موقفا منحازاً في هذه الحرب مع ايران.

ايها الاخوة والاخوات:

رغم كل ما جرى ويجري، فان منظمة التحرير الفلسطينية ترى من منطلق وطني وقومي ان اصلاح العلاقات بيننا وبين سوريا تفرضه طبيعة المعركة مع الامبريالية واسرائيل.

وهذا ما دفع بنا منذ البداية الى اللجوء للاشقاء والاصدقاء من اجل اجراء حوار مثمر وبناء بيننا وبين سوريا، حتى نتوصل الى تفاهم حول مواقفنا المختلفة وإقامة علاقات بيننا على اسس وقواعد واضحة تؤكد:

١ ـ النضال المشترك للامة العربية في مواجهة العدوان الاسرائيلي، والاخطار الامبريالية والصهيونية.

٢ ـ قرار الحرب والسلام قرار عربي لا ينفرد به اي طرف.

٣ ـ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وقائد نضاله.

٤ ـ الالتزام بمبدأ عدم تدخل اي طرف عربي في الشؤون الداخلية للاطراف العربية الاخرى، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

ان خلافنا مع سوريا حول محاولاتها المستمرة للهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية واحتواء ومصادرة القرار الوطني الفلسطيني، فهذه ليست اول مرة نختلف فيها مع سوريا، فقد اختلفنا معها عندما دخلت لبنان عام ١٩٧٦، كما اختلفنا معها عام ١٩٨٢ عندما وقعت اتفاق وقف اطلاق النار، اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان.

كما اختلفنا مع سوريا عندما تبنت حركة الانشقاق ودعمتها، هذه هي الاسباب الحقيقية وراء خلافنا مع سوريا.

وبالرغم من كل ما سبق، وحرصا منا على المصلحة الوطنية والقومية، فاننا على استعداد ان نقيم علاقات طبيعية مع سوريا عندما تتخلى عن اهدافها التي أدت الى الخلاف معها.

الاردن:

ان الامتزاج بين شعبينا الاردني والفلسطيني، وتشابك المصالح، قد تكرس منذ اكثر من ثلاثين عاما، مما اعطى لهذه العلاقة طبيعة خاصة تتجاوز علاقاتنا باي شعب عربي شقيق آخر.

ان هذه العلاقات المميزة قد جعلت المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشر يتخذ قراراً يؤكد فيه هذه الحقيقة، ويدعو الى قيام علاقات كونفدرالية بين الاردن وفلسطين في المستقبل بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابنا الوطني.

كما طالب المجلس اللجنة التنفيذية بمتابعة الحوار مع الاردن من اجل ذلك. وقد بذلت اللجنة التنفيذية جهدا واسعا في تنفيذ هذه القرارات، وخطت خطوات متقدمة في هذا المجال.

وانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة في عمان، يمثل نقطة انطلاق جديدة في العلاقات الاخوية المشتركة بيننا وبين الاردن.

ولا حاجة بنا الى التأكيد بان قرارات مجالسنا الوطنية، ومؤتمرات القمة العربية ومصالح شعبينا، هي التي نسترشد بها لاقامة علاقات اخوية وطيدة.

ولا يفوتنا ان نؤكد ان العلاقات الخاصة الفلسطينية الاردنية هي مسألة جغرافية وديموغرافية، بالاضافة الى كونها قومية وسياسية. فللاردن اطول حدود مع ارضنا المحتلة، وعلى ضفتي نهر الاردن يعيش السواد الاعظم من ابناء شعبنا، واثار اعمال الاستيطان الصهيوني في ارضنا المحتلة، واعمال الطرد للمواطنين وغيرها من الاجراءات الصهيونية، تعكس نفسها على الاردن اكثر من غيره من الدول العربية.

كما ان الاردن يتحمل معنا دورا خاصا في دعم صمود اهلنا في الارض المحتلة والتعاطي مع مصالحهم وقضاياهم اليومية، وهذا كله يقتضي منا بذل جهود مضاعفة لبلورة سياسة اردنية فلسطينية واضحة بشأن تحرير ارضنا المحتلة، والتصدي لكافة المشاريع الصهيونية التي تحاول طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية والتلويح بالوطن البديل.

ولذلك فان صياغة مجمل العلاقات الفلسطينية الاردنية للمستقبل المرئي والبعيد تقتضي التعامل مع الاهداف والطموحات القومية والوطنية للشعبين الشقيقين الاردني ـ الفلسطيني. وكما تقتضي العمل لحل المشاكل والقضايا الامنية واليومية.

ان شعبنا الفلسطيني في اماكن تواجده كافة، من كان منهم تحت الاحتلال او في المنافي، يتطلع الى علاقات اردنية ـ فلسطينية خاصة، لمواجهة التحديات والاخطار المحدقة بنا جميعا.

ان هذه العلاقة الخاصة لن تكون محورا من المحاور العربية، بل هي ضرورة وحاجة، في دفع النضال العربي المشترك وتطوير اساليبه.

مصر:

مصر اكبر قوة عربية عسكرية وسياسية وبشرية، وقد لعبت وما تزال دورا هاما في دفع القضية الفلسطينية بالرغم من القيود التي كبلتها بها اتفاقات كامب ديفيد، والملاحظ ان قسما كبيرا من القوى الوطنية في مصر، ترفض اتفاقات كامب ديفيد وتسعى للتخلص من قيودها. وتلبية لرغبتنا في عودة مصر الى الحظيرة العربية والتزامنا في نفس الوقت بقرارات القمة العربية ببغداد، نجد انفسنا مطالبين بالعمل على اتخاذ موقف عربي موحد من اجل مساعدة مصر على تحطيم قيودها وعودتها الى الحظيرة العربية بكل ما لديها من قوة وامكانات.

ونقول الحق، ان المزج بين هذين المبدأين يحتاج منا الجهد المتواصل والتعاون العربي الجدي للتوصل الى النتائج المرجوة.

لقد وطدنا علاقاتنا بالحركة الوطنية المصرية، فكانت هذه الحركة مبادرة سباقة في القيام بزيارة للثورة الفلسطينية اثناء حصار بيروت، واثناء حصار طرابلس، وانطلقت المظاهرات الصاخبة في القاهرة تهتف للثورة الفلسطينية ولقيادتها الشرعية.

لقد قامت مصر بعد السادات بافشال عملية التطبيع ورفض الشعب المصري التعامل مع اسرائيل، كما اوقفت مصر مفاوضات الحكم الذاتي وعززت دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في المجالات الدولية، وعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي الصديق، ولا شك ان هذا كله خطوات ايجابية اقدمت عليها مصر في اتجاه العودة الى مكانتها الاولى ضمن المجموعة العربية.

ولا شك انكم مطالبون بمناقشة هذه المسألة بعمق واستفاضة، لعلكم تخرجون بقرارات تكون هاديا للجنة التنفيذية المقبلة في تحركاتها السياسية مع الدول العربية الاخرى، من اجل خلق المناخ المناسب لتخطو مصر مزيدا من الخطوات الايجابية المماثلة لتأخذ مكانها الطبيعي بين المجموعة العربية.

الحرب العراقية ـ الايرانية:

ان انفجار الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٠ قد القى بظلال سوداء على المنطقة بأسرها، لان النزاع المسلح بين العراق وايران كدولتين مسلمتين متجاورتين قد يبذر بذور الشقاق والانقسام بين دول المنطقة، بعد ان تم التخلص من حكم الشاه الذي كان صديقا لاسرائيل وللولايات المتحدة الامريكية. ولا شك ان قيام الثورة الايرانية في بدايتها كانت نقطة تحول في تاريخ ايران. وكنا نأمل ان تتجه هذه الثورة بقوتها نحو العدو الصهيوني، ولكن قيام الحرب العراقية ـ الايرانية قد حال دون ان تقوم هاتان الدولتان بواجبهما القومي والاسلامي الكامل نحو قضية فلسطين. كما ان استمرار هذه الحرب هدد امن المنطقة وجعل امكانية التدخل الامبريالي المسلح واردا، باسم حماية منابع النفط واستمرار تدفقه الى البلدان الغربية. كما ان هذه الحرب القت ظلالها على القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي واستحوذت على انظار الرأي العام العالمي واهتماماته. ولقد سعينا كمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الاطراف المعنية من اجل وقف هذه الحرب، ولكننا لم نفلح.

كما عملنا في خلال لجنتي المساعي الحميدة الاسلامية، ودول عدم الانحياز، ولم نفلح ايضا. وقد مضى على هذه الحرب اربع سنوات، وما زالت الموارد الاقتصادية والبترولية لهاتين الدولتين تستنزف في اتون هذه الحرب، واتسعت آثارها فتعرضت ناقلات البترول الكويتية والسعودية للقصف، الامر الذي حدا بالولايات المتحدة وحليفاتها بالتأهب للتدخل المباشر في منطقة الخليج، من خلال اساطيلها وقوى التدخل السريع التابعة لها. ولولا موقف بعض هذه الدول، ورفضها لهذا التدخل، لاصبحت منطقة الخليج تعج بالاساطيل والبوارج الحربية والجنود، بحجة حماية مضيق هرمز وحركة النقل البترولية. وقد وافق مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد في شهر ايار (مايو) ١٩٨٤ على عرض الامر على مجلس الامن الذي اتخذ قراره المعروف بادانة قصف الناقلات السعودية والكويتية. كما امتدت اثار هذه الحرب الى البحر الاحمر، حيث قامت القوى الامبريالية والصهيونية بزرع الالغام فيه، كي تجد الدول الامبريالية سبيلا اخر لتواجد عسكري هناك، وتسهيلات بحرية على شواطئه، وكان لا بد من تعاضد الدول العربية

والصديقة لمنع هذا التدخل الامبريالي، وهكذا نرى ان الحرب الايرانية العراقية وما تحدثه من تهديدات تأخذها الامبريالية العالمية والصهيونية، ذرائع لامتداد سيطرتها وإحكام نفوذها في بلدان الشرق الاوسط ومحاصرة القوى الوطنية.

وبالرغم من الجهود الدولية الواسعة لوقف هذه الحرب فقد استمرت مشتعلة كما هي. وقد أبدت العراق مرونة ملحوظة في تقبل المساعي الحميدة التي تبذلها الاوساط الدولية بمختلف اشكالها. وحرصا منا على علاقاتنا الطيبة بالعراق وايران ما زلنا كمنظمة التحرير الفلسطينية نبذل الجهد اثر الجهد لعلنا ننجح في التوصل الى حل سريع لهذا النزاع، بين شعبين مسلمين تربطهما علاقات تاريخية وحضارية عريقة.

الاوضاع العربية

ان المراقب للاوضاع العربية يشهد بوضوح ما آلت اليه من تردٍ وانشقاق، شل الارادة العربية وعطل العمل العربي المشترك، كما افقد الجامعة العربية روح التضامن والتعاون.

وقد تجلى هذا الوضع، في عدم القدرة على عقد اي مؤتمر لوزراء الخارجية العرب، لبحث هذه الخلافات والعمل على تصفيتها، كما تمثل في التأجيل المستمر لمؤتمر القمة العربي.

فبعد مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس، ايلول (سبتمبر) عام ١٩٨٢، الذي اسفر عن اقرار مشروع السلام العربي، تشكلت لجنة سباعية، كنا من بين اعضائها، للدعوة لهذا المشروع ومناقشته مع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن. وقامت هذه اللجنة فعلا بالسفر الى عواصم الدول الكبرى، وقد استجاب كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية لهذا المشروع، ورفضته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واعتبرته فرنسا نهجا مقبولا للتسوية السياسية.

لقد رأت دول عديدة في هذه المبادرة علامات ايجابية ومشجعة تدعم قضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تدعم عملية السلام في منطقة الشرق الاوسط، كونها تحظى بالاجماع العربي.

وكان من المفروض ان تستمر هذه اللجنة في مهامها التي اوكلت اليها، ولكنها وقفت عند هذا الحد بسبب امتناع بعض اعضائها عن المشاركة لاسباب مختلفة. وقد بذلنا جهدنا لتنشيط اعمال هذه اللجنة، ولكن الاوضاع العربية السائدة والخلافات العربية الحادة حالت دون ذلك. وكان هذا النشاط آخر مظاهر العمل العربي المشترك.

لقد وصل الوضع العربي الى حالة من الشلل الكامل التي انعكست سلبا على قضية فلسطين واهتمامات العالم بها، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى مجمل القضايا العربية. واننا ندرك ادراكا كاملا ان العمل الفلسطيني يتأثر مباشرة بالاوضاع العربية السائدة، وانه لا بد وان يستند الى قاعدة واسعة من التضامن العربي ومن العمل العربي المشترك. ومن هنا عملنا دائما على تنقية الاجواء العربية وتجنيب الساحة العربية لمزيد من التفتت والانقسام، الذي لا يهدد قضية فلسطين فحسب، بل بنية وكيان المجتمع العربي نفسه، حيث تعمل القوى المضادة على تجزئة وبلقنة المنطقة وتعميق الصراعات الطائفية والدينية والعرقية منها.

ولم تقتصر الاخطار الناجمة عن هذا الوضع العربي المتردي على قضية فلسطين، بل تجاوزتها الى قضايا عربية اخرى، منها قضية لبنان والحرب العراقية الايرانية التي انعدم فيها الموقف العربي الموحد.

لقد وصل الوضع العربي الى حالة من الشلل الكامل، التي انعكست على مواقف الدول من قضية فلسطين واهتمام العالم بها. وبدا ذلك واضحا في الحركة السياسية البطيئة لدول اوروبا الغربية، والتي وجدت في انعدام التضامن العربي ذريعة لذلك.

كما شجع الخلاف العربي كلا من الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، على تصعيد حملاتها الاعلامية والسياسية المسعورة امام الرأي العام العالمي، وفي المحافل الدولية ضد منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية، والادعاء بانها في الطريق الى الزوال، وانها لم تعد تشكل عنصراً اساسياً في اي جهد دولي لحل القضية الفلسطينية.

انه لمن المحزن والمؤلم، ان تصبح قضية فلسطين، والتي هي قضية العرب الاولى والمركزية، ورقة تستعمل في الخلافات العربية، واداة لخدمة المصالح الاقليمية الضيقة لبعض الانظمة العربية، من هنا كان حرصنا دائما على ان تبقى قضية فلسطين قاعدة للتضامن العربي وللعمل العربي المشترك.

اننا نحذر من ان المنطقة العربية ستنحدر الى

سياسة المحاور والمجابهة، اذا استمرت الاوضاع على ما هي عليه، مما يستدعي ان تقوم القوى الوطنية الشريفة على امتداد الوطن العربي، بحركة سريعة لوقف هذا التدهور في العلاقات العربية.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، ادراكا منها لمسؤولياتها الوطنية والقومية، تناشد الاخوة العرب كي يعملوا على تصفية خلافاتهم وتغليب المصلحة القومية على كل اعتبار.

المواقف الدولية

العلاقة مع الدول الاشتراكية

تتصف مواقف دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي الصديق، من القضية الفلسطينية، بالثبات والمبدئية، وتقديم الدعم والمساندة المادية والسياسية والمعنوية للشعب الفلسطيني ولنضاله العادل.

ومنذ وقت طويل اعترفت البلدان الاشتراكية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، واقامت معها علاقات وثيقة على المستويات السياسية والدبلوماسية والثقافية. وكما قدمت دائما لشعبنا ولابنائنا مختلف المساعدات التعليمية، والصحية والتربوية والعسكرية، وكذلك ترتبط منظماتنا الجماهيرية بعلاقات وثيقة مع مثيلاتها في الدول الاشتراكية.

وعلى الصعيد الدولي، وقفت دول المنظومة الاشتراكية الى جانب الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وقطعت علاقاتها مع اسرائيل بعد عدوان عام ١٩٦٧، وأيدت بدون تحفظ مواقف وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادتها الشرعية، وحق شعبنا في اقامة دولته المستقلة. ويلعب الاتحاد السوفياتي الصديق دورا طليعيا بين هذه الدول وخاصة في النشاطات الدولية، حيث ان قضية فلسطين تشكل عنصرا اساسيا في سياسته الخارجية. وقد بذل الاتحاد السوفياتي جهودا كبيرة على المستوى الدولي، لايجاد حل عادل لقضية فلسطين والشرق الاوسط. فكانت مبادرته الاخيرة في نهاية شهر تموز (يوليو) الماضي، والتي تشكل في رأينا اساسا صالحا لاية تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، حيث تضمنت عناصر جديدة، من بينها وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اشراف هيئة الامم المتحدة بموافقة فلسطينية لمدة اشهر. وبعد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، تحدد هذه الدولة، بحكم حقوق السيادة، طابع علاقاتها مع البلدان المجاورة، بما في ذلك احتمال قيام اتحاد كونفدرالي. كما اضافت هذه المبادرة بعض التفصيلات حول اهداف المؤتمر الدولي، وتركيبه واطار عمله. وقد حظيت هذه المبادرة السوفياتية الهامة بتأييد وترحيب فلسطيني وعربي ودولي.

واننا نذكر بالتقدير دور الاتحاد السوفياتي اثناء الازمة الاخيرة التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية، حيث قام وما زال، بجهد ايجابي كبير من اجل الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية، ووحدتها ومؤسساتها الشرعية. ونود ايضا ان نشيد بالدعم المادي والسياسي الواسع الذي نتلقاه من جمهورية المانيا الديمقراطية الصديقة، والتي دفعت دائما وبكل امكاناتها الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية. فقد بذلت جهودا خيرة لمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على تخطي ازمتها الاخيرة.

وكذلك نود ان نتوجه بالشكر للدعم المستمر الذي نلقاه من بلغاريا ورومانيا، والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وكوريا الديمقراطية وفيتنام ولاوس والبانيا.

ويسعدني في هذا المجال ان نخص بالذكر جمهورية الصين الشعبية الصديقة، التي وقفت منذ انطلاق ثورتنا وقيام منظمة التحرير الفلسطينية موقفا مبدئيا ثابتا، حيث اعترفت منذ اللحظة الاولى بمنظمة التحرير الفلسطينية، واقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة. كما قدمت لنا على مدى السنوات الماضية كل انواع الدعم والمساندة المادية والمعنوية، وعلى كافة الاصعدة. لقد كانت زيارة الاخ ابو عمار رئس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية قبل اشهر قليلة، مناسبة جديدة، اكدت فيها الصين الشعبية مناصرتها لنضال شعبنا الفلسطيني، ولمنظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية.

اننا نتطلع الى مزيد من تدعيم اواصر الصداقة والتضامن مع الدول الاشتراكية كافة لما فيه خدمة اهدافنا المشتركة في مقاومة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية بكافة اشكالها، ولما فيه خدمة قضية الحرية والسلم في العالم. كما اننا نقف الى جانب هذه الدول في سياستها الرامية الى الحد من سباق التسلح، وانتشار الاسلحة النووية الاستراتيجية، كما ندعم مبادراتها السلمية في هذا المجال.

منظمة المؤتمر الاسلامي

انطلاقا من ان قضية فلسطين هي قضية عربية واسلامية، فان منظمة المؤتمر الاسلامي ما فتئت تولي قضية فلسطين اولى اولوياتها في مؤتمراتها، سواء على المستوى الوزاري او على مستوى القمة، فضلا عن ان منظمة المؤتمر الاسلامي قد قامت وانشئت بسبب قضية فلسطين عام ١٩٦٩، وبالتحديد، اثر محاولات العصابات الصهيونية بارتكاب جريمة احراق المسجد الاقصى. وهكذا درجت منظمة المؤتمر الاسلامي على اتخاذ القرارات المناسبة في دعم وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة، في ارضه ووطنه وتقرير مصيره، وعودته، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وتشارك منظمة التحرير الفلسطينية بالعضوية الكاملة، ضمن منظمة المؤتمر الاسلامي ، وتساهم بنشاطاتها الواسعة، ولا سيما بلجنة القدس التي انشأتها المنظمة للعمل على التعريف بتاريخ المدينة المقدسة وتعرية مزاعم اسرائيل فيها، وفضح المحاولات الاسرائيلية لتهويدها.

ولا يفوتنا هنا ان نذكر بالتقدير الدعم السياسي والمالي، الذي تقدمه منظمة المؤتمر الاسلامي، في مجال المحافظة على الاماكن المقدسة والوقف الاسلامي في الاراضي المحتلة.

كما وان الدول الاعضاء في هذا المؤتمر، والتزاما بقراراته، قد قامت بمبادرات متعددة تهدف الى دعم جهاد شعبنا الفلسطيني على كل المستويات.

ان تعزيزنا لدور منظمة المؤتمر الاسلامي امر ضروري وهام، فقضية فلسطين بالاضافة الى كونها قضية فلسطينية وعربية فهي ايضا قضية اسلامية، بمعنى انها تعني العالم الاسلامي كله، كما ان تدنيس الصهاينة للمقدسات الاسلامية في فلسطين يشكل اعتداء صارخا على القيم الروحية الاسلامية، ويصبح امر الدفاع عن هذه القيم والمقدسات قضية كل المسلمين في العالم.

الدول الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

تعتبر منظمة الوحدة الافريقية ان قضية فلسطين هي قضية افريقية، وتتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كأي حركة تحرير افريقية، تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية، وهي تدرج قضية فلسطين على جدول اعمال مؤتمراتها، سواء مؤتمرات وزراء الخارجية او القمة، وتصدر ازاءها القرارات التي تؤكد حقوق شعبنا الوطنية الثابتة في ارضه ووطنه. وتدين اسرائيل لاحتلالها الاراضي الفلسطينية وممارساتها اللاانسانية ضد المواطنين في الاراضي المحتلة. كما انها ما زالت متمسكة كمنظمة اقليمية بقرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، متصدية للمحاولات المتكررة للتراجع عن هذا القرار.

وتقف في طليعة هذه الدول كل من السنغال، وتانزانيا، وزامبيا، والموزمبيق، والكونغو، ومالي، وغينيا، وغينيا بيساو، ومدغشقر، وانغولا. ولا شك اننا نقدر الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها معظم الدول الافريقية، الامر الذي يفرض على الدول العربية المنتجة للبترول الاستمرار في تقديم الدعم المادي باشكاله المختلفة الى دول افريقيا، لان قوة افريقيا وخلاصها من الضغوط الاستعمارية والامبريالية، سيكون اكبر عون للامة العربية في معركتها مع العدو الصهيوني، وفي قدرة الطرفين من خلال تعاونهما المشترك، في تصفية النفوذ الامبريالي والهيمنة الاستعمارية على افريقيا والوطن العربي. ومع الاسف فان هناك دولتين من الدول الافريقية اعادتا علاقاتهما الدبلوماسية مع اسرائيل، هما زائير وليبيريا. كما ان المعروف ان النظام العنصري في جنوب افريقيا يطور علاقاته مع الكيان الاسرائيلي العنصري، ولا سيما في المجال النووي.

ومما يؤسف له ان بعض الخلافات العربية قد انعكست سلبا على وحدة الرأي في منظمة الوحدة الافريقية، وما فشل مؤتمر القمة الافريقي في طرابلس بعدم انعقاده، الا دليلا على انعكاس هذه الخلافات العربية على افريقيا. ونحن من جانبنا نناشد الدول العربية الشقيقة في شمال افريقيا، بذل الجهود من اجل حل القضايا العالقة، في اطار ثنائي او ضمن المجموعة العربية، حتى لا نزج بافريقيا في مشاكلنا العربية، حيث اننا نحتاج الى وحدتها وتضامنها في وجه المخططات الامبريالية الصهيونية، وحتى نحول دون تقسيمها وبذر بذور الشقاق بين دولها.

ان تعزيز العلاقات مع الدول الافريقية، والعمل على تنشيط التعاون العربي الافريقي، والتصدي لمحاولات اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، في مساعيها

لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية واسرائيل، ضرورة تقتضيها وتفرضها مصالح الشعوب الافريقية والعربية.

ان العمل على فضح التعاون بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل وابراز مجالات التعاون والتنسيق بينهما، التي من شأنها احكام قبضة نظام بريتوريا العنصري على مقدرات شعب جنوب افريقيا، مما يساهم مساهمة هامة في تقويض دعائم هذين النظامين، ويعزز من نضال الشعبين المكافحين في فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا.

حركة عدم الانحياز

لا يسعنا، في بداية حديثنا هذا عن حركة عدم الانحياز، الا ان نشير باسى وحزن الى الخسارة الجسيمة التي اصابت الهند وحركة عدم الانحياز عامة بفقدانها للسيدة انديرا غاندي، رئيسة وزراء الهند ورئيسة حركة عدم الانحياز. لقد فقد الشعب الفلسطيني بغياب السيدة انديرا غاندي احد ابرز اصدقائه والمدافعين عن قضيته. اننا على ثقة من ان الهند الصديقة ستستمر في حمل راية عدم الانحياز برئاسة السيد راجيف غاندي، الذي تولى منصبه الهام في ظروف صعبة ودقيقة، وسوف يواصل مسيرة والدته العظيمة بامانة واخلاص، ونتمنى له كل التوفيق والنجاح.

لقد وقفت حركة عدم الانحياز دائما الى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تجلى هذا الدعم بالقرارات التي اتخذتها في مؤتمراتها المتعددة، وفي مواقفها الدائمة في المحافل الدولية، حيث تشكل ثقلا سياسيا ومعنويا بالغ الاهمية. وكانت حركة عدم الانحياز قد اعطت لمنظمة التحرير الفلسطينية صفة العضوية الكاملة فيها منذ عام ١٩٧٥، كما انها عضو في مكتب التنسيق التابع للحركة.

لقد اصدر مؤتمر القمة الاخير للحركة، والذي انعقد في نيودلهي في آذار (مارس) ١٩٨٤، قرارا جدد فيه تأييده لشعب فلسطين، وحقه في العودة، وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة. كما شكل هذا المؤتمر لجنة خاصة (سميت بلجنة الثمانية) من بين اعضائه لمتابعة تنفيذ قرارات حركة عدم الانحياز، فيما يتعلق بقضية فلسطين والشرق الاوسط، مما يشكل مكسبا كبيرا لنضالنا على المستوى الدولي.

لا شك ان حركة دول عدم الانحياز، تحتل مكانة هامة في المجتمع الدولي، وتشارك بشكل فعال في صياغة طموحات وآمال شعوب العالم الثالث، في التحرر والاستقلال والتنمية الاقتصادية والقضاء على الاستعمار والعنصرية بكافة اشكالها.

واننا في منظمة التحرير الفلسطينية نقدر تقديرا عاليا هذه المواقف وهذا الدعم من دول عدم الانحياز، كما نعمل باستمرار على تنمية وتعزيز علاقاتنا الثنائية باعضائها. ولا يسعنا الا ان نذكر بالتقدير مواقف يوغوسلافيا الصديقة ومبادراتها العديدة والدؤوبة في سبيل دعم قضية فلسطين ونضال شعبنا وقيادته الشرعية. اما كوبا الصديقة، التي مارست من خلال عضويتها في دول عدم الانحياز ورئاستها للحركة في الدورة الماضية، فقد وقفت ايضا مواقف مشرفة الى جانب شعبنا ونضاله، كما بذلت جهودا واسعة لوقف الحرب العراقية الايرانية، ولمساعدة منظمة التحرير الفلسطينية على تجاوز ازمتها بما يحفظ وحدتها واستقلال قرارتها.

العلاقة مع حركات التحرر الوطني

ترتبط منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها حركة تحرر وطني بعلاقات نضالية متينة مع حركات التحرر الوطني في افريقيا وامريكا اللاتينية واماكن اخرى في العالم.

وفي هذا السياق، فاننا نعتز، اننا بامكانياتنا المتواضعة نقدم كل عون ممكن لحركات التحرر في جنوب افريقيا وناميبيا والسلفادور، حتى تتمكن هذه الشعوب من الانتصار وتحقيق اهدافها الوطنية.

اننا ننطلق من ذلك، من مبدأ وحدة حركة التحرر العالمي، ذلك لان اي انتصار لشعب من الشعوب المكافحة على قوى الاستعمار والامبريالية هو انتصار لنا وللشعوب المكافحة جميعا.

وبالمقابل، فاننا نجد اسرائيل ذات الطبيعة العنصرية ترتبط برباط وثيق مع النظام العنصري في جنوب افريقيا، بشكل خاص، ومع كل الانظمة الفاشية والعميلة في كل مكان، وخاصة في امريكا اللاتينية، حيث تقدم لها الخبرة والعون والسلاح.

واننا نفخر ايضا بعلاقات النضال والصداقة التي تربطنا مع جمهورية نيكاراغوا التي تتعرض لتهديدات وضغوط امبريالية تهدد استقلالها وامنها الوطني.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، تجد نفسها ملزمة

بالتضامن الفعال مع نضال الشعوب المكافحة حتى يتم لها ولنا النصر الاكيد.

الموقف الامريكي

تواصل الولايات المتحدة الامريكية سياستها الامبريالية التقليدية في الشرق الاوسط على اساس معاداة المصالح والتطلعات العربية، والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ومحاولة بسط النفوذ الامريكي على المنطقة باسرها عن طريق تفتيت الموقف العربي وضرب علاقات الصداقة السوفياتية العربية. كما انها ما تزال تلتزم بالمحافظة على التفوق العسكري لاسرائيل على مجمل الدول العربية، وذلك بتعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية وتغطية سياستها التوسعية.

وقد قفزت العلاقات الامريكية الاسرائيلية في السنوات الاخيرة الى اقصى حد يمكن تصوره، حينما ادخلت الادارة الامريكية تحولات هيكلية اساسية على العلاقات بين واشنطن وتل ابيب.

وقد اكتسبت هذه التحولات الجديدة خطورة خاصة من خلال تشكيل الهيئة السياسية العسكرية المشتركة، وهي الهيئة التي تتولى التخطيط والتدريب المشترك واعادة تركيز المعدات الامريكية في اسرائيل.

اضافة الى ذلك، تعمل الولايات المتحدة على دعم ومحاولة انقاذ الاقتصاد الاسرائيلي المنهار، وابرام اتفاقية تقضي باقامة المنطقة التجارية الحرة التي توفر للبضائع الاسرائيلية الدخول الى الاسواق الامريكية من دون ضرائب.

وبالرغم مما تقدم، فان هنالك بعض من يتوقع امكانية حدوث تغيير في السياسة الامريكية نحو ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين بعد تجديد ولاية ريغان للمرة الثانية. الا اننا، في منظمة التحرير الفلسطينية، لا نتوقع ذلك، لان الاسس التي تحكم التوجه الامريكي في هذه المنطقة لاتزال على ما هي عليه، عندما تقدم الرئيس ريغان بمشروعه في الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، ذلك المشروع الذي اغفل حقوق شعبنا الوطنية كما اقرتها وحددتها الامم المتحدة، وهي حق تقرير المصير، والعودة، واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني.

ولعل في الموقف الصلب الذي اتخذه مجلسنا الوطني الفلسطيني، في دورته السادسة عشرة في الجزائر، من مشروع ريغان، ما يفسر ما تعرضت له منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت، من ضغوط ودسائس ومؤامرات، تستهدف تصفيتها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وناطق رسمي باسمه ومعبر عن طموحاته الوطنية، وذلك تمهيداً للتعامل مع عناصر يائسة او متآمرة تقبل ما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية.

وبهذه المناسبة، فاننا نؤكد ان منظمة التحرير الفلسطينية ماتزال على موقفها الذي حددناه في دورة مجلسنا السابقة، والذي يتمثل في ان اي حل عادل لازمة الشرق الاوسط لابد ان يتم من خلال مؤتمر دولي باشراف الامم المتحدة وعلى اساس قراراتها، وذلك بمشاركة الدولتين الاعظم والدول المهتمة وجميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك على قدم المساواة والتساوي في الحقوق.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الموقف الفلسطيني يحظي بتأييد عربي ودولي لا يشذ عنه الا الولايات المتحدة واسرائيل.

الدول الاوروبية الغربية
دول السوق الاوروبية المشتركة:

لم تشارك الدول الاوروبية الغربية الاعضاء في السوق المشتركة في المؤتمر الدولي حول قضية فلسطين، الذي عقد في جنيف صيف العام الماضي ١٩٨٣، الا بصفة مراقب، باستثناء اليونان التي شاركت بصفة كاملة. وكان هذا السلوك عبارة عن موقف من الدول المذكورة لاضعاف قرارات المؤتمر المذكور، وذلك انسجاماً مع موقف هذه الدول من قرار الجمعية العامة للامم المتحدة بخصوص عقد هذا المؤتمر. ولم تطور دول السوق الاوروبية المشتركة من موقفها الجماعي بعد بيان البندقية الا بالقدر الذي تضمنه بيان رؤساء الدول المذكورة، الصادر في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٨٤، والذي طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، وضرورة الاخذ بعين الاعتبار ارادة الشعب الفلسطيني بأية مفاوضات تتم، وضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات الى جانب الاطراف المعنية الاخرى. غير ان هذا البيان، كسابقيه من بيانات المجموعة يبقى عبارة عن نصوص لا يتبعها اي اجراء عملي لتجسيد هذه النصوص في الواقع.

واذا اردنا ان نميز فيما بين دول المجموعة الاوروبية من حيث مواقفها الفردية داخل المجموعة،

فانـه لا بد ان نؤكد هنا بأن كلاً من فرنسا واليونان وايطاليا قد بذلت جهوداً كبيرة لتطوير مواقف المجموعة الاوروبيـة ازاء قضيـة فلسـطين ومنـظمـة التحرير الفلسـطينيـة وحقـوق الشعب الفلسطيني، في حين نستـطيـع القـول بكل وضوح ان بريطانيا اقل هذه الدول استجابة لعملية تطوير المواقف الاوروبية الى الافضل.

والجدير بالذكر ان اليونان هي الدولة الوحيدة التي رفضت التوقيع على قرار رفع الحظر الاقتصادي عن اسرائيل، والذي اتخذته قمة شتودغارت، رغم خطورة سابقة كهذه امام قانون الاجماع، داخل مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة.

ومن بين الدول الاوروبية الغربية التي تبذل جهداً خاصاً ومتميزاً، في دعم القضية الفلسطينية، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، هي النمسا، حيث يبرز دورها واضحـاً في هذا المجـال ضمن مجموعة الاشتراكية الدوليـة، وقد شاركت كعضو في المؤتمر الدولي حول قضية فلسطين الذي انعقد في جنيف ١٩٨٣.

أيها الاخوة:

امـام هذه الوقائع نرى ان اوروبا الغربية، التي ترتبط مصالحها بالعالم العربي ارتباطاً وثيقاً ويتأثر امنها بالوضع في الشرق الاوسط، مطالبة حقاً باتخاذ مواقف اكثر تقدماً فيما يخص قضية فلسطين، ودوراً اكثر ايجابية واستقلالاً في الجهود الدولية الرامية الى تحقيق سلام عادل في منطقة الشرق الاوسط.

علاقتنا مع الفاتيكان

لا يقيم الفاتيكان علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، وقـد وقف بشـدة ضد قرار اسرائيـل بضم القـدس واعتبـارهـا عاصمـة موحـدة لاسرائيـل، وهـو يقدم مساعدات انسانية وتعليمية لشعبنا في الارض المحتلة.

ولقد جرى حوار بيننا وبين الكرسي الرسولي، كان يتميز دائماً بالوضوح والصراحة، حيث يرى الفاتيكان في الممـارسـات الصهيـونية العنصرية ضد الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

كمـا توجت علاقـاتنا بالفاتيكان باللقاء التاريخي الذي تم ما بين قداسة البابا يوحنا بولس الثاني والاخ ابو عمار في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، حيث اكد هذا اللقاء، وردود الفعل الصهيونية الهستيرية عليه، ان الكنيسـة الكـاثـوليكيـة ترى في منـظمـة التحـريـر الفلسطينية، وقائدها، حركة نضال من اجل السلام العادل.

ونحن نتطلع الى تطوير هذه العلاقات مع الكرسي الرسولي لدوره السياسي والديني على الصعيد العالمي، ولما يمثله من قيم انسانية ودينية.

قضية فلسطين والامم المتحدة

عمدت الامم المتحدة منذ عام ١٩٧٤، الى ممارسة دور هام في دعم قضيـة فلسـطين، وذلك من خلال قراراتهـا العـديدة، والتي نصت على ضرورة تمكين الشعب الفلسـطيني من ممارسة حقوقه الثابتة. وقد تشكلت ضمن هذا الاطار، لجنة خاصة، معنية بتمكين الشعب الفلسـطيني من ممـارسـة حقـوقه الوطنية الثـابتـة، وقامت هذه اللجنة بجهود كبيرة ومشكورة لتنفيذ المهمات التي اوكلتها اليها الجمعية العامة.

وعمـلاً بقرار الجمعية العامة عام ١٩٨١، انعقد المؤتمر الدولي الخاص بقضية فلسطين في جنيف في الفـتـرة ما بين ٢٩ آب (اغـسـطس) الى ٧ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٣، وذلك بهدف تعميق الوعي بجذور القضية الفلسطينية، وايجاد السبل والوسائل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة. وقد اوصى هذا المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة بعقد مؤتمـر دولي للسلام في الشرق الاوسط، تحت رعاية الامم المتحدة، وعلى اساس مبادىء ميثاقها وقراراتها ذات الصلة، بهـدف تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنـزاع العـربي الاسرائيلي، ومن عناصره الاساسية اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين، وان تشترك فيه على قدم المساواة جميع اطراف النزاع العربي - الاسرائيـلي، بمـا فيهـا منظمة التحرير الفلسطينية، فضـلاً عن الولايـات المتحـدة الامـريكيـة والاتحاد السوفياتي وغيرهما من الدول المعنية.

وقد حضر المؤتمر ممثلو ١٣٧ دولة عضو ومراقب، ومـا يزيـد على ١١٨ منـظمة غير حكومية، وعدد من الشخصيات الدولية البارزة، وقاطعته كل من الولايات المتحدة واسرائيل.

وبالاضافة الى ذلك طالبت الجمعية العامة في عدد من القرارات بوضع حد لجميع اشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي والمالي والتكنولوجي وغيرها، المقـدمـة لاسرائيل، بهدف عزلها عزلاً تاماً في جميع الميادين، وحددت انه ينبغي على جميع الدول، خاصة

الولايات المتحدة الامريكية، ان تمتنع عن دعم قدرات اسرائيل الحربية. واعلنت الجمعية العامة، مرة اخرى، ان جميع اجراءات اسرائيل المتعلقة بالقدس هي اجراءات غير قانونية، وباطلة ولاغية، وليست لها «اية شرعية على الاطلاق»، وطلبت الى اسرائيل ان تعيد بالكامل جميع الممتلكات الثقافية وغيرها من الممتلكات التي صادرتها اثناء احتلالها لبيروت، الامر الذي يشكل نهباً لتراث الشعب الفلسطيني.

كما ايدت الجمعية العامة جميع التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف، كما جاءت في اعلان جنيف وبرنامج العمل.

وادانت الجمعية العامة استمرار احتلال اسرائيل الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى بما فيها القدس. ورفضت جميع الاتفاقات والترتيبات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، كما ادنت الجمعية العامة عدوان اسرائيل وممارستها، ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، لاسيما ضد الفلسطينيين في لبنان.

ورأت ان الاتفاقيات المعقودة بين الولايات المتحدة واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي، بالاضافة الى الاتفاقات التي ابرمت مؤخراً في هذا الصدد، تشجع اسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية، في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس، وانها تضر بالجهود التي تستهدف اقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط، وانها تهدد امن المنطقة.

وفي قرار آخر، اكدت الجمعية العامة، مرة اخرى، على ان سجل اسرائيل وسياستها واعمالها تثبت اثباتاً قاطعاً انها ليست دولة محبة للسلام. وانها لم تقم بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة.

وكررت الجمعية العامة طلبها الى جميع الدول الاعضاء ان تكف على الفور، فرادى ومجتمعة، عن كل تعامل مع اسرائيل كي تعزلها عزلاً تاماً في جميع الميادين.

ان هذا يؤكد، مجدداً، مدى الادانة الدولية الواسعة لاسرائيل بسبب سياستها العدوانية والتوسعية ولرفضها كافة الجهود الدولية من اجل سلام عادل.

هذا وقد كلفت الجمعية العامة السكرتير العام للامم المتحدة السيد بيريز ديكويار ببذل جهوده لتنفيذ قرار الجمعية العامة بخصوص عقد المؤتمر الدولي، على ان يقدم تقريره، حول هذا الموضوع، للدورة المقبلة للجمعية العامة. وفي هذا الشأن قام السيد السكرتير العام للامم المتحدة بزيارة كل من واشنطن والدول المعنية في المنطقة والاتحاد السوفييتي. كما التقى مع الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٤، في مدينة جنيف لنفس السبب. وقد افاد السيد السكرتير العام في لقائه مع الاخ القائد العام بان الولايات المتحدة واسرائيل ترفضان فكرة المؤتمر الدولي، وعبر عن الاعتقاد السائد بانه لا مجال لعقد المؤتمر الدولي اذا بقيت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية على رفضهما، ولذلك فهو يملك من الافكار ما يمكن ان يعلن عنها بعد زيارته للاتحاد السوفييتي والاستماع الى آراء المسؤولين فيه، وهذه الافكار تدور حول تنشيط مجلس الامن وتوسيع المشاركة فيه فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط. غير ان السكرتير العام قد عاد واكد بأن الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل لا توافقان حتى على تنشيط مجلس الامن وتوسيع المشاركة فيه، فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط. حيث ان اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تعتقد بأن الحل هو بعقد صفقات منفردة بين العرب واسرائيل، اي ان تأتي الدول العربية واحدة تلو الاخرى الى مائدة المفاوضات مع اسرائيل بعيداً عن منظمة التحرير الفلسطينية.

ايها الاخوة:

ينبغي ان نحافظ على مشاركتنا الفعالة في المحافل الدولية، ولاسيما في هيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والعمل على بقاء قضية فلسطين حية في اذهان وضمير العالم، واستقطاب المزيد من الاصدقاء وفضح سياسة الولايات المتحدة الامريكية الامبريالية، كما ان الامم المتحدة تعتبر منبراً دولياً لنا، ندين من خلاله الممارسات الاسرائيلية العنصرية التوسعية وانتهاكها المستمر لابسط حقوق الانسان في الاراضي المحتلة.

كما ينبغي العمل على تعزيز حقوق شعبنا الوطنية بتطوير قرارات المجتمع الدولي في هذا المجال.

ان هذا العمل يشكل جانباً هاماً من مجمل النشاط الهادف الى عزل اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة الامريكية في المحافل الدولية.

مهامنا الراهنة

أ) على المستوى الوطني الفلسطيني

تبقى الوحدة الوطنية هي الشغل الشاغل للثورة الفلسطينية، بالرغم من كثرة ما يوضع في طريقها من مصاعب وعقبات، وما تلاقيه من تداخلات ومؤثرات عربية.

من هنا كان اصرارنا على الحوار الوطني الفلسطيني والاستمرارية فيه على مدى شهور طويلة، لنخرج منظمة التحرير من ازمتها، ومن الشلل الذي اعترى مؤسساتها، وقد تكلل هذا الحوار بانجاز الاتفاق السياسي والتنظيمي (عدن - الجزائر) الموقع بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٤. والذي اقترن، اضافة الى الفصائل الفلسطينية، بتوقيع ممثلي الجزائر واليمن الديمقراطي (مرفق بهذا التقرير).

كان انعقاد المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة، تنفيذاً لهذا الاتفاق الذي نقدمه اليكم لدراسته ومناقشته، بالرغم من غياب بعض الاطراف الفلسطينية التي وقعته، والذي يؤلمنا ان لا تشارك في هذا المجلس، وفي مناقشة ما تفق عليه.

وعلى الرغم من ذلك، فعلينا ان نستمر في العمل فور انتهاء المجلس من اجل انجاز الوحدة الوطنية، آخذين بعين الاعتبار الظروف والعراقيل التي تعترض مسيرتنا هذه.

ولا يخالجنا الشك بأن مجلسكم الكريم يتحمل مسؤولية تاريخية في هذه الظروف الصعبة، من اجل العمل لتذليل الصعاب وصولاً الى هذا الهدف.

لم يكن انعقاد هذا المجلس تحدياً لاحد، بل انتصاراً للارادة الفلسطينية، والسير بالوحدة الوطنية خطوات الى الامام. ولقد كانت القوى المعادية لشعبنا تراهن على عدم انعقاد هذا المجلس وعجز منظمة التحرير الفلسطينية عن اتمام هذه المهمة.

نحن ندرك ان وحدة البنادق عنصر اساسي في تحقيق الوحدة الوطنية. ولكن ارادة شعبنا واجماعه هي التعبير الحي والتجسيد الحقيق للوحدة الوطنية. وسيبقى من مهامنا المستقبلية تحقيق اكبر قدر من الاجماع الفلسطيني، تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية وعلى اساس ما تقره مؤسساتها الشرعية.

اذا كانت الان المهمة الكبرى التي تضطلع بها الثورة الفلسطينية هي تحرير ارضنا المحتلة، فان هذا يتطلب منا، اول ما يتطلب، تصعيد الكفاح المسلح وتطوير اساليبه وتعزيز النضال السياسي والجماهيري داخل الارض المحتلة.

ان احياء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل على قاعدة قرارات مجالسنا الوطنية وبرنامجنا السياسي، سيدفع حتماً بالنضال الفلسطيني خطوات الى الامام. ولابد لهذه الجبهة ان تضم اوسع قطاعات شعبنا وكل القوى الوطنية المناهضة للاحتلال. اننا ندرك تماماً ان تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية سينعكس بشكل ايجابي على بناء الجبهة الوطنية وفاعليتها.

ولتحقيق ذلك، بشكل عملي، فلابد من توفير مستلزمات الدعم والصمود لاهلنا ومؤسساتنا في الارض المحتلة، حسب برنامج تفصيلي وشامل يأخذ بعين الاعتبار التجربة السابقة مستفيداً من ايجابياتها ومتجاوزاً لسلبياتها. وعلى اللجان المنبثقة عن هذا المجلس ان تضع خطوطاً تسترشد بها اللجنة التنفيذية القادمة، والتي سيكون من اولى مهامها وضع مثل هذه الخطة التي يجب ان ترقى الى مستوى المعاناة والتحديات التى يواجهها شعبنا.

وفي هذا المجال لابد من الاهتمام البالغ بالنواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية، حتى نحول دون استيعاب اسرائيل واحتوائها للاراضي المحتلة. ولا شك ان للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة دورا هاما في تحقيق هذه المتطلبات، وسيكون في نفس الوقت من مهامنا العاجلة على توفير الموارد المالية اللازمة لهذه اللجنة من اجل تعزيز الصمود ولحماية الارض.

ب) على المستوى العربي

لقد عرضنا امامكم، في سياق هذا التقرير، صورة موجزة للواقع العربي، الذي يفتقر الى التضامن والعمل المشترك، بسبب استشراء الخلافات بين الدول العربية. كما اشرنا الى الانعكاسات السلبية لكل ذلك على نضالنا وقضيتنا، وعلاقاتنا مع هذه الانظمة.

وبناء على ما تقدم، فان من اولى مهامنا في هذه المرحلة العمل على وقف التدهور في العلاقات العربية واحياء روح التضامن والعمل المشترك على اسس واضحة، وكما اقرتها مؤتمرات القمة العربية.

ان الجهد الذي يمكن ان نبذله في هذا المجال، جهد متواضع، حيث. للأسف الشديد، فرض علينا احياناً

ان نكون طرفاً في خلافات مع دول عربية، كنا نتمنى ان لا تكون. لذلك، لابد من تضافر كل الجهود المخلصة، على المستويين الرسمي والشعبي للخروج من هذه الازمة العربية التي يهدد استمرارها قضيتنا وامتنا بأفدح الاخطار.

فالحرب العراقية ـ الايرانية، بحاجة الى جهد عربي مشترك يعمل لوقفها، لتمكين العراق الشقيق بجيشه الباسل من اخذ دوره القومي الكامل في انقاذ فلسطين. كما ان استمرار هذه الحرب يشل فاعلية دول الخليج ويهدد امنها، ويجعلها مشغولة عن قضيتنا، فترتهن كل طاقاتها وامكانياتها السياسية والاقتصادية لحماية نفسها من الاخطار المحدقة بها، فضلاً عن خشيتها من التدخل الاجنبي. فنحن نأمل ان تتوجه دول الخليج بكل هذه الطاقات والامكانات والعلاقات الدولية في خدمة قضية فلسطين، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي لبنان، لابد من تطوير علاقاتنا مع القوى الوطنية والتقدمية، ومواصلة دعم نضال الشعب اللبناني ضد الاحتلال الاسرائيلي والسيطرة الامريكية، والوقوف معه للحفاظ على امنه وسيادته واستقلاله وعروبته، ولابد ايضاً من العمل مع الحكومة اللبنانية لحماية امن ومصالح جماهيرنا ومخيماتنا الفلسطينية.

لقد اشرنا في هذا التقرير الى فهمنا للطبيعة الخاصة والمميزة للعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وعلى ضوء ذلك، فاننا نرى ان من اولى مهامنا للمرحلة القادمة توثيق هذه العلاقات على كافة الاصعدة، وتنظيمها بما يخدم قضيتنا المشتركة ومصلحة شعبنا ومواجهة الاخطار الاسرائيلية التي تهددنا معاً. كما ان مهمة دعم صمود اهلنا في الارض المحتلة تفرض تعاوننا المشترك وتطوير هذا التعاون الى ارفع المستويات.

كما ان التعاون والتنسيق بيننا وبين الاردن الشقيق في المجالات السياسية ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة في مواجهة مخططات الضم والتوسع والتهجير والوطن البديل.

اما بالنسبة لمصر الشقيقة، التي عانت الامة العربية بسبب غيابها، فانكم، مطالبون بمناقشة هذه المسألة بعمق واستفاضة على ضوء المتغيرات والمستجدات على الساحة المصرية والعربية، لعلكم تخرجون بقرارات تسترشد بها اللجنة التنفيذية المقبلة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان علاقاتنا باليمن، بشقيه، هي علاقات اخوية متطورة، فقد استقبلت الجمهورية العربية اليمنية مقاتلينا، ووقفت معنا بدون تحفظ في كل الاوقات، وسنعمل جادين على تطوير هذه العلاقة لما فيه مصلحة شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية.

كما اننا نرتبط مع جمهورية اليمن الديمقراطي بعلاقة حميمة، وقد لعبت دوراً هاماً وبذلت جهداً مشكوراً من اجل انجاح الحوار الفلسطيني والحفاظ على الوحدة الوطنية، كما ان تعاوننا المشترك يشمل مجالات عديدة سنحرص على تنميتها وتعميقها.

وفي الشمال الافريقي، تقف تونس والجزائر موقفاً اخوياً صادقاً مع الثورة الفلسطينية بعد ان استضافت تونس الشقيقة قيادة منظمة التحرير وافسحت لها مجال التحرك والعمل بكل حرية، كما تحملت في سبيل ذلك الكثير من الاعباء والمسؤوليات التي ترتبت على وجودنا على ارضها الكريمة. ومن واجبنا ان نحرص على هذه العلاقات الاخوية ونطورها، لان تونس تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية ولا تتوانى في دعمها المطلق للقضية الفلسطينية.

اما بالنسبة للجزائر الشقيقة، والتي كانت خير عون لثورتنا منذ انطلاقتها الاولى، فقد استمرت في هذا الموقف الاخوي واستقبلت قواتنا لدى خروجها من بيروت، كما استقبلت اسرانا بعد خروجهم من معسكر انصار، وتحملت عبئاً مالياً في دعمها للثورة الفلسطينية. وكما كانت خير عون لنا في الحوار الفلسطيني وبذلت جهوداً مضنية لانجاح هذا الحوار، ونحن نعتمد على الجزائر البطلة، ارض المليون ونصف المليون شهيد، في دعم ثورتنا ونضالنا العادل على كل المستويات، وسنبذل كل جهدنا للمحافظة على هذه العلاقات الاخوية والنضالية وتطويرها في المستقبل.

ونحن حريصون على علاقات متطورة مع المملكة المغربية، فقد بذلت جهوداً كبيرة خاصة لدعم قضية فلسطين بصفتها رئيس لجنة القدس، وكانت نشطة في المحافل الدولية لدعم نضالنا العادل. وسنستمر في العمل على تطوير علاقاتنا بالمغرب وتنميتها بما يحقق اهدافنا القومية.

وكذلك فاننا سنعمل على ترسيخ علاقاتنا مع السودان وموريتانيا وسائر الدول العربية الشقيقة، تطبيقاً لسياستنا الحريصة على التضامن العربي والعمل العربي المشترك.

اما بالنسبة لعلاقاتنا مع دول مجلس التعاون الخليجي، فاننا نحتفظ معها بعلاقات اخوية حميمة سوى دولة عُمان التي لم تفتح لنا فيها مكتباً حتى الآن.

ان هذه الدول الشقيقة، التي تستضيف مئات

الالاف من ابناء شعبنا وتوفر لهم فرص العمل والاقامة، تقدم ايضاً لمنظمة التحرير الفلسطينية دعماً مادياً مرموقاً، ودعماً سياسياً هاماً. واخص بالذكر هنا المملكة العربية السعودية، التي وفت دائماً بالتزاماتها كاملة، وبذلت جهوداً دبلوماسية وسياسية هامة على المستوى الدولي.

اما دولة الكويت الشقيقة، حيث يعيش فيها مئات الالوف من ابناء شعبنا، ويحظون بوافر العناية والرعاية، فقد وقفت دائماً الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، ولم تألُ جهداً في المحافل والمؤتمرات الدولية وفي علاقاتها الثنائية مع دول العالم دعماً لقضيتنا ولنضالنا.

كما ان دولة الامارات العربية وقطر والبحرين لم تتوان عن اداء واجبها القومي، وقدمت دائماً لمنظمة التحرير كل الدعم والمساندة على مختلف الاصعدة.

اننا في منظمة التحرير الفلسطينية حريصون على هذه العلاقات الاخوية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وسنعمل بكل جهدنا على الحفاظ عليها وتطويرها بما يخدم مصالحنا القومية المشتركة.

اما مهمتنا مع الشقيقة سوريا فهي في الحقيقة صعبة وشاقة، فقد وصلت كل الجهود الشقيقة والصديقة معها الى طريق مسدود، وقد قمنا بأنفسنا بجهود خاصة لعلنا نصل الى صيغة من التفاهم مع سوريا. وقد شرحنا ذلك مفصلاً في بداية تقريرنا. ولكن، ورغم كل ذلك، فاننا ندرك اهمية العلاقة مع سوريا، وهذا ما يجعلنا حريصين كل الحرص على استعدادنا لمعاودة الحوار معها وبذل مزيد من الجهود لتقوم العلاقة السورية ـ الفلسطينية على اسس واضحة.

الساحة الدولية

يجب ان لا نسقط من حسابنا اهمية العمل على الساحة الدولية، فصراعنا مع العدو الصهيوني له أبعاده الدولية المعروفة، فالمنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي تقف معنا، ولابد من الحفاظ على هذه العلاقات الطيبة وتطويرها في كل المجالات، فالتنسيق والتعاون مع هذه الدول امر تفرضه مصالحنا الوطنية. كما ان الثقل السياسي والدولي الذي يمثله الاتحاد السوفياتي يشكل عاملاً ايجابياً وفعالاً في دعمنا وفي تحقيق السلام العادل في منطقتنا، بما يضمن حقوقنا الوطنية الثابتة وفي مواجهة سياسة الهيمنة والتفرد الامبريالية.

وسنعمل على تطوير علاقاتنا بالصين الشعبية الصديقة، لما لها من اهمية ودور مرموق في السياسة الدولية، ولموقفها المبدئي الثابت من القضية الفلسطينية.

كما علينا ان نهتم بالعلاقات الحميمة مع منظمة المؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز، التي تلعب دوراً هاماً في السياسة الدولية، فهي تقدم لنا اطاراً فعالاً في المحافل الدولية لعرض وتأييد قضيتنا.

ونحن ننظر باهتمام شديد الى الدول الافريقية التي تعتبر بعداً استراتيجياً ومجالاً حيوياً للقضية العربية ولقضية فلسطين بشكل خاص، ولابد من العمل على تطوير التعاون الافريقي بشكل جاد في كل المجالات، لنحول دون اسرائيل وعودتها للتغلغل في القارة الافريقية.

واما بالنسبة لدول السوق الاوروبية المشتركة وبقية دول اوروبا الغربية، فان من مهامنا التركيز عليها في عملنا السياسي لوزنها الدولي وارتباط امنها ومصالحها بالمنطقة العربية، كما سنعمل على احياء الحوار العربي ـ الاوروبي بحيث يؤدي الى تطوير مواقفها من القضايا العربية ومن القضية الفلسطينية بشكل خاص.

اما في امريكا اللاتينية، فيجب ان نعمل على توسيع رقعة الدول الصديقة لنا، واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتكثيف الجهود مع هذه الدول والشعوب لمزيد من التفاهم والتعاون وتنمية المصالح المشتركة بينها وبين الدول العربية.

والمعلوم ان امريكا اللاتينية تحتضن مئات الالاف من ابناء الجاليات العربية والفلسطينية، التي تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاقتصادية لهذه الدول، ولابد من الاهتمام بها والاعتماد عليها لتطوير سياسة هذه البلدان لصالح قضيتنا المشتركة.

وفي الختام، فان مهامنا السياسية الراهنة، فلسطينياً وعربياً ودولياً، ليست سهلة، وتستلزم منا جهداً مستمراً ومتواصلاً وعملاً دؤوباً. ولكن، يبقى تمسكنا بالبندقية والاصرار على الكفاح المسلح طريقاً حتمياً وضمانة اساسية لاستعادة حقوقنا الوطنية وتحرير ارضنا واقامة دولتنا المستقلة على ترابنا الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفقكم الله
وثورة حتى النصر

١٩٨٤/١١/٢٢

٢ـ القرارات السياسية

على الصعيد الفلسطيني

أولا: الوحدة الوطنية الفلسطينية:

عقد المجلس الوطني دورته السابعة عشرة بعد احداث خطيرة شهدتها الساحة الفلسطينية خلال الثمانية عشر شهرا الماضية، وقد بحث فيما خلفته هذه الاحداث من نتائج وآثار على وحدة النضال الفلسطيني ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، كما بحث فيما تضمنته من محاولة مصادرة القرار الوطني الفلسطيني المستقل وتعطيل دور المؤسسات الشرعية في المنظمة، ودرس بامعان سبل تعزيز الوحدة الوطنية بغية استمرار ثورة شعبنا وضمان استقلالها وهو يؤكد ما يلي:

١ـ ان الوحدة الوطنية هي وحدة الشعب، اولا، داخل وخارج ارضنا المحتلة، شعبنا الذي اثبت اصالته والتفافه وحمايته لمسيرته الوطنية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ووحدة التنظيمات الشعبية والتنظيمات المسلحة بجانب الشخصيات الوطنية الفاعلة، وهي بمجموعها تمارس النضال بكافة اشكاله واساليبه من اجل احقاق الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني.

٢ـ ان اللجوء الى السلاح واستخدام العنف بهدف فرض نتائج معينة داخل صفوف الثورة هو خروج على مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، التي اكدت على مبدأ الحوار الديمقراطي، وتهديد لمسيرة الثورة الفلسطينية ووحدتها.

٣ـ ادانة كافة المحاولات التخريبية الهادفة الى شق منظمة التحرير الفلسطينية وتمزيق صفوفها او اصطناع قيادات بديلة عنها، وتأكيد التمسك بوحدة المنظمة وشرعية مؤسساتها.

ويدين المجلس ادانة كاملة ما جرى ضد شعبنا الفلسطيني واللبناني ولقواته المقاتلة في البقاع والجبل وبعلبك ومخيم الجليل، وخاصة الحصار المزدوج لمخيمي نهر البارد والبداوي ومدينة طرابلس.

ويعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديره للحوار الذي جري بهدف تعزيز الوحدة الوطنية، ويبارك الجهود التي بذلت في هذا المجال حفاظاً على منظمة التحرير الفلسطينية ووحدتها وشرعيتها، ومن اجل الانطلاق بها للنهوض بمتطلبات المرحلة الراهنة من نضال شعبنا.

ويشير المجلس في هذا المجال الى الحوار البناء الذي تم في الجزائر وعدن، والذي ترتب عليه الوصول الى اتفاقية عدن ـ الجزائر، ويثمن الروح التي حكمته، ويعتبرها اساسا لمواصلة الحوار بين كافة القوى والتنظيمات الوطنية الفلسطينية. ويقرر تكثيف الجهود انطلاقا من هذه الروح لمباشرة الحوار الشامل وفق الاسس والضوابط التالية:

١ـ الالتزام بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل:

٢ـ الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية السابقة:

٣ـ الالتزام بالمؤسسات الفلسطينية الشرعية والتمسك بالحوار الديمقراطي داخلها كأسلوب وحيد لمعالجة كافة القضايا التي تواجهها الثورة، مع ادانة استخدام السلاح كوسيلة بديلة للحوار الديمقراطي، ومحاسبة كل الذين يخرجون عن هذه المباديء من خلال المؤسسات الشرعية.

ـ يكلف المجلس الوطني الفلسطيني مكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية تشكيل لجنة من بين اعضائه، تشارك في متابعة الحوار الوطني الشامل من اجل اغنائه وضمان استمراره ونجاحه في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها.

القرار الوطني الفلسطيني المستقل:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على استمرار التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل وصيانته ومقاومة الضغوط التي تستهدف النيل من هذه الاستقلالية من اية جهة اتت. والمجلس ينطلق، في مفهومه للقرار الوطني الفلسطيني المستقل، من ارضية الالتزام القومي.

الكفاح الفلسطيني المسلح:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني تصعيد الكفاح المسلح لمقاومة الاحتلال الصهيوني لارضنا ووطننا ومقدساتنا. ويؤكد المجلس الوطني على حق قوات الثورة الفلسطينية في ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية، كما يؤكد على القرار السابق بضرورة التقيد بتوحيد قوات

الثورة الفلسطينية في اطار جيش التحرير الوطني الفلسطيني.

تطوير اجهزة منظمة التحرير الفلسطينية:

١ـ يكلف المجلس مكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتشكيل لجنة خاصة مؤقتة من بين اعضائه، تكون مهمتها تقديم التوصيات الكفيلة باعادة تنظيم دوائر المنظمة ومكاتبها من القمة الى القاعدة، ووضع الانظمة واللوائح الكفيلة بتطوير اجهزة المنظمة ورفع كفاءتها الادارية وفاعليتها وانتاجية افرادها والاشراف على تطبيق هذه الانظمة وصيانتها وتطويرها، ولهذه اللجنة ان تستعين بمن تشاء من الخبراء والكفاءات الفلسطينية.

٢ـ يكلف المجلس مكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية لتسمية لجان دائمة من اعضائه، للعلاقات الخارجية، والكفاح المسلح، وشؤون الوطن المحتل، والشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، تستمر في اجتماعاتها واعمالها بين دورات انعقاد المجلس، ويوضع لعملها نظام خاص تعتمده اللجنة التنفيذية.

٣ـ يكلف المجلس مكتب الرئاسة واللجنة التنفيذية بتسمية لجنة قانونية دائمة من بين اعضائه.

ثانيا: الوطن المحتل:

١ـ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جماهيرنا الصامدة في الارض المحتلة في وجه الاحتلال، وخاصة الوقفة البطولية لجماهيرنا في دعم ومؤازرة واحتضان هذه الدورة واستشهاد وجرح عدد من ابناء شعبنا هناك، من اجل انعقاد هذه الدورة مثبتين، بذلك، للعالم اجمع ولاءهم والتفافهم الكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

٢ـ يقدر المجلس الوطني الدور النضالي الرائع الذي تقوم به جماهيرنا للنهوض بالشخصية الوطنية الفلسطينية داخل ارضنا المحتلة، والتي تواصل التصدي لمحاولات الاقتلاع والتهجير التي تمارسها اجهزة الاحتلال الصهيوني ومنظماته الارهابية.

٣ـ يؤكد المجلس الوطني على تعزيز وحدة المؤسسات الوطنية والاجتماعية والنقابية والجماهيرية، وعلى ضرورة بناء الجبهة الوطنية في الداخل وتطويرها.

٤ـ يؤكد المجلس الوطني على ضرورة مضاعفة الجهود من اجل تعزيز صمود شعبنا في داخل الوطن المحتل، وتقديم كافة مستلزمات هذا الصمود وتطويره، وخاصة تطوير الاقتصاد الوطني.

٥ـ يحيي المجلس الوطني صمود شعبنا داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، والذي تمثل في تصدي كافة قطاعاته لمحاولة الارهاب ضد ابنائنا في ام الفحم والطيبة وفي باقي مناطق المثلث والجليل والنقب. ويعتز مجلسنا بكفاح شعبنا في وجه العنصرية والصهيونية من اجل تأكيد هويته، باعتباره جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ويؤكد المجلس على ضرورة توفير كل سبل الدعم له من اجل تعزيز وحدته ووحدة هيئاته وقواه الوطنية.

٦ـ يوجه المجلس تحية التقدير والاعتزاز الى مناضلينا الاسرى والمعتقلين الصامدين في معتقلات وسجون العدو داخل الوطن المحتل وفي الجنوب اللبناني.

٧ـ يدين المجلس كل المحاولات الارهابية لانتهاك حرمة المسجد الاقصى المبارك، ومسجد الخليل، وكافة المقدسات الاسلامية والمسيحية، والاعتداء على جامعة الخليل الاسلامية، وسائر الجامعات والمؤسسات التعليمية في الوطن المحتل.

ثالثا: شعبنا في الشتات:

١ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تعبئة طاقات شعبنا في جميع مناطق تواجده خارج ارضنا المحتلة، وتعزيز التفافه حول منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعبنا، ويوصي اللجنة التنفيذية بالعمل على المحافظة على مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوقهم المكتسبة وحرياتهم الاساسية وامنهم.

٢ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية ابناء شعبنا الذين اجبرو على النزوح نتيجة موجات الارهاب المنظمة والمجازر من قبل اعداء شعبنا في لبنان، حيث يعيشون في معسكرات اللجوء السياسي في المانيا الغربية والسويد وغيرها تحت ظروف صعبة.

ويكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية بالعمل على الاتصال بجامعة الدول العربية والامم المتحدة

والدول ذات العلاقة من اجل ايجاد الحلول لمشكلاتهم المعاشية والاجتماعية والاقتصادية والامنية.

الاتصالات مع القوى اليهودية:

تأكيداً للقرار رقم ١٤ من الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة:

يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية الى دراسة التحرك في هذا الاطار بما يتلاءم ومصلحة قضية فلسطين والنضال الوطني الفلسطيني.

على الصعيد العربي

١ـ التأكيد على ما جاء في مقررات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني حول العلاقات العربية.

٢ـ ونظرا للمستجدات التي شهدتها الساحة العربية، بعد انعقاد الدورة السادسة عشرة، يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني في هذا المجال على ما يلي:

الاردن:

يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على العلاقة الاخوية والمتميزة التي تجمع بين الشعبين الفلسطيني والاردني، وعلى مقوماتها التاريخية والحضارية والبشرية والجغرافية وعلى المصالح المشتركة للشعبين.

كما يؤكد المجلس عن ضرورة تمتين هذه العلاقات، وتنسيق الجهود للتحرك المشترك من اجل استعادة الارض الفلسطينية والعربية المحتلة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني.

ويؤكد المجلس على قرارات مجالسه السابقة في هذا المجال، وخصوصا مقررات الدورة السادسة عشرة.

وقد استمع المجلس باهتمام بالغ الى خطاب جلالة الملك الحسين في افتتاح الدورة السابعة عشرة للمجلس، والذي تضمن مبادىء واسسا تقوم عليها العلاقة الفلسطينية الاردنية، اهمها التأكيد على وحدة الهدف والمصير واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ومتحدثا باسمه في كافة المجالات، وبحق الشعبين الاردني والفلسطيني في تحديد طبيعة العلاقات المميزة التي تربط بينهما.

كما قدم مقترحات للتحرك المشترك للاردن مع منظمة التحرير؛

وبناء على ذلك فان المجلس:

يدعو اللجنة التنفيذية لدراسة هذه المقترحات في ضوء اهداف النضال الفلسطيني ومقررات المجلس الوطني السادس عشر والسابع عشر، كما يدعو اللجنة التنفيذية لمتابعة الحوار والتنسيق مع الاردن، طبقا لمقررات دورة المجلس الوطني السادسة عشرة، ومع الالتزم بمقررات القمم العربية في الرباط وفاس والشرعية الدولية، وعلى اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، منطلقا للتحرك السياسي وضرورات التنسيق بين الاطراف العربية للوصول الى صيغ العمل المشترك الفاعلة والقادرة على تحقيق اهدافنا الثابتة.

سوريا:

يؤكد المجلس على العمل لتصحيح العلاقة مع سوريا وارسائها على الاسس الوطنية والقومية الاتية:

١ـ الالتزام بقرارات القمم العربية بشأن اسس حل القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، بما يضمن المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وانجاز حقوقه الوطنية الثابتة، وعلى رأسها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.

٢ـ الاحترام المتبادل لمبادىء الاستقلال الوطني والمساواة والتكافؤ في العلاقات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف من قبل الطرف الاخر. واحترام القرار الوطني الفلسطيني المستقل على قاعدة الالتزام القومي.

٣ـ النضال المشترك ضد العدو الاسرائيلي والمخططات الامبريالية وتمكين الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية من القيام بدورها الكفاحي في التصدي للعدو الصهيوني الامبريالي، وفي رفض كافة المشاريع الجزئية والمنفردة التي تتخطى حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وتؤثر على مسيرة نضاله، ومواجهة المخطط الطائفي التقسيمي في لبنان والمنطقة.

مصـر

١ـ ان المجلس الوطني الفلسطيني اخذاً بعين الاعتبار اهمية مصر العربية ومكانتها الدولية ودورها التاريخي في نصرة الشعب الفلسطيني ودورها ضد الغزاة الصهانية، وما قدمه الشعب المصري من التضحيات البشرية والمادية من أجل القضايا العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية؛

٢ـ الخسارة الفادحة الناتجة عن خروج مصر من العمل العربي الجماعي بعد توقيع السادات على اتفاقات كامب ديفيد، وكذلك خروجها، مؤقتا، من حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والذي ترتب عليه اختلال نوعي في موازين القوى في المنطقة؛

٣ـ التطورات والمستجدات الهامة في السياسة المصرية، خاصة فيما بين دورتي انعقاد المجلس الوطني السادسة عشرة، والسابعة عشرة، ومنها توجه مصر المتنامي لتأييد اهداف الشعب الفلسطيني، ومطالبتها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه، وحق العودة واقامة دولته المستقلة، والتأكيد على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وانسجامها في ذلك مع اهداف وتطلعات شعبنا العربي المصري وقواه الجماهيرية والحزبية والنقابية؛

٤ـ موقف منظمة التحرير الفلسطينية الواضح في رفض اتفاقيات كامب ديفيد، نهجا وسياسة، وما يترتب عليها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية؛

٥ـ مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية في رعاية امور ابناء فلسطين المقيمين في مصر، وفي تعزيز علاقات الاخوة التي تربط بين الشعبين المصري والفلسطيني؛

يقرر المجلس الوطني:

أـ الطلب الى اللجنة التنفيذية انتهاج سياسة تجاه مصر تتفق مع هذه الثوابت والمستجدات، تستند اليها في تحديد مستقبل العلاقات مع مصر بالتعاون مع الدول العربية.

ب ـ الطلب الى اللجنة التنفيذية اتخاذ الاجراءات اللازمة لرعاية مصالح شعبنا في مصر، والوفاء بمتطلبات شؤونهم المدنية والتعليمية والمعيشية ووثائق السفر، وتعزيز العلاقة بين الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني.

لبنان

١ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني وقوف الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الى جانب الشعب اللبناني ونضاله في سبيل تحرير لبنان واستعادة وحدة الشعب وارضه، ورفضه لكل المشاريع المشبوهة التي تحاول تفتيت لبنان الى دويلات وكانتونات طائفية ومذهبية.

ويعلن دعمه للمقاومة الباسلة للعدو المحتل ويطالب بتصعيدها.

٢ـ يدعو المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة اللبنانية والقوى الوطنية اللبنانية الى رفض المحاولات الامريكية الاسرائيلية، التي تحاول ابتزاز الاوضاع اللبنانية الراهنة بهدف عزل لبنان عن محيطه العربي والتنكر للنضال الفلسطيني.

٣ـ يدعو المجلس الوطني الفلسطيني الحكومة اللبنانية الى التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية، فيما يتصل برعاية الفلسطينيين المقيمين هناك، والذين هم في حاجة ماسة الى جميع انواع الدعم.

كما يدعو المجلس الحكومة اللبنانية الى العمل على تسهيل شؤون الفلسطينيين المدنية في لبنان مثل وثائق السفر واذونات العمل.

٤ـ يدعو المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمضاعفة اهتمامها بجماهير شعبنا في لبنان، وتشكيل مكتب قيادي دائم للعناية بشؤونهم، ولا سيما في مجال الخدمات المعيشية والاجتماعية والطبية والثقافية.

٥ـ يدعو المجلس الوطني اللجنة التنفيذية الى تعزيز وتقوية علاقات المنظمة مع القوى الوطنية والقومية والتقدمية والاسلامية في لبنان على ضوء المستجدات التي طرأت على الساحة اللبنانية، والاستمرار في مساعدة هذه القوى للتصدي للمؤامرات الامريكية ضد لبنان ووحدته وعروبته.

٦ـ يلفت المجلس الوطني نظر اللجنة التنفيذية الى المخاطر التي تهدد مخيماتنا في جنوب لبنان في حال انسحاب جزئي تكتيكي اسرائيلي، ويدعوها للعمل من اجل ضمان امن وسلامة هذه المخيمات، حتى لا تتكرر ماساة صبرا وشاتيلا والتي يخطط العدو واعوانه العسكريون في جنوب لبنان لها.

الحرب العراقية الايرانية:

اذ يؤكد المجلس الوطني قراره الخاص بالحرب العراقية الايرانية المتخذ في الدورة السادسة عشرة.

ويقدر الجهود اللازمة التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والاخ ابو عمار، ضمن لجنة المساعي الحميدة الاسلامية، لوقف الحرب العراقية ـ الايرانية وجهود دول عدم الانحياز وغيرها من الجهود الخاصة.

ويطالب المجلس الوطني بمضاعفة الجهد في هذا الاتجاه، لوقف نزيف الدم بين الشعبين المسلمين، حتى نتمكن من حشد الطاقات من اجل مواجهة العدو الصهيوني وانقاذ القدس اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، ونقدر تجاوب العراق لهذه المساعي، مذكرين ان الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية ضربت في اثناء انشغال العراق وبقية دول المنطقة في هذه الحرب وغياب مصر.

على الصعيد الدولي

يؤكد المجلس على ما جاء في مقررات الدورة السادسة عشرة على الصعيد الدولي.

ونظرا للمستجدات التي طرأت على الساحة الدولية فان المجلس يقرر ما يلي:

اولا: الية العمل السياسي:

يرى المجلس ان ايجاد حل عادل لقضية فلسطين وازمة الشرق الاوسط لا بد ان يقوم على اساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابنا الوطني الفلسطيني.

كما يرى ان الاطار المناسب للوصول الى هذا الحل هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الامم المتحدة، وعبر مجلس الامن بمشاركة كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، وعلى اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين. ويؤكد في هذا الصدد رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد ومشروعات الحكم الذاتي ومبادرة الرئيس الامريكي ريغان واية مشاريع وقرارات لا تضمن حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة.

ثانيا: العلاقات الدولية

١ـ يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على تطوير وتعميق علاقات التعاون والصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ـ ويقدر المجلس الوطني الفلسطيني الموقف المبدئي والثابت للاتحاد السوفييتي تجاه شعبنا الفلسطيني وقضيته ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد؛ ويعلن تأييده للمبادرة السوفييتية الاخيرة لحل مشكلة الشرق الاوسط، والتي تعترف بحقوق شعبنا الوطنية ضمن اطار عقد مؤتمر دولي تحضره منظمة التحرير الفلسطينية يضمن حلا عادلا ودائما لقضية فلسطين وازمة الشرق الاوسط.

٢ـ يقدر المجلس موقف الصين الشعبية الثابت والمبدئي الداعم لشعبنا الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية ونضالنا من اجل استرداد حقوقنا الوطنية المشروعة في وطننا، وما تقدمه من عون مادي وسياسي، ويؤكد على اهمية المحافظة على هذه العلاقات وتطويرها وتعزيزها.

٣ـ كما يقدر المجلس دور سائر قوى التقدم والتحرر في العالم المناهضة للامبريالية والصهيونية والعنصرية، في دعمها المستمر لنضال شعبنا من اجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة على ترابنا الوطني.

٤ـ يؤكد المجلس على تعميق وتطوير العلاقات مع دول منظمة المؤتمر الاسلامي، ويقدر القرارات التي صدرت في مؤتمر القمة الاسلامية في الدار البيضاء والطائف من اجل دعم قضية فلسطين على كافة الاصعدة. ويطالب المجلس بتعزيز العلاقة مع المؤتمر الاسلامي والدول المشاركة فيه.

٥ـ يؤكد المجلس على اهمية دور حركة عدم الانحياز واهمية تعزيز هذا الدور على مختلف المستويات ودفعه وتقويته وتقدير مواقف وقرارات دول عدم الانحياز من الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. وكذلك يطالب بزيادة الدور الكامل للمنظمة داخل مجموعة دول عدم الانحياز، التي يعتز المجلس الوطني بتناميها في الفترة الاخيرة، ويعتبر المجلس ان سياسة دول عدم الانحياز هي السياسة التي يعتمدها في السياسة الدولية.

٦ـ يؤكد المجلس على تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة في امريكا اللاتينية والوسطى، ودول الكاريبي والعمل على توسيع دائرة الاصدقاء فيها.

٧ـ يقدر المجلس الوطني الفلسطيني مواقف الدول الافريقية والقرارات التي اتخذتها القمة الافريقية في

اجتماعها الاخير في اديس ابابا، وخاصة المواقف الثابتة والمبدئية التي وقفها قادة افريقيا الاصدقاء العظام الى جانب الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة مع تلك الدول الافريقية الصديقة على كافة المستويات.

كما يؤكد المجلس على وقوفه وتضامنه مع شعب ناميبيا بقيادة حركته التحريرية «سوابو»، وشعب جنوب افريقيا ضد سياسة التمييز والقهر العنصري.

يكلف المجلس الوطني اللجنة التنفيذية القيام:

٨ـ أ ـ بتشيط العمل السياسي والاقتصادي والثقافي مع دول اوروبا الغربية واليابان، بهدف تطوير مواقفها في هذه المجالات وحثها على اتخاذ خطوات عملية بصددها، كذلك توسيع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحث هذه الدول على زيادة دعمها الاقتصادي والاجتماعي والانساني لسكان الاراضي المحتلة.

ب ـ يحيي المجلس الوطني الفلسطيني جميع القوى الديمقراطية والتقدمية والمنظمات غير الحكومية المعادية للامبريالية والصهيونية والتمييز العنصري في دول اوروبا الغربية، ويعتبرها قوى صديقة للشعب الفلسطيني ونضاله في تلك البلدان، ويدعو اللجنة التنفيذية الى العمل المشترك مع هذه القوى في سبيل اعتراف دولها بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وبمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

ويحيي المجلس الوطني الدول الصديقة في اوروبا الغربية، التي وقفت مع حقوق شعبنا، والتي تناضل من اجل تطوير موقف اوروبي شامل لمصلحة قضية شعبنا ونضاله.

٩ـ يؤكد المجلس على استمرار النضال من اجل تحقيق عزلة الكيان الصهيوني في الامم المتحدة في مختلف المجالات، بالتنسيق مع الدول الشقيقة والمجموعات الدولية والاقليمية الصديقة.

١٠ـ يدين المجلس الوطني الفلسطيني بشدة الارهاب الدولي، وفي مقدمته الارهاب الامريكي والاسرائيلي الرسمي والمنظم ضد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وشعب لبنان والامة العربية وسائر حركات التحرر في العالم.

ويدين المجلس المحاولات الامريكية التي تتخذ من مقاومة الارهاب الدولي ستارا لضرب حركات التحرر والنضال الوطني في العالم.

١١ـ يقدر المجلس الوطني الفلسطيني نشاطات لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة في فلسطين وانجازاتها، وخاصة عقد مؤتمر دولي في جنيف ١٩٨٣ لتأييد الشعب الفلسطيني من اجل تحقيق حقوقه الثابتة، ويقدر ما صدر عن هذا المؤتمر باعلان جنيف برامج العمل المشترك، ويحث الدول الشقيقة والصديقة والدول الاوروبية على دعم اخراج تلك القرارات والتوصيات الى حيز التطبيق.

١٢ـ يؤكد المجلس الوطني على مبادىء وميثاق الامم المتحدة وقراراتها، التي اكدت الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لاقامة سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط، وحق كل الشعوب التي تخضع للاحتلال في ممارسة جميع اشكال النضال من اجل تحررها واستقلالها الوطني.

كما يؤكد المجلس ادانته الحازمة لجميع الممارسات الامبريالية والاسرائيلية، التي تنتهك الشريعة الدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقيات جنيف بخصوص سكان الارض المحتلة ومبادىء وميثاق الامم المتحدة وقراراتها.

٣ـ البيان الختامي

فوق روابي عمان المطلة على روابي القدس، وبين الاهل والاشقاء من ابناء الاسرة الاردنية الفلسطينية، انعقد مجلسنا الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشرة، ليناجي ويواسي ويحيي على امتداد اسبوع كامل شعبنا في ارضنا المحتلة في فلسطين ويحاورهم عبر النهر في قضايا الثورة والمصير، في قضية العمر، عمر الاجيال المتوالية، قضية فلسطين المقدسة، قضية التحرير لاسترداد الوطن السليب والحقوق المغتصبة.

في هذه الدورة بالذات، كانت نبضات القلوب والانفاس الدافئة تتواصل متفاعلة ومتجاوبة بين

الشعبين.

ولقد تم انعقاد مجلسنا هذا بحضور جلالة الملك حسين واركان حكومته وعدد من الشخصيات الوطنية الاردنية والفلسطينية، بالاضافة الى وفود الضيوف من معظم دول العالم وممثلي القوى الوطنية والديموقراطية والصديقه المساندة لنضال شعبنا.

وكان لجلالة الملك حسين في جلسة الافتتاح كلمته الكريمة والصريحة التي اكد من خلالها حرصه على الهوية الوطنية الفلسطينية وعلى منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لشعب فلسطين. كما اكد جلالته على موقف حكومته بأن الاردن لن يتكلم بالنيابة عن شعب فلسطين، وان الاردن سيمضي في بذل كل جهد يستطيع بذله لانقاذ فلسطين والقدس ولكن دون ان ينفرد بأي حل منفرد، كما اكد جلالته احترام الاردن للقرار الوطني الفلسطيني المستقل، وطرح تصورا لتحرك سياسي مشترك. وقد احال المجلس هذا التصور الى اللجنة التنفيذية لدراسته على ضوء الثوابت التي قررتها مجالسنا الوطنية وخاصة [الدورة] السادسة عشرة والسابعة عشرة تمهيدا لتحرك مشترك في اطار التعاون مع الدول العربية.

ولقد تكلم في هذه الدورة العشرات من ممثلي الدول الصديقة والشقيقة والمنظمات الرسمية والشعبية والحزبية. واكدت جميع تلك الكلمات على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين وانه ليس لاحد حق التدخل في شؤونها الداخلية والمساس بمؤسساتها الشرعية.

كما حضر هذه الدورة عدد كبير من الاعضاء المراقبين من ابناء شعبنا الفلسطيني القادمين من مختلف اماكن وجوده داخل وخارج وطننا المحتل. واعرب هؤلاء بمجرد حضورهم هذه الدورة عن حرصهم وتمسكهم بتقاليد ثورتنا الديموقراطية القائمة على اساس الحوار الديموقراطي وفي الاطر الشرعية للمنظمة وعلى رأسها المجلس الوطني، كما نددت بالاساليب الفاشية التآمرية على المنظمة وقيادتها.

لقد جسد المجلس الوطني الفلسطيني بانعقاده الشخصية الوطنية الفلسطينية واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني وحرية الارادة الفلسطينية وشرعية الثورة الفلسطينية، معبرا عنها كلها بمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة لشعبنا ورمزا لنضاله.

وقد تم انتخاب لجنة تنفيذية، بما يكفل انتظام عمل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وفاعليتها، ونشاط نضال شعبنا على كافة المستويات وفي كل الساحات بما فيها الساحة العربية والدولية.

وقد حقق المجلس الوطني، بذلك، الاهداف الاساسية التي من اجلها عقد دورته السابعة عشرة، متجاوزا جميع المعوقات والعراقيل والضغوطات التي استهدفت عكس ذلك.

وقد دارت في هذه الدورة مناقشات ومداخلات شاملة وعميقة، تناولت بمسؤولية وطنية وقومية كاملتين كافة المشاكل والمآسي والاحداث التي تعرض لها شعبنا ومنظمتنا في الفترة التي تلت انعقاد دورة مجلسنا السادسة عشرة في شباط (فبراير) من العام الماضي في الجزائر.

وبهذه الروح المسؤولة، روح الحرص على المصلحة الوطنية العليا وتغليبها على كل الجراح، نجح المجلس في اتخاذ القرارات التي تمكنه من معالجة نتائج احداث الماضي المؤلمة ومواجهة التحديات المستقبلية وايجاد السبل الكفيلة بالتصدي لها، بما يكفل مواصلة وتصعيد فاعلية نضالنا، وانجاز اهدافنا الوطنية الثابتة، وتعزيز عملنا القومي وتعاوننا الاقليمي والدولي على ضوء المستجدات في الساحة العربية والدولية.

ومن هذا المنطلق، وكمحصلة لكافة الكلمات والاراء التي طرحت، بما فيها العرائض والبرقيات والرسائل التي وردت من اهلنا في الارض المحتلة واصدقائنا في العالم، فقد تضمنت قرارات هذا المجلس فيما تضمنت:

اولا: الحرص على ضرورة متابعة الجهد لتحقيق وحدة وطنية فلسطينية مستقلة الارادة والقرار، تكون امينة ووفية للاهداف التي من اجلها كان نضالنا ومنظمتنا وفي سبيلها سقطت قوافل شهدائنا. ونصت هذه القرارات بوضوح على ضرورة استمرار الحوار في هذا الاتجاه.

ثانيا: ان المجلس الوطني اذ يعتبر ان حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية هي المدخل والاساس لاي تحرك سياسي عادل لقضيتنا،فانه يؤكد قراراته في دوراته السابقة حول موقفه من قرار ٢٤٢، الذي لا يتعامل مع قضيتنا كقضية شعب وحقوق وانما كقضية لاجئين، ويتنكر من ثم لحقوقنا الوطنية. واكد المجلس الوطني رفضه لجميع المشاريع التي لا تتضمن هذه الحقوق، وخاصة اتفاقيتي كامب ديفيد

ومشاريع الحكم الذاتي، ومشروع ريغان وكل ما لا يعترف بحقوقنا الوطنية غير القابلة للتصرف.

وكذلك اعلن مجلسنا الوطني ان قراره الوطني المستقل مرتبط بالبعد القومي، وهو يرى ان اي حل لقضية فلسطين لا يتحقق الا وفق الشرعية الدولية وعلى اساس قرارات الامم المتحدة المتعلقة بفلسطين، وفي اطار مؤتمر دولي تشارك فيه الدولتان العظميان تحت رعاية الامم المتحدة ومجلس الامن، وبحضور كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة.

ثالثا: ان المجلس الوطني الفلسطيني، مستلهما تاريخ شعبنا في علاقاته العربية، وايمانا منه بقومية قضيته، ووعياً منه لما يمس الاقطار العربية امناً وسيادة بسبب قضية فلسطين، وادراكا منه لأهمية التضامن العربي في مواجهة التحالف الامريكي الاسرائيلي المعادي لشعبنا والطامع في الهيمنة على امتنا واحتكار ثرواتنا، اتخذ المجلس الوطني جملة قرارات تنطلق من هذا كله، وتستهدف بناء واقع عربي قادر على مواجهة تحديات هذا التحالف في هذه المرحلة.

فبالنسبة الى الاردن، قرر المجلس مواصلة السعي لتطوير العلاقات مع الاردن بهدف تنسيق الجهد المشترك من اجل تحقيق اهدافنا الواحدة بتحرير الأرض والانسان الفلسطيني، وذلك استنادا على قناعاتنا الثابتة بالمصير الواحد وعلى قاعدة ما اتفق عليه العرب في فاس وبالتعاون مع الدول العربية.

وبالنسبة للشقيقة سوريا التي نقدر تاريخها العربي النضالي واهميتها الجغرافية والسياسية، وقدرتها العسكرية، فقد اوصى المجلس الوطني بضرورة تجاوز ما أصاب العلاقات الفلسطينية السورية من توتر وتخريب، والتسامي على الجراح والالام ومشاعر المرارة بهدف تصحيح العلاقة على اسس واضحة وصريحة، تضمن حرية الارادة والقرار الوطني الفلسطيني والتعامل المتكافىء في اطار الالتزام القومي، بعيداً عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي من الفريقين من اجل حشد كل الطاقات في مواجهة التحالف الامريكي الاسرائيلي ومخططاته.

وبالنسبة للشقيقة مصر التي نقدر مكانتها ودورها، فلقد اوضح المجلس الوطني الفلسطيني الثوابت في العلاقات العربية المصرية والمستجدات في السياسة المصرية، وطلب الى اللجنة التنفيذية انتهاج السياسة التي تعتمد هذه القاعدة وتلبي حاجات شعبنا في مصر وقطاع غزة وتعمل على تعزيز العلاقات بين الشعبين الشقيقين المصري والفلسطيني.

وأكد المجلس قراراته الخاصة بتوثيق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة وتطويرها وفق قرارات الدورة السادسة عشرة.

كما أكد المجلس استمرار دعم شعب فلسطين ومنظمة التحرير لنضال الشعب اللبناني من اجل تحرير ترابه واستعادة وحدة ارضه وشعبه وسيادته الوطنية.

رابعا: وقف المجلس الوطني تحية واجلالا لشعبنا في الأرض المحتلة، تقديرا لموقف الصمود الرائع الذي يقفه في مواجهة الاحتلال الصهيوني وممارسته العنصرية والارهابية دفاعاً عن حريته وارضه ومقدساته، ولا سيما في بيت المقدس الذي يتعرض فيه المسجد الاقصى والحرم والابراهيمي ومقدساتنا الاسلامية والمسيحية لدنس الاحتلال واخطار التهويد. كما حيا المجلس التفاف اهلنا في الوطن المحتل، حول منظمة التحرير الفلسطينة وقيادتها الشرعية، الذي تجسد بمظاهرات التأييد لانعقاد المجلس، وتوج بدماء الشهداء، فكان قرار المجلس تسميه هذه الدورة السابعة عشرة بدورة شهداء المجلس الوطني.

وقد اتخذ المجلس جملة قرارات لتعزيز صمود شعبنا ومقاومته، حتى يتم لنا تحرير ارضنا بمختلف الوسائل المشروعة وفي طليعتها تصعيد الكفاح المسلح.

خامسا: اكد المجلس الوطني جميع القرارات التي تحكم علاقات الصداقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الاشتراكية، وفي طليعتها الاتحاد السوفياتي، ودول منظمة المؤتمر الاسلامي، وكتلة عدم الانحياز، والصين الشعبية، ومنظمة الوحدة الافريقية، ودول امريكا اللاتينية، وسائر الدول والقوى والحركات التي تناضل في سبيل الحرية والاستقلال، والعدل والسلام، والمناهضة للامبريالية والاستعمار والتمييز العنصري، وبخاصة شعبي ناميبيا وجنوبي افريقيا في نضالهما العادل المشترك معنا ضد الاستعمار والتمييز العنصري.

سادسا: قرر المجلس الوطني اعادة النظر في وضع مؤسسات منظمة التحرير، بما يكفل تنشيطها ومضاعفة فعاليتها.

ولقد عبر المجلس الوطني في اختتام اعماله عن شكره وتقديره للاردن الشقيق، ملكا وحكومة وشعبا، على استضافة الدورة السابعة عشرة وضيوفها، وعلى

العنـايـة بتقـديم كافة التسهيلات التي اسهمت في انجـاح اعمال هذه الدورة. ويخص المجلس بالشكر جلالة الملك حسين على الموقف الذي اعلنه حول الهوية الوطنيـة الفلسـطينية واستقلالية القرار الفلسطيني وشرعيـة منـظمـة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني. كما يتوجه المجلس بالشكر لكل الوفـود الرسميـة والشعبيـة التي شاركت في اعماله واعربت عن مواقف التأييد والمساندة لمنظمتنا وقضية شعبنا.

ويتـوجـه مجلسنا بالشكر والتقدير الى الاخوة في الجـزائـر واليمن الديمقـراطيـة لمساندتهم وللجهود الكبـيرة التـي بذلوهـا من اجـل وحـدة الصـف الفلسطيني. كما يتوجه بالشكر والتقدير لجلالة الملك فهد والاخوة قادة مجلس تعاون الخليج على مواقفهم المشرفة والداعمة لنضال شعبنا، والى تونس الشقيقة ورئيسهـا المجـاهـد الاكبر الرئيس الحبيب بورقيبة لاستضـافتهما قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه الظروف الحـرجـة ولمـا يتـرتب على ذلك من مسؤوليات تحملتها الشقيقة تونس بشجاعة وامانة، والى العراق الشقيق ورئيسه الاخ صدام حسين، الذي قدم الدعـوة لاستضـافته مجلسنا الوطني في بغداد والذي كان دائمـا ولا يزال نصيرا لشعبنا وشريكا في نضاله، والى السودان الشقيق الذي يستضيف قواتنا في ربوع دياره الكريمة والى جلالة الملك الحسن ملك المغرب رئيس لجنة القدس والذي عبر عن تضامنه مع شعبنا ومنظمة التحرير الفلسطينية برسالة حملها وفد رسمي وشعبي كبير، والى جميع القادة العرب الذين وقفوا ولا يزالون يقفون الى جانبنا ومعنا في مسيرتنا النضالية لتحرير وطننا.

ان ايماننا بأن النصر آت لا ريب فيه لم يتزعزع، وبالمثابرة على طريق النضال وعلى جميع الجبهات فان اهدافنا الوطنية ستحقق باذن الله.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار، وانها لثورة حتى النصر.

٤ ـ كلمة «فتح»، القاها صلاح خلف (ابو اياد)

الذي نعيشـه هذه الايـام في ظل انعقاد المجلس الوطني هو جو لا يمثل فقط الذين يجتمعون هنا من اعضاء او مراقبين او ضيوف، بل يمثل حالة الشعب الفلسـطيني بوجه عام، وامتنا العربية. الكل يترقب ويحـاول ان يستمـع لوسـائل الاعلام، الى كل كلمة تصـدر عن هذا المجلس. كمـا ان الجميع ينتظرون قرارات من هذا المجلس. ومما لا شك فيـه ان هذا المجلس يستطيع ان يقول رغم انه في دورة عادية الا انه مجلس استثنائي، فرضته الظروف القاهرة التي مرت بها هذه الثورة وهذه المسيرة. فلم يكن خيارنا ان نعقد هذا المجلس بمن حضر.

اخوة لنا ورفاق اعزاء علينا، حرصنا دائما، رغم كل النكسات ورغم كل العذابات، على ان يكونوا معنا في كل مجـالسنـا الوطنيـة، وحتى ان البعض قال ان المجلس وكأن ليس له نكهة المجالس الماضية، اخوان في مسيرة طويلة اعزاء علينا افتقدناهم في هذا المجلس. ولكن حتى لا نمجد انفسنا، ونعظم انفسنا، اقول لكم بصراحة ان البعض من الذين غابوا وهم لا يريدون الغيـاب، ولكن فرض عليهم هذا الغيـاب. وهـذا لا يمـسـهـم ولا يمس اسـتقـلاليتهم ولا وطنيتهم ولا نضالهم، انما يمس الحاجة، الحاجة الى المكان وهي حاجة كل فلسطيني فضلا عن كل كائن، الحاجة الى المكان فرضت على بعض اخواننا ان لا يحضروا هذا المجلس. اما الطرف الآخر الذي غاب فهو لا يريد ان يغيب فقط بل يريد ان يغيّب م.ت.ف. وانه يستند في ذلك الى فلسفة خاطئة، تقول هذه الفلسفة ان التسوية مطروحة على الساحة الفلسطينية عامة، ولا ادري اية تسـويـة يتحـدثون عنها، ولكن هكذا يتحدثون، ان التسـويـة مفـروضـة على السـاحـة العـربية وعلى الفلسطينيين فكيف نحطم اداة التسوية، لا يمكن ان نحـطمهـا الا اذا حطمنـا اداة هذه التسـوية وهي م.ت.ف. فهم اساسا ضد هذا المجلس واساسا هم ضد كل المجالس الوطنية في السابق، وهم اساسا ضد م.ت.ف.، يخـتـفـون وراء ما يسمى بالرفض حتى يرفضوا لهذا الشعب ان يتجمع على ارضية م.ت.ف.، وهـو الذي فقد ارضه وفقد، تقريبا كل شيء الا هذه

المنظمة. وانا واثق، يا اخي شفيق الحوت، من ان المنظمة كانت انجازا هاما من انجازات الساحة الفلسطينية، ويجب ان نحافظ عليها. وعلى هذا الاساس تحملنا المسؤولية في دعوة هذا المجلس الوطني للانعقاد، لا اننا نريد ان نبتعد عن اخواننا في الساحة الفلسطسينية، ولا لان يكون هذا المنبر وسيلة للهجوم عليهم وهم غائبون. مرة اخرى انا اعني هؤلاء الذين يحبون م.ت.ف. ويناضلون في سبيل ابقاء م.ت.ف. ولا اعني اولئك الذين باعوا ضمائرهم والذين باعوا حتى شرفهم، انما اعني هؤلاء المخلصين، واعني بالتحديد التحالف الديمقراطي. اعني التحالف الديمقراطي بما فيه من جبهة شعبية وديمقراطية وحزب شيوعي وجبهة تحرير فلسطينية. واعني ايضا من هم خارج هذا التحالف والذين صمدوا مع المنظمة ووقفوا مع الشرعية وهم اخواننا في جبهة التحرير العربية. واعني بعض المستقلين الوطنيين الذي كانت رؤيتهم تبتعد عنا ولكنهم في حقيقتهم معنيون بهذه المظمة ولكن اجتهادهم كان يبتعد عن هذا المجلس وان كنت اخطئهم ولكنهم مخلصون لهذه القضية، قضية الشرعية الفلسطينية.

ايها الاخوة والاخوات

هناك قضايا كثيرة، او ملاحظات قبل هذه القضايا. عندما بدأنا بخالد الفاهوم خارج هذا المجلس، كنت واحداً من الذين هاجموا خالد الفاهوم، ولكن داخل هذا المجلس كنت احب ان يسوده لغة لا تنجر الى المهاترات، من يعرف ان هذا المجلس الوطني فيه مستقلون لا يجوز اطلاقا ان يُحمّل هؤلاء المستقلين، وهم شخصيات وطنية، خلافات قد لا يقدرون على بعضها. يجب ان نسمعهم كلاما، ان المسافة بيننا وبين هؤلاء الجالسين في دمشق مسافة وصراع على من يكسب رأيه في الحجة والمنطق، وليس بالسباب والشتائم والمهاترات. كنت اريد لهذا المجلس من خلال بعض المتكلمين ان نرتفع نحن عن اسلوب ما يوجه الينا من كلمات قاسية نابية، تأكدوا، ايها الاخوة والاخوات، ان قائلها يخسر اكثر مما يخسر من قيلت في حقه. شيء آخر، احمد جبريل وجماعته، انا بالامس لم ارفع يدي من اجل اسقاط جبريل، لا انني احب جبريل، قد اكون من اكثركم فهما للدور الخطير الذي يلعبه جبريل في الساحة الفلسطينية، ليس من الآن ولكن من عام ١٩٦٥ و ١٩٦٦، ونعرف جرائمه المتكررة على الساحة الفلسطينية، ونعرف انه كان يفتش عن الطريق والوسيلة لمحاربة هذه الثورة. في هذا المجلس لا يجوز اطلاقا ان يكون هناك ممتنع عن فصل جبريل، وليس هناك من يعارض في فصل جبريل، ولا يجوز اطلاقا ان يأخذ القرار القانوني ١٤٠ أو ١٦٠ أو ٢٠٠، لا يجوز اطلاقا ان تأتي لجنة قانونية وتقول ليس في المجلس نصاب يتيح لنا ان نفصل جبريل، ونعطيه هذا «البوستيج» الكبير، كان المفروض ان ندين جبريل في قتاله الاخير، وكلكم شاهدتم على اجهزة التلفزيون، على انقاض شعبنا في مخيم البداوي ونهر البارد، كيف يقف ويقول سالاحق ياسر عرفات بالقنابل والصواريخ من بيت الى بيت. يكفي هذا لان نأخذ قرارا سياسيا بادانة كل انسان يحاول ان يعمل في هذه الساحة الفلسطينية خرابا واجراما، ويحاول ان يستبيح الدم الفلسطيني، هذا الدم الذي استبيح من اكثر من عاصمة عربية، ولا يجوز اطلاقا ان يستباح من اليد الفلسطينية. هذا ما كنت اريده لهذا المجلس: ان لا نقع في بعض الاخطاء الصغيرة الاخطاء التي قد تنفس عما في انفسنا من عذاب طويل شاهدناه في الاشهر الماضية الستة وعشرين. وتذكرون، ايها الاخوة، انني في مجلس الجزائر قلت لكم انهم يريدون ان يسرقوا هذا النصر من ايدينا، نصر بيروت، ونعترف، هنا، انهم سرقوا هذا النصر من ايدينا بأيدينا، بايدي قتلة من هؤلاء الفلسطينيين استعملوا اسلوب القتال، القتال الوحشي على مخيماتنا وشبابنا، على ثوارنا الذين تشبثوا في البقاع وفي طرابلس لا حبّاً بالتشبث في البقاع وطرابلس ولكن من اجل ان يتاح لهم فرصة القتال، قتال عدونا الصهيوني، ولكن لم تتح لهم هذه الفرصة. ويقال بعد ذلك انكم لا تقاتلون، وانكم بعيدون هناك في تونس وفي الجزائر وفي السودان وفي صنعاء واليمن، من الذي حرمنا من شرف القتال مع عدو جاءت الفرصة ليخرج من ارضنا الى ارض عربية اخرى سنقاتله عليها، من حرمنا من هذا الشرف الكبير؟ هنا السؤال، واقول للذين يقولون انهم مع تصعيد الكفاح المسلح او انهم يريدون وقف هذا الكفاح المسلح او عكسه، اقول لهم شيئا واحدا: لا بد ان نسأل انفسنا، من الذي حرم هذه الثورة من القتال واغلق في وجهها الابواب، هل عدم القتال هو خيارنا، هل عدم القتال والاستشهاد هو موقف من هذا الشعب الذي يواجه يوميا في ارضنا المحتلة، هذا الشعب البطل في غزة، في الجليل، في الضفة الغربية، في كل مدينة وقرية من فلسطين، هل ينتظر من هذا الشعب ان يقاتل في الهواء، وهو الصامد ضد هذا الاحتلال صمود الابطال والجبال. لن يسقط احدنا الخيار المسلح ولا الكفاح المسلح لا فلسطينيا ولا عربيا، ولكن كما قال اخي هاني [الحسن]، هل نستطيع نحن اننقول ان العمل العسكري يمكن ان يكون عملا عسكريا من اجل العمل العسكري، ام عملا عسكريا من اجل ان نحصد من ورائه انتصارا سياسيا؟ هل نستطيع نحن، لو استشهدنا جميعا على ارض فلسطين كفلسطينيين ان نحرز تحرير شبر من ارض

فلسطين، ليست هذه نظريتنا، نحن قلنا: بالدم نستطيع ان نحرك الانسان العربي والجيوش العربية من اجل ان تقاتل معنا في فلسطين، ولكن لا يجوز لنا ان نقول لهذه الجيوش، اذهبوا وقاتلوا ونحن نقاتل بعدكم او من ورائكم. لا يجوز اطلاقا، عندما نقول بالخيار العسكري يجب ان نكون في المقدمة، لاننا اصحاب العلاقة المباشرة لا لاننا فلسطينيين ولكن لاننا عرب من سكان فلسطين، هذه المسألة يجب ان نضعها في حسابنا. ان ما جرى من احداث يجب ان لا نمر عليه مر الكرام، يجب ان نقف عنده، ولكن المهم في النتيجة ما هي قراراتنا وما هي توجهاتنا.

انا سمعت لبعض الاخوة الذين يريدون جمع الشمل وتصحيح العلاقة، وانا اقول نحن لسنا ضد تصحيح لهذه العلاقات، ان كلمات اخي «ابو عمار» واخي «ابو اللطف» واخي «هاني» وكلمات كل مسؤول في هذه الساحة الفلسطينية سمعتها، الى كلمات اخي احمد صدقي [الدجاني]، الى كلمات شفيق [الحوت]، كلها تحكي عن تصحيح العلاقة مع سوريا. حقيقة - حتى لا ادخل في المهاترات وايضا المزايدات وهي نوعان، المزايدات بالناقص مضره والمزايدات بالزائد مضره - ليس شتم سوريا واكثار الحديث عنها مفيدا، وايضا ليس الترفع عن الحديث عن سوريا مفيدا. لا بد ان نذكر الحقائق، وبعد ذلك يتوجه مجلسنا الوطني الى سوريا ويقول اريد تصحيح العلاقة مع سوريا، لان هذا النظام مرحلة من مراحل الحكم في سوريا، من هنا تبقى سوريا الشعب تبقى سوريا الوطنية. هذه الـ سوريا يجب ان نحافظ عليها، اما الحكم في مرحلته، فهو يعرف مصلحته، وهنا اقول لاخواني ولاخواتي في هذا المجلس واسأل: هل صحيح انه ليس هناك خلاف سياسي بين المنظمة وسوريا؟ اسمحوا لي ان اقول، لا، يوجد خلاف سياسي بيننا وبين سوريا. سوريا في حكم هذا النظام ليست مع الدولة الفلسطينية المستقلة وهذه حقيقة الخلاف، ليست مع م.ت.ف. ممثلا شرعيا وحيدا لقرار مستقل. وان الحديث عن القرار المستقل ليس مرتبطا بالمعنى الاقليمي الذي يقال عنه، وانا هنا مع اخي شفيق عندما قال: تخرج علينا قرارات وطنية مستقلة كثيرة، ولكن يجب ان نفهم القرار المستقل، ان الدول العربية جميعها عندما تأخذ قراراً لا تستشير الواحدة منها الاخرى، قد يكون هناك سؤال عابر ولكن القرار، هناك القرار الاردني، وهناك القرار المصري، وهناك القرار السوري، لماذا نحن، فقط، لا يجوز ان يكون لنا قرار؟ هل عدم ثقة بانفسنا؟ كيف يستطيع انسان ان يقول انا املك ان افرض على الشعب الفلسطيني قائدا او لا افرض عليه قائدا، هل يجوز للنظام السوري ان يقول: انا لا اريد ياسر عرفات؟! يجوز لنا هنا في هذا المجلس، جميعنا او افرادا منا او بعضنا، ان نقول لا لياسر عرفات او لاي قائد فلسطيني متواجد على الساحة، ولكن لا يجوز اطلاقا، لا للسوريين ولا لاي عربي ان يقول لا اريد فلانا واريد فلانا وفلانا.

ايها الاخوة والاخوات،

لو ثبتنا هذه الظاهرة كقيادة لاصبح من الممكن ان نصل الى هذه النتيجة: اننا نخرج قائدا آخر فتأتي الكويت وتعترض عليه، وعلينا في هذه الحالة، ان نحضر قائمة من عشرين او واحد وعشرين قائدا لتختار الانظمة العربية قائدا واحدا وتختار ممثلا وقائدا عاما، الى اخره. هذا هو خلافنا مع سوريا، إذاً يوجد هناك خلاف، سواء اتدخلوا في شؤوننا او لم يتدخلوا، انا اعتقد ان هذا الخلاف سياسي، وليس خلافا شخصيا، المعركة لم تكن معركة ياسر عرفات مع النظام السوري لان المعركة في حقيقتها، هل يكون لنا نحن كفلسطينيين حق في اختيار ممثلينا او ان لسوريا الحق في ذلك.

النقطة الثانية في الخلاف موضوع الدولة، من كان منكم يسمع عنها في سوريا على امتداد الاعوام من ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٨، حيث في عام كانت زيارة السادات للقدس وكانت اتفاقيات كامب ديفيد فبدأ الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة، ليس في مؤتمر حزب البعث في سوريا ولا في الحكومة السورية، انما عندما يزور الاسد اي بلد يوضع في البيان المشترك دولة فلسطينية مستقلة. هناك خلاف سياسي: انا اريد ان اسألكم فعندما كانت هناك علاقات جيدة على امتداد ١٩٧١ الى غاية ١٩٧٩ بين الاردن وسوريا، اين كنا نحن؟ انا اذكر في كثير من الجلسات كان ابو عمار يقول للرئيس الاسد، وامامي وامام بعض الاخوان الجالسين امامكم الآن، فتش لنا عن طريق في هذه العلاقة مع الاردن، نريد ان نفتح صفحة جديدة، وكان يقال له: انتظر قليلا. لكن كيف كان النظام الاردني في ذلك الوقت؟ ماذا تغير فيه؟ الملك حسين هو على رأس النظام والحكومة التي يختارها هو يختارها. لماذا عندما قررت سوريا ان الاردن بلد وطني تقدمي ديمقراطي، لا احد يعترض عليها في الساحة العربية او في الساحة الوطنية؟! وعندما نقرر ان نعقد مجلسنا في عمان فهذه الخيانة الكبرى والانحراف الكبير!؟ اليست هذه مفارقات عجيبة ايها الاخوة؟ هذا هو قرارنا المستقل، منذ الـ ١٩٧١ الى الـ ١٩٧٩ والنظام الاردني جيد وممتاز، ولكن إذا خالف هذا النظام، النظام السوري يجب ان يقال في هذا النظام ما يقال. في عام ١٩٧٨ كانت هناك وحدة تاريخية، الميثاق القومي بين العراق وسوريا، وكان بالصدفة

لدينا مجلس وطني، في دمشق، كانت هذه الوحدة التاريخية كفيلة بان تجعل حركة «فتح» على جنب وباقي المنظمات مع الميثاق القومي التاريخي، كانت الطرق في ذلك الوقت جيدة وممتازة، صار خلاف بين العراق وسوريا، اذن يجب ان يحرض على العراق حتى نقف مع ايران، مع احترامي في البداية لهذه الثورة الايرانية التي كنا نحسب انها ستعوضنا عن خروج مصر من ارض الصراع او من المعركة ولو مؤقتا، انتظرنا من هذه الثورة اشياء كثيرة، وبدل ان تحول مدافعها الى القدس حولت مدافعها الى بغداد. لماذا؟ من اجل، فقط، اسقاط الرئيس صدام حسين!! ياسر عرفات يسقط في م.ت.ف. وصدام حسين يسقط في بغداد. هل معقول ان البشر، الشخص، الفرد، قوي لهذه الدرجة، ان تقام حروب، تستهلك فيها كل امكانيات المنطقة الاقتصادية والبشرية والسياسية، وهنا، ايها الاخوة والاخوات، لو لم تكن هذه الحرب العراقية الايرانية ولو لم تكن مصر معزولة عن ارض المعركة، هل كانت اسرائيل تستطيع ان تدخل الى لبنان بهذا الجيش الكبير وتترك كل اراضيها مفتوحة امام اي جيش عربي يتحرك حتى يصل الى القدس. ولكنكم تعرفون ان ايران كانت مشغولة بالحرب، وان العراق ايضا مشغولة بالحرب، ومصر معزولة، فكان لا بد لها من ان تكون، وكانت اسرائيل مطمئنة الى انه لن يتحرك اي انسان وبالتالي استمرت في ذلك.

لذلك اقول: بغداد، وعمان، كانت جيدة فقط عندما كانت علاقتها مع النظام السوري على ما يرام، وصارت سيئة عندما صارت هناك علاقات اردنية ـ فلسطينية او علاقات فلسطينية ـ عراقية، او ما شابه ذلك. مثلا آخر، ايها الاخوة والاخوات، على استقلال القرار الفلسطيني، ليبيا، مع اننا في المجلس لا نريد ان نتطرق لاسم ليبيا كثيرا، فهذا نظام على رأي البعض واظنه اخي محمود درويش، هذا نظام يؤسف له، ليبيا تعقد وحدة مع المغرب، فقبل هذه الوحدة بايام، لو سمعتم اذاعة الوطن العربي التي تذيع الساعة الثانية عشرة والناس نيام، لسمعتم كلاما عن ملك المغرب، طبعا نحن لا نقر هذا الكلام، انما اعطيكم امثلة عما كان يقال، ملك المغرب عرّاب كامب ـ ديفيد، ملك المغرب هو المسؤول عن الاتصالات العربية ـ الاسرائيلية، ملك المغرب.. ملك المغرب، واخيرا المؤتمر الصهيوني في المغرب، هذا ما كانت تبثه اذاعة ليبيا والمسؤولون في ليبيا، الى ما قبل ايام من الوحدة، وفجأة تم التوقيع على الوحدة بين ليبيا والمغرب، وبالطبع، بعد قليل سيتحول الملك الحسن الثاني الى جيفارا ويكون هو بطل الابطال. طبعا انا اتكلم هذا الكلام على السنتهم. لكن لماذا حتى الآن لم يعلق على هذه الوحدة احد؟ فالمذيعون في الاذاعة والتلفزيون السوري والليبي لا يتركون خبرا الا ويعلقون عليه. اذا لماذا لم يصدر بيان يتحدث عن هذه الوحدة بين التقدميين والرجعيين، وكيف تثبت وعلى اي اسس ستثبت هذه الوحدة؟ لم يقل احد، لكن لماذا؟ لان القذافي رجل ثوري واثق من نفسه ولكن نحن لسنا واثقين من انفسنا، اذا عقدنا المجلس في عمان فعلينا خسارة ، لكن لماذا؟ ما هي الشروط التي ستفرض علينا، على الاكثر ستقوم الاذاعة والتلفزة الاردنية بقص الكلمة التي لا تعجبهم، لكن هل يستطيع احد ان يمنعنا من التكلم بالذي نريده؟ فالمسألة اكبر صدقوني ان حقيقة الازمة بيننا وبين سوريا ان سوريا لا تريد دولة فلسطينية مستقلة، وحقيقة الازمة انهم لا يريدون م.ت.ف. ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني. فاذا اردنا ان نتحدث عن تصحيح، وانا مع تصحيح العلاقة مع سوريا، فيجب ان نرفع امرين، الاول، يجب ان تلتزم سوريا بقرارات القمة العربية، وليس ان تكون ملتزمة بقرارات القمة بما يخصها، فقمة الرباط قالت ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد وقالت الشعب الفلسطيني هو الذي يختار الطريقة في تحرير بلاده. وكذلك في مؤتمر بغداد، كانت هناك صراحة اكثر، وهي في عدم التدخل في شؤون م.ت.ف. والثورة الفلسطينية. قد يقول البعض ان هناك خلافا بين الفلسطينيين مع بعضهم البعض، وانا اسأل: لو كان الخلاف فقط فلسطيني ـ فلسطيني، وانتم سمعتم من الامين العام للجامعة، الذي احترمه واحبه، ولكن لا اتفق معه، انه كان يضرب في صدري عبارة عن صواريخ اقسى من صواريخ البداوي، لماذا تأتي الصواريخ وراء بعضها، تمزيق.. تمزيق، لكن، يا اخي قل كلمتين عن الذين مزقوا، كلمتين عن هؤلاء الذين ساهموا في هذا التمزيق، كلمتين عن الذين شجعوا على هذا التمزيق، نحن شعب مشرد على بقاع الارض كلها، من امريكا اللاتينية، حيث لدينا هناك نصف مليون اكتشفناه مؤخراً، الى الالوف في امريكا الشمالية، الى كل بقعة في العالم هناك فلسطينيون، من يستطيع ان يجمع الفلسطينيين في دولة، واهواؤهم ومزاجاتهم مختلفة، فجيد ان نقول نحن ان هناك منظمة ونجتمع مرة في العالم لنتكلم مع بعضنا البعض، جيد في هذا الشتات، وعبقرية هذه الثورة وهذه المنظمة انها لم تكن منظمة مفروزة منذ البداية، فلم نقل اننا منظمة لا نقبل فيها الا العمال والفلاحين والكادحين، بل قلنا: كل فلسطيني يحب فلسطين، وانها اشهدكم امامي ان هناك فلسطينيين اغنياء غير محتاجين ان يأتي احدهم ويقعد ليستمع الى كلامي، ولكنهم مخلصون لهذه الثورة، مخلصون لهذه المنظمة، يحبوننا، وهؤلاء واجهوا كثيرين من هذه الانظمة العربية بآرائنا وافكارنا، واليوم اقول في

تصحيح العلاقة مع سوريا نرجو من لجاننا المتخصصة غدا ان تضع تصورا، نحن مع تصحيح العلاقة مع سوريا، وان تضع دليلا للتصحيح، لان السبب ليس مرتبطا بنا، حتى لا نعذب انفسنا الواحد منا عندما يتكلم يحس كاننا المخطئون، لا، نحن امضينا ٢٦ شهرا واقفين على ابواب سوريا، وانا اقول لبعض اخواني الذين كانوا يتكلمون، قد يفهم من كلام بعض اخوانه الذين قاموا بالمداخلات على اننا نشن حملة على النظام السوري، لا نحن لا نشن حملة على النظام السوري الذين يشن حمله علينا فهو الذي يجعل التلفزيون كل ليلة حتى الساعة الواحدة يعمل مسلسلات وراء بعضها البعض كلها احاديث عن الفرقة الفلسطينية وعن التمزيق الفلسطيني، لذلك تصحيح العلاقة يقتضي ان نقول نحن مستعدون لعلاقة صحية مع سوريا بشرط ان تكون اساس هذه العلاقة ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد، ولا يجوز اطلاقا التدخل في شؤونها. وانا اعني التدخل في شؤونها عندما يشجع الانشقاق في حركة «فتح» بل ما يسمى انقلابا، واننا نرجو ان نلغي كلمة الانشقاق من قاموسنا، عندما يشجع الانقلاب داخل «فتح» لمصلحة من؟ فقد خرجنا من بيروت بحاجة الى عطف العرب، الا يكفي تقصيرهم، وبدلا من ان نجد القلوب والافئدة تفتح لنا، والابواب والبيوت تفتح لنا، وجدنا انقلابا يحضر في الظلام ضد هذه الحركة، ولا اتكلم عن هذه الحركة، لانني عضو فيها، وانما هذه الحركة اذا ضربت، ضربت مسيرة الشعب الفلسطيني المعاصرة الآن، وصدقوني ان هذا ليس تعصبا، ليس تعصبا، لاننا نعرف ماذا يعني ان تكون «فتح» سليمة ومعافاة، اما الطموحات الفردية فموجودة عند كل واحد، فنحن بشر، مجموعة غلب عليها الطموح ففكرت ان تخرج عن حركتها وقيادتها. فانا لا اريد ان اشمت، وهؤلاء ظلموا، فأريد ان اطمأنكم، عندما جئنا الى عمان، وجدت على باب الفندق المئات من هؤلاء الشباب الذين غرهم، في البداية، الانقلاب العسكري، وجدتهم هنا. وانا طبعا عندما اعود لحركتي، سيكون قلبنا واسعا لاستقبالهم جميعا، لاننا نحن «ابو الولد»، ولا يجوز اطلاقا ان نكون حاقدين كحقد الآخرين علينا. هناك مجموعة، فقط، ستبقى لوحدها معزولة، مسجلة بالتاريخ ما فعلته ليس، فقط، بحق «فتح» وانما بحق م.ت.ف. وبحق الشعب الفلسطيني. مرت علينا وعليكم ايضا. فترات، الواحد منا بعد ان كان يفتخر بانه ينتمي الى هذه الثورة وينتمي الى هذه المنظمة، مرت علينا فترات، كنا نخجل ونحن نشاهد البداوي ونهر البارد وطرابلس الشعب اللبناني معنا رغم الضرب والصواريخ عليه من كل مكان، كان الواحد منا يخجل ان يقول انه فلسطيني، وتذكرون ان كل الاذاعات والتلفزيونات فتحت لناس غير معروفين من اجل ان يقولوا كلمتين، كلمة ياسر عرفات وكلمة الفساد في م.ت.ف. والخراب في م.ت.ف. هذه مرحلة عشتموها وعشناها، كانت قاسية، ليس لانها كانت تمس «فتح»، بل لانها كانت تمس ضمير وحلم هذا الشعب الفلسطيني في اعز ما يملك وهي وحدته القوية من خلال م.ت.ف. على هذا الاساس يجب ان لا نسكت عن الماضي كثيرا يا اخي شفيق، واقول لاخي احمد صدقي الدجاني، ايضا، ليس لاننا حاقدون، لا، في السياسة لا يوجد حقد، ولا بغضاء، ولكن في السياسة ايضا اذا لم يكن شعبنا يعرف فلا بد ان يعرف، لان هذه العلاقة السيئة قد تستمر، وان كنا لا نعرف الى متى، ونحن ننبه من اجل ان لا يأتي احدكم ويقول انتم قصرتم. ٢٦ شهرا ونحن نقف على ابواب سوريا. في المدة الاخيرة، اتخذنا قرارا في اللجنة المركزية والزمنا به الجميع، هجوم سلام على سوريا، من الرئيس الاسد لاصغر مسؤول، كنا نسمع الفريق او العماد طلاس يسبنا شمالا وجنوبا، وآخر شيء قاله انه مستعد بينما نحن جماعة غير مقاتلين، وهو مستعد لاخذ ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية من اجل ان يقاتلوا في الجولان، لكن انا لا اريد ان اذهب الى الجولان، اذهب انت الى الجولان، نحن لا نريد من احد ان يوصلنا الى الجولان ليس لان الجولان ارضا ليست عربية، لا، فنحن حريصون على الجولان كالقدس.

ونحن قلنا ذلك في المجلس الوطني، ان الذي لا يثور لكرامة شعبه ووطنه لا يحق له اطلاقا ان يكون قائدا في هذه الساحة الفلسطينية، نحن عندما نثور ليس من اجل ان نفتح الاحقاد، انا اريد ان تسمعوا شعبنا في مخيم اليرموك، شعبكم عندما اعلنوا من هنا، ان النصاب قد تحقق في المجلس الوطني لم يعرف احد في الشام او في دمشق كيف اطلق الرصاص فرحة بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وشعبنا في الارض المحتلة، هذا الشعب العظيم حيث اطلقتم على دورتكم دورة الشهيدين اللذين سقطا من اجل المجلس الوطني. وهذه فرحة ثانية عامة، ليس لان هذا المجلس موجه لتحدي احد، اطلاقا. اذن تصحيحا لعلاقة، تقول، اولا، ان يكون هناك اعتراف بأن م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ولا يجوز التدخل في شؤون المنظمة الداخلية، وايضا اذا كانوا هم يتحدثون عن القرار القومي، فنحن نقول: اذا كان القرار القومي يتعلق فيمن يصفي القضية او لا يصفيها، لا، نحن قوميون حتى العظم، ولا نقبل اطلاقا ان نكون تحت مظلة القرار الوطني المستقل ان نبيع قضيتنا، واظن ان هذا عيب، انا اخجل عندما يقول لي احد حافظ على ان لا تبيع قضيتك، لانه في هذه الحالة، يطلب مني شيئا يمس طهارتي الثورية، اما

اني اريد في هذا الوقت، في حقل الالغام العربية والدولية، ان امارس بعض التكتيكات فمن حقي هذا. من حقي، ايضا، ان لا اشاور احدا فيه من حقي ان اعمل كذا، وكذا، وكذا، لكن في النهاية هناك هدف عام يحكمني، وهذا الهدف انا ارتبطت به. كل انسان منا يعرف انه حريص على يافا أن تعود كما هو حريص ان تعود اي بقعة من فلسطين، ولا يمكن لانسان ان يتصور انه عندما نقول دولة فلسطينية على شبر، نبنيها على شبر. لكن نحن بحاجة الى مكان يشعر شعبنا فيه بالراحة، وليس نحت وطأة التسفير والترحيل وجواز السفر وكل الاشياء التي تعرفونها. معنى هذا ليس اننا سنسلم ونرفع ايدينا، وانا اقول، عندما نادينا بالدولة الفلسطينية المستقلة، هذه القيادة الفلسطينية حتى الآن قيادة شجاعة، وليس صحيحا انها لم تعمل مبادرات، لا، قامت بمبادرات. هذه قيادة عندما قالت بانها ترضى بدولة فلسطينية مستقلة على اي جزء من التراب الفلسطيني كانت في مكان الشجاعة. لقد تصدى لهذه القيادة على امتداد عام ١٩٧٤ حتى ١٩٧٨ رفاق اعزاء علينا من خلال جبهة الرفض، وقالوا هؤلاء خونة مستسلمون. كنا نسمعها في آذاننا، ونقول: الديمقراطية في غابة السلاح في بيروت. كنا نسمعها ونسكت. لماذا؟ لاننا نعرف شعبنا، يكفيه التعسف والسجون والمخابرات، نحن على الاقل كنا نستمع ونتمسك بالديمقراطية، ومن هنا كان صبرنا على هذه التهم. كنا نقول لهم: اصبروا علينا، نحن مرفوضون ولسنا رافضين. نحن بادرنا، بادرنا مبادرة اتمنى لو كانت قيادتنا السابقة اقدمت عليها، مع انني احترمها واجلها، مثل الحاج امين واحمد الشقيري، واي شعب ينسى قياداته ينسى التاريخ، هؤلاء قيادات كانوا في مرحلة معينة امناء على شعبنا، ولذلك هذه القيادة التاريخية لشعبنا نحن معها، هذه القيادة التاريخية لشعبنا يمكن انها لم تكن مخطئة عندما رفضت التقسيم، ولكن لو انها قبلت التقسيم واقامت الدولة الفلسطينية على ارض التقسيم وهي ترفض، لربما كان وضعنا مختلفا عما نحن عليه نحن الآن. نحن خلفنا هذه التراث كله واتينا في الـ ١٩٦٨ عندما اعلنا دولة ديمقراطية، لم تقبل في المجلس الوطني، لا يريدون دولة ديمقراطية، كيف نتعايش مع اليهود مع بعض، في ارض واحدة، ومن، ونحن الشعب الذي لا يعرف التفاصيل؛ تجد المسيحي فينا رفع يده للشيخ السائح قبل المسلم، هذا هو الشعب الفلسطيني، ولذلك نحن نقول ان التعصب ليس عندنا، قلنا نحن نريد دولة ديمقراطية علمانية على ارض فلسطين كلها، واذا كان الشيخ رجب يغضب، فلنقل دولة ديمقراطية على ارض فلسطين، هذه الدولة الديمقراطية قلناها على ارض فلسطين، لم تقبل في بعض المجالس الوطنية، لم يقبلوها. لكن هل نحن الغيناها، لا لم نلغها. ولكن كل مرحلة لا بد ان تضع لها دائما علاجا، اتت حرب تشرين الاول (اكتوبر)، وحرب اكتوبر طرحت التسوية بشكل عاجل، قلنا نحن ماذا نريد؛ قلنا في ذلك الوقت واعلنا. وعندما قال البعض الذي اليوم يطالب بمؤتمر جنيف، ما هو مؤتمر جنيف، فهو المؤتمر الدولي الذي ننادي به، ونحن قبلناه، نحن ايام الـ ١٩٧٤ طالبنا في قيادة «فتح»، ان لا تقول المنظمة لمؤتمر جنيف نعم او لا. وقامت علينا الدنيا وحتى الآن، لعم، لعم، لعم. انا اقول انه في بعض المراحل لا بد ان تكون لعم، لماذا؟ لانه لو/قبلنا جنيف في تلك المرحلة لكنا رفضنا وخرجنا بسواد الوجه. لا مع جنيف ولا خارج جنيف. والذي يقرأ مذكرات وزير خارجية مصر محمد ابراهيم كامل قراءة دقيقة، يعرف كيف شطب الرقم الفلسطيني والمعادلة الفلسطينية اثناء المحادثات، وخاصة في الفترة ما بين كامب ديفيد او الاتفاقيات والتفاوض عليها. شطب. وكان كل مرة يتنازل ولذلك استقال محمد ابراهيم كامل.

فمن هنا نقول لن يصبر علينا اخواننا ان نقول لعم، لأنهم عارفون، عندما شاهدنا السادات، انا واخي ابو اللطف، كان معروفا، وقالوا مؤتمر جنيف، قلنا له يا سيادة الرئيس مهلك علينا، نحن لا يوجد لدينا تلفزيونات او راديوهات لنتحدث الى شعبنا، اصبر علينا حتى نرى، عدنا بعد اسبوعين، عاد الاخ ابو عمار وجد انه مؤجلنا للفترة الرابعة، اذا صبرنا اسبوعين فقط فكان الرفض منه، وانا اقول، احسن لشعبنا، واحسن لقيادتنا ان يكون الرفض منهم حتى لا يستطيع احد ان يقول لنا اننا نرفض الفرص، لا نحن لا نرفض الفرص فعندما تأتي فرصة فيها حد ادنى من حقوقنا الوطنية، اما اذا لم يكن فيها مثل ذلك فكيف نقول اننا نرفض فرصاً ضائعة. لجنيف لم نقل لا ولم نقل نعم.

شيئا فشيئا، انتهينا من جنيف، وبعد ذلك صفّى السادات كل جنيف وطلع المشوار لوحده، الامر الذي تعرفونه.

هذا فيما يتعلق بموضوع سوريا وبموضوع القرار المستقل. انا اريد ان اقول ان هناك في الساحة الفلسطينية ثلاث قضايا هامة. القضية الاولى ـ واتركونا من بعض التشنجات والالفاظ التي تخرج من هنا وهناك ـ نحن نتعهد امامكم اننا مع الوحدة الوطنية الفلسطينية، وخاصة مع اولئك الذين ساروا معنا في هذه المسيرة الصعبة، وانا اسميهم، الديمقراطية والشعبية والشيوعيين وجبهة التحرير الفلسطينية. نحن مع هذه الوحدة ومعهم جبهة التحرير العربية، هذه المنظمات التي وقفت موقفا معنا،

وقفت هذا الموقف المشرف معنا لا يمكن اطلاقا ان ننسى. الآخرون؟ نحن لا نغلق الباب امام الآخرين، اخواننا الذين كانوا في اتفاق عدن ـ الجزائر، الاخ ابو جهاد، الاخ خالد الحسن، وابو الهول وابو ماهر، انا اعرف كم عانوا في هذه المسيرة، مسيرة اتفاق عدن ـ الجزائر، عشرة اشهر كاملة وهم يحاورون ليلا نهارا، على جبهتين، جبهة اخواننا في المنظمات وجبهتنا نحن في اللجنة المركزية، كل مرة نسلخ جلدهم، ماذا فعلتم؟ اين المجلس الوطني؟ المجلس الوطني ليس لكم بل للشعب الفلسطيني. ومع ذلك بصبر وعناد صاغوا هذه الاتفاقية، نحن متمسكون بهذه الاتفاقية ونعلن انها هي ارضية الحوار واساس الحوار في المرحلة القادمة، اذا كان لنا ملاحظات عليها فممكن ان نزيد شيئا واحدا، وارجو ان يقبل هذا الاقتراح، ان تشارك شخصيات وطنية من هذا المجلس بهذا الحوار حتى تكون شاهدة في المرحلة القادمة على من الذي يعطل الحوار ومن الذي يلتزم بالحوار. وارجو من رئاسة المجلس ان تضع هذا الاقتراح ضمن الموافقة على اقتراح التمسك باتفاق عدن ـ الجزائر. وهناك بند في اتفاق عدن ـ الجزائر بالدعوة الى حوار شامل، قبل الاخوة بالحوار الشامل؛ واقول لكم انه ليس اصعب على النفس من ان تحاور قاتلا، طبعا هذا لا ينطبق على قاعدة التنظيمات بل على الرموز التي فيها. ومع ذلك، قبلنا نحن في اللجنة المركزية بالحوار الشامل، الذي يشمل جبريل والصاعقة وغوشة. اما الذين عملوا انقلابا في «فتح» فكان من حقنا ان نطلب منهم طلبا، قلنا لهم ان يعملوا تنظيما جديدا، يكفي ما جرى من ضباب ومن كلمات سيئة عن «فتح» من خلال انقلابكم، اعملوا تنظيما جديدا. وكانت اللجنة المركزية، حرصامنها على الوحدة الوطنية، حريصة ان يعملوا تنظيما، وتفضلوا ليأت تنظيمكم الى المجلس الوطني. صدقوني، اذا رفع المجلس الوطني يده موافقة على تنظيم جديد، فسنكون نحن وراءكم رافعين ايدينا. اما الحوار الشامل مع التنظيمات الثلاثة، فنحن قمنا به، لكن هناك سؤالين: من الذي عطل هذا الحوار الشامل؟ نحن؟ لا لم نعطله. نحن قمنا بتأجيل المجلس الوطني لاربع مرات من اجل اتفاق عدن ـ الجزائر، مرة في ١٥/٧/١٩٨٤، ومرة في ١٥/٩/١٩٨٤، ومرة في شهر تشرين الاول (اكتوبر)، واخيرا هذا الشهر.

ايها الاخوة والاخوات: لم يكن قرارنا [بعقد المجلس] تحديا لهذه التنظيمات التي كانت معنا، والتي نحن نحترمها ونقدرها حتى ولو شتمتنا، لو شتمتنا نحن لن نهتز، بالامس ربما غضب اخي عبد الرحيم جابر [لاني طالبت بوقف كلمته حين تعرض لجورج حبش]. واقول له شيئا واحدا، انا لا احب ان اسمع مسبات من وراء الميكروفون على الدكتور جورج حبش، مع انه يشتمنا دائما، لكن نحن نحترم هذا الرجل ونقدره، ولا نحب ان نسمع عبر الميكروفونات تهجما على الديمقراطية والشيوعيين، لانه اذا كنا حريصين على سوريا ونتكلم عن مصر، الا نحرص على اخواننا؟ لا، ان جبهتنا الداخلية اولى بان نكون مفتوحين عليها، وبالتالي لا يجوز اطلاقا ان يشتم مناضل من وراء هذا الميكروفون. لا يعني ذلك انني اسيء لاحد، بالعكس انني احترم نفسي عندما اقول هذا الكلام. فاذن، الوحدة، الحوار الشامل، كنا مستعدين له، في الماضي والحاضر والمستقبل، بشرط واحد، هناك من ارتكبوا جريمة، كيف يكفرون عنها؟ المفروض ان يكفروا عنها، اما كيف الطريقة، فهذا شيء آخر. ومع ذلك، انا اتمنى على اخواني في «فتح» ان يكون الحوار شاملا للجميع ولا يُستثنى احد. هناك انظمة ضربتنا ثم فتحنا قلبنا لها، ومن باب اولى ان نفتح قلوبنا لاخواننا، ويقبل بالحوار مع اية جهة تحاورنا من اجل مستقبل م.ت.ف. ومن اجل وحدة هذا الشعب. الوحدة الوطنية لن نتخلى عنها اطلاقا، لكن يجب ان نربط بين وحدة الفصائل ووحدة الشعب الفلسطيني ولا يجوز اطلاقا اغفال دور هؤلاء المستقلين، هؤلاء الشخصيات الوطنية. واقول لاخوتنا الممثلين عن التنظيمات والغائبين ان هذه الشخصيات الوطنية، من كل انسان حضر هذا المجلس وقبل التحدي لكرامته ولمستقبل ابنائه، هؤلاء لهم منا الف تحية، تحية الرجولة والشهامة لانهم وقفوا معنا في هذه الازمة ، ولم يتخلوا عنا. كان في امكان العشرات منهم ان يقعدوا في بيوتهم وينظروا بانهم يرون هذا المجلس مجلس انقسام لكنهم جاءوا يا اخي، مجلس انقسام؟ تعال واجعله مجلس وحدة. متى سنحترم مؤسساتنا، المؤسسة متى اتت بالنصاب القانوني فهي مؤسسة للجميع وليس لـ «فتح» او لجبهة التحرير العربية او لجبهة التحرير الفلسطينية، مؤسسة للجميع. اذا كان هناك انحراف تعال نعالجه في المجلس، اذا كنت خائفا من شيء احضر الى هنا. الشرف الكبير لكل من حضر هذا المجلس الوطني، لانه ساهم مساهمة كبيرة. وانا اعرف ان بعضهم كان بامكانه الاستغناء عن المجلس ولن نعاتبه اذا لم يحضر، ولكن مع ذلك قاموا بهذه المسيرة الطويلة المعذبة لحضور المجلس وليكونوا معنا، وانا مرة اخرى احييهم باسمكم جميعا، واقول ان هؤلاء يجب، فعلا، ان يكون لهم مكان بارز في الوحدة الوطنية. هذه حقيقة يجب ان تكون كل صيغ المشاركة بهذه الساحة الفلسطينية وفي هذا القرار ممكنة. وبالتالي انا اقترح ان ينبثق عن هذا المجلس، مجلس مركزي قوي وفعال ويعطي الصلاحيات الكاملة ويشارك فيه عدد كثير من هذه الشخصيات الوطنية،

وان يتحول مجلسنا الى لجان دائمة نحترمها ولا ندعوها في المناسبات، ومعها حق هذه اللجان اذا لم ندعها ان تقوم بنقد للقيادات عبر الصحافة، لجنة شؤون خارجية، مثل كل البرلمانات في العالم، ولجنة عسكرية ولجنة دفاع، حتى لا يأتي احد ويقول لك لماذا لم تصعد الكفاح المسلح، ولا اقدر ان اقول لكم لماذا لم اصعد الكفاح المسلح على الميكروفون، لكن ذلك ممكن في داخل اللجنة، ولجنة امنية ولجنة اجتماعية ولجنة اقتصادية. وكل اللجان التي تمس حياة الناس اليومية يجب ان تكون مشكلة ودائمة في هذا المجلس، وبالتالي نستطيع نحن فعلا ان نشعر اننا امام مؤسسة تستطيع ان ترسم، ليس فقط المجلس، ومن هنا اهمية الشخصية الوطنية المستقلة التي في المجلس حتى لا تشعر انها على الهامش.. نحن عملنا اجتماعا في تونس، انا اقول لكم ان هذا الاجتماع أراح كل القيادة الفلسطينية، واغلبه كان قيادات مستقلة ووطنية لبوا الدعوة، ارتحنا، وكلما ارتحنا ساعدنا ذلك على اخذ القرار.

صدقوني، ساعدنا على اخذ القرار لان هؤلاء الذين يلبون الدعوة الى تونس يمكن ان يلبوها الى آخر الدنيا، فبالتالي شجعنا على ان نأخذ القرار. وشعبنا فيه الخير ولا يمكن ان يتخلى في الازمات عن هذه الثورة.

ايضا في الساحة الفلسطينية ما يمس التحرك السياسي، وانا هنا اريد ان اقول وبأمانة انا اشكر جلالة الملك حسين على شجاعته في قبول هذا المؤتمر، وكان بامكانه ان يعمل كباقي بعض الانظمة العربية التي عز عليها ان نجتمع على ارضها. وهناك من يقول، انتم تريدون مفاوضة الملك حسين، لكني اريد ان اسأل سؤالا عندما جاء الحسين الى هنا، وقال لكم انتم ممثلو الشعب الفلسطيني وانتم المثل الشرعي والوحيد، انا آخذ هذه الكلمات واسير فيها. لماذا عدم الثقة بالنفس.

حقيقة انا انطلق دائما من اساس الثقة بالنفس، قلنا لهم الف مرة، المكان لا يفرض علينا القرار، وخاصة اذا لم يكن لديه رغبة لفرض مثل هذا القرار. نحن الذي يوافق على المكان والقرار. انا اعتقد ان الذي يقول ان العمل السياسي محرّم لا يعرف معنى الثورات في العالم. في فيتنام كانوا يقاتلون وفرص القتال متاحة لهم لان عندهم هانوي، لكن في نفس الوقت كانت عملية هانوي تساعدهم على التفاوض ايضا، كانوا يفاوضون في باريس وهم يقاتلون. هناك اعظم المعارك، ولكن، كذلك، هناك اعظم المفاوضات والعمل السياسي. نحن نريد ان نختبر انفسنا بالكفاح المسلح. اصلا، نحن فجرنا هذا الكفاح المسلح واينما يتاح لنا اسباب القتال ووسائل القتال سواء اليوم او غدا او بعد الغد.

تبقى القضية، هل نحن نقف مكتوفي الايدي، فنحن الآن في مرحلة حصار، فهل ينبغي ان نسكت؟ لا؛ مرحلة الحصار هذه فُرضت علينا عربيا، ولم تفرض علينا في المواجهة مع اسرائيل، لكن الناس تنسى. فعندما ووجهنا بالاف الجنود وهم يقاتلوننا من جنوب لبنان حتى وصلوا الى بيروت، وكان [الحكام] كلهم ساكتين. ثم بعث الله لهم من يحاول ان يسيىء لصورتنا، فاستلموا هذه الصورة وكانوا في داخلهم مسرورين.

ابو موسى صرح، ابو صالح صرح، وفلان قال، من اجل ان يخلطوا الاوراق مع بعضها البعض، فلا يظهر لنا غير الالوان الرمادية، هذا ما فعلوه بنا. نحن نقول يا اخوان لا يجوز اطلاقا ان يرسموا لنا حالة ونحن نقع فيها. لا، نحن حائزون على ثقة شعبنا لان وراءنا ٢٠ سنة نضال، فلا توجد معركة من معارك هذه الثورة، لم تكن هذه القيادة فيها، لم تهرب من معركة من المعارك اطلاقا، وبالتالي الذي لا يهرب من المعارك العسكرية لا يجوز له اطلاقا ان يهرب من المعارك السياسية. وانا اقول لاخي شفيق ولبعض الاخوة الآخرين الذين يقولون ماذا نريد، نحن مستعدون ان نجاوب على ذلك، ولكن هل قبول مصر في عام ١٩٦٧ والاردن وسوريا بقرار ٢٤٢ رجع الارض؟ القبول في حد ذاته لا يمكن ان يرجع الارض. لو اخذنا الشقيقة التي افتقدناها والتي كلنا حريصون على عودتها وهي مصر، لو اخذناها كمثل لم تعد لانها قبلت ٢٤٢ عادت لانهم، للاسف، وهنا اقول لكل الشعب المصري والرئيس حسني مبارك ان يصحح هذا الصك، لانه يمسنا نحن، وضعوا صكا للسادات، هذا الصلك انه لا يمكن ان يكون سلام بغير تطبيع وبغير معاهدة واي اسرائيلي يأتي للحكم لا يستطيع اعطاءك قطعة ارض الا اذا اعطيته ما اعطى السادات لاسرائيل. هذه حقيقة يجب ان نسلم بها ونقول نحن مستعدون لها او غيرمستعدين، ونجاوب عليها بامانة. اذا ليس قبول ٢٤٢ بحد ذاته هو الذي يفتح امامنا الابواب، وانا لا اعتقد ان الملك حسين قد قصد ذلك، وهذا ما قلته لبعض اخواني الذين كانوا يناقشون في الجلسات، لان الاردن منذ الـ ١٩٦٧ لغاية ١٩٧٤ قابل بـ ٢٤٢ قبل ان تكون عربيا م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد. السلام مقابل الارض في ٢٤٢، لكن نحن نقول: هل يمكن للعرب [ان يصلوا لحل] من خلال الوحدة التي تحدث عنها بعض الاخوان. بالمناسبة، انا مع هذه الوحدة اذا تمت، سوريا والاردن ومصر تتحرك مع العراق ومع السعودية، هذه الدول المؤثرة في المنطقة تتحرك مع م.ت.ف. لمحاولة الدخول الى الرأي العام بحل، لكن انا اقول، السلام مقابل الارض، ما هي نظريتنا في ذلك، انا اقول بشجاعة، عندما نقول اننا مع

المؤتمر الدولي، لاننا كنا نقبل به من خلال بريجنيف من خلال المبادرة السوفياتية، ومن خلال المبادرة الفرنسية. نقول نحن فلسطينيا، اذا وافق مجلسكم على ذلك، المؤتمر الدولي الذي تحضره الدول الكبرى، واساساً الدولتين الكبيرتين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وتحضره م.ت.ف. وباقي الاطراف المعنية هو الوسيلة او الاطار الذي يصلح لحل قضية فلسطين وقضية الشرق الاوسط.

وإذا قلنا هذا، ووضعنا شعارا نقوم بتبنيه مع الاردن: السلام مقابل الانسحاب من الاراضي العربية والارض الفلسطينية، السلام مقابل، ونضع شرط، قيام الدولة الفلسطينية من خلال حق شعبنا في تقرير مصيره وحقه في العودة، ونتمسك بهذا القرار ونقول ايضا ان هناك التزاما عربيا لمشروع فاس، هل يمكن ان تكون ارضية هذا المؤتمر مشروع فاس؟ ونقول للدول العربية نحن والاردن، لقد وقعتم على هذا القرار تفضلوا، اظهروا لنا ذلك. الخوف اين؟ الخوف ليس مؤتمر السلام ولا الخوف من تحركنا مع الاردن، بالعكس واجب ان نتحرك سوية مع الاردن ومع اي دولة عربية، ونفتح كل الابواب امام هذه القيادة، ولا احد لديه خوف من اي شيء، انما يجب ان نعرف دقائق الامور، اي حل سياسي يفتقد الى خلفية نسميها موازين القوى لكي يكون حل بالنسبة لموازين القوى هذه، للاسف نحن قاعدون هنا وبعضنا يشتم على النظام السوري من خلال الفلسطينيين على طريقة فتنمة الحرب. ولدينا فلسطينيون يشتمون من خلال التلفزيون السوري على فلسطينيين آخرين. وهذه مأساة، وصدقوني لهذا انا لست راغبا في الشتم والسب، علينا ان نتحدث بموضوعية عما حدث، وعما جرى شرط ان لا نشتم احدا. حتى لا يكون هناك فعلا هذا الانسان الفلسطيني القاعد في بيته في الارض المحتلة او خارج الارض المحتلة والذي يتمزق اكثر فاكثر. دعونا نرتفع عن الشتائم. كفى مهاترات، خلوهم يحكوا، فالشعب يعرف اين هو حسه، واين يقف، اقول اذا لم ننتبه الى موازين القوى، طبعا ليس على الطريقة العربية، حيث يقولون لك يجب ان نقوى، ونقوى، حتى نستطيع ان نكون اقوى منهم. لا نحن نؤمن بالعمل السياسي، ولكن مع العمل السياسي لا بد ان نجمع قوى ومن هنا، انا اقول، لا بد ان نضع هذه الملاحظات. مطلوب منا ثمن كبير مقابل هذا السلام، يعني لا يستطيع الواحد منا، لا كقائد ولا كانسان ولا ككادر، ان يتصور ان يصير كما صار في مصر، فمصر كبيرة، ولا بد ان يكون هناك لهذا الشعب الفلسطيني كلمة، حقه في تقرير المصير. اذا توقفت علينا كأشخاص فنحن نوقع من الآن، ليأت حق تقرير المصير ولا يريد واحدنا ان يكون حاكما في هذه الدولة.

وهذه مشاعر كل شخص له علاقة بالثورة الفلسطينية، انما شعورنا نحن انه يجب ان يكون لهذا الشعب حقه في تقرير المصير، وان تكون له دولة فلسطينية مستقلة. حتى لا نتكلم الكثير في هذا الموضوع، انا اقترح على المجلس الوطني ان يترك لهذه اللجنة التنفيذية دراسة مبادرة الملك حسين، ان ندرسها بهذا الاطار الواسع ضمن البرنامج السياسي المقرر لـ م.ت.ف.

تأتي قضية الحرب العراقية ـ الايرانية، انا تكلمت كلمتين عنها، ولكن اقول مرة اخرى عندما يشعرون ان ابو عمار يتحرك من اجل وقف هذه الحرب وطبعا على طريقة:

لقد ناديت لو اسمعت حيًا
ولكن لا حياة لمن تنادي

فلا صوت، لان هناك ناسا لهم مصلحة في استمرار هذه الحرب، نحن كشعب فلسطيني وكأمة عربية وكـ م.ت.ف.، نقول لكم بامانة ان استمرار هذه الحرب يعني اننا نخسر شعبا عربيا وقفته معنا، وقفة تاريخية، ونخسر جيشا عربيا كبيرا، الجيش العراقي والشعب العراقي.

نحن ايضا كنا متجهين في البداية، ولحد الآن، لان هناك شعبا ايرانيا نحن خائفون عليه، على امكانياته، وتصوروا للحظة لو كان هذا الامتداد م.ت.ف.، الاردن، سوريا، العراق، ايران، لو هذه الوحدة موجودة ونحاور مصر لنستعيدها لنا مرة ثانية، عندئذ تستطيع ان تطرح على الرأي العام العربي والدولي ما تريد ويقبل منك هذا الطرح. على كل حال، يجب علينا ان لا نيأس، نحن عملنا الاساسي ان نبدأ، ان نعمل ونظل نصرخ عاليا وبكل وسائلنا، نعمل على ايقاف هذه الحرب حتى يرى شعب العراق انه ليس في عزلة، لان البعض تحت وطأة المجاملة كان يقول وقف الحرب العراقية ـ الايرانية ونقطة. لا، نحن نقول يجب ان تسمع ايران كلمةقوية، انا واحد من الناس انتقدت العراق في بداية الحرب، واعترف بهذا. ولكن كنت احسب ان هذا النقد سيجعل الحرب ـ طبعا ليس نقدي انا فانا صغير عارف لحجمي ـ لكن اعني انني واحد من الذين كانوا يقولون ان الحرب خطأ، المهم الحرب الايرانية ـ العراقية الآن، وقبل مدة طويلة، اصبح استمرارها عبئاً على الثورة الفلسطينية وعبئاً على قضيتنا وخسارة كبيرة لنا جميعا.

هذا الشعب العراقي، وهذا الجيش العراقي يجب ان يكون في مكانه في المعركة، وكذلك نحن نناشد حكام ايران، نناشدهم، رغم الهجمات والانتقادات التي يوجهوها ليلا نهارا ضدنا، نناشدهم انه اذا كان الاسلام هو الحكم بيننا وبينهم فالاسلام لا يقول باستمرار هذه الحرب. هذه حرب لا مستقبل لها، ليس هناك من منتصر في هذه الحرب، والخاسر هو الشعب

العراقي والشعب الايراني والشعب الفلسطيني والامة العربية والاسلامية. نرجو من اعماق قلوبنا، باسم هذا المجلس، ان كان هناك وقف لهذه الحرب ان يعطي هذا الوقت لهذا الشعب المناضل على مدى السنوات الطويلة، ان تعطى لهذا الشعب فرصة ان يقول للعالم انا اوقفت الحرب.

تحرير القدس لا يمر في بغداد اطلاقا، تحرير القدس لا يمر في بغداد، القدس لها طريق معروفة، والذي يريد ان يحرر القدس يعرف الطريق الى القدس، ولا يجوز اطلاقا ان يقتل في الطريق.

بالنسبة لمصر، انا احب كعضو مجلس وطني ما دام لم يتحدث احد عن زيارة ابو عمار للقاهرة ان اتحدث عنها انا، نحن مجموعة [اخذنا موقفاً] ضد الزيارة.

اولا هذه الضدّ لم تكن موجهة الى مصر؛ فكلنا، ونحن خاصة، الذين عشنا في مصر ونعرف شعب مصر العظيم ونعرف جيش مصر العظيم ونعرف كل شخصية من الشخصيات المصرية، نحن من الذين شربوا من ماء النيل ويعرفون قيمة العودة الى مصر، ولكن نحن كنا مشدودين الى ما تحدثنا به قبل قليل، الى هذه الفئة من اخواننا، الذين ضلوا السبيل وايضا حسبوا القدس موجودة في مخيم نهر البارد والبداوي، كنا مشدودين لهم، واختلفنا في وجهات النظر، لكن اطلاقا، واحب ان اسجل امام هذا المجلس لم تكن ثمة كلمة من كلماتنا موجهة الى شخص ياسر عرفات ولا الى وطنيته. ونحن نعرف انه عندما قام بهذا العمل، لو كان اي واحد منا مكانه، لو كنت انا مكانه، فيمكن ان اكون زرت القاهرة وغير القاهرة. لانه في هذا الجو الذي يقف فيها أمثال رفيقنا جبريل ليقول: سالاحق ياسر عرفات من مكان لآخر وسألاحق ابو جهاد وابو الهول والاحق كل ثائر يدافع عن شرف القتال وشرف الثورة في طرابلس وفي نهر البارد، فمن حقه [عرفات] ان ييأس من كل هذه الدنيا. ليس ييأس، بل يحس بانه اذا يمكن بذهابه الى القاهرة ان يعيد القاهرة حتى تلجم هذا الانحراف الخطير في الامة العربية. لو كانت القاهرة موجودة بكل زخمها وامكانياتها لما امكن ان تحدث حرب لبنان، الحرب الفلسطينية اللبنانية ـ الاسرائيلية ما كان ممكنا، اطلاقا، ان يتجرأ حاكم عربي فيعهّر هذه الثورة بهذا التعهير وبهذه السخرية، لا يمكن، لو كانت مصر موجودة، لا يمكن لهذه الحرب العراقية ـ الايرانية ان تبدأ، وكان لا يمكن ان تظل مستمرة حتى اليوم. هذه مصر التي نفهمها. نحن فهمنا الزيارة بهذا المعنى وان كانت اجهزة الاعلام، اجهزة الناس الآخرين، فهمتها على طريق آخر، واستغلوها.

مصر، اذن، لها نظرة خاصة. وانا اقول لكم ان هذه النظرة الخاصة يجب ان لا تجعلنا نغفل الاساسيات؛ فنحن نعتقد ان الواجب الرئيسي لحسني مبارك، بأي طريقة، ان لا يجعل صك التسوية الذي صنعه السادات خالدا. ايضا، نحن نعرف المستجدات داخل مصر، ولا داعي، لان نلغي فكرتنا حول هذه المستجدات، لكن انا واحد من الناس، من شهود هذه المرحلة، يعرف ماهية المستجدات داخل مصر. هذه المستجدات المفروض ان تدرسها القيادة بعناية، لنسجل المواقف المبدئية: لا لكامب ديفيد ولا لاتفاقياته، لا لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية، ونحن لماذا نعترض عليها؟ نعترض عليها لانه كما ذكر الاخ محمد ابراهيم كامل، جرى من خلال المفاوضات التنازل شيئا فشيئا، لماذا؟ لان م.ت.ف. رقم مطلوب ان يشطب في المعادلة، رقم «مخربط» ليس سائرا مع الطريق، لماذا؟ الفكرة التي كانت قائمة هي ان الحركة الصهيونية هي وحدها الموجودة، وبالتالي فاي سلام يكون مع العرب وليس مع الفلسطينيين، والصراع صراع حدود مع هذه الدول العربية. طلعت م.ت.ف. والثورة الفلسطينية المسلحة لتقول: هذا هو شعب فلسطين، لكن هذا الشعب غير مرغوب فيه، مطلوب تحطيمه وتحطيم هذه المنظمة. ولذلك، كل الذين يحاربون م.ت.ف. بوعي وبدون وعي وبطريق مباشر او غير مباشر، يصبون في الخانة الاميركية ـ الصهيونية التي تريد تصفية م.ت.ف. والغاءها من الوجود. نحن مع إقامة العلاقات مع مصر، ونعرف ان سبع سنوات من شتيمة كامب ديفيد لم تؤخر ولم تقدم. كيف نستطيع ان نصيغ علاقة مع مصر من موقع رفض كامب ديفيد، هذه قلناها في المجلس الوطني السابق ونقولها في هذا المجلس، لا بد ان نعمل هذه العلاقة، لا بد ان تأخذ مصر حجمها. البعض يقول لك، دعها تلغي كامب دافيد مرة واحدة. طبعا، الظروف التي خلقها السادات في مصر ظروف معقدة اقتصاديا وشعبيا والاتفاقات نعرفها جميعا. هذا الموضوع، من حيث المبدأ، يجب ان نتوجه، وانتم سمعتم ممثلي الشعب المصري، بصراحة من نائب رئيس مجلس الشعب الى حزب الوفد إلى حزب التجمع الى حزب العمل الى باقي الاحزاب، كل الاحزاب تحدثت، انا اعتقد اننا جميعا كنا ننصت اليهم بعقولنا وقلوبنا وكانت كلماتهم تمثل، فعلا شعب مصر العظيم، الشعب المصري الذي نحن حريصون عليه. نحن الآن في زاوية خطيرة، علينا ان نفتح الابواب شيئا فشيئا. ومرة ثانية، يا اخوان يجب ان يكون عندنا ثقة في النفس، لا تنظروا الى هذه الامور نظرة لا نريد ان نرتمي في احضان كامب ديفيد، هذه الشعارات الكبيرة والكلمات الكبيرة، اظن بعد هذه السنوات الصعبة علينا ان نسكت البعض. لن يفرط احد منا، نحن نعتقد ان فلسطين من النهر الى البحر، هي بلدنا، جاءت

الهجمة الصهيونية احتلتها، اخذوها شبرا شبرا، وعلينا ان نعيدها شبرا شبرا، كيف؟ هذه هي القضية.

اذا استوفينا عالمنا العربي، لا بد ان نتكلم كلمات قصيرة عن المجتمع الدولي، يمكن اخي عبد الله الحوراني عبر عما يجول في نفسي من ألم لغياب بعض رفاقنا في الدول الاشتراكية وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي عن هذا المجلس، ولكن انا احب ان اقول كلمة: ان ما عرفناه وما وصلنا اليه كله يؤكد على ان الاتحاد السوفياتي يحاول بكل جهده ان يكون مفتاحا للتوصل الى حلول مستقبلية، في ما يتعلق بسوريا وما يتعلق ببعض الاخوان في التنظيمات الفلسطينية. ولذلك آثر الحياد؛ لا اكون دقيقا اذا قلت الحياد، ولكن آثر ان يكون مراقبا، يجب ان لا يجرفنا التيار. ويمكن، اخي هاني الذي يتكلم عن المعادلات الدولية في يالطة اقول له: لم يكن لنا اصدقاء في يالطة ولا في فرساي ولا في فيينا، لكن الاكيد ان الاتحاد السوفياتي صديقنا، ويجب ان لا ننساه إطلاقا، ويجب ان تكون هذه كالسحاب تمر بسرعة، يجب ان نمد ايدينا للاتحاد السوفياتي ونقول انه صديقنا في هذا العالم، وان لا ننسى ان مقابله [تقف] الولايات المتحدة، التي ليس لها صديق الا مصالحها وقصتها مع الكويت معروفة، وقصتها مع الاردن معروفة، وقصتها مع السعودية معروفة، السلاح للدفاع ارض ـ جو لا يوجد سلاح ولا توجد مساعدة في الدفاع لماذا؟ لان الطاغوت الصهيوني في امريكا يقول لهم: لا سلاح، مما اضطر الاردن والكويت، وان شاء الله السعودية غدا ايضا، لان يشتروا سلاحا من الاتحاد السوفياتي. نقول هذا الكلام حتى نعرف اين اصدقاؤنا واين احبابنا. وبالمناسبة نحن نعرف مشاعر كل الدول الاشتراكية، مثلا المانيا الديمقراطية يعرف اخواني كلهم، في زحمة الحصار في طرابلس كانت بعض السفن تحمل السلاح وتتحدى الخطر حتى تنقذ اخواننا الذين لا يوجد بحوزتهم السلاح، يجب ان لا ننسى ذلك اطلاقا، يجب ان لا ننسى انه هنا معنا وفد روماني، نحن من عادتنا ان نقبل بمقدار ما يعطي الاخرون، وبعد ذلك نطالب بالمزيد. لكن الولايات المتحدة الامريكية لا تتحرك من اجل التسوية في الشرق الاوسط كما قال لي بعض الاخوان يوم امس الا في حالتين، حالة ان يكون هناك توتر وحرب وحالة ان يكون هناك غنيمة اعلامية، وهذا حدث في مصر، في حرب تشرين الاول (اكتوبر) تدخلت، ولما صار كامب ديفيد تدخلت. ونحن علينا في عملنا على الصعيد الدولي ان ننشط في الجبهات المختلفة. عن الجبهة الاوروبية، اصدقاؤنا الفرنسيون، اصدقاؤنا الاسبان، في كل دولة اوروبية يوجد لنا صديق يجب ان نحرص عليه، لكن ايضا يجب ان لا ننسى اصدقاءنا في العالم والدول الاشتراكية، الصين الشعبية هذا الصديق الذي لم يتخل عنا ولو لحظة والموجودة بيننا، يجب ان وجه له التحية ونشكرهم. طبعا انا اعتبر الصين من دول عدم الانحياز، رغم انها دولة اشتراكية.

نقطة اخرى يجب ان تكون، ايضا، في حسابنا؛ انا اعتقد اننا بحاجة الى وقفة اصلاحية، لم تعد الامور تحتمل، وانا اقول هذا الكلام وانا اول الخاطئين، عندي ناس قد يكونون مسيئين لشعبنا ويجب ان لا تتكرر هذه المآسي. ويجب ان نقف وقفة اصلاحية، من مكاتب ومؤسسات م.ت.ف. هناك اشياء في فتح، فمؤتمر فتح هو الذي يحدد ذلك. انا اتكلم عن م.ت.ف. لماذا لا تختار لجنة من هذا المجلس تكون مهمتها ان تخطط لاعادة بناء دوائر م.ت.ف. مرة ثانية، دائرة دائرة، ثم تحاول ان تعيد النظر في مكاتب م.ت.ف. مكتبا مكتبا، من رئيس المكتب الى اعضائه العاملين فيه. وانا اقول هذا الكلام، لانه واجب اخي ياسر عرفات، ابو عمار، في هذا المجلس وواجب اخواني في اللجنة التنفيذية ونحن معهم مسؤولون، ان نحمي مسيرة الاصلاح في م.ت.ف. من اجل ان لا يخرج علينا واحد لا يسوى شيئا ويقوم بتعهير نضالنا التاريخي وشرف شعبنا تحت بند الاصلاح، صحيح نحن مررنا بازمات وراء ازمات، لكن لا بد ان نبدأ بالأصلاح. هناك اشاعات كثيرة وكلام كثير عن المال المكدس وعن سواه، وانا اعرف ان هناك ظلما كثيرا في هذه الثورة، ولكن مع ذلك يجب ان نسن، حتى نريح الناس، قانونا فعلا يكون تحت بند «من اين لك هذا؟» لانه بهذا القانون وحده نستطيع ان نعرف. اعتقد ان اخي ابو عمار الذي اعرفه جيدا لا يملك غير قميصه واعرف كيف ينام وكيف يأكل، هو اول الناس الذي يجب ان يبدأ بهذه الثورة.

اخيرا، اسمحوا لي باسمكم ان اتوجه بالتحية الى شعبنا الكبير في ارضنا المحتلة، في كل ارضنا المحتلة، من الجليل الى غزة الى نابلس الى طولكرم الى الخليل، الى كل المدن والقرى داخل ارضنا المحتلة، ان اتوجه بتحية الاعزاز والاكبار الى معتقلينا واسرانا داخل السجون في الارض المحتلة، وان اتوجه بتحية الاكبار، ايضا، الى اسرانا في انصار الذين عادوا اليه مرة ثانية، اسرانا اللبنانيين والفلسطينيين وقد فتح انصار مرة اخرى. واوجه التحية الى المقاومة الوطنية اللبنانية التي تقاوم وتناضل دفاعا عن شرف الامة العربية. واقول لكل الاخوان، الذين يطلبون ان ندعم ونساعد، نحن لا ندعم ونساعد فحسب، نحن نشارك مع المقاومة الوطنية اللبنانية. الدعم للاخرين، نحن لسنا دولا غنية لندعمهم، نحن لا نملك الا الدم، ويجب ان ندعمهم بالدم.

وانها لثورة حتى النصر.